محسن محمد المتولي

كرد العراق

منذ الحرب العالمية الأولى 1914
حتى سقوط الملكية في العراق 1958



الدار العربية للموسوعات

كرد العراق

منذ الحرب العالمية الأولى عام 1914

حتى سقوط الملكية في العراق عام 1958

تأليف

محسن محمد المتولي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى
2001 م - 1422 هـ

كافة المراسلات تعنون باسم:

الدار العربية للموسوعات

ص.ب: 511 - الحازمية - هاتف: 05/952594 فاكس: 05/459982
هاتف نقال: 03/388363 - 03/525066

بيروت - لبنان

الإهداء

إلى التي سهرت بجانبي، وتعبت من أجلي ومنحتني الحب والرحمة.
وكانت نبراساً أضاء في غياهب الحياة،
إلى النبع الطاهر الذي نهلت منه.
إلى روح أمي تغمدها الله برحمته.

المؤلف

المقدمة

احتلت القضية الكردية مكاناً ملحوظاً بين مشاكل منطقة الشرق الأوسط، لما أحاط بها من أحداث وما رافقها من ضجيج، واعترضها من مداخلات دولية وإقليمية، فضلاً عما تعرضت له من دسائس ومؤامرات استعمارية. فالمسألة الكردية تشكل (حالة شرق أوسطية) هامة أو حالة عنف مسلح مزمنة، شبه دائمة، فهي بؤرة اشتعال لا يخمد لها لهيب، وبئر مشاكل إقليمية لا ينضب لها معين.

وتتباين رؤى النخب والتيارات الفكرية ـ السياسية وتختلف، إزاء المشكلة الكردية في العراق، سواء في فهمها وتحديد طبيعتها، أو في الموقف من أهدافها وشعاراتها. ويعود هذا التباين أو الاختلاف إلى طبيعة الخيار الأيديولوجي ـ العقيدي والسياسي لأصحاب هذه الرؤية أو تلك، أو إلى طبيعة الأشكال والمضامين التي تطرح بها المشكلة الكردية، أو إلى التغيرات والتطورات التي تحدث في الظروف والأوضاع السياسية داخل العراق أو في محيطه الإقليمي، وتؤثر في تغيير تلك الرؤى.

إن قضية كرد العراق هي من جهة قضية شعب ذي خصوصية ولغة وتراث وتطلعات ليحكم نفسه بنفسه. وهي من جهة ثانية مشكلة عراقية أو إحدى مشاكل الحكم التي نشأت مع تأسيس الدولة العراقية عام 1921 م وشكلت إحدى أوجه أزمة هذه الدولة، أي أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة وأزمة بناء مجتمعها ومؤسساتها.

والقضية الكردية في العراق تعرضت إلى كثير من البلبلة والتشويه على أيدي بعض من كتبوا عنها أو ترجموا لها. فهي حركة تمرد أو انفصالية في نظر البعض، وهي مدفوعة من قبل دول الاستعمار لدى البعض الآخر. وكانت هذه الحركة نتيجة سوء التقدير سبباً لخلق حالات من عدم التفاهم والتشكيك بين بعض العرب وبين بعض الكرد، وهما الشعبان الأكثر صداقة وتفاهماً في المنطقة والأشد تعاوناً واحتراماً متبادلاً.

وقد لا يعرف الكثيرون من أبناء أمتنا العربية عن هذه المسألة القومية للشعب الكردي إلا من خلال أنباء صحفية وإذاعية، ربما لا تثير عند البعض سوى اهتمامات عابرة، أو انهم أخذوا عنها فكرة معكوسة ومغلوطة، سلبية في مطلق الأحوال. حتى ان معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية غفلت دائماً عن وضع دراسة علمية إيجابية عن الحالة الكردية. وربما يرجع ذلك إلى خصوصية المسألة الكردية، وكون حركاتها المسلحة كانت تقوم في قطر عربي وتمس مصالح واستراتيجية الأمة العربية في المنطقة، فهي تقيد قدرة هذه الأمة على التحرك الواسع في التصدي لمشاكلها وقضاياها المختلفة. وتجعل هذه القدرة مشدودة في الزمان والمكان إلى ما هو أبعد من هذه القضايا والمشاكل.

لم يكن الكرد يوماً ضد المصالح الاستراتيجية لأخوتهم العرب والتاريخ العربي الحديث والمعاصر يؤكد على أن الكرد كانوا دوماً في مواقف التضامن مع العرب. فثورة العشرين في العراق، وحركة مايس 1941، وحرب 1967، وحرب 1973، والحرب في لبنان عام 1982 وقدم الكرد الكثير من الضحايا والشهداء في سبيل معارك العرب. والموقف من قضية فلسطين لا تحتاج إلى تعليق.

وهكذا فإن تاريخ الشعب الكردي لم يأخذ حقه من البحث والتعمق. ولهذا جاءت هذه الدراسة عن الكرد في العراق لكي تلقي الضوء على التاريخ السياسي لهذا الشعب منذ قيام الحرب العالمية الأولى حتى سقوط الملكية، حيث ان قيام الحرب العالمية الأولى تزامن مع ازدياد الشعور

القومي لدى شعوب الشرق، حيث عزفت دول الحلفاء على هذا الوتر القومي أثناء تقدم قواتها في الشرق الأوسط وذلك عن طريق وعود التحرر الوطني وإنشاء الكيانات المستقلة للشعوب الخاضعة للدولة العثمانية، وفي هذا الصدد كان كرد العراق في مقدمة المستبشرين بتلك الوعود. ومنذ ذلك الوقت أصبح التاريخ السياسي لكرد العراق ذا طابع مميز اختلف بعد ذلك اختلافاً كلياً بعد قيام ثورة 1958 م في العراق حيث اتخذت الحركة الكردية بعد قيام الثورة شكلاً آخر مطالباً بحكم ذاتي ضمن الدولة العراقية ظاهرياً وانفصالياً كما دعا إلى ذلك، باطنياً غلاة الكرد.

ولقد قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. **والفصل الأول** يتناول مساحة وأبعاد الوطن الكردي والذي صور له بعض الكرد حدوداً تجاوزوا فيها حقائق كثيرة، ولذلك كان لا بد لهذه الدراسة أن تتعرض لذلك في محاولة لحسم الأمور وفق دراسة جديدة تأخذ في اعتبارها الثوابت التاريخية من جهة، والوضع الراهن على الأرض من جهة أخرى. كما يتناول هذا الفصل الانحدار العنصري للكرد ولغتهم المتداولة والديانات التي يعتنقونها وأيضاً أحوال السكان الاجتماعية والبناء الطبقي للمجتمع الكردي. ودراسة كهذه تظل ناقصة لا تفي بالغرض إذا لم تشمل بشكل أو بآخر الشعوب المجاورة لكوردستان ومدى تأثرها بعضها ببعض على مدى التاريخ، وعلاقات الكرد بجيرانهم الفرس والعرب والترك وهي علاقات تداخلت فيها السياسة بمقدار تداخل الدين والمذهب وعوامل عديدة أخرى. كما يلقي **الفصل الأول** الضوء على المطامع الاستعمارية والتدخل الدولي في كوردستان والمنطقة عن طريق المؤسسات التبشيرية والبعثات الدبلوماسية. وأخيراً يتناول الفصل الأول الاحتلال البريطاني للعراق وكوردستان والسياسة البريطانية تجاه كرد العراق والمشاريع التي وضعتها بريطانيا لتنفيذ سياستها في كوردستان العراق.

وبما أنه أصبح لكوردستان وضع إقليمي خاص، فإن هذا الوضع أثار

اهتمام الدول الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واستقطب أيضاً اهتمام المنظمات الدولية فأفرز معاهدات واتفاقيات دولية وإقليمية كان لها أثر كبير على وضع الكرد السياسي في مختلف الدول التي تتقاسم كوردستان وبخاصة كرد العراق. ونظراً لأهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات سواء الإقليمية أو الدولية، فإن الدراسة تعرضت لتلك المعاهدات والاتفاقيات في محاولة لتحليلها واستخلاص النتائج المطلوبة، وهذا ما **يتضمنه الفصل الثاني** من الدراسة.

ويعالج الفصل الثالث الحياة السياسية في كوردستان حيث يستعرض بداية يقظة المشاعر الوطنية عند الكرد وظهور الفئة المثقفة منذ أواخر القرن التاسع عشر ويعرض لدورها البارز في المسيرة السياسية للكرد، ثم يتوقف الفصل أمام كل جزء من أجزاء كوردستان ليدرس أحواله السياسية وأوجه النشاط السياسي فيه تمهيداً لفتح صفحة الأحزاب السياسية ودورها على المسرح السياسي الكردستاني. وهنا تمتد الدراسة فلا تترك حزباً أو جمعية سياسية إلا وتتناولها وتحلل أوضاعها وهياكلها التنظيمية، ومنازعاتها والانشقاقات التي جرت فيها وأسبابها ونتائجها. وتوضح الدراسة دور كل حزب من أحزاب كوردستان في حركة التحرر الوطني الكردي وحجمه السياسي فيها. واللوحة الحزبية الكردية متداخلة الألوان جداً. ولعل أهم شيء فيها أنها تعطي الدارس وصفاً دقيقاً كاملاً عن التيارات السياسية والفكرية التي تتفاعل فيها الحياة السياسية في كوردستان والملامح الطبقية الحادة التي لا تزال طافية على تخوم المنطقة الكردية ومنغمسة في عمقها.

أما الفصل الرابع فلقد تناول الحركات العسكرية المسلحة التي قام بها الكرد في منطقة شمال العراق، ولقد قسمت الدراسة هذه الحركات إلى قسمين أحدهما خاص بالحركات التي قام بها الشيخ محمود أو الحفيد والذي قام بأكثر من حركة مسلحة في النصف الأول من هذا القرن، كان لها أثر كبير على الحياة السياسية في العراق. وسوف

تحاول الدراسة التعرض لتلك الحركات وتحليلها ومعرفة الدوافع من ورائها ودور الأطراف المختلفة في إشعال هذه الحركات، وموقف الدولة العراقية من هذه الحركات والترتيبات المختلفة التي اتخذتها في مواجهتها. أما الجزء الثاني من الحركات العسكرية فهي أكثرها خطورة على الإطلاق نظراً لقوتها واتساع نطاقها، والمقصود بالطبع حركات البرزانيين. حيث تناولت الدراسة تاريخ تلك الأسرة التي لا تزال حتى الوقت الحاضر تتحكم في مصير الكرد في شمال العراق، وكذلك الحركات المسلحة التي قامت بها هذه الأسرة وأثرها على العراق والدول المجاورة التي تتقاسم كوردستان.

وأخيراً فإن الفصل الخامس يبحث عن الدور الكردي في الحركة الوطنية العراقية، حيث يتناول موقف الكرد من ثورة العشرين العراقية والدور الذي قاموا به في تلك الثورة الوطنية، ثم تحاول الدراسة التعرف على الموقف الكردي من المعاهدات البريطانية العراقية وأثر هذه المعاهدات عليهم. ثم تبحث الدراسة أيضاً في علاقة الكرد بالآثوريين، تلك الأقلية التي أدخلها الإنجليز إلى العراق، وبعد ذلك أوجدت الكثير من القلاقل والاضطرابات للدولة العراقية. ولا يمكن للدراسة أن تغفل حدثاً هاماً في تاريخ العراق والشرق الأوسط وهو انقلاب بكر صدقي الكردي الأصل. ثم تتابع الدراسة علاقة الكرد بالحركة الوطنية العراقية من خلال إلقاء الضوء على موقفهم من حركة رشيد عالي الكيلاني، والوثبة عام 1948 وثورة 1958 م. ثم تتعرض الدراسة لقضية هامة ألا وهي العلاقة بين القوميتين الكردية والعربية في العراق. أما الخاتمة فإنها تتضمن النتائج التي تمخضت عنها الدراسة.

ولقد اعتمدت الدراسة على بعض الوثائق العراقية غير المنشورة والمنشورة منها وكذلك الوثائق الكردية والإنجليزية المنشورة. كما اعتمدت الدراسة على بعض المذكرات الشخصية، بالإضافة إلى مجموعة من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تتصل بالموضوع. كما كان للمراجع العربية

والأجنبية الدور الأساسي في إتمام هذه الدراسة. وأخيراً تأتي الدوريات العربية كمصدر في استقاء المادة العلمية اللازمة للدراسة.

ولقد اكتنفت هذه الدراسة العديد من الصعوبات وهي على سبيل المثال: -

* إن دراسة أحداث التاريخ العسكري والسياسي والدبلوماسي التي تمس الكرد بصورة مباشرة وغير مباشرة وتزامنها كذلك تجعل مهمة الباحث غير سهلة.

* إن من يدرس القضية الكردية لا يمكنه الاستناد إلى تقليد علمي راسخ، ففي الماضي اهتم المؤرخون بالانتفاضات الكردية على الأغلب والتي كانت كثيرة، في حين أن الجانب الدولي للمسألة الكردية لم يعترف به وفي أفضل الأحوال كان يجري النظر إليه كجزء من القضية الأرمينية. وكان تقديمها على مسرح العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حدثاً في تلك الفترة الزمنية لم تتم دراسته دراسة مستفيضة في المصادر العلمية.

المؤلف

الفصل الأول

كوردستان والكرد

كوردستان هو الاسم الأحب إلى قلوب الكرد حيث يحرك آمالهم القومية، ويجعلهم يشعرون على الدوام بأن لهم وطناً قومياً خاصاً بهم، وأن هذا الوطن القومي ذو معالم جغرافية وإقليمية متميزة، وله حدود معلومة.

وكوردستان مجزأة سياسياً في الوقت الحالي إلى ثلاثة أقسام، تتبع ثلاث دول. فهناك (كوردستان التركية) التابعة لتركيا فيما اصطلح على تسميته (كوردستان الشمالية)، وهناك كوردستان العراقية التابعة للعراق (كوردستان الجنوبية) ثم كوردستان الإيرانية التابعة لإيران (كوردستان الشرقية)[1]. (وكوردستان الغربية) التابعة لسوريا.

يعتبر الكرد من أقدم سكان المنطقة الشمالية من العراق، وقد جاء ذكرهم في كتاب (رجعة العشرة آلاف) للقائد اليوناني «رنغون» باسم (الكاردوخيين) وذلك منذ عام 431 قبل الميلاد.

ويتفق المؤرخون على وجود شعب باسم «الكوتيين»، كان يعيش قبل الميلاد بألفي عام في منطقة تشكل الآن إحدى مناطق الكرد الرئيسية وهي

---

(1) منذر الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1993 م، ص 23.

المنطقة المحصورة بين نهر دجلة والزاب الأسفل ونهر ديالى. وقد وردت أقدم إشارة إلى هذا الشعب في الكتابات السومرية، حيث كان السومريون يشكون من قوم محاربين اسمهم «الكوتي» قد اعتادوا على الانحدار في جبالهم ومهاجمة المدن السومرية، واعترف السومريون وكذلك الاكديون من بعدهم بمملكة «الكوتيين» التي كانت عاصمتها «أرانجا» والتي ربما كانت تقع قرب مدينة كركوك الحالية، وقد كان الكوتيون يهددون المملكة البابلية باستمرار. وكان البابليون يسمونهم «كاردو»، وقد حدد بعض المؤرخين موقع المملكة الكوتية في المربع الواقع بين الزاب الصغير ونهر دجلة ومرتفعات السليمانية ونهر ديالى. ويرى بعض المؤرخين أن الكرد الحاليين كانوا يعيشون في العصور الغابرة في المنطقة التي دعيت ببلاد ميديا وأنهم لذلك في عرف العديد من المؤرخين أحفاد الميديني.

ويرى معظم علماء الأجناس بأن الكرد ينتمون إلى المجموعة الآرية. كما يرى الأنثروبولوجي «كون» إن الموجة الآرية الأولى التي حملت الكرد في مواطنهم الحالية آتية بهم من أواسط آسيا قد حدثت حوالي عام 200 قبل الميلاد.. ويعتقد عالم الأجناس البروفسور «هادت» أن الكرد يمثلون طلائع «النورديين» وهم قوم رعاة في الأصل، وقد استطاعوا أن يحافظوا على أصلهم ولغتهم لأكثر من ثلاثة آلاف عام.

سكن الكرد في الشمال الغربي من إيران في المنطقة المجاورة لجبال زاغروس الشمالية إلى بحر قزوين. وبحكم بسالتهم وشجاعتهم وسعوا رقعة أرضهم حتى امتدت إلى شرق دجلة بين الزاب الكبير والخابور من كويسنجق وشهرزور إلى بحر «إيجه» ماراً بجبال أنتي طوروس.

عاصروا الشعوب المعروفة بالحيثيين والكوتيين والميتانيين والكيشيين والعيلاميين ثم جاوروا الآشوريين والكلدانيين والأرمن، وكانت الحرب سجالاً حتى جرى تدمير نينوى عام 612 ق.م بتحالفهم مع الكلدانيين بحكم المصاهرة حيث زوجوا «أوميد» ابنة ملكهم (كورش) إلى الملك (نبوخذ نصر) الكلداني.

عاصر الكرد مختلف الأقوام، كما أسلفنا، فكانوا معهم دوماً في نزاع، اشتركوا مع الأرمن والفرس في تحطيم نينوى ومع الكلدانيين، بحكم المصاهرة، لانقاذ (بابل) من خطر الفرس في أيام نبوخذ نصر، وكانت (أكبدان) العاصمة المرجع الأعلى لهذا الوسط في العالم الآسيوي كله، بل مقر القوافل القادمة من الشرق إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط ومنها إلى أواسط آسيا.

وقد حددوا حدود ديارهم من الناحية الطبيعية والجنسية، وسميت بلادهم (كردستان)، ابتداءً في الشمال من الخط (اريغان ـ ارضروم ـ أذربيجان) فالقوس الممتد من (ماراش) أو (ماراس) نحو حلب وغرباً من سفوح الجبال الشمالية المتصلة بدجلة والمارة بمحاذاته وإلى شمال (جبل حمرين) وعلى امتدادها إلى مندلي هذا من جهة الشمال والجنوب الغربي، أما نحو الشرق فمن (أريغان) بما فيها (باكو) وجزء من (كوي ورضائية) (أورمية) ومهاباد (ساوجبلاق) وسقز وسَنَهْ إلى كرمنشاه عبر طريق كرند ثم مندلي، وبذلك شملت كافة المناطق الجبلية في هذا الوسط من الشرق.

انقسمت ديار الكرد إلى أربعة أقسام بحكم توسعها وصعوبة الحفاظ عليها تجاه طمع الغزاة من كل حدب وصوب.. فكانت:

1 ـ الكرمانج ـ سكنة أعالي دجلة والفرات.

2 ـ اللور ـ سكنة ديار العجم ولورستان.

3 ـ كهلر ـ سكنة كرمنشاه، همدان ومنها كردستان التركية وعاصمتها (آمد) ديار بكر ـ وجزة وابن عمر ثم بتليس ومنها (موش وسعدة وخربوط وحلب في الجنوب).

4 ـ الكوران ـ سكنة شرق مناطق الكرمانج.

كان الكرد قوماً مقاتلين منذ أن وجدوا على وجه الطبيعة فكانوا في حروب مستمرة يدرأون الخطر عن بلادهم الجميلة التي جرت مبادلتها حيناً من الدهر بين أيدي الأرمن والآشوريين. وفي عام 550 قبل الميلاد

أصبحت بلادهم تحت حكم الأخمينيين ثم انتقلت إلى الاسكندر المقدوني بعد قضائه على الدولة الأخمينية عام 330 الميلادي، وعاد الأرمن بعد أن دمروا مع الكرد قوات الاسكندر وضمّوا (ميديا) الكردية إليهم كمتحالفين معها. وبعد ذلك أصبحت تحت سيطرة الروم ثم الحكم الساساني (حكم الأكاسرة) حتى استقرت أخيراً على يد العرب عام 660 الميلادي عام 18 الهجري.

وقديماً كان يطلق اسم (كوردنوس) على بلاد الكرد، بينما أطلق عليها العرب اسم (بلاد الجبال)... وعرفوها في العصر الإسلامي باسم (بقردا). وكان يعني تحديداً مقاطعة جزيرة ابن عمر (بوتان) أو جزءاً منها ولكنه اندثر فيما بعد[1].

وعرفها الأرمن باسم (كوردوز). وفي بعض المصادر ظهر مصطلح كوردستان لأول مرة في القرن الثاني عشر الميلادي في عهد السلاجقة، وهي كلمة فارسية الأصل، وتتألف من مقطعين اثنين: - (كورد)، (ستان). تعني الأولى الشجعان، وتعني الثانية بلاد. وترجمتها الحرفية هي (بلاد الشجعان).

وهكذا فإن تعبير كوردستان، إنما يدل في الاصطلاحين الجغرافي واللغوي على أرض محددة لوطن بذاته، ملك لشعب معين يتوطن فيه ويستوطنه منذ زمن بعيد. ولا يهم بعد ذلك ما إذا كان هذا الوطن يشكل دولة قومية، أو عدة دول، أو أنه موزع أو منقسم إلى أقاليم تابعة لدول أخرى. وليس يهم أيضاً إذا كان مؤلفاً في القديم من عدة إمارات أو إقطاعات، بل المهم الاعتراف بأن هذا الوطن كان فعلاً ولا يزال ملكاً لهذا الشعب، وطن آبائه وأجداده توارثه كابراً عن كابر وتوطن فيه دون انقطاع.

ويروى المستوفى أنه في نحو منتصف المائة السادسة للهجرة اقتطع

---

(1) درية عوني، عرب وكرد، دار الهلال، القاهرة، 1993 م، ص 23.

السلطان (سنجر السلجوقي ـ 511/ 551 هـ ـ 1117/ 1157 م) هذا القسم من إقليم الجبال، أي ما كان منه من أعمال كرمنشاه، وسماه كردستان وولى عليه ابن أخيه سليمان شاه.

ويذكر مينورسكي[*] بأن لفظ كوردستان أطلقه سنجر آخر ملوك السلجوقيين على إحدى مقاطعات مملكته وذلك في القرن الثاني عشر الميلادي. وأول مؤرخ ذكر كلمة كوردستان هو القزويني في كتابه المسمى (نزهة القلوب) سنة 740 هـ[1]. ويؤكد البعض أنه لا جدال في منطق التاريخ والواقع من وجود بلاد تسمى (كوردستان)، ولا جدال أيضاً أن حقيقة كوردستان لا تزال غير واضحة[2].

وذكر المستشرق الروسي باسيل نيكتين بأن لفظ كوردستان يعني بلاد الكرد، وهي منطقة لا حدود سياسية لها، ولا وحدة قومية تجمع بين سكانها[3].

ويمكن القول بأن كوردستان هي الأرض التي يؤلف عليها الكرد أكثرية من السكان، حيث يتخطى عددهم كثيراً الأقليات الساكنة بينهم[4]. وكوردستان بالمفهوم الواسع يقصد بها ديار الكرد بوصفهم مجتمعاً ذا وحدة قومية متجانسة.

(*) هو العالم الروسي الشهير فلاديمير مينورسكي، أحد كبار المستشرقيين العالميين، الذين أولوا القضية الكردية اهتماماً فائقاً، وكرس لها جزءاً أساسياً من حياته العلمية حتى أيامه الأخيرة. وتعتبر أعماله في هذا الصعيد مرجعاً لا غنى عنه. ولمينورسكي مؤلفات كثيرة في حقل الدراسات الكردية على امتداد حياته التي استمرت ما بين (1877 م ـ 1966م)، ولقد امتازت مؤلفات مينورسكي عن الكرد بالعمق والتنوع، حيث كانت مؤلفاته بعدة لغات، إذ كتب بالروسية، والإنجليزية وكذلك باللغة الفرنسية، كما كانت له مقالات في دائرة المعارف الإسلامية.

(1) باسيل نيكتين، الكرد، دار الروائع، بيروت، 1967 م، ص 25.

(2) محمود الدرة، القضية الكردية، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1966 م، ص 9.

(3) باسيل نيكتين، مرجع سابق، ص 25.

(4) ادموندز. سي.جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمز، بغداد، 1971 م، ص 25.

وكلمة كوردستان لا يعترف بها قانونياً أو دولياً. وهي لا تستعمل في الخرائط والأطالس الجغرافية. كما أنها لا تستعمل رسمياً إلا في إيران، حيث تطلق فقط على محافظة واحدة من المحافظات الكردية في إيران وهي محافظة (سِنَة) أو (سَنَنْدجْ)[1].

** الإطار الجغرافي للكرد:

تقع كوردستان في الجزء الغربي من قارة آسيا بين خطى طول 37° - 40° وبين خطى عرض 33° - 40°. وتقدر مساحتها بحوالي 409.650 كيلو متراً مربعاً[2]، يحدها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) شمالاً وتركيا غرباً وسوريا والعراق جنوباً وإيران شرقاً.

ترتفع كوردستان عن سطح البحر ما بين 1000 - 1500 متر، وتتصف بأنها أقاليم جبلية، فيدعونها بلاد الجبال العالية والهضاب المرتفعة. تخترق الجبال هذه البلاد من أقصاها إلى أقصاها وخاصة في جهاتها الشرقية، حيث توجد سلسلة جبال (أرارات) العالية المشهورة[3]. التي ترتفع إلى 5168 متراً وخاصةً في جبل (آكرى) أي جبل النار، والذي يطلق عليه اسم أرارات الكبير تمييزاً له عن صنوه أرارات الصغير الذي ينخفض في جواره إلى 3914 متراً.

وتمتد في الجهات الشرقية من هذه الجبال سلسلة جبال زاجروس المتكونة من جبال متصلة بعضها ببعض، تقع حالياً بين جزئي كوردستان الإيراني والعراقي.

---

(1) عبد الرحمن قاسملو، كردستان والكرد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، 1970 م، ص 11.

وكذلك انظر: S, Hemsely Longrigg, Iraq 1900-1950, Oxford University Press, 1968, p.8.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 25.

(3) فلاديمير مينورسكي، الكرد ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خزنة دار، دار الكاتب، بيروت، 1978 م، ص 13.

تمتد السهول الفسيحة الخصبة في كوردستان، وتربتها صالحة لمختلف أنواع الزراعة. وتقع كوردستان في المنطقة المعتدلة الشمالية وتتبع المناخ الصحراوي. ويستمر الشتاء فيها طويلاً حيث تتلقى أمطاراً غزيرة يبلغ متوسطها السنوي ما بين 135 ـ 50 مم وقد تصل النسبة إلى 1000 مم في المناطق العالية، وأحياناً تكون على شكل ثلوج سريعة الذوبان. أما عن الحرارة فإنها تتبع المتغيرات الفصلية والمناطق الجغرافية، ففي المناطق المعتدلة تتراوح ما بين 21° ـ 40°. أما في المنخفضات حيث المناخ شبه الصحراوي فإن الحرارة تبلغ 37° ـ 48°. بينما تكون في المناطق ذات المناخ القاري الشتوي بين 21° ـ 53°. وقد تنخفض في بعض المناطق الجبلية العالية ما بين 15° ـ 20° تحت الصفر[1].

ومن الجدير بالذكر أن كوردستان تزخر بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية.

كل ذلك تشكل قوة صناعية هائلة. وتبدأ المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات من كوردستان تركيا، وكذلك فإن أكثر السدود مثل (مشروع جنوب شرق الأناضول) وسد (كبان) على نهر الفرات (تركيا) وسد (دوكان) و (دربندي خان) على نهر الزاب، وسد صدام في الموصل على نهر دجلة (العراق) تقع جميعها في كوردستان.

ولقد شيدت عدة سدود في تركيا لكي تتحكم حكومة أنقرة في مقادير المياه التي تخص العراق وسوريا[2].

كما تتعدد المعادن الموجودة في كوردستان، حيث يوجد النفط في كوردستان العراق وتركيا وإيران. ويقدر احتياطي النفط في كوردستان بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل[3]. ففي كوردستان العراق يوجد النفط في

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 27.
(2) درية عوني، مرجع سابق، ص 26.
(3) نفسه، ص 27.

حقول كركوك وعين زالة وخانقين. وفي كوردستان تركيا يوجد النفط في ديار بكر وباطمان، وكذلك يوجد في كوردستان إيران في كرمنشاه وقصر شيرين وخانة.

وبجانب النفط يوجد الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر. وحسب إحصاءات 1970 م فأن هذه المنطقة تنتج 2% من إنتاج النحاس في العالم.

أما عن السكان فقد وضعت تقديرات متباينة لعدد السكان الكرد. والواقع أن الحصول على إحصائية دقيقة تمثل العدد الحقيقي للأكراد من الأمور الصعبة بسبب العوامل السياسية والقبلية.

إن إحصاء عدد الكرد في تركيا من أشق الأمور وأصعبها، لأن الحكومة التركية لا تسميهم كرداً وإنما تطلق عليهم (أتراك الجبال) وتنكر عليهم حقوقهم القومية، وتحرم عليهم ارتداء زيهم الوطني في مراكز ووحدات الإدارة على الأقل. ولا يعرف إلا عدد قليل من الضحايا الذين قتلوا في المعارك المختلفة مع القوات التركية[1].

ولا زالت إيران تنكر على الكرد حقوقهم القومية ولا تشير إليهم في أي إحصاءات رسمية. وهناك عقبة أخرى وهي امتناع العشائر والفلاحين الكرد عن تسجيل أنفسهم أثناء الإحصاءات الرسمية خوفاً من التجنيد الإجباري والضرائب[2].

أما في العراق فلا توجد اختلافات كبيرة بين تقديرات الكرد أنفسهم وتقديرات الحكومة لأن العراق بلد متعدد القوميات والأديان، بالإضافة إلى أن القومية الرئيسية لسكانه هي القومية العربية وتليها القومية الكردية، حيث

---

(1) ادموندز. سي. جي، مرجع سابق، ص 3.

(2) جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1971 م، ص 47.

تمثل 80% من السكان، بينما تمثل الثانية حوالي17% من السكان[1].

وبحسب تعداد عام 1957 م كان التوزيع القومي لسكان العراق كالآتي: -

النوع	1975 م	النسبة
العرب	5,040,000	%80
الكرد	1,060,000	%17
آخرون	337,000	%3

وفي عام 1965 م بلغ عدد سكان العراق حوالي 8,320,709 نسمة[2]. وعلى ذلك فإن عدد السكان الكرد في العراق يقدر بحوالي 1,414,520 نسمة.

ويقدر عصمت شريف وانلي عدد الكرد في العراق عام 1975م بحوالي 2,800,000 نسمة[3].

ولقد بلغ عدد سكان العراق حسب إحصاءات عام 1980 م حوالي 12,330,000 نسمة وبلغ مجموع السكان الكرد منهم حوالي 2,091,000 نسمة، وذلك حسب وجهة نظر الإحصاءات الرسمية العراقية. كما أن هذا التقدير يقترب من تقدير ماك لورين، والذي قدر عدد كرد العراق بحوالي 20% من سكان العراق، ليصبح عددهم بناء على ذلك في عام 1980 م حوالي 2,460,00 نسمة.

وحسب إحصائية عام 1984 م أصبح عدد سكان العراق يقدر بحوالي

---

(1) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991 م، ص 6.

(2) Statistical Obstracts, Republic of Iraq. Ministry of Planning, Baghdad, 1965, p.20.

(3) Gerard, Chaliand, People with out Acountry, The kurds and Kurdistan, London, 1980, p.156.

15,2 مليون نسمة[1] وطبقاً لذلك يقدر عدد السكان الكرد بما يتراوح ما بين (2,550,000 ـ 3,000,000) نسمة. وفي عام 1996 م أصبح عدد سكان العراق حوالي 21 مليون نسمة[2]. وبإجراء بعض العمليات الإحصائية، مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني في شمال العراق، يمكن أن يقدر عدد السكان الكرد في العراق بما يتراوح ما بين (3,5 ـ 4,5) مليون نسمة في الوقت الحاضر.

أما كرد إيران فتتضارب الآراء حول العدد الإجمالي لهم، وذلك للأسباب السياسية التي يعيشون فيها. فقد قدرتهم لجنة عصبة الأمم عام 1925 م بحوالي 70,000 نسمة[3]. ولقد قدرت هذه اللجنة أيضاً كرد العراق بحوالي 500,000 نسمة، وبذلك تكون النسبة بين كرد العراق وكرد إيران 5 : 7, ويقدر الدكتور عبد الرحمن قاسملو نسبة الكرد في إيران بحوالي 17% من سكان إيران. فإذا كان عدد سكان إيران عام 1980 م قد بلغ حوالي 35,210,000 نسمة فيكون عدد الكرد حوالي 5,950,000 نسمة[4]. وعلى ذلك يمكن تقدير عدد السكان الكرد في إيران في الوقت الحاضر بما يتراوح ما بين (6 : 8) مليون نسمة.

كما يقدر عدد الكرد في تركيا بما يساوي مجموع عدد كرد إيران والعراق معاً[5]. أي أن كرد تركيا يتراوح عددهم ما بين (9,5 ـ 12,5) مليون نسمة في الوقت الحاضر.

وكذلك فإن هناك كرد روسيا الذين يتراوح عددهم ما بين (نصف مليون ـ مليون) نسمة. أما كرد سوريا فقد قدرهم مصطفى نازدار عام

---

(1) مجالي مرسي، معجم العالم العربي، ترجمة جورج سعد، دار الحداثة، بيروت، 1994 م، ص 114.

(2) حديث وزير الصحة العراقي إلى راديو مونت كارلو، يوم 5/ 7/ 1997 م.

(3) محمد رشيد الفيل، الكرد في نظر العلم، مطبعة الآداب، النجف، ص 44.

(4) Gerard, Chaliand, op.cit., p.108.

(5) ادموندز، مرجع سابق، ص 80.

1976 م بحوالي 852,000 نسمة[1]، وبذلك يصل عددهم الآن حوالي مليون ونصف المليون نسمة[2].

ومما سبق يمكن أن يقدر عدد السكان الكرد في كوردستان بأنه يتراوح ما بين (19,5 ـ 26) مليون نسمة، وذلك بخلاف الكرد الذين هاجروا ويعيشون في بعض الدول الأوروبية والعربية. وهناك من الكرد من يقدر عددهم بحوالي 35 مليون نسمة[3].

ولقد توسعت معظم المدن في كوردستان، وازدادت كثافة السكان فيها، ومن هذه المدن ما تحتل مركزاً تجارياً واقتصادياً هاماً. وهي مدن جميلة عامرة مثل السليمانية وأربيل وكرمنشاه وديار بكر ومهاباد. وهناك مدن تلي هذه المدن في الأهمية مثل وان وبايزيد وبتليس وجولا مرك وماكو وخوى ودليمان وسنندج وأورمية بولاق وساقز وبانه وزهاب والعمادية وزاخو وراوندوز ودهوك ورانيه وكويسنجق وغيرها[4].

إن الباحث في التاريخ الكردي لا بد أن يصطدم بسؤال دائماً مما يحتاج إلى إجابة ألا وهو: ما هي الحدود الحقيقية للوطن القومي الكردي وأبعاده علمياً وجغرافياً وتاريخياً؟

إن كوردستان القومية وكوردستان العراق جزء منها، لا بد أنها تختلف في مساحتها وحدودها عن تلك التي تصورها بعض الكتاب الكرد المعاصرين والسابقين، ذلك لأنها عند بعض الكتاب تتسع بلا ضوابط صحيحة وبشكل نظري (خرائطي) غير معتمد تاريخياً وعلمياً وكذلك واقعياً[5]. وقد يحلو لبعض الكتاب الكرد وليس كلهم أن يدخل ضمن حدود كوردستان مدناً وبقاعاً هي جزء لا يتجزأ من وطن آخر، وذلك مما

---

(1) Gerard, Chaliand, op.cit., p.211.

(2) درية عوني، مرجع سابق، ص 16.

(3) مجلة ثقافة الشعب، العدد الأول، سوريا، 2/ 9/ 1991 م.

(4) الموصلي، مرجع سابق، ص 30.

(5) نفسه، ص 35.

أوقع قضية (كوردستان الوطن) وحدودها في مشاكل بدأت ولم تنتهِ حتى هذه الأيام. كما أدخل في نفوس بعض الشباب الكردي مشاعر وتصورات فيها كثير من الخطأ. فمن هذا المنطلق وصف (تومابوا) كوردستان في كتابه عن الكرد بأنها (أرض بلا حدود) أي بلا حدود دولية أو جغرافية محددة ومعترف بها. وهذا مما أفسح المجال للاجتهاد والخيال الواسع في رسم حدود الوطن الكردي.

كما أن هناك بعض الكتاب الذين يرون أنه لم يجانب الخطأ أي مؤرخ أو باحث حاول تحديد معالم الوطن الكردي، أو وضع خريطة لوطن هذه الأمة يصح الاعتماد عليها.

كما أن بعض الكتاب لاحظ أن بعض الكرد يمدون رقعة وطنهم دون ضابط، حيث يعتبر بعض الكرد أحياناً أن مناطق اللور والبختيارية (خوزستان ولورستان الفارسية) من ضمن أرضهم القومية، وهذا راجع إلى رغبتهم في زيادة عددهم وادعاء شراكتهم في الخليج[1].

وهناك من وضع خريطة للوطن الكردي فمد حدوده بالنسبة للوطن العربي من الموصل إلى حلب فاسكندرونة على ساحل المتوسط، ثم مده من ناحية حدود العراق الشرقية، عند مناطق كردية فعلاً فالحويزة فعربستان[2]، وامتدت هذه الحدود جنوباً إلى خليج البصرة[3]. ولكن ما هو الأساس الذي جعل بعض المؤرخين يمدون رقعة وطنهم بهذا الشكل المبالغ فيه؟

لقد حدث ذلك عندما اجتمع مندوبون يمثلون الأحزاب والتجمعات السياسية الكردية في مكان ما من جبل (دله نبر) حيث تلتقي الحدود العراقية ـ الإيرانية ـ التركية لتوقيع ما أسموه اتفاق الحدود الثلاثة

---

(1) بافيج، كوردستان المسألة الكردية، ترجمة برو، رابطة كاو، بيروت، 1978 م، ص 18.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 37.

(3) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، بغداد، 1967 م، ص 284.

(بيماني سه سنور). وينص هذا الاتفاق على التعاون المتبادل ومقاسمة الموارد والرجال لمصلحة ما أسموه (كوردستان الكبرى). وكان يمثل كرد إيران في هذا الاتفاق قاسم قادري، وكرد العراق الشيخ عبد الله زينو، وكرد تركيا قاضي ملاوهاب. ونتيجة لهذا الاجتماع تقرر إجراء دراسة لوضع خريطة لكوردستان الكبرى، والتي تولت وضعها فيما بعد لجنة كردية في مدينة بيروت[1] وقد استعانت هذه اللجنة بعدد من المصادر والدراسات. وكان الغرض الأساسي من هذه الخريطة هو إرفاقها بمذكرة كردية أرسلت إلى هيئة الأمم المتحدة. ولقد ظهرت هذه الخريطة قبل ذلك في أكثر من مكان، وفي النشرات والمطبوعات الكردية.

وهذه الخريطة أثارت كثيراً من الجدل والنقاش، من ناحية مدى انطباقها على الواقع كما أخذت عليها مآخذ كثيرة، لخصها الصحفي الأمريكي (وليم ايجلتن) في كتابه (جمهورية مهاباد) حيث أكد أن الخريطة تفتقر إلى الدقة في كثير من النواحي، منها الحدود الشمالية الغربية، الجنوبية ـ الشرقية التي ظللها واضعوها[2] (المناطق المجاورة للاسكندرونة غرباً. والمناطق المجاورة للخليج العربي جنوب العراق) إقراراً منهم بتحفظاتهم عليها. وكان الغرض من ذلك تأمين منفذ إلى البحر المتوسط والخليج.

ويقول إيجلتن إن سكن الكرد لا يمتد إلى جنوب كرمنشاه مسافة طويلة. وكذلك فإن قرى الكرد القليلة إلى شمال حلب (عفرين)، لا تبرر ممراً إلى البحر المتوسط من هذه المنطقة، وهناك منطقة ثالثة تصلح لتكون موضع نقاش، وهي مدينة كركوك في العراق، فهي تكاد تكون مقسمة بين الكرد والتركمان قسمة متساوية. في حين أن المنطقة التي تقع إلى الغرب والشمال الغربي حيث آبار البترول فإنها تحتوي على خليط من القرى

---

(1) وليم ايجلتن الابن، جمهورية مهاباد الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، دار الطليعة بيروت، 1972 م، ص 76.

(2) وليم ايجلتن، مرجع سابق، ص 75.

التركمانية والعربية والكردية. وما سوى ذلك لا تبالغ الخريطة كثيراً في إظهار كوردستان الحقيقية التي تسكنها أغلبية كردية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن منتقد هذه الخريطة هو صحفي أجنبي يبدو في كتاباته متعاطفاً بشدة مع الكرد، بل إنه كان يكتب مؤيداً للقضية الكردية، ولكنه يبدو حيادياً عندما لا يوافق الكرد على هذه الخريطة لكوردستان الكبرى[1].

ويمكن القول إنه لا توجد كوردستان كبرى وكوردستان صغرى. ثمة كوردستان واحدة وهي الوطن القومي الكردي. أما عملية التكبير فهي غير مستندة إلى أي أساس ولا إلى دراسات صحيحة، ولكن ما يدعو إلى الأسف أنها أصبحت تمثل الحقيقة لمعظم الكرد. إن حدود (كوردستان الكبرى) تنطبق تماماً على الخريطة السابقة الذكر. فماذا تضم هذه الحدود الموسعة الكبرى؟

أولاً: كوردستان الشمالية، وتشمل حسب رأيهم شمالاً أذربيجان والولايات الشرقية من تركيا وهي خربوط وديار بكر وبتليس وأرضروم، وجزء من ولاية سيواس، والمناطق الجبلية من ولايتي قارص وأردهان وقره باغ، والجزء الشمالي من خط الحدود السورية ـ العراقية شرقاً بداية من سنجق اسكندرونة غرباً وحتى الحدود السورية ـ العراقية شرقاً بما في ذلك منطقة عفرين وعين العرب، ومدن الباب وجرابلس وتل أبيض ورأس العين والدرباسية وعامودة والقامشلي وقبور الأبيض والمالكية وجميع الولايات التركية شمال خط الحدود السورية وهي غازي وعنتاب وأورفه وماردين وديار بكر.

ثانياً: كوردستان الشرقية: وتشمل عندهم أذربيجان الغربية والمناطق جنوب بحيرة أورمية بما في ذلك كرمنشاه والبختيار جنوباً حتى عربستان (خوزستان) ومن هناك تتصل حدودها بشط العرب على الخليج العربي.

---

(1) ملحق رقم 1.

ثالثاً: كوردستان الجنوبية: وتشمل محافظات العراق الشمالية (السليمانية وكركوك وأربيل والموصل) وجزء من محافظة ديالى يضم بدرة ومندلي[1].

ولكن ماذا يبقى إذن من العراق مثلاً إذا كانت الموصل أو جوارها من أراضي كوردستان، وذلك ينطبق أيضاً على أجزاء أخرىٰ من بعض المحافظات (كركوك).

فهل تاريخ العراق وجغرافيته من البساطة والغموض بحيث يسهل الافتئات عليهم، وهل كانت كوردستان بهذا الاتساع في التاريخ حتى تشمل أجزاء من الجزيرة الفراتية السورية. إن التاريخ يقول إن الكرد وصلوا إلى الجزيرة العليا فقط، ولكن الخليفة المعتضد العباسي (278 هـ) استطاع أن يجليهم عنها. أما في العصر الحديث فإن وجود الكرد في شمال سوريا إنما بدأ عام 1926 م على وجه التحديد وذلك عندما هرب كثير من الكرد من كوردستان تركيا إلى الأراضي السورية نتيجة لفشل ثورة الشيخ سعيد بيران[2]، حيث توطن هؤلاء الكرد في سوريا واكتسبوا الجنسية السورية.

إن دراسات العلماء والمؤرخين الكرد تؤكد أن الكردية يعيشون في بلادهم الأصلية وفي بلاد أخرى استوطنوها بعد هجرات عديدة جرت في مختلف تاريخهم. ومن خلال دراسة قام بها المستشرق (فلاديمير مينورسكي) يمكن الخروج بصورة كاملة عن (كوردستان الوطنية) قد تساعد في ضبط الأمور على أساس من البحث العلمي الجغرافي والتاريخي، وهي لا تخرج عن دراسات غيره أيضاً.

يرى مينورسكي أنه إذا كانت الأقسام العليا من نهر الفرات ـ أي منابعه في أقصى الشمال ـ ومناطق بحيرة وان (أرمينيا القديمة) هي المهبط أو الأرض القديمة التي ظهر فيها الكرد. فإن الأقسام الجنوبية من طوروس

---

(1) ملحق رقم 2.

(2) لوقازودر، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، بيروت، 1969 م، ص 96.

وسواحل دجلة اليسرى (بوتان وخربوط والزاب الأعلى) هي الوطن الأم للشعب الكردي في الأزمنة التاريخية[1].

إذن هناك كوردستان مركزية. أي كوردستان الأصلية والكرد تواجدوا فيها، ولكن وجودهم امتد إلى خارجها عن طريق عمليات نزوح وهجرات مستمرة، ويقول مينورسكي في ذلك: (يعيش الكرد مع الأرمن في جميع أصقاع سلاسل جبال أرمينيا وتنتهي حدودهم الشمالية في تركيا بمحاذاة أرضروم وفي الغرب حدودهم نهر قره صو (الفرات) ولم يقفوا عند هذا الحد وإنما أخذوا يزحفون إلى أعماق آسيا الصغرى، وبالإضافة إلى ذلك فهم لا يشغلون المنطقة الجنوبية الشرقية من سيواس فقط وإنما هناك جماعات متفرقة منهم حول قونيه وكليكيا، وبهذه الصورة يصلون إلى البحر المتوسط).

ولكن يجب ملاحظة بأن مينورسكي قال بأن الكرد يصلون إلى البحر المتوسط، ولم يقل بأن حدود كوردستان تصل إلى هذا البحر. بل إن المقصود أن جماعات كردية وصلت إلى البحر المتوسط عن طريق نزوحها من بلادها الأصلية. ويؤكد مينورسكي بأنه تنتهي حدود الكرد الشمالية في تركيا بمحاذاة أرضروم، وفي الغرب حدودهم عند نهر قره صو (الفرات) أي أن حدودهم الغربية لم تكن البحر المتوسط وإنما الفرات في تركيا[2].

يتحدث مينورسكي بعد ذلك عن الوجود الكردي في كوردستان والعالم المحيط بدقة تامة وينوه عن نسبة عدد الكرد إلى بقية السكان كما يلي:

* الكرد في روسيا: (الاتحاد السوفيتي سابقاً):

يسكن الكرد في روسيا في مقاطعة أريفان (أرمينيا السوفيتية) وفي

---

(1) جواهر لآل نهرو، لمحات من تاريخ العالم، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1975 م، ص 260.

(2) مينورسكي، مرجع سابق، ص 14.

الأقسام الجنوبية التي تتصل بأرارات، وكذلك في مناطق مختلفة أخرى في نواحي أردهان وقاقزمان في منطقة قارص وفي مقاطعة إليزابيث بول. أما اليوم فإن الكرد السوفييت يتوزعون على ثلاث جمهوريات وهي (أرمينيا . أذربيجان . جورجيا).

* الكرد في إيران:

يسكن الكرد في جميع أقسام مقاطعات كرمنشاه وسنندج، وكاروس، وقسم من أذربيجان وجميع مناطق ساوجبلاغ (مهاباد حالياً) وفي الأقسام الجنوبية من أورميه وسلماس وخوي وماكو.

* الكرد في العراق:

يبحث مينورسكي عن الكرد في كوردستان الجنوبية، وكانت في ذلك الوقت تعتبر جزءاً من ولاية الموصل في العهد العثماني فيقول (وسكن الكرد في ولاية الموصل وهي منطقة كردية خالصة) ويقصد بالطبع الوضع الإداري[1].

ويمكن القول إن منطقة الشمال في العراق هي منطقة كردية خالصة. أما مدينة الموصل وجوارها وهي عاصمة (ولاية الموصل) العثمانية الكبيرة، فلم تكن كردية خالصة على أيام مينورسكي أو بعده. ولا جدال حول عروبتها الأصلية، وهي محافظة (نينوى حالياً).

* الكرد في تركيا:

عن ولايتي وان وبتليس في شرق تركيا يقول مينورسكي بأن الأرمن يشكلون 60 ـ 70 بالمئة من الأراضي الواقعة حول بحيرة وان، ولكن سنجق (هه كاري/ هكاري) الذي يمتد إلى الحدود الفارسية وكذلك أقسام كثيرة من المناطق الجبلية في الولايتين، فالأكثرية الساحقة هي من الكرد.

---

(1) مينورسكي، مرجع سابق، ص 17.

ويعد الكرد أكثر عدداً في ولايتي ديار بكر وخربوط من جميع الأقوام الأخرى. أما مدينة الجزيرة في ولاية ديار بكر وعلى نهر دجلة في منطقة بوتان (جزيرة ابن عمر) فهي تعتبر مهداً للأمة الكردية. أما ما يتعلق بولاية خربوط فيقول مينورسكي «لا شك أنه يجب علينا أن نتطرق إلى سكان منطقة درسيم التي تقع بين النهرين اللذين يشكلان الفرات، وهما (مراد صو وقرة صو) فالكرد فيها أكثر ثماني مرات بالنسبة إلى السكان غير الكرد»[1].

*** الكرد في سوريا:**

يبحث مينورسكي عن الكرد في سوريا إبان العهد العثماني ويؤكد أن الكرد في ولاية حلب أقل من العرب. ويقصد بالطبع منطقتي عفرين وعين العرب وبعض القرى المنتشرة حول حلب.

وفي النهاية فإن هذا العالم المتخصص بالكرد يميل إلى الاعتقاد بأن كوردستان بمعناها الشائع تعني الأراضي التي سكنها الكرد، وليس الوطن التاريخي الجغرافي (القومي). ولذلك يجب إدراك الفرق بين المعنى الشائع وحقيقة الوطن القومي الكردي.

وهكذا فإن بعض الكرد يخلطون بين (كوردستان الحقيقي) وبين (كوردستان الانتشار). فكوردستان الحقيقي يقصد به كوردستان الوطن التاريخي، أما كوردستان الانتشار فهي المناطق التي وصل إليها الكرد نتيجة لهجرات أو حركات نزوح على مدى تاريخهم. وهناك بعض الكتاب الذين يرون حدود كوردستان تعني المنطقة الجبلية الواقعة جنوبي جبال أرارات في أرمينيا السوفيتية وقسم كبير من شرقي الأناضول التركي وتنحدر جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية بخط وهمي يمتد من مندلي العراقية إلى كرمنشاه الإيرانية.

وتأكيداً لذلك وعند النظر إلى معاهدة (سيفر) التي أقرها الحلفاء عام

---

(1) مينورسكي، مرجع سابق، ص ص 18 ـ 19.

1920 م[1] والتي أقرت وجود دولة كردية، يلاحظ أن هذه المعاهدة أقرت الحكم الذاتي للكرد وفي مناطق تضم ما يلي (منطقة هه كاري، وبوتان ومناطق كوردستان الجنوبية، أي محافظات الشمال الكردي في العراق حالياً). وإذا أضيف إلى هذه المقاطعات أجزاء من كوردستان الشرقية الإيرانية، يمكن تحديد مناطق الوطن القومي الكردي بشكله الواقعي التاريخي الصحيح تقريباً دون البعد عن الحياد والموضوعية[2].

(1) David, Admason, The Kurdish War, Allen & Unwin, London, 1964, p.64.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 54.

الحضارة الكردية

لقد تعددت وتباينت الآراء والنظريات التي لم تعطِ فكرة قاطعة عن أصل الكرد ونشأتهم والمنطقة التي قدموا منها، وموطن سكنهم الأول. وليس بجديد القول بأن المؤرخين المسلمين اختلفوا في أصل الكرد منذ العصور الوسطى، وربما كان ذلك الاختلاف لانعدام الآثار الوثائقية المدونة لدى الكرد وهو الأمر الذي جعل البحث عن تاريخ الكرد وأصلهم بشكل محدد أمراً بالغ الصعوبة.

وهناك من يعتقد بأن الكرد من الكردوخيين الذين ورد ذكرهم على لسان (زينفون) عند انسحابه مع عشرة آلاف مقاتل (401 ـ 400) ق.م، حيث يقول عنهم (إنهم شعب عاش في منطقة كوردستان، وهم أصل الكرد لأنهم فرسان وجبليون مثلهم ويقطنون البلاد نفسها، بالإضافة إلى أن أسماءهم متشابهة)[1].

ومن الثابت تاريخياً أن الكاتب والفيلسوف اليوناني القديم (زينفون ـ 43 ـ 354 ق.م) كان قد اشترك في الحملة اليونانية المعروفة على إيران في عام 401 ق.م، وذلك أثناء النزاع على عرشها وبعد مقتل قائد الحملة كورش أخذ زينفون على عاتقه قيادة اليونانيين في عملية انسحابهم عبر

(1) محمد أمين زكي، خلاصة التاريخ الكردي وكوردستان، ترجمة محمد علي عوني، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961 م، ص 41.

مناطق شاسعة من الشرق الأوسط. وقد كتب زينفون فيما بعد كتاباً ضمنه ملاحظاته الشخصية عن مسيرة العشرة آلاف يوناني في تقدمها وانسحابها.

ويعتقد مينورسكي أن الكرد ينحدرون من أصل آرى إلا أنهم امتزجوا بعناصر أخرىٰ وإنهم قوم من الإيرانيين يسكنون فارس والقوقاز وتركيا والعراق[1]. ويضيف مينورسكي قائلاً: (إنه من المحتمل أن يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من شرقي إيران إلى مواطنهم الحالية واستوطنوها منذ فجر التاريخ، وهذا لا يمنع أنه قبل قدوم هذا الشعب المهاجر كان هناك في كوردستان قوم أو أقوام مختلفة تعيش تحت اسم مشابه، فاختلط الشعب الوافد بالقوم أو الأقوام المحلية واندمج فيها اندماجاً كلياً وهكذا أصبحوا أمة واحدة).

وكان مينورسكي قد عرض أفكاره هذه في المؤتمر الدولي للمستشرقين الذي عقد في بروكسل عام 1938 م، حيث يرى أن الكرد ينحدرون من البختانيين، الذين يذكر المؤرخ هيرودوت أنهم كانوا يشكلون مع الأرمن البسط الثالث عشر من امبراطورية الفرس. ويثبت مينورسكي آراءه مستنداً إلى لغة الكرد وإلى أسلوب حياتهم، فيعتقد أن لغتهم رغم تعدد لهجاتها هي إيرانية الأصل إنما تأثرت باللغة الميدية لغة كردية وليست إيرانية. وكان مينورسكي قد درس تاريخ المنطقة التي تقع جنوبي بحيرة أورميا، التي كان يتنازع عليها الآشوريين، وشعب أوراتو في القرن التاسع قبل الميلاد، فتبين له أن قبائل عدة قد سكنتها منهم الفرس والميديون. والواقع أن الفرس نزحوا سنة 714 ق.م نحو الجنوب ومد الميديون سلطانهم على المنطقة كلها إلى أن أتى المانيون المطبوعون بالطابع الإيراني ثم السيتيون من أصل إيراني بحت.

وعندما انهارت مملكة آشور وسقطت نينوى سنة 612 ق.م حدث

---

(1) شرف خان البدرليسي، الشرف نامة في تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة ملا جميل بندي، مطبعة النجاح، بغداد، 1953 م، ص 12.

فراغ في المنطقة لم يملأه سوى وصول قبائل إيرانية جديدة استوطنت شرقي دجلة أي في وديان كردستان، واختلطت بعد ذلك بقبائل مانيه، ويرى مينورسكي مستنداً إلى الأسماء الجغرافية، أن القبائل الكردية قد توسعت وأسست إمارة مهركت وهي إمراة كردية[1]. وخلاصة رأي مينورسكي أن الكرد مزيج من قبائل متعددة متنقلة وليسوا من دم واحد أو من أرض واحدة[2].

ومنذ أن ذكر (زينوفون) 401 ـ 400 ق.م اسم شعب كردوك الذي يسكن شرقي بوختان، كثر ذكر هذا الاسم في المنطقة بين شاطىء نهر دجلة وجبل الجودي حيث سماها المؤرخون كورديين. وأطلق على هذا الإقليم (حوض كاردو) باللغة الآرامية، وأطلق اسم (كازار تاي كاردو) على مدينة جزيرة ابن عمر الحالية.

وفي العصور القديمة عرف الأرمن هذه المنطقة باسم (كوردوز) وعرفها العرب باسم (بقردي) وذكر ياقوت نقلاً عن ابن الأثير أن بلاد (بقردا) جزء من إقليم جزيرة ابن عمر. وقد اندثر اسم (بقردا) الذي كان يطلق في العصر الإسلامي الأول على المنطقة، وأصبح يذكر في الكتب العربية باسم جزيرة ابن عمر[3].

ويرى العالم (ريسك) أن كلمات (خلدي) و (كوردي ـ كرد) و (كورديان) تدل على مسمى واحد. وترتب على ذلك أن كلمة كردي وجمعها كرد قد أصبحت اسماً لشعب إيراني هجين أو لشعب مجاور لإيران وذلك بعد الفتوحات العربية لهذه البلاد، وأن عناصر إيرانية خالصة قد وجدت بين الشعب الكردي كما وجد به في أنحاء أخرى جماعات أجنبية

---

(1) نيكتين، مرجع سابق، ص 18 ـ 19.

(2) شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، منشورات الثقافة الجديدة، بغداد، 1959 م، ص 8.

(3) البدليسي، مرجع سابق. ص

عن البيئة التي نزحت إليها وحكمتها[1].

ويرى (مار) أن الكرد شعب أصيل وهم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى، ويؤكد رأيه قائلاً بأن هناك صلة قرابة بين الكرد والشعب الكردوخي، ويفسر كون اللغة الكردية الحالية تنتمي مع الفارسية إلى عائلة اللغات الهندو ـ أوروبية ولكن الكردية لها قواعدها الخاصة وأيضاً شخصيتها المستقلة التي تختلف فيها عن الفارسية كثيراً[2].

أما (سيدني سميث) فيرى أن آراء العلماء قد تغيرت بخصوص اللغة الكردية، فقال بعضهم إن اللغة الكردية ليست مشتقة من اللغة الفارسية، أو محرفة عنها بل هي لغة مستقلة تمام الاستقلال عنها، ولها تطوراتها الخاصة القديمة. ويرى أنه يجوز القول بأن اللغة الكردية كانت موجودة في القرن السادس قبل الميلاد، وكانت لغة مستقلة بذاتها، وأن الشعب الكردي من الأقوام الهندو ـ أوروبية، قدمت إلى موطنها الحالي في نفس الوقت الذي قدم فيه الميديون إلى ميديا والإيرانيون إلى إيران. ويعتقد سيدني سميث أن الكرد وصلوا إلى موطنهم الحالي فيما بعد سنة 650 ق.م وهو في هذا يستند على النقوش الآشورية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل هذا التاريخ ولا تذكر شيئاً عن الكرد[3].

ويرى (سفرستيان) أن الكرد لم يخضعوا للدول المختلفة قبل الفتح الإسلامي، وأنهم اكتسبوا الصفات الآرية كاملة أيام الأخمينيين، وكانوا يمدون الدولة بالجند[4].

أما المؤرخ الكردي محمد أمين زكي فيرى أن منطقة كردستان كان يقطنها في فجر التاريخ شعوب جبال زاجروس، وكان الشعب العيلامي

---

(1) البدليسي، مرجع سابق، ص 6.

(2) نيكتين، مرجع سابق، ص ص 19 ـ 20.

(3) محمد أمين زكي، مرجع سابق، ص 49 ـ 50.

(4) محمد رشيد الفيل، مرجع سابق، ص 17.

يسكن في منتهى الجنوب الشرقي. وهذه الشعوب كلها ما عدا الشعب العيلامي هي من الأصل القديم للشعب الكردي، ويتدرج هذا الباحث إلى العصر الميدي في القرن التاسع ق.م. والميديون كما هو معروف من الشعوب الهندو ـ أوروبية التي نزحت من شرق بحر القوقاز إلى الشمال الغربي من هضبة إيران إلى بلاد ميديا[1].

أما المؤرخ المسعودي، فقد ذكر الكرد في كتابه (مروج الذهب ومعادن الجوهر) أن الكرد أجناس، وأن الناس تنازعوا في بدئهم. وأن هناك رأياً نسبهم إلى (ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان) وذكر أيضاً أنهم تفرقوا في قديم الزمان، وسكنوا الجبال والأودية، دعتهم إلى ذلك الألفة وجاوروا من هناك الأمم الساكنة المدن والعمائر من الأعجام والفرس، فخالوا عن لسانهم وصارت لغتهم أعجمية، ولكل نوع من الكرد لغة لهم من اللغات الكردية[2].

ولا ريب أن إشارة المسعودي عن أصل الكرد مهمة وطريفة وبخاصة ما ذكره عن أنهم جماعات سهلية، ثم التجأوا إلى المنطقة الجبلية، وهناك وجدوا جماعة أخرى سبقتهم إلى المنطقة وهناك انصرفوا عن لغتهم واختلطوا مع الجماعات هناك واستمروا في المنطقة الجبلية حتى الوقت الحاضر.

ويواصل المسعودي تقديم الآراء المتعلقة بأن الكرد أصلهم عربي فيقول: (من الناس من رأى أنه من مضر بن نزار وأنهم من ولد كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن وأنهم انفردوا في قديم الزمان بوقائع (ودهاء) كانت بينهم وبين غسان، ومنهم من رأى أنهم من ربيعة ومضر، وقد اعتصموا في الجبال طلباً للمياه والمراعي فخالوا عن اللغة العربية(أي انصرفوا عن اللغة العربية لما جاورهم من الأمم).

---

(1) محمد أمين زكي، مرجع سابق، ص 62 ـ 63.

(2) محمد فتحي الشاعر، الكرد في عهد عماد الدين زنكي، القاهرة، 1991 م، ص 9.

وذكر المؤرخ المعروف بشيخ الربوة أن الكرد أصلهم عربي فقال: (ومن الأجيال المنسوبين إلى العرب الملحقين بهم الكرد على ما ذهب إليه الكثير من النسابين)[1].

وذهب المقريزي إلى القول بأن بعض القبائل الكردية ذاتها تزعم أنها من أسر عربية مثل المروانية التي تزعم أنها من بني مروان بن الحكم بن العاص، ومثل بعض الهكارية الذين يزعمون أنهم من ولد عتبة بن أبي سفيان بن صخر بن حرب[2].

والواقع إنه من الممكن الاعتماد ـ إلى حد ما ـ على ما ذكره المؤرخون العرب من العصور الوسطىٰ عن أصل الكرد لأنه لم تكن هناك مشكلة بين العرب والكرد كما هي في الوقت الحاضر.

ويمكن إضافة الآراء الحديثة للعلماء العرب في العصر الحديث، فعلىٰ سبيل المثال يرى الدكتور جاسم محمد الخلف: (أن الكرد يرجعون إلى جنس البحر المتوسط ومن مميزاتهم البارزة ضخامة الجسم والوجه العريض والرؤوس الضخمة)[3]. ويضيف الدكتور جاسم الخلف فيقول: (ينتمي الكرد إلى شعوب زاجروس المستوطنة في المنطقة الواقعة جنوب بحيرة وان)[4].

أما الدكتور محمد السيد غلاب فيقول: (وقد ظلت أرض الجزيرة وشمال العراق تستقبل هجرات البدو الهندو ـ أوروبية من وسط آسيا بما تحمله من صفة الشقرة وهذه المنطقة هي وطن الكرد في الوقت الحاضر، وهم سلالة الميديين القديمة التي ظهرت في الألف الأولى قبل الميلاد

---

(1) محمد فتحي الشاعر، مرجع سابق، ص 10.

(2) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج 1، تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة، القاهرة، 1939 م ص 22 ـ 23.

(3) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1965 م، ص 389.

(4) نفسه، ص 390.

وتنتشر بينهم صفات الشقرة بشكل واضح وهم يتحدثون لغة هندو أوروبية، ويحتلون منطقة الحدود المشتركة بين العراق وإيران وتركيا)[1].

ويلاحظ أن علم السلالات البشرية أظهر أن كرد الشرق هم غير كرد الغرب، فالكردي الشرقي يشبه تماماً الإنسان الفارسي في لونه الأسمر وفي شكل جمجمته.

أما الكرد الغربيون فهم يختلفون عنهم بلونهم الأشقر وعيونهم الزرقاء، وشكل جماجمهم ويلاحظ أيضاً أن الكرد في الشمال طوال القامة، وصغار الفم، بنيتهم نحيفة، ووجههم بيضوي، وأنفهم طويل معقوف، يحتفظون بشوارب طويلة، ولا يتركون شعر اللحية، ويغلب عليهم اللون الأشقر، والعيون الزرقاء، والبشرة البيضاء، أما كرد الجنوب فهم بصفة عامة أقل رشاقة ووجههم أكثر عرضاً. ولهم صفات أهالي الجبال، فلديهم جلد شديد على العمل، وتنم ملامح وجوههم عن الحزم والكبرياء وبشرتهم صافية[2].

والواقع أن أصل الكرد ما زال يكتنفه بعض الغموض ولم يتم الاتفاق عليه بين علماء التاريخ بعد. ومن هنا فلا يزال الميدان واسعاً للدراسات والأبحاث والنظريات في هذا الشأن[3].

وعلى أية حال فمن الضروري الاعتراف بأن الكرد اليوم هم أبناء سلالات انحدرت من عدة أرومات، ثم انحدروا واندمجوا على مر العصور حتى أصبحوا أمة واحدة[4].

ولقد اختلف الكتاب والمؤرخون أيضاً في أصل كلمة (كرد). فهناك ثلاث نظريات في أصل كلمة كردي، هي:

---

(1) محمد السيد غلاب، تطور الجنس البشري، الإسكندرية، 1958 م، ص 262.
(2) نيكتين، مرجع سابق، ص 22.
(3) محمد فتحي الشاعر، مرجع سابق، ص 11.
(4) نفسه، ص 11.

والنظرية الأولى للدكتور (سافراستيان) وهي تربط الكرد بشعب (كوتو) الذي عاش في مملكة (كوتيام Gutium) الواقعة على الضفة الشرقية من نهر دجلة بين الزاب الصغير ونهر ديالى. ويعتقد أن هذه الكلمة مأخوذة من الكلمة الآشورية (كورتو)، وتطورت إلى شكلها الحالي بدمج حرف (R) بعد حرف (U) إلى Gurti وأصبحت Guti[1]. وإن هذا الانصهار قاعدة لغوية تنطبق بصورة عامة على أغلب اللغات الهندو - أوروبية، وخاصة اللغات الشرقية منها.

أما النظرية الثانية فتربط الكرد بالكريتيين Kurti وهم قوم كانوا يعيشون في غرب بحيرة وان. ويعتقد (نولد كه) صاحب هذه النظرية أن الكريتيين كانوا قد تفرقوا بصورة واسعة في بلاد إيران وميديا وبقية المناطق التي يقطنها الكرد في الوقت الحاضر. ويعتقد (نولد كه) أيضاً أن كلمة (كيرتي) قد تطورت إلى كلمة كورتو أولاً ثم إلى كلمة كرت Kurt.

وأخيراً هناك نظرية (درايفر) الذي يتفق مع (نولد كه) في ربط الكرد بالكريتيين إلا أنه يرجع أصل الكلمة إلى كلمة (كرد) Gurd الإيرانية التي تكون ذات أصل مشترك مع الكلمة البابلية كاردو Gardu وتؤدي معنى الشجاع أو الباسل أو المحارب.

إن أول شكل لكلمة كرد شبيه باللفظ الحالي كلمة (كاردوخي) التي ذكرها (زنفون) في مذكراته عن تقهقر جيشه عام 401 ق.م. ويرجح سافراستيان أن يكون أصل الكلمة التي استخدمها زنفون هي كلمة (كورتو) الآشورية مضافاً إليها علامة الجمع الأرمينية[2].

واللغة الكردية تنتمي إلى عائلة اللغات الهندو - أوروبية - من أسرة الهند - آرية (الإيرانية) وتمتد جذورها تاريخياً إلى اللغة (الأفستائية)، وهي

---

(1) محمد رشيد الفيل، مرجع سابق، ص 17 - 18.

(2) مازن بلال، المسألة الكردية - الوهم والحقيقة، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بيروت 1993 م، ص 140.

اللغة التي دونت بها (الأفستا) كتاب زرادشت المقدس. وعلى أنقاض (الأفستائية) قامت (البهلوية) فاحتفظت البهلوية ببعض المفردات والتعابير الافستائية، وبقيت البهلوية محتفظة بمكانتها الأدبية حتى ما بعد ظهور اللغة (الدرية ـ الفارسية الحديثة) ثم استقلت اللغة الكردية مع شقيقاتها الدرية والبلوجية وغيرها بعد ظهور الإسلام وبعد اندثار البهلوية.

وما زالت الكردية تحتفظ في معجمها بشواهد عديدة تؤكد انتماءَها هذا، مع تباين يسير هو نتيجة طبيعية لبعض حالات القلب والإبدال أو التحول الصوتي بفعل المشافهة على مدى الزمن، ومثال ذلك: ـ

	الأفستائية	البهلوية	الكردية
الدجاج	(مرغة)	(مرو)	(مريشك)
الذئب	(كرم)	(كرم)	(كورك)
عشرة	(دسه)	(ده)	(ده)
الثلج	(وفر)	(بفر)	(بفر ـ برف)

وهذا وتلتقي الكردية مع الدرية مع البهلوية في بنية الكثير من المفردات، لتؤكد على الأصول اللغوية المشتركة بينهم: ـ

	البهلوية	الدرية	الكردية
الله	(خود ذاته)	(خور دار)	(خودا)
الدستور	(دستور)	(دستور)	(دستور)
النوم	(خواب)	(خواب)	(خو)
القائد	(سردار)	(سالار)	(سردار)

واللغة الكردية لغة تركيبية جامدة[1]. بمعنى أنها غير اشتقاقية كاللغة العربية. والمفردة البسيطة في اللغة الكردية مبنية من مقطع صوتي واحد[2]. وكان الكرد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل دخول الإسلام بلادهم. ولكن انتشار الإسلام وفتح المسلمين لبلاد ما بين النهرين كان من نتيجته استعمال الكرد الأبجدية العربية في كتابة لغتهم حتى اليوم في كوردستان العراق وإيران، بينما يستعمل الكرد في سوريا وتركيا الأبجدية اللاتينية[3].

ويستعمل الكرد في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الأبجدية الروسية[4].

ولقد أدت وعورة السطح وصعوبة الاتصالات إلى اختلاف اللهجات التي يتكلم بها الكرد.

وتنقسم اللغة الكردية إلى لهجتين رئيسيتين:

1 ـ الكرمانجية الشمالية ويتكلم بها كرد تركيا وسوريا والاتحاد السوفيتي سابقاً.

2 ـ الكرمانجية الجنوبية: ويتكلم بها كرد العراق وإيران.

مع الإشارة إلى أن هناك أجزاءً من العراق وإيران تتحدث الكرمانجية الشمالية ولكن على نطاق محدود[5].

الكرد من الجماعات المتمسكة بدينها، وهي تمارس الطقوس الدينية، وتحافظ على مواعيدها ومواقيتها. والأغلبية الساحقة من الكرد مسلمون على المذهب السني الشافعي[6]، وهم من أكثر المسلمين تمسكاً بالدين

---

(1) مازن بلال، مرجع سابق، ص 148 ـ 149.

(2) رشيد كورد، قواعد اللغة الكردية، دار الكاتب، بيروت، 1990 م، ص 24.

(3) نفسه، ص 5 ـ 6.

(4) جلال الطلباني، مرجع سابق، ص 47.

(5) ادموندز. سي.جي، مرجع سابق، ص 11.

(6) درية عوني، مرجع سابق، ص 29.

الإسلامي وتفهماً له وتفقها فيه. ولقد أسهم الكرد مساهمة فعالة في نشر تعاليم الدين الإسلامي، وكانوا دائماً ولم يزالوا على أتم استعداد للقتال من أجل الدين الإسلامي. ولقد ظهر بينهم من تفقه في الدين الإسلامي وأخذ مكانه بين الفقهاء والمفسرين ورواة الحديث وأصحاب الطرق الصوفية. ويمثل الدين أقوى دافع لهم وموجه لحياتهم. وإذا سألت أحدهم: ـ (أتوجى؟ من أنت..... أجابك: أمن مسلمانم والحمد لله.. أنا مسلم والحمد لله)[1].

ولقد ظهرت بينهم كثير من الطرق الصوفية أمثال النقشبندية والقادرية[2].

لقد اعتنق بعض الكرد ديانات أخرى غير الإسلام، ومن أهم هذه الديانات التي حظيت باهتمام الباحثين أكثر من أية ديانة أخرى في العراق الديانة اليزيدية. ولعل مرجع ذلك هو الغرابة التي تكتنف معتقدات وطقوس هذه الديانة، ومع ذلك لم يتفق الباحثون في أصل تسمية هذه الديانة ومعتقداتها الأساسية[3].

يعتقد البعض أن اليزيدية مشتقة من كلمة (يزدان Yazdan) الفارسية التي تعني (الذات العليا)، ويرى بعض الباحثين الآخرين أن أصل التسمية مشتق من كلمة (يزد) وهي مقاطعة في جنوب إيران يفترض أن اليزيديين قد ظهروا فيها[4].

ويعتقد فريق ثالث أنها ترجع إلى مؤسس ديانتهم المفترض (يزيد بن أنيسة) زعيم إحدى فرق الخوارج الإسلامية. ويعتقد آخرون أن اسم

---

(1) محمد رشيد الفيل، مرجع سابق، ص 49.

(2) أمين سامي الغمراوي، قصة الكرد في شمال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967 م، ص 49.

(3) عبد الرازق الحسني، عبدة الشيطان في العراق، مطبعة العرفان، صيدا، 1931 م، ص ص 26 ـ 27.

(4) منذر عبد المجيد البدري، جغرافية الأقليات الدينية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، 1975 م، ص 68.

اليزيدية مستمد من الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، وأنهم اما أن يكونوا قد اتخذوا هذه التسمية ليربطوا أنفسهم بالأمويين ويحصلوا على حمايتهم، أو أن الشيعة أطلقوا عليهم هذه التسمية ليلصقوا بـ (يزيد) عار تأييد هذه الديانة[1] وهناك من يعتقد أيضاً أن تسميتهم قد استمدت من اسم العشيرة الأصلية (أزيدي) والذي حرف أيام الأمويين إلى اليزيدية، احتماء باسم الخليفة يزيد بن معاوية.

ويرى آخرون أنهم من أتباع الديانة المانوية ثم تحولوا إلى الإسلام، وذلك لكونهم يتبنون القاعدة الأساسية للديانة المانوية وهي ازدواجية القوة العليا (إله الخير وإله الشر)[2] ويبدو أن الرأي الأخير هو الأرجح، لأن مؤسس المانوية (ماني بن فاتك) كان من أسرة إيرانية هاجرت من همذان (اكتبان القديمة) واستوطنت جنوب العراق في قرية واسط حيث موطن الصابئة المغتسلة، وفي هذه القرية ولد ماني (215 م) ونشأ الطفل على مذهب الصابئة المغتسلة، ولكنه تعمق بعد ذلك في دراسة أديان زمانه الزرادشتية والصابئة والنصرانية، فترك مذهب المغتسلة وأحدث ديناً جديداً وبدأ بنشره في وادي الرافدين وهو الدين المانوي[3].

ويبدو أيضاً أن الشيخ عدي بن مسافر الأموي ظهر بينهم في القرن الحادي عشر الميلادي، وهو من المتصوفة المسلمين وطريقته دعيت (العدوية) دعاهم إلى الإسلام وإلى تبنى طريقته الصوفية، وكان من آراء الشيخ عدي صلاح يزيد بن معاوية وصحة إمامته. وعندما مات هذا الشيخ غالى أتباعه في يزيد بن معاوية ورفعوه إلى مصاف الآلهة كما أنهم خلطوا بين الديانة الاسلامية والمانوية التي كانوا يعتنقونها من قبل. كما أن الجهل الذي ساد بينهم أدى إلى انتشار الخرافات بينهم حتى دخلت كثير من هذه الخرافات في ديانتهم.

---

(1) شاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، 1973 م، ص 489.
(2) صديق الدملوجي، اليزيدية، مطبعة الاتحاد، الموصل، 1949 م، ص 170.
(3) منذر عبد المجيد البدري، مرجع سابق، ص 71.

ولليزيديين كتابان مقدسان هما مصحف رش (المصحف الأسود)، ويوضح المحرمات والنواهي التي ارتضتها ديانتهم، والثاني يسمى مصحف الجلوة، ويحتوي على قصة خلق الكون والملائكة السبعة، وقد كتب بلهجة عراقية عامية وبأسلوب هزيل[1].

ويتركز اليزيديون في جبل سنجار والشيخان وفي شمال غرب العراق، كما توجد جيوب لليزيديين في إيران وتركيا وشمال شرق سوريا[2].

وهناك ديانات أخرى يعتنقها الكرد ومن أهمها جماعة (على الهي أو اللهي) وهي طائفة من أغرب الطوائف في معتقداتها، حيث يغالون في تعلقهم بالإمام علي (رضي الله عنه) إلى أن وصلوا به إلى درجة التأليه والعبادة. وهم كذلك يعبدون الشمس ويمنعون ويحرمون على الناس أكل اللحوم.

هناك طائفة من الكرد تعتنق (الكاكائية). وهي كلمة كردية معناها (الأخيه) مأخوذة من كلمة (كاكا) التي تعني الأخ. ويعود ذلك إلى مخاطبة بعضهم البعض بكلمة (كاكا)[3] واعتقادهم في الشيطان كاعتقاد اليزيدية، فهم يقدسونه ويتجنبون ذكره بسوء[4]، ويقدسون الإمام علياً تقديساً عظيماً ويفضلون كتاب (بيان) على القرآن الكريم وينسبونه إلى الإمام علي، وفيه غلو، ويعتقدون أن محمداً ﷺ تلقى تعليمه من الإمام على كما يعتنق بعض جماعات الكرد مذاهب دينية أخرى مثل الصارلية والشبك وغيرها.

كما يوجد كرد مسيحيون، وهناك أقلية يهودية كردية في العراق،

---

(1) محمود الدرة، مرجع سابق، ص 18.

(2) Mc, Laurin, The Political Role of Minority groups in the Middle East, U.S.A., 1969, p.53.

(3) عباس العزاوي، الكاكائية في التاريخ، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1924م، ص 4.

(4) أكرم زينل، سكان لواء ديالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1968 م، ص 279.

هاجر الكثير منها إلى إسرائيل بعد عام 1948 م، وهي الآن تشكل جالية كردية تعدادها حوالي 100,000 (مائة ألف) كردي في إسرائيل[1].

والمجتمع الكردي يمكن أن يوصف بأنه ليس مجتمعاً موحداً بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة، بسبب الموقع الجغرافي والمعوقات السياسية والقبلية. لكنه يبقى بدون شك مجتمعاً واحداً، لم تستطع الموانع كلها أن تحد من تجانسه ووحدته في جذور عاداته وتقاليده ومعتقداته، ولا أن تؤثر في الروابط الأساسية التي تبقيه متماسكاً متعاطفاً وموحداً. وهي روابط قومية ووطنية وتراثية وروحية.

وبما أن كوردستان هي بلاد الجبال والهضاب، فإن الطابع الجبلي ومناخه تركا تأثيرهما الواضح على هذا المجتمع، مما جعل الإنسان الكردي ينشأ وهو متأثر تأثراً كبيراً بطبيعة أرضه، فبدا شجاعاً حذراً، ميالاً إلى الغربة، يعيش حياته الجبلية الخاصة. أما من سكن المدن وارتاد السهول فقد تأثر بحياته الجديدة وطابعها، لكنه بقي محتفظاً بسماته الجبلية الأصلية، وإذ يقال بأن الكرد والجبال لا يفترقان، فيرجع ذلك إلى أن الكردي العريق يعشق جباله كما يعشق العربي القديم صحراءه.

والمجتمع الكردي لا يزال يعيش بشكل ما ضمن نظام شبه عشائري - إقطاعي، وهو الذي يحدد العلاقات الاجتماعية وتقاليدها في كوردستان.

ولقد كان للمؤثرات الدينية دورها في هذا المجتمع حيث جعلته يتأثر بالمجتمعات الإسلامية المحيطة به من حيث الطقوس والعادات والعلاقات اليومية. وإذا كان للمؤثرات التعليمية والثقافية والحضارية دور هام في تطوير المجتمعات الإنسانية، فإن المجتمع الكردي ليس بعيداً عن هذه المؤثرات.

---

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 29.

والمجتمع الكردي يتميز بنظامه العشائري وروحه القبلية[1] ولذلك بقيت السمة العشائرية في هيكليته وبنائه الطبقي، كما أنها لعبت ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً في النشاط السياسي والمسلح للحركة الكردية.

أما بالنسبة للنظام العشائري فإن الكرد يخضعون لرؤسائهم خضوعاً تاماً والذين يطلق عليهم أسماء الخان أو البك أو الأغا أو الشيخ. فالخان لقب الأمراء الذين يتجاوز نفوذهم القبيلة والمنطقة، والبك هو لقب الزعماء الذين يتجاوز نفوذهم القبيلة إلى المنطقة، والأغا ينحصر نفوذه في العشيرة. أما الشيوخ فهم نوعان، السادة ويجمعون بين النفوذ الديني والزمني وينافسون الخانات في نفوذهم. أما الشيوخ من غير السادة فلهم نفوذ زمني فقط. أما الملا فله سلطته الدينية، وهي سلطة محلية[2].

ومن الملاحظ أن النظام العشائري بدأ يفقد قوته أمام موجة التطور والتحديث مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث طرأت عدة تغيرات في مجال نمو وتطور السلع التجارية، مما أدى إلى زعزعة النظام الإقطاعي وظهور البدايات الأولى للبرجوازية التجارية والرأسمالية[3]، حيث ظهرت في كوردستان المتاجر الخاصة بصناعة الصابون ودباغة الجلود والأحذية والأصباغ والملابس. وقد ارتبط بذلك نمو شرائح الحرفيين والعاملين في الخانات والبناء والقوافل. وإلى جانب المجتمع العشائري كان هناك قطاع فلاحي[4] يرتكز على الزراعة في نشاطه الإنتاجي، ولكنه يعتمد في الوقت نفسه على علاقات تسويقية ثنائية، حيث يرتبط بالمدينة الكردية من جهة وبالقبيلة الجبلية المنتشرة حولها من جهة أخرى.

إن الحياة الفلاحية التي كانت من صميم التشكيل الاجتماعي في

---

(1) باسيل نيكتين، مرجع سابق، ص 69.

(2) علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية، مطبعة السعادة، القاهرة، 1939 م، ص 252.

(3) مازن بلال، مرجع سابق، ص 144.

(4) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 61.

كوردستان عرفت الملكية الزراعية الصغيرة على نطاق محدود، بينما الكثرة تعمل كأجراء زراعيين عند كبار الملاك. والبعض الآخر يعمل بنظام زراعي يشبه إلى حد ما نظام الالتزام الذي كان مطبقاً في مصر في العهد العثماني، وما يتضمنه من استغلال وفقر، لأن معظم الأراضي كانت في حوزة الأغوات والبكوات والشيوخ.

ومن الملاحظ على التغير الذي طرأ على النظام الطبقي في كوردستان نمو طبقة برجوازية حديثة، أفرزتها المدينة الكردية، وهي طبقة متعددة الانتماء فهي برجوازية تجارية ـ عقارية ـ زراعية ـ بيروقراطية، ولكنها رغم هذا الاختلاف تظل طبقة واحدة، لها مصالح وأهداف متشابهة، إن لم تكن واحدة.

ومن مظاهر تطور المجتمع الكردي ظهور فئة المثقفين الذين ينتمون في غالبيتهم إلى أصول برجوازية من أثرياء المدن وإلى أصول ذات منابع أغوية ـ إقطاعية، وكذلك ظهور مثقفين ينحدرون من أصول طبقية ريفية ـ فلاحية ـ عمالية ـ مهنية، بدأوا جميعاً يعطون المجتمع الكردي ونشاطه السياسي وجهاً مختلفاً عن ذلك الوجه الذي كان عليه أيام الحكم العثماني وسيطرة الأغوات والإقطاع.

أما أشهر العشائر الكردية في العراق فهي[1]: ـ

أ ـ لواء السليمانية: ـ

* **أولاً: قبائل الجاف**: وهي كثيرة العدد وتنتشر في ناحية شيروانه في قضاء كفري، وقسم من أفرادها يعيشون في زهاب وأرويلان في إيران. وأفراد هذه القبيلة ينتقلون انتقالاً فصلياً Trans Humanso في فصل الصيف في إيران وفي فصل الشتاء في السليمانية.

---

(1) ملحق رقم 3.

* **ثانياً**: قبيلة الهماوند: موطنهم في جمجمال وبازيان.

* **ثالثاً**: قبيلة هَوْرَمان: تسكن على الحدود الإيرانية العراقية. وهي مقسمة بين العراق وإيران وتسكن في العراق في قصر شيرين تابعة لإيران وقديه هاوار.

* **رابعاً**: قبائل بشدر: تسكن في المنطقة المعروفة بمعمورة الحميدية وتمتد إلى سردشت ومركز قضائها قلعة دزة.

* **خامساً**: البابان: يعيشون حول السليمانية.

ب ـ عشائر لواء أربيل:

* **أولاً**: قبائل بلباس: وهي من العشائر الكبيرة في العراق في ألوية أربيل والسليمانية وفي إيران، ولقد تفرعت كثيراً حتى صار كل فرع من فروعها قبيلة مستقلة عن غيرها وأشهر فروعها قواليس، بالكي، كوري، بريشي. وهذه القبائل تغطى معظم لواء أربيل وبخاصة في رانية حالياً. رانية تعود إلى محافظة السليمانية، في السابق كانت تتبع لواء أربيل.

* **ثانياً**: قبائل السركى: وهي كبيرة ومستقلة عن القبائل الأخرى، وهم من سكان القرى وليس فيهم متجولون وسكانهم في رواندوز[1].

* **ثالثاً**: خوشناو: وهي قبيلة كبيرة جداً ويسكن أفرادها في شقلاوة ورانية وكويسنجق.

* **رابعاً**: عشيرة سورچي: ومعظمها في إيران، وقسم في العراق في رواندوز وقسم في عقرة.

* **خامساً**: عشيرة بالك: ولقد سميت باسم المنطقة التي يسكنونها بين رواندوز إلى راميت، وأشهر قراهم ميركه، ماكوسه، جومسك، بستي.

---

(1) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج 2، مطبعة المعارف، بغداد، 1955 م، ص 123.

* **سادساً**: دزه يي وقبائلها: وهي تسكن بين الزابين، وتعتبر اليوم من أكبر قبائل لواء أربيل.

ج . قبائل لواء كركوك:

* **أولاً**: قبيلة صالحي (ساله يي): وقراهم كثيرة وعددهم كبير، وأشهر قراهم سربمير، قرادرة، عمر مندان.

* **ثانياً**: الدلو: يستقرون في جنوب لواء كركوك وفي سركله، وهم زراع مستقرون.

* **ثالثاً**: قبيلة شيروان: وهي كبيرة وأشهر قراهم شوان وريدار[1].

* **رابعاً**: قبائل داودة: وهي عشائر كبيرة تسكن لواء كركوك في منطقة طاووك.

* **خامساً**: الطالبانية: ويستقرون بين كركوك وخانقين.

* **سادساً**: قبائل زنكنه: ولقد سموا بهذا الاسم دلالة على الغنى، ولهم مكانة ممتازة بين القبائل، وأشهر قراهم ملا أومَرْ، كرادي، علیادة.

* **سابعاً**: برزنجي: وهم يستقرون في ناحية خانقين وهم زراع مستقرون.

د ـ لواء ديالى:

* **أولاً**: قبيلة (قرة أولوس) وهي من القبائل التركية المغولية إلا أنها معدودة من الكرد[2].

* **ثانياً**: الفيلية: وهذه قبائل منتشرة في مختلف أنحاء العراق في ألوية ديالى وبغداد والبصرة والعمادية، وقد مالت إلى المدن وهجرت القرى.

---

(1) نفسه، ص 163.

(2) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج 2، مرجع سابق، ص 182.

هـ ـ لواء الموصل:

* **أولاً**: قبائل زاخو[1]: وأشهرها سليفاني وأصلها سليماني وكذلك السندي والككي. وقراها مسماة بأسمائها وهي كثيرة جداً.

* **ثانياً**: قبائل عقره: وهي قبائل كثيرة جداً ومنها الهركي والسورجي، وتبدأ قراها من جسر مندان على نهر الخابور وتمر بكبره وشليو وشيخ بزيتي وغيرها كثير.

* **ثالثاً**: قبائل الزيبار: موطنها بين عقرة والزاب الكبير، وهي قبائل كبيرة أهمها زيباري وبروار ومزوري وشيروان وبرادوست وهركي.

* **رابعاً**: قبائل بارزان: وهي أشهر قبائل كوردستان العراق. وتستقر في قضاء الزيبار شمال نهر الزاب الكبير وجنوب جبل شيرين[2].

* **خامساً**: اليزيديون: يعيشون شمال غرب الموصل في جبال سنجار.

التبعية السياسية: ـ

إن الوصول إلى الغاية من البحث السياسي لا يتم بسهولة، إلا باستعراض التاريخ السياسي للكرد قبل الحرب العالمية الأولى، وما تضمنه من أحداث واضطرابات إقليمية ودولية.

عاشت كوردستان حياة منعزلة في تاريخها الطويل، ولم تكن تملك حرية التفاعل مع العالم الخارجي حولها، كما أنها لم تتعرف في تاريخها كله على شكل الدولة الواحد، كما لم تنعم بوطن موحد. لقد شكلت طبيعة كوردستان الجغرافية المعوق الأساسي في هذا كله، لأن جبالها العالية ووديانها السحيقة وأنهارها الكبيرة قد حالت دون اتصال كوردستان ببعضها

---

(1) فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1969 م، ص 70.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 11.

البعض. وإذا كان الوضع الجغرافي الطبيعي هذا قد نجح في عزل هذه البلاد عما حولها إلى فترة طويلة، فإنه لم يستطع أن يعزل أو يعيق المطامع الخارجية ولا الغزوات الخارجية المتلاحقة التي توجهت ضدها على مدار تاريخها الطويل. وذلك لأن الوضع الجغرافي والسياسي لكوردستان كانا سببين مباشرين لما تعاقب عليها من احتلال واختراق على مدى تاريخها الطويل، حيث غزا الأرمن والرومان حدود كوردستان وتوغلوا في بعض أجزائها، ثم لم تلبث أن خضعت بمجملها لحكم الآشوريين في القرن الرابع قبل الميلاد[1]. وعندما زالت الامبراطورية الآشورية على يد الميديين بالاشتراك مع الفرس والبابليين عام 612 ق.م، فإن أملاك هذه الامبراطورية توزعت بين الشركاء الثلاثة، فقد نالت امبراطورية بابل سوريا وفلسطين وجنوب بلاد ما بين النهرين، بينما حصلت الامبراطورية الميدية على الأجزاء المتبقية وهي القسم الأكبر من إيران وشمال بلاد ما بين النهرين وكليكيا وأرمينيا. وفي ذلك الوقت كانت كوردستان جزءاً من أرمينيا ثم قضى كورش على الدولة الميدية وأقام الامبراطورية الفارسية[2]. الإخمينية التي حكمت شعوب الشرق الأدنى والشرق الأوسط بما في ذلك الشعب الكردي.

ولقد استمر ذلك حتى عام 331 ق.م. حينما داهم الإسكندر الأكبر المقدوني هذه الامبراطورية وقضى عليها، وأصبحت ضمن امبراطوريته ومن ضمنها أرمينيا وكوردستان. وبعد وفاة الإسكندر عام 323 ق.م عمد قواده إلى قتل زوجته (روكسانا) الكردية الأصل، كما قتلوا ابنها واقتسموا امبراطوريته الواسعة، فكانت كوردستان من نصيب القائد سلوقس.

ولم يلبث (أوروانت) والي أرمينيا أن استقل بهذه المقاطعة وأعلن نفسه ملكاً عليها بما فيها كوردستان وهي المملكة الكبرى التي امتدت عبر

(1) محمد أمين زكي، مرجع سابق، ص 58.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 66.

بلاد ما بين النهرين وشمال سوريا وفينيقيا (لبنان) إلى أن داهمها الرومان فقضوا عليها واحتلوا أرمينيا نفسها ثم رحلوا عنها فعادت إلى حدودها القديمة متخلية عن كوردستان لأهلها.

استمر الكرد يحكمون أنفسهم بعد ذلك على شكل إمارات وإقطاعات مستقلة، طوال القرنين التاليين وحتى عام 226 م، حينما أعلن (أردشير الساساني) استقلال بلاده بارثيا (إيران) وقضى على امبراطورها الأرمني (أرداوان) وأعلن نفسه ملكاً عليها مؤسساً بذلك الإمبراطورية الساسانية، ثم مد رقعة بلاده واستولى على أرمينيا نفسها وعلى كوردستان وبذلك عادت هذه البلاد إلى حكم الجار الفارسي من جديد واعتنقت ديانته الزرادشتية[1].

ولقد تميزت العلاقات الكردية الفارسية في تلك الفترة بالقوة، حيث تمتع الكرد باستقلال نسبي في إدارة شؤونهم الذاتية. ولقد بلغ التآلف بين الفرس والكرد درجة جعلت بعض الباحثين والمؤرخين يعتقدون أن الفرس والكرد شعب واحد. واستمر الشعبان هكذا حتى سقوط الامبراطورية الساسانية أمام الفتح العربي الإسلامي عام 640 م[2].

وفي الفترة ما بين القرنين السابع والرابع عشر الميلادي، شهدت كوردستان عدداً من الإمارات الكردية المستقلة وأشهرها الأسرة السالارية في أذربيجان (300 ـ 420 هـ)، والأسرة الحسناوية في همذان (320 ـ 405 هـ)، والدولة المروانية (الدوستكية) في كوردستان الشمالية (350 ـ 476 هـ) وأسرة بني عيار (380 ـ 510 هـ)[3].

وقامت في المنطقة الواقعة ما بين الجزيرة ودرسيم تسع إمارات، استمرت فترة طويلة وهي: إمارة الجزيرة وخيزان وبدليس وشيروان

---

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 42.

(2) سعد ناجي جواد، الحركة القومية الكردية في إيران، قسم السياسة، جامعة بغداد، د.ت، ص 14.

(3) درية عوني، مرجع سابق، ص 44.

وصاصون والسويدية والبازوكيين ومردة سي ودرسيم. كما تعرضت كوردستان للغزوات الإسلامية الشرقية، فاستولى عليها السلاجقة[1].

وجابهت بعد ذلك الغزو المغولي، وفي القرن الثالث عشر خاض الكرد معركتهم الحاسمة ضد تيمورلنك عام 1400 م قرب العمادية فأوقفوا زحفه[2].

ولقد عادت فارس بعد ثمانية قرون من الفتح العربي لتصبح دولة مستقلة على يد الصفويين على مدى مائتين وخمسين عاماً (1501 ـ 1723م) ولقد اتخذ الصفويون هذا الاسم نسبة إلى جدهم صفي الدين وهو من متصوفة الشيعة، وقد ادعى أنه ينتسب إلى الإمام علي. ولأنه كان تقياً وورعاً التف الناس من حوله[3].

ولقد استولى الصفويون على الحكم في فترة اتسمت فيها فارس بالضعف. لقد قام مؤسس الدولة الصفوية إسماعيل الأول (1501 ـ 1524 م) بسلسلة من الحروب المتوالية لإخضاع الدويلات العديدة التي قامت إثر غزو المغول بقيادة (تيمورلنك)، كما قضى على دويلات التركمان وأصبح سيد فارس بلا منازع، واختار مدينة (تبريز) عاصمة لملكه ليعلن نفسه (الشاه) وهو لقب ملوك فارس القدماء، كما أعلن لأول مرة في تاريخ فارس أن دين الدولة الرسمي هو الدين الإسلامي ولكن على المذهب الشيعي. ومنذ ذلك الوقت أصبحت فارس شيعية. ثم أخذ إسماعيل الصفوي يوسع ملكه إلى أن بلغ نهر جيحون فالخليج ومن أفغانستان إلى الفرات ولم يبق أمامه من منافس سوى الأتراك.

لا أساس لما يتردد في كثير من المراجع الحديثة من أن الشاه

---

(1) شرف خان البدليسي، مرجع سابق، ص 8.

(2) محمد أمين زكي، مشاهير الكرد ـ كوردستان في الدور الإسلامي، ترجمة وتعليق محمد علي عوني مطبعة السعادة، القاهرة، 1947 م، ص 48.

(3) عماد عبد السلام رؤوف، التفسير التاريخي لعقد التوسع الخارجي الإيراني، كلية التربية، جامعة بغداد، د.ت، ص 188.

إسماعيل أقام دولة «قومية» في إيران مدفوعاً بدافع وطني، فالحديث عن دولة قومية أمر سابق لأوانه في تلك الفترة، ويؤكد المؤرخ الإيراني نصر الله فلسفي أن الذي دفع الشاه إسماعيل وأتباعه للسيطرة على إيران وإقامة الدولة الصفوية لم يكن «. . . الشعور الوطني والرغبة في إحياء قوة إيران القديمة وعظمتها، بل إنه كان يعد نفسه من أولاد [الإمام] علي من ناحية والده، وحفيد حسن [الطويل] الآمن قوينلو من ناحية والدته ومن ثم عد نفسه الوارث الحقيقي لتلك الأسرة التركية[1].

إن إسماعيل الصفوي كان بدون شك فارسياً أصولياً، غلبت عنده النزعة القومية المتطرفة في تأويلها الفارسي المتعصب، فأعاد إلى بلاده هويتها التاريخية متخطياً جميع التطورات المتعاقبة بعد الإسلام، معيداً تاريخ الأكاسرة الأوائل، محيياً تراثهم منحرفاً بفارس عن إسلامها السني الأصولي، الذي اعتنقته منذ الفتح الإسلامي[2]، فجعل لها هوية إسلامية متميزة.

وفي أعقاب هذه التغييرات لم تنقطع الصراعات المذهبية، حيث قامت الدولة الصفوية بمهاجمة كوردستان والعراق، واستولت على بغداد والعتبات المقدسة، بعد أن جعلت من الأحلام والمطامع المذهبية سياسة ثابتة لها يتوارثها حكام فارس، ويستخدمونها لغايات سياسية أبعد، حتى اندمج المذهب بالقومية في فارس. وقد لعبت هذه الخطوات بلا شك دورها في تحريك مشاعر أهل السنة على امتداد أرضهم بما فيهم العرب والكرد.

ولكن في الوقت نفسه أدى ظهور العثمانيين الموازي لذلك على مسرح التاريخ، إلى أن يتبوأ العثمانيون دوراً حاسماً في مستقبل الإسلام السياسي، حيث لم تكن هناك قوة فعالة يمكن لها الوقوف في وجه فارس

---

(1) فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ج 2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984 م ص 61.

(2) مجلة المستقبل، باريس، العدد 373، 14 أبريل 1984 م.

ومواجهة توسعها المذهبي الذي بدأ يخل بأوضاع المنطقة، لم يكن العراق في كل تاريخه أعجمياً ولم يكن معظم سكانه شيعة بل كانوا عرباً (وأقصد العراق العربي) وكان فيهم السنة والشيعة.

استولى السلطان سليمان القانوني على بغداد عام 1534 م[1]. بقيادة السلطان سليم الأول (ياوز سليم) الذي بدأ زحفه معلناً أن احتلال فارس للعراق وكوردستان وأرمينيا هو خرق لحدود الدولة العثمانية منذ عام 1508 م، أي قبل تحرك السلطان بحوالي 6 سنوات. وخلال الفترة المنقضية بين سنوات 1514 ـ 1850 م لم يثبت الكرد على حالة واحدة في علاقتهم مع الدولتين العثمانية والفارسية، فكان عدد من الأمراء الكرد يستعينون بالفرس إذ اصطدموا بالعثمانيين وبالعكس.

وكان الشاه الفارسي يتحين الفرصة للعودة إلى العراق وقد واتته الفرصة عام 1623 م، ونتيجة لذلك أصبح الشغل الشاغل للسلطان العثماني هو استعادة العراق إلى أن تمكن (مراد الرابع) من استعادته عام 1638 م[2]. مستعيناً بالكرد لتحقيق غايته.

وعقدت نتيجة لهذه الحروب معاهدة ثنائية فارسية ـ عثمانية عرفت باسم (معاهدة «زهاب» عام 1639.[3]، حيث قسمت كوردستان لأول مرة في تاريخها وحتى اليوم بموجب أحكام المعاهدة، وأصبح الشعب الكردي يعيش بموجبها حالتين وتحت سلطتين، حالة فارسية وأخرى عثمانية كما يلي:

1 ـ أصبحت أراضي (كلهر والكلهور) واردلان بكاملها خاضعة لفارس.

---

(1) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي(1516 م ـ 1923 م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984 م، ص 90.

(2) سمير أحمد موسى، الصراع العراقي الإيراني 1937 م ـ 1981 م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، 1983 م، ص ص 40، 46.

(3) درية عوني، مرجع سابق، ص 143.

2 ـ أراضي عشائر المكري على الحدود الجديدة، انقسمت إلى قسمين، بلاد شهرزور بقيت تابعة للعثمانيين. بينما تأجل البت بوضع المناطق الأخرى الواقعة إلى شرقها مثل سقز وزهاب ودرنه وجنوب كرمنشاه حيث اتفق الجانبان على ترك أمر تسوية وضعها لاتفاقية مقبلة.

3 ـ بقية المناطق التي تقع إلى جوار هذه الأراضي بقيت على وضعها الإداري السابق، وأصبحت الموصل العربية وما حولها باشاوية وكذلك شهرزور الكردية، واستقلتا عن باشوية بغداد بينما حافظت بقية إمارات الكرد على حالتها السابقة.

ولكن وقع حادث لم يكن في الحسبان ألا وهو غزو الأفغان لفارس عام 1722 م[1] واحتلالها وبالطبع ألغيت الاتفاقية السابقة. واستطاع العثمانيون الاستيلاء على إمارة اردلان الكردية التابعة للفرس. وواصل العثمانيون تدخلهم شرقاً فاحتلوا أصفهان، مما استوجب تسوية سريعة بين العثمانيين والأفغان وعقدت معاهدة للصلح عام 1728 م، وأصبحت بموجبها الأقسام الغربية الكردية من فارس تابعة للسلطة العثمانية.

واستمرت هذه الأوضاع حتى شغل عرش فارس (نادر شاه)[2] وهو القائد العسكري الذي استطاع طرد الأفغان، وحاول استعادة الأراضي الفارسية ـ الكردية من العثمانيين، ولكنه فشل في ذلك. إلا أن العثمانيين أعادوها عام 1731 م مفضلين إبقاء كوردستان مقسمة بين دولتين، على ألا تظل موحدة في ظل أحدهما وبذلك تم إحياء معاهدة 1639 م.

عندما بسط العثمانيون نفوذهم على المناطق الكردية في العراق، عوملت العشائر الكردية معاملة حسنة، خاصة تلك العشائر الموجودة على الحدود العراقية ـ الفارسية. ولقد حاول ولاة العراق أن يحسنوا علاقاتهم

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 83.
(2) سعد ناجي جواد، مرجع سابق، ص 68.

بالأغوات والخانات والكرد. ولكن النزاعات العائلية والعشائرية كثيراً ما أدت إلى انقسام أفراد العائلة الواحدة، وسفرهم إلى فارس والبعض الآخر إلى استنبول، مما أدى إلى خلق الكثير من المشاكل للولاة[1]. يضاف إلى ذلك أن معاهدة 1639 م تركت بعض مناطق الحدود دون تحديد واضح، وكذلك طبيعة المنطقة الجبلية المنيعة والأطماع الفارسية في كوردستان العراق.

ومن الطبيعي أن تكون مشاركة الكرد لهذا الجانب أو ذاك من العوامل الداخلية الانقسامية التي أثرت على مستقبل كوردستان، كما كان لها نتائج وتأثيرات سلبية على أوضاع الكرد وكيانهم من عدة نواحي أهمها ما يلي[2]: -

1 ـ زيادة تفتيت كوردستان إلى إمارات وإقطاعات تتقاتل فيما بينها وتنمو فيها الشخصية القبلية والحس العشائري على حساب الشخصية القومية والمشاعر الوطنية.

2 ـ تقوية نظام الإقطاع تبعاً لما كان مطبقاً من نظم إقطاعية أوتوقراطية في الدولتين الغاصبتين الحاكمتين الفارسية والعثمانية، وتكريس الواقع الاقتصادي الرعوي المتطابق مع حالة الانكماش والعزلة وأشكال التخلف القديم.

3 ـ توزع ولاء الشعب وإضعاف وتيرة الإحساس العام لديه بضرورة تحقيق وحدته القومية ومن ثم تلقيه هذا الواقع المشوه بشكل قدري كما لو كان هو أصل الأشياء.

4 ـ تعطيل القابلية الفكرية والعقلية وشلّ إمكانية خلق ثقافة وطنية قومية، تفتح أمام الكرد فرص الاطلاع على واقعهم المتخلف، واستنباط

---

(1) ستيفن هيمسلي لونجريج، أربعة قرون من تاريخ العراق، تعريب جعفر خياط، دار الكشاف بيروت، 1949 م، ص ص 40 ـ 49.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 70.

الوسائل والحلول الحاسمة للخلاص منه، وإمكان إفراز صفوة قيادية تتولى استنهاض القدرات الكامنة لهذا الشعب وقيادة خطاه إلى الأحسن.

ويلاحظ أن السيطرة العثمانية كانت غير مستقرة على المناطق الكردية، ففي منطقة العمادية والجزيرة لم يتمكن العثمانيون من فرض سيطرتهم الكلية وبقيتا محافظتين على الاستقلال غير التام.

أما القرن السابع عشر فقد شهد رسوخاً للحكم العثماني في كوردستان، وفي القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الإمارات الكردية قد اتسعت كثيراً وشمل نفوذها مناطق شاسعة من كوردستان.

وفي منتصف القرن التاسع عشر شرعت الحكومة العثمانية باتباع سياسة جديدة لبسط نفوذها على المنطقة، فلقد وجدت أن مصادر القلق والانفصال تكمن في قوة رؤساء العشائر الذين يجمعون إلى سلطتهم الكبيرة وفرة في السلاح. ولقد كان لهؤلاء الرؤساء نفوذ كبير على قبائلهم. ومن هنا بدأ الحكام العثمانيون باتباع سياسة جديدة مع هؤلاء الرؤساء، وهي استخدام أحدهم لإضعاف الآخر ووضع الآخر في قبضة يدهم، وشراء الثالث بالمال حتى يلين[1].

بهذه السياسة (فرق تسد) تمكن العثمانيون من إضعاف العصبيات الكردية الكبيرة مثل آل بابان في السليمانية، والبهدينانية في العمادية[2]، وبسطوا نفوذهم على كوردستان بعد أن عجز الجيش العثماني من تحقيق ذلك، لأن انتصاره يكون مؤقتاً في المناطق الجبلية الوعرة والقاسية المناخ. وقد اتبع العثمانيون أسلوباً آخر لتوطيد حكمهم في كوردستان ألا وهو تشجيع الزعامات الدينية على حساب رؤساء العشائر، حيث أمدوهم بالمال

---

(1) فيصل محمد الأرحيم، مرجع سابق، ص 71.

(2) عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، 1968 م، ص 13.

والنفوذ. وقد بدأ البرزنجيون في السليمانية ينافسون آل بابان وتمكنوا من شراء الأراضي والقرى، ونشر نفوذهم الديني وكان أبرزهم الشيخ (سعيد البرزنجي) الذي استكثر من شراء الأراضي الواسعة حول المدينة، وكسب مودة الشعب[1].

ولقد لجأ الولاة الذين جاؤوا بعد ذلك 1869 م ـ 1914 م إلى أساليب جديدة لتشجيع العشائر على الاستقرار والزراعة. فقد عرض مدحت باشا والي بغداد اقتراحاً بتفويض الأراضي الأميرية ووضع لكل صنف منها أثماناً مناسبة تدفع على أقساط سهلة الدفع ولمدة طويلة[2]، حيث كان الهدف من ذلك تشجيع القبائل على الاستقرار. كما كان للإصلاحات التي أراد السلطان العثماني (محمود الثاني) إدخالها على الإدارة وفرض المركزية على كوردستان أثر كبير على الأمراء والأغوات الكرد، الذين رفضوا دفع الضرائب وأرادوا حكم مناطقهم بأنفسهم.

وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية فرض سيطرتها على الكرد، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، مما دفعها إلى اتباع سياسة تهجير القبائل الكردية. ومن الأماكن التي وقع عليها الاختيار لتنفيذ هذه السياسة اختيرت ليبيا[3]، حيث تم نفي الزعماء الكرد من قبيلة الهماوند إليها، وذلك بسبب الثورة الدائمة التي كانت تقوم بها تلك القبيلة في وجه العثمانيين إلا أن مشروع توطين الكرد في ليبيا فشل بسبب عدم اندماج زعماء الهماوند في المجتمع الجديد، وتعلق الكرد الشديد بوطنهم.

لم تنقطع انتفاضات الكرد ضد الدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر. ولقد حاول السلطان عبد الحميد القضاء عليها، وعلى ثورات الأرمن فلجأ إلى تشكيل ما يعرف (بالايالات الحميدية)[4]. وكانت هذه الفكرة قد

---

(1) علي سيد الكوراني، مرجع سابق، ص 97.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 21.

(3) نفسه، ص 22.

(4) أمين سامي، مرجع سابق، ص 150.

طبقت بنجاح من قبل في فارس، حيث تأثر الفرس بالروس في إنشاء فرق غير نظامية تسمى فرسان (القوزاق). وفي سنة 1891 م أخذ العثمانيون نفس الفكرة وأنشأوا فرقاً غير نظامية هي الايالات الحميدية، وكان الهدف من تلك الفرق هو إحكام سيطرة العثمانيين على الكرد أولاً، وكذلك ضرب التجمعات الأرمينية والآثورية إذا ما فكرت في العصيان[1].

ولقد شهدت الفترة التي كان الكرد فيها عماد الفرق الحميدية، زيادة ضغط العثمانيين على الكرد أنفسهم، وكبت كل حركة وطنية بينهم. لقد صارت الايالات الحميدية سوط عذاب على كل خارج عن النظام وعلى حكم الدولة العثمانية[2].

وعندما أعلنت المشروطية العثمانية عام 1908 م، عبر الكرد عن سعادتهم، معتقدين أنها تجعلهم أحراراً في دفع الضرائب وستحقق لهم المساواة مع بقية عناصر الدولة العثمانية. إلا أن الاضطرابات الكردية في العراق بدأت في الازدياد بسبب أعمال الاتحاديين الجائرة، الذين بدأوا في تطبيق المركزية في الحكم على المناطق الكردية واللجوء إلى سياسة التتريك، ودمج الكرد بالعنصرية التركية[3]. ومما زاد من سوء الموقف ضعف القوة العسكرية التركية في بغداد ونقصها، بالإضافة إلى القلاقل على الحدود الفارسية بسبب حركات أو انتفاضات امتدت من (1911 ـ 1913 م) ومن أشهر هذه الثورات ثورة (سالار الدولة) على الأسرة الحاكمة. ولقد شاركت بعض القبائل الكردية القاطنة على جانبي الحدود العراقية ـ الفارسية في هذه الثورة، ولم يكن (سالار الدولة) كردياً بل كان ابن عم شاه فارس ولكنه قام بتحركه في كردستان وحاول كسب العشائر الكردية إلى جانبه ضد الحكومة المركزية، وسانده بعض الكرد نكاية بحكم الشاه وليس لاقتناعهم بحركة (سالار الدولة) الذي

---

(1) Edgar, O'Ballance, Kurds Revlot 1961, London, 1963, p.17.

(2) فيصل محمد الأرحيم، مرجع سابق، ص 71.

(3) نفسه، ص 71.

كان يهدف إلى الوصول إلى حكم بلاد فارس.[1]

وهناك حادثان كان لهما تأثير كبير على الكرد في تلك الفترة وهما (مقتل الشيخ سعيد البرزنجي) والثاني إعدام (الشيخ عبد السلام البارزاني). أما الأول فهو الزعيم الديني والسياسي لأكراد السليمانية، ومقتله يكتسب أهمية كبيرة بسبب خطورة وأهمية الشيخ سعيد، حيث انشغل الناس والحكومة بهذا الحادث لما له من ملابسات سياسية وقومية. ولا أدل من تلك الأهمية من أن الناس أرخوا الأحداث والولادات التي تلته في الموصل بذلك الحدث. ولقد قتل الشيخ سعيد في مدينة الموصل مما أدى إلى انقطاع الصلات التجارية والسفر بين الموصل والسليمانية لمدة طويلة نتيجة لتولد العداوة والبغضاء بين سكان المدينتين.

ويبدو أن السبب الرئيسي في مقتله هو رغبة رجال الاتحاد والترقي في التخلص من هذا الشيخ لما له من نفوذ وكذلك علاقته الوطيدة بالسلطان عبد الحميد، الذي كان الشيخ على اتصال دائم به بعد عزله. وبعد مقتله ثارت العشائر الكردية في السليمانية وبخاصة قبائل الهماوند مما اضطر الحكومة أن تتدخل بحزم لإيقاف الفوضى السائدة في الموصل وكذلك في السليمانية[2].

أما الحادث الثاني فهو إعدام الشيخ عبد السلام البارزاني. والشيخ عبد السلام هو شيخ وزعيم عشيرة في شمال العراق وهي عشيرة بارزان التي تضم قبائل عديدة من أهمها شيرواني وهزوري وهركي وبرواري. ولقد لعب البارزانيون في هذه الفترة دوراً كبيراً في مهاجمة القوات العثمانية التي ترسل ضدهم. ولقد بقيت الحالة على هذا الوضع حتى وصل الموصل الوالي (سليمان نظيف)[3] عام 1912م، فكان شغله

---

(1) صديق الدملوجي، إمارة بهدينان، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1952 م، ص ص 155 ـ 156.

(2) جريدة المقطم، العدد 5989، 8 ديسمبر، 1908 م، ص 1.

(3) جريدة المقطم، العدد 6315، 3 ديسمبر، 1910 م، ص 1.

الشاغل القضاء على ثورة البارزانيين حيث استطاع الانتصار عليهم واحتل القرى البارزانية[1].

وعندما حدث هذا هرب الشيخ عبد السلام إلى فارس ولكنه بعد ذلك وقع في الأسر وأرسل إلى الموصل حيث حوكم، وحكم عليه بالإعدام شنقاً هو وثلاثة من أعوانه[2]. وتم التنفيذ في ديسمبر سنة 1914 م.

وفي عام 1914 م قامت الحرب العالمية الأولى. وقد اشترك فيها الكرد ولم يكن لهم مصلحة فيها إذ لم تكن لهم دولة خاصة يدافعون عنها، ولا مصالح قومية تحتم عليهم الدخول طرفاً في النزاع. وبالرغم من ذلك وجد الكرد أنفسهم وقد جرفتهم أحداث الحرب للاشتراك في القتال على الجبهتين القوقازية والعراقية. فقد انضم الكرد إلى جانب تركيا في الحرب، حيث تمكن الأتراك من توجيههم لقتال الآثوريين والأرمن الذين تحالفوا مع الحلفاء. وقد أصيب الكرد بخسائر فادحة شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى التي اشتركت في الحرب وتورطت فيها. ولكنهم أثبتوا أنهم مفيدون للأتراك في أداء المهمات التي كلفوا بها[3].

التغلغل الاستعماري في كوردستان والمنطقة

لقد تجلى التغلغل الدولي الاستعماري في كوردستان والمنطقة المحيطة بها بصور وأساليب متعددة، إذ ساهمت فيه دول وجهات ومؤسسات مختلفة، ويؤدي البحث فيها إلى كشف خلفيات مهمة بشأن المسألة الكردية، وما كان يدور حولها من مؤامرات. فالكرد كانوا منذ البداية واعين للمخططات الأجنبية والكتابات الكردية في تلك الفترة تكشف هذا الأمر. ولكن الأمر المهم هنا أن الأطماع الإقليمية والدولية في

---

(1) جريدة الرأي العام، العدد 1210، 26 أبريل، 1912 م، ص 1.

(2) صديق الدملوجي، إمارة بهدينان، مرجع سابق، ص 98.

(3) رياض رشيد ناجي الحيدري، الآثوريين في العراق 1918 ـ 1936 م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1973 م، ص 51.

كردستان عقّدت قضية الشعب الكردي فيما بعد[1].

لقد كانت روسيا القيصرية شديدة الاهتمام بأوضاع وأحوال البلدان والشعوب المتاخمة لحدودها، وخاصة الجنوبية منها والجنوبية الغربية أو القريبة من هذه الحدود، وهو الاهتمام الذي أدى إلى سلسلة من الحروب مع الدولة العثمانية. ولقد تجلى الاهتمام الروسي بهذه المناطق ومنها كوردستان عن طريق الرحلات الاستطلاعية التي كانت تنظم إلى أصقاع البلاد الكردية وما يجاورها منذ وقت مبكر والتي بدأت بين 1465 - 1466 م[2].

ونظرت الحكومة البريطانية بقلق إلى المطامع الروسية خوفاً من أن تمتد إلى بلاد ما بين النهرين، لا سيما وأنه كان للقيصر نفوذه الروحي بين المسيحيين الأرثوذكس باعتبار أن الكنيسة الروسية أرثوذكسية، وكان لهذه الأمور شأنها السياسي في تلك الأيام. **والدليل على ذلك تصريح رئيس وزراء بريطانيا (سالزبوري) عام 1878 م في التنبه للنفوذ الروسي والوقوف في وجهه حيث قال: (ومهما يحدث في عهد أي وزارة تتسلم الحكم، فإن بريطانيا سوف لا تسمح للنفوذ الروسي بأن يسود في وادي دجلة والفرات)[3].**

ولكن حتى تكون الأمور أكثر دقة، فإن روسيا لم تكن لها في الحقيقة مطامع مباشرة في البلاد الكردية، ولكن صراعها المستمر مع الدولة العثمانية دفعها للتورط في صميم المسألة الكردية، كالموافقة المسبقة على حقها في القسطنطينية (مضايق الدردنيل) وفي الولايات الأرمينية مستقبلاً. وحول هذه المسألة يذكر لوتسكي بأنه (لم يكن لروسيا مطامع في البلاد

---

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 111.

(2) نفسه، ص 117.

(3) كمال أحمد مظهر، كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1977 م، ص 46.

العربية، ولقاء انضمامها إلى اتفاقية سايكس بيكو السرية فقد وعدها الحلفاء بالولايات الأرمينية في تركيا وأجزاء من كوردستان وأكدوا حقها في القسطنطينية، وفي الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في فلسطين، فظهرت على الخريطة منطقة صفراء، أي منطقة بحيرة وان)[1].

أخذ اهتمام روسيا بالمنطقة يتجلى بصور متعددة وأساليب مختلفة دبلوماسية وتجسسية وعلمية، على صورة رحالة ومستكشفين. أي أن الرحالة الروس الذين وفدوا إلى المناطق المجاورة لبلادهم وخاصة الكردية منها كانوا متنوعين، فمنهم عالم الآثار والمغرم بالسياحة والمغامر والضابط المحترف ممن كتبوا كثيراً حول كوردستان لم تكن في معظم تلك الحروب هامشية الدور أو لا دور لها، ففي معظم الأحيان كان القتال يدور في عمق أراضيها أو على مقربة منها، وكثيراً ما كانت العشائر الكردية تشارك فيها مع هذا الطرف أو ذاك.

لقد كان القياصرة يعملون على نشر نفوذهم في المناطق الخاضعة للامبراطورية العثمانية، ولإدراكهم طموحات الكرد بدأوا يخطبون ودهم كما فعلوا مع الأرمن. فعند نهاية القرن التاسع عشر قابلت جماعة منهم برئاسة جعفر أغا رئيس قبيلة الشكاك القيصر نيكولا الثاني Nicolass11[2]، وعادوا محملين بالهدايا النفيسة ووسائل تشجيع ألهبت حماسهم وخيالهم وأثارت طموحهم[3].

وقد اقتنع الروس بكفاءة الكرد الحربية فألفوا منهم جيشاً متطوعاً، وشجعوا هجرتهم إلى بلادهم مما أتاح للروس دراسة أحوال الكرد عن كثب[4].

---

(1) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1971، ص 70.

(2) Admason, op.cit., p.18.

(3) والم ايجلتن، مرجع سابق، ص 21.

(4) وثائق الاتحاد الوطني الكوردستاني، حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كوردستان العراق، لجنة الإعلام الخارجي، بغداد، 1977 م، ص 70.

وفي عام 1908 م حينما حدثت ثورة تركيا الفتاة تجددت آمال الكرد وبدأت الاتصالات هذه المرة بين الرؤساء الكرد في جنوب كوردستان وممثلي الروس، وكان للزعماء الهماوند دور كبير في ذلك، فقد سحقت القوات العثمانية ثوراتهم، ولذلك تطلعت قبائل الهماوند والجاف لطلب المساعدة من الروس وقد انضم إليهم عدد كبير من الكرد بما فيهم الشيخ عبد السلام شيخ بارزان[1]. ويبدو أن روسيا لم تحدد لها في ذلك التاريخ سياسة واضحة تجاه الكرد حيث كانت المسألة الكردية تتداخل وأمال أرمينيا المستقلة.

ولقد كانت هناك محاولات فرنسية للتغلغل إلى كوردستان والمنطقة حيث تمكنت فرنسا من التسلل إلى المنطقة، وأصبح لها مركز هام على يد الإرساليات التبشيرية والمؤسسات الدينية التي أنشأتها لاحقاً في كل من بغداد والبصرة. وقد كان أسقف بابل يشغل كرسيه الأسقفي مع منصب القنصل الفرنسي في آن واحد، وكان الموظفون الفرنسيون القنصليون في بغداد والبصرة ينشطون في المنطقة كلها. وزارت بعثة سياسية فرنسية العراق سنة 1796 م وساعدت هذه الزيارة في جمع المعلومات والدراسات التي ضمت فيما بعد إلى ما حققه نابليون في حملته الشهيرة إلى مصر وفلسطين، وما كان من طموحاته في إقامة امبراطورية تمتد في هذه المنطقة الحساسة من العالم. وتوصل نابليون نفسه إلى عقد معاهدة مع شاه إيران، وذلك إثر الحرب الروسية الفرنسية عام 1805 م. كما وصلت بعثة من الضباط الفرنسيين إلى إيران لتدريب الجنود. ولكن الأطماع الفرنسية في هذه المنطقة اصطدمت بالوجود البريطاني الذي لم يكن ليسمح لفرنسا بالتواجد في هذه المنطقة[2].

---

(1) وثائق الاتحاد الوطني الكوردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية، مرجع سابق، ص 70.

(2) م.س. لازاريف، المسألة الكردية 1917 ـ 1923 م، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي للطباعة والنشر، بيروت 1991 م، ص 61.

ومن المثير للدهشة أن الولايات المتحدة كانت متواجدة في المنطقة على عكس ما كان شائعاً من تطبيقها لمبدأ مونرو الذي كان يفرض عليها عدم التورط في المشاكل السياسية خارج البلاد. وكانت البعثات الأمريكية التبشيرية من أقدم البعثات التي قدمت إلى المنطقة، حيث كانت هذه البعثات تمول من خزينة الدولة في واشنطن مباشرة. ولقد ركزت جهودها بوجه خاص في حقل التعليم. ففي بلدة صغيرة مثل سيواس في تركيا افتتحت. الإرساليات التبشرية الأمريكية مدرسة خاصة. ولا أدل على نشاط هذه الإرساليات من سعة انتشار المذهب البروتستانتي الذي تدين به غالبية الشعب الأمريكي بين الأرمن والآثوريين. ولقد انتقل من جراء ذلك المقر الرسمي للمرجع الديني الآثوري (المار شمعون) إلى أمريكا. ويبدو أن الإرساليات التبشيرية الأمريكية كانت تفد إلى كوردستان منذ عام 1820م[1]. كما عقدت الولايات المتحدة في 7 مارس سنة 1830 م (معاهدة للصداقة والتبادل التجاري) مع الامبراطورية العثمانية تشمل جميع الولايات العثمانية بما فيها ولاية الموصل، ومن ضمنها سناجق كوردستان. وفي عام 1856 م عقدت أمريكا معاهدة مشابهة مع فارس، يحصل بموجبها الرحالة والتجار والصناع من أتباع البلدين على حق نقل جميع أنواع البضائع والمنتجات براً وبحراً من وإلى البلدين والقيام ببيعها أو مبادلتها أو شرائها أو توصيلها إلى جميع المناطق داخل حدود كل من الطرفين المتعاقدين. ولكن أيهما كان القادر فعلاً على نقل البضائع براً أو بحراً من وإلى البلدين فارس أم الولايات المتحدة؟.

أقرت المعاهدة لأمريكا بفتح ثلاث قنصليات في كل من طهران وبندر شهر وتبريز. وفي منطقة تبريز كان القنصل الأمريكي هو الذي يهتمّ بشؤون منطقة كوردستان كلها. وبموجب هاتين المعاهدتين ضمنت أمريكا التغلغل في جزئي كوردستان الفارسية وكوردستان العثمانية. واهتمت أمريكا

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 115.

بالجانب المالي والاقتصادي أيضاً عندما عملت على توظيف الرأسمال الأمريكي في مشروعات اقتصادية إعمارية، كان أهمها خط السكة الحديد المقترح بين سيواس والسليمانية من المنطقة الكردية، وتمتعت الصادرات الأمريكية في الوقت نفسه بجميع أوجه الحماية والامتيازات الجمركية الممنوحة للدول الأوروبية الأخرى[1].

أما بريطانيا فقد دأبت على مراقبة الأوضاع وتحين الفرص لتثبيت أقدامها في منطقة الخليج العربي، حتى تمكنت من عقد اتفاقيات حماية مع إمارات الساحل العربي، تتيح لها التدخل في شؤونها وفي شؤون منطقة الخليج كلها وما يجاورها بما في ذلك كوردستان[2].

وتجدر الإشارة إلى أن التسلل البريطاني إلى هذه المنطقة (كوردستان) إنما تم عبر فارس، حيث فرضت بريطانيا على الشاه مساعدتها لاستخلاص منطقة (هرمز) من الاحتلال البرتغالي الجاثم عليها منذ عهد الشاه إسماعيل الصفوي في بداية القرن السادس عشر الميلادي، ولقد كانت بريطانيا تتطلع لطرد البرتغاليين من هذه المنطقة التي تشكل السوق التجارية الرئيسية على شاطىء الخليج، والمركز الأول للتجارة البحرية مع الهند (درة التاج البريطاني). ولقد أمدت بريطانيا شاه فارس بالمساعادت المالية والعسكرية عن طريق (شركة الهند الشرقية) وبمشاركة حليفتها البحرية هولندا، حتى تمكن الشاه من طرد البرتغاليين من هرمز عام 1722 م بعد احتلال دام مائة عام تقريباً.

لقد كانت شركة الهند الشرقية البريطانية من أهم بؤر التجسس في الامبراطورية البريطانية، وكان نشاطها التجاري يمثل الغطاء الظاهري لمهامها الأساسية في جمع المعلومات وتجنيد العملاء والمتعاونين[3]،

---

(1) نفسه، ص 127.

(2) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، د.ت، ص 176، 183.

(3) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 139.

والحملات العسكرية لاحتلال وبسط السيادة على دول وشعوب هذه المنطقة من العالم. وكانت شركة الهند الشرقية بمثابة الشركة الاخطبوطية الاستعمارية والتي ازداد نفوذها ليشمل منطقة الخليج بأسرها.

أخذت بريطانيا في التطلع إلى ما وراء الخليج من شعوب وبلدان، وتولت شركة الهند الشرقية هذه المهمة، فأوفدت إلى كوردستان عام 1820 م مندوباً فوق العادة هو المستر (كلوديوس جيمس ريج) معتمد الشركة في البصرة حيث تنقل في أصقاع البلاد عام 1820 م بصفة سائح وباحث جغرافي، وأقام علاقات مع أهلها وقادتها وأمرائها، ثم وضع دراسة شاملة عنها سياسية واقتصادية وديموجرافية، جعلها موضوعاً هاماً لكتابه المشهور (قصة مقيم في كوردستان)، ومنذ ذلك الحين ازداد اهتمام بريطانيا بهذا الجزء من الممتلكات العثمانية بما في ذلك ولايات الموصل وبغداد والبصرة، فأخذت تتابع ما يحدث فيه وتتدخل أحياناً بشكل مباشر في مسائله الداخلية ومشاكله السياسية. وعلى سبيل المثال عندما حاول داوود باشا والي بغداد (1817 م - 1831 م) تصفية نظام الامتيازات الأجنبية، وخاصة امتياز شركة الهند الشرقية وذلك عن طريق محاولة تعديل الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع المحلية، التي كانت تقدر بحوالي 7%، في حين كانت الضرائب الجمركية على البضائع الإنجليزية لا تتعدى 3%، بل إنه أعلن أنه لا توجد امتيازات للإنجليز في العراق[1]. وبادرت الشركة إلى الرد بحرب حقيقية، ونجحت في إلغاء تلك الإجراءات فيما بعد.

وعندما احتدم الخلاف واستحكم في أواخر القرن الماضي بين الدولة العثمانية وبين فارس بشأن الحدود[2]، أسرعت روسيا وبريطانيا إلى التدخل

---

(1) زكي البحيري، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مذكرات غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1997 م، ص 131.

(2) مصطفى عبد القادر النجار، وآخرون، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1983 م، ص 279.

في النزاع وعرضتا وساطتيهما، وذلك تحت ستار مصالحهما في المنطقة. فروسيا كانت مدفوعة برغبتها في المحافظة على مقاطعتي أرمينيا وجورجيا الأمر الذي يتطلب الهدوء والأمن. أما بريطانيا فكانت تحرص على الاستقرار في هذه المنطقة المجاورة للخليج حيث مصالحها الاستعمارية والبحرية وطريقها إلى الهند.

وسرعان ما تفاهمت الدولتان وعرضتا مساعيهما الحميدة على الطرفين لتلافي خطر الحرب وتقرر بناء على ذلك تشكيل لجنة رباعية مشتركة لمعالجة المسألة، فانتهت مباحثاتها واجتماعاتها إلى عقد ما يسمى معاهدة أرضروم الثانية في 31 مارس 1847 م[1].

وكنتيجة لهذه المعاهدة كان لا بد من وضع ترتيبات نهائية وتحديد خط الحدود جغرافياً، وبناء على ذلك تألفت لجنة فنية لهذا الغرض ولكنها لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة بالرغم من مضى 5 سنوات، وعلقت اجتماعتها لمدة 20 سنة متواصلة، وذلك عندما تألفت لجنة جديدة عام 1869 م. وعندما أوشكت قضية الخلاف أن تحل عام 1877 م وقعت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية، ثم أعيد بحث القضية دون جدوى. وفي عام 1911 م الذي نص على تعيين لجنة مشتركة مقرها العاصمة العثمانية اسطنبول مهمتها تعيين وتثبيت الحدود بين الدولتين، على أن تقوم لجنة أخرى فنية بتثبت خط الحدود على الطبيعة وفقاً لبنود معاهدة أرضروم الثانية. وعندما لم يتوصل الطرفان إلى خطة عمل مشتركة تدخلت بريطانيا وروسيا القيصرية في الأمر وتم عقد بروتوكول الاستانة في 4 تشرين الثاني 1913 ووقع عليه ممثلو روسيا القيصرية وبريطانيا أيضاً. وقد حدد البروتوكول الحدود بين الدولتين بشكل واضح ومفصل[2]. وكان لاتفاقية أرضروم وعملية تخطيط الحدود نتائج سيئة على العرب مستقبلاً، لأنها

---

(1) عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص 329.

(2) إبراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، إيران وتركيا. دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 158.

أقرت لفارس حدوداً ليست لها، وتنازلت الامبراطورية العثمانية بموجبها عن عربستان وأطلقت يد إيران في المقاطعات الكردية.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر تأكدت بريطانيا أنها لن تستطيع تحقيق طموحاتها الاستراتيجية الاقتصادية والاستعمارية دون أن تضع يدها على منطقة كوردستان. فمن الناحية السياسية والجغرافية فإن كوردستان التي كان يمر من خلالها طريق الحرير، هي أيضاً مرحلة هامة في الطريق بين مصر والهند.

ولقد كان تأمين هذا الطريق مهماً لكي تستطيع بريطانيا حماية امبراطوريتها. كما أن المنطقة الكردية جغرافياً تحمى المستعمرات العربية البريطانية من روسيا القيصرية. ولقد تنبأ الرائد (نوئيل) الخبير البريطاني الذي عاش في كوردستان بأن الكرد (سيكونون حاجزاً مانعاً لا غنى عنه بين ميزوبوتاميا[*] العربية، ودوامة القفقاس السياسية) وكان حسب رأيه الرهان على الكرد أفضل للمصالح البريطانية من الرهان على العرب[1].

أما من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية فكان هناك عنصر النفط الذي تحتاجه بريطانيا العظمى، والذي بدأ الكشف عنه في العراق في أواخر القرن التاسع عشر. وكان المهندسون الألمان أول من نقب عن النفط في العراق، ففي عام 1846 م استطاع المهندس الجيولوجي الألماني (رورباخ) في العثور على منبع للنفط في (القيارة)، وأعقبه الجيولوجي الألماني (مايسنر) الذي كشف عن النفط في مندلي. وفي عام 1871 م جاءت إلى العراق بعثة فنية ألمانية لمعرفة مدى إمكانية استثمار نفطه في الأغراض التجارية. وقد أوضحت البعثة في تقريرها مدى غزارة نفط

---

(1) ميزوبوتاميا: إن القسم الأعلى من المنطقة المحصورة بين نهري دجلة والفرات كان يعرف في الأزمنة القديمة باسم (ميزوبوتاميا)، بينما كان يعرف القسم الأدنى باسم (بابل) و(كلده). ثم أطلق العرب عليه اسم (العراق العربي أو عراق العرب)، وأطلقوا على البلد الواقعة شرق جبال زاجروس اسم (عراق العجم).

(2) درية عوني، مرجع سابق، ص 60.

العراق وجودته، ولكنها ذكرت أن فقدان وسائل النقل لتوصيله إلى البحر، ومنافسة النفط الروسي والأمريكي في ميدان التجارة يحولان دون استغلاله تجارياً[1].

وكان اللورد (جون فيشر) أول من تنبه عام 1900 م إلى أهمية النفط كوقود للسفن الحربية، وعندما تولى (ونستون تشرشل) وزارة الحربية البريطانية (1912 ـ 1915 م) تبنى أفكار فيشر، وفي عهده تحول الأسطول البريطاني إلى النفط بدلاً من الفحم. وبناء على ذلك وجهت بريطانيا اهتمامها إلى البحث عن مصدر دائم، يمكن السيطرة عليه، ويمكن أسطول بريطانيا من خوض البحار، وللطيران البريطاني من التحليق في سماء الامبراطورية البريطانية.

وتؤكد أبحاث وضعت معتمدة على وثائق بريطانية سرية، أن بريطانيا تأكدت منذ القرن التاسع عشر من وجود كميات هائلة من النفط في ولاية الموصل. وقد أخفى هذا الخبر حتى على أهم كبار موظفي الامبراطورية، وعلى حلفاء بريطانيا وخاصة فرنسا[2]. والدليل على ذلك أن بريطانيا نجحت في إقصاء فرنسا عام 1912 م عن إنشاء اتحاد تألفت بموجبه (شركة النفط التركية ـ TPC) والتي أصبحت فيما بعد IPC أي شركة النفط العراقية. وبسبب الانهيار التام للامبراطورية العثمانية لم يعد لتركيا أي سهم في هذه الشركة. ولقد حصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب عن النفط في ولاية الموصل. ولقد حصلت بريطانيا على نصيب الأسد في هذه الشركة عن طريق شركة (شل) وهي شركة هولندية ـ بريطانية[3].

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت خارج سوق النفط، الذي كان حكراً على الولايات المتحدة والمكسيك. ولم تدخل بريطانيا في هذا المجال إلا في عام 1909 م وذلك عن طريق الامتيازات التي حصلت

(1) سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، 1952 م، ص 12.
(2) درية عوني، مرجع سابق، ص 61.
(3) نفسه، ص 62.

عليها في فارس. ومنذ عام 1913 م صرح ونستون تشرشل، بمناسبة تشكيل لجنة ملكية للتدقيق في مصادر النفط قائلاً (يجب أن نصبح مالكين أو على الأقل مسيطرين على ما نحتاجه من نفط)[1].

وبالنسبة لنفط العراق أصبحت لندن تسعى إلى أن يكون استغلال النفط من جانب دول الحلفاء، أو من جانب دولة واحدة، متلازماً مع جعل ولاية الموصل جزءاً من العراق. وأن يترافق ذلك مع قدرة الدولة الجديدة على الدفاع عن الحدود النفطية.

مما سبق يبدو واضحاً أن مصالح بريطانيا الحيوية كانت تحتم عليها أن تسيطر على ولاية الموصل بأي ثمن، سواء كانت السيطرة من خلال إنشاء دولة كردية مستقلة، أم بضم ولاية الموصل مع ولايتين عربيتين (بغداد والبصرة) وإنشاء دولة ذات قوميتين تحت سيطرة عربية أو كردية، المهم أن يكون النفط تحت السيطرة البريطانية كلياً وبدون منازع، وأن تكون الدولة المزمع إنشاؤها قادرة مباشرة بمساعدة بريطانيا (عن طريق الانتداب)، أو عن طريق معاهدات تربطها ببريطانيا، أن تحمي حدودها وبالذات ولاية الموصل[2].

الاحتلال البريطاني للعراق وكوردستان: -

لقد استأثر العراق وكوردستان بفضل موقعهما الاستراتيجي وثرواتهما الطبيعية باهتمام متزايد من جانب بريطانيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولقد كانت ميزوبوتاميا منطقة مصالح هامة بالنسبة لبريطانيا، ويبدو ذلك في تصريح اللورد (كيرزون) الشهير والذي قال فيه: **(إن حدود الهند تقع على الفرات)**[3].

وبناء على ذلك وفي الخامس من نوفمبر 1914 م أعلنت بريطانيا

(1) حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار الرشيد، دمشق، 1958 م، ص ص 56، 58.
(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 24.
(3) لازاريف، مرجع سابق، ص 26.

رسمياً الحرب على تركيا وفي اليوم الثالث نزلت القوات البريطانية بنجاح في الفاو بعد مقاومة تركية ضعيفة، ومنها تقدمت حيث احتلت البصرة في 22 نوفمبر عام 1914 م[1].

لقد كان جوهر السياسة البريطانية إزاء بلاد ما بين النهرين بوجه عام هو سياسة السيطرة على هذه المنطقة من العالم. وكان الخلاف بين الساسة البريطانيين يدور حول السبيل لتنفيذ هذه السياسة والوصول إلى هذا الهدف[2]. وأول من حاول أن يشكل سياسة رسمية لبريطانيا في بلاد ما بين النهرين هو السير (آرثر هرتزل) في حكومة الهند. حيث كتب مذكرة مفصلة عن هذا الموضوع مؤرخة في 14 مارس 1914 م وتدور حول مستقبل ما بين النهرين. وقد تضمنت مذكرة هرتزل تأسيس ثلاثة كيانات هي (مع استثناء الجزء الكوردستاني من ولاية الموصل)[3] البصرة وبغداد والموصل، والتي تشكل وحدة جغرافية وعرقية.

ولكن السلطات الهندية وحكومة الهند في وقت مبكر منذ عام 1915م طالبوا بالسيطرة الكاملة على كل المنطقة المحتلة من بلاد ما بين النهرين، وبرغم ذلك لم تكن هناك سياسة محددة لمستقبل الإدارة في العراق.

واستمر هذا الوضع حتى احتل البريطانيون بغداد فشكلوا في لندن مجلس حرب ولجنة سميت لجنة إدارة ما بين النهرين، يناط بها رسم المستقبل السياسي للعراق، وكان على رأسها اللورد كيرزون وزير الدولة لشؤون الهند، ووزير الخارجية آرثر هرتزل، والسير مارك سايكس كأعضاء[4]. وفي مارس 1917 م عقدت اللجنة أول اجتماعاتها، ثم

---

(1) Ghassan Atiyyah, Iraq 1908/1921, The Arab Institute for Research and Publishing Beirut, 1973, p.124.

(2) جلال الطالباني، مرجع سابق، ص 205.

(3) Ghassan, op.cit., p.124.

(4) Ghassan, op.cit., p.124.

أصدرت قراراتها في 29 مارس 1917 م وكان من أهم هذه القرارات: -

1 - أن المناطق المحتلة تكون إدارتها من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا وليس من قبل حكومة الهند.

2 - تبقى البصرة مباشرةً تحت الإدارة البريطانية.

3 - تصبح بغداد ولاية عربية يحكمها حاكم محلي أو حكومة تحت الحماية البريطانية في كل شيء أي تكون واجهتها عربية.

ولقد صممت بريطانيا على عدم تشجيع تهنيد الإدارة الجديدة، وتشجيع الاحتفاظ بالقوانين المحلية والمؤسسات وبتغيير بسيط حسبما تقتضيه المصلحة الضرورية. وقد ظلت بريطانيا حتى أبريل عام 1918 م متأثرة في رسم سياستها لما بين النهرين بموقف السلطات البريطانية بالقاهرة وسياسة (مارك سايكس).

ولكن بعد ذلك ومع تولي السير (أرنولد ويلسون) مسؤولية الإدارة السياسية ما بين النهرين، أعطت بريطانيا أهمية أكبر ووزناً أثقل إلى نصائح السلطات المحلية في العراق[1]. لقد خلف أرنولد ويلسون[2] السير برسي كوكس في أبريل 1918 م كمندوب سامي مدني وبقي في مركزه حتى أكتوبر عام 1920 م، وكان لشخصيته أثر كبير في تطور الأحداث السياسية في تاريخ العراق.

الاحتلال البريطاني لكوردستان العراق: -

لقد بذل الكرد جهوداً ضخمة في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوات البريطانية في العراق، فلقد قام فرسان القبائل الكردية والعربية بمواجهة القوات البريطانية قبل أن تصل إلى حدود لواء

---

(1) حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص 32.

(2) تخرج من الكلية العسكرية البريطانية 1903 م، وذهب إلى الهند وانضم إلى مركز الخدمة السياسي وحينما بدأت القوات البريطانية غزو العراق عين مساعداً لبرسي كوكس رئيس الضباط السياسيين لقوات الحملة الهندية 1884 - 1940 م.

الكوت، حيث تصدت للقوات البريطانية في الشعيبة. وكان يقود القوات الكردية الشيخ محمود البرزنجي على رأس ألف فارس كردي وقد قتل في معركة الشعيبة كثير من الكرد المشهورين منهم رشيد باشا من أهالي السليمانية والذي كان فيما سبق متصرفاً للواء المنتفك. وبعد أن سقطت بغداد بيد الإنجليز وبدأوا الزحف نحو الشمال في مارس 1917 م أرسل البريطانيون الميجور (سون) الخبير بالشؤون الكردية إلى خانقين لإجراء اتصالات مع زعماء الكرد.

ولقد بدأت مقدمات هزيمة الدولة العثمانية تلوح في الأفق مما أدى إلى الاضطراب في صفوف الكرد وزيادة قلق الشيخ محمود خاصة وأن العلاقات بدأت تسوء بينه وبين العثمانيين. فقد أخذ العسكريون العثمانيون يتهمون زعماء العشائر الكردية بالسلب والنهب، مما دفع الشيخ محمود إلى أن يترك ميدان القتال والانسحاب بقواته إلى حدود لواء السليمانية. ولقد ارتاب الأتراك في أمره ولكن ظروفهم العسكرية السيئة لم تساعدهم على فتح باب يؤدي إلى إثارة المشاكل لهم[1].

وفي السابع من أبريل عام 1918 م وصلت قوة إنجليزية إلى كركوك فقرر الشيخ محمود أن يتصل بالإنجليز القادمين إليها[2]، في محاولة للتوصل إلى نوع من الاتفاق معهم يضمن تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية قبل وصولهم إلى السليمانية.

ولقد تداول الشيخ الأمر مع رجاله المقربين وكتب رسالة سرية إلى أرنولد ويلسون طلب فيها أن يقرر الإنجليز تشكيل حكومة كردية في السليمانية يكون هو على رأسها وتكون خاضعة لحمايتهم. وقد أجاب ويلسون الشيخ بأنه يزمع إصدار بيان في هذا الشأن[3]، كما كتب رؤساء

---

(1) رفيق حلمي، مذكرات رفيق حلمي، بغداد، 1975 م، ص 54.

(2) عبد الرحيم ذو النون، العراق في الحرب العالمية الثانية 39 ـ 1945 م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1978 م، ص 263.

(3) Philip, W. Ireland, Iraq. Astudy in political Development, London, 1937, p.155.

الهماوند للإنجليز رسائل يعربون فيها عن استعدادهم لتقديم الأغذية والذخائر[1].

ولكن سرعان ما انسحب الجيش البريطاني من كركوك وعاد إليها الجيش التركي. وقد علم الأتراك بمراسلات الشيخ محمود مع الإنجليز، ولذلك أوعز خليل باشا قائد الفيلق الثالث العثماني في العراق إلى مصطفى بك أن يرسل إليه الشيخ محمود بحجة التشاور معه في مواضيع هامة. وعندما حضر الشيخ محمود ألقى القبض عليه وزج به في السجن بعد محاكمة صورية، حيث حكم عليه بالإعدام، إلا أن الحظ حالفه عندما تولى إحسان باشا قيادة الفيلق الثالث والذي فكر في الاستفادة من الشيخ محمود في تلك الظروف الصعبة. ولذلك طلب أن يحضر إليه في الموصل فلما وصل لاطفه واتفق معه على الصلح على أساس أن يقف إلى جوار العثمانيين في مواجهة الإنجليز ليحمي الجانب الأيسر (الشرقي) للقوات العثمانية في السليمانية وأن يساعد القوات التركية مدعوماً بقوات العشائر الكردية الموالية له. ولقد عاد الشيخ محمود في نوفمبر 1918 م لتنفيذ هذا الاتفاق[2].

لقد كان الإنجليز على علم بما حدث بين الأتراك والشيخ محمود ولم يكونوا ليطمعوا في العودة إلى كركوك أو التقدم إلى السليمانية ما لم تسمح لهم الظروف المناسبة، وكانوا يدركون أن انسحابهم من كركوك قد أضعف من مركزهم بين الكرد، فقد انقلب عليهم الهماوند كما بدأت مشاعر كثير من الكرد تتحول عنهم، ولذلك قرر الإنجليز العمل على إعادة نفوذهم باحتلال كركوك مهما كلفهم الثمن.

ولقد انتهز الإنجليز توقيع هدنة مودروس Mudros في 30/ 10/ 1918م ليواصلوا من جديد احتلالهم لكوردستان. ولكن هل كان من حق الإنجليز

---

(1) رفيق حلمي، مرجع سابق، ص 59.

(2) O'Ballance, op.cit., p.19.

بعد هدنة مودروس أن يواصلوا عملياتهم العسكرية؟.

لقد فسر القادة الإنجليز المادتين السابعة والسادسة عشرة[1] بصفتهما أساساً قانونياً لاستمرار العمليات العسكرية الهجومية. وعارض عدد كبير من المؤرخين السوفييت والأتراك والفرنسيين مثل هذا التفسير لهاتين المادتين مؤكدين على أن الإنجليز قد خرقوا وبشكل فظ شروط هدنة مودروس.

ولكن في حقيقة الأمر فإن المادة السابعة من هدنة مودروس سمحت للحلفاء باحتلال أي مركز استراتيجي في تركيا (فيما إذا شكلت الأوضاع خطراً على الحلفاء). بينما نصت المادة السادسة عشرة على إعطاء الحلفاء جميع الحاميات التركية الباقية في البلدان العربية بما فيها الحاميات في ميزوبوتاميا. وبهذا الشكل تضمن نص هدنة مودروس دوافع واضحة تماماً للتدخل مست بصورة مباشرة كوردستان.

وبطبيعة الحال كانت الذرائع من وجهة نظر الإنجليز كافية للتدخل في كوردستان، وبالتالي كان الخلاف حول خرق الإنجليز لهذه الهدنة لا هدف له بوجه عام، فلم تكن هذه الهدنة عملياً إجراءً قانونياً دولياً بين فريقين متعاقدين، بل هو من جانب واحد، فرضته بريطانيا على تركيا المهزومة، وكان بوسع بريطانيا خرقه شكلياً وهذا ما فعلته.

لقد بدأ هجوم الفيلق العسكري البريطاني بقيادة الجنرال (أ. مارشال) على الموصل الواقعة تحت سيطرة الأتراك في 23 أكتوبر عام 1918 م، وانسحبت القوات التركية بصورة عاجلة وكان الهدف الاستراتيجي لهذا الهجوم هو احتلال شمال ميزوبوتاميا كله بما في ذلك كوردستان الجنوبية. وفي 31 أكتوبر كانت القوات البريطانية على مسافة 14 ميلاً من الموصل ولم يؤثر عقد هدنة مودروس على مخططات القيادة البريطانية العسكرية.

(1) Sir Arnold Wilson, Mesopotamia 1914/1917, Aclash of Loyalties, Vo. one, London, 1937, p.179.

وفي اليوم التالي شنت القوات البريطانية هجوماً على الموصل بأمر من وزير الحربية الذي تذرع بالمادتين المذكورتين (السابعة والسادسة عشرة) مع أن الظروف في حينها لم تبرر استخدام هاتين المادتين.

ولقد سقطت الموصل في غضون عدة أيام واحتلت القوات البريطانية ولاية الموصل بالكامل في العاشر من نوفمبر[1]. وبدأت بريطانيا في فرض سياسة الأمر الواقع.

السياسة البريطانية في كوردستان: ـ

لم تدع خطوات الاحتلال العسكري البريطاني لولاية الموصل مجالاً للشك في نوايا بريطانيا الحقيقية، فقد جاء الإنجليز إلى كوردستان العراق غزاة وتصرفوا بما يتفق مع ذلك، وكانت الذريعة المباشرة للاحتلال هي إعادة (القوانين والنظام) إلى نصابها وبالدرجة الأولى بين العشائر الكردية في كوردستان الجنوبية، وعلى عكس ولايتي بغداد والبصرة أقيمت في ولاية الموصل إدارة عسكرية صرفة وليست إدارة مدنية، ولقد علل الإنجليز ذلك بالغموض الذي يكتنف مستقبل ولاية الموصل السياسي التي وعدت بها فرنسا طبقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو[2].

ولكن يبدو أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي وإنما موقف العشائر الكردية التي تتمتع بروح قتالية ولم تسارع إلى الخضوع طواعية للغزاة الجدد. ولقد تمكنت السلطات البريطانية من تحسين علاقاتها مع القيادات الكردية العشائرية الاقطاعية حتى انتهاء العمليات العسكرية ضد تركيا، وساعد على ذلك وجود هدف مشترك ألا وهو طرد الأتراك من العراق.

ولقد عقدت القيادة العسكرية ـ السياسية البريطانية في العراق آمالاً خاصة على التعاون مع الشيخ محمود البرزنجي الذي كان لديه أوهام ـ

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 36.

(2) جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، دار الطليعة، بيروت، 1971 م، ص 155.

وإلى حين - حول نوايا الإنجليز بتشكيل حكومة كردية مؤقتة.

وفي مطلع خريف 1918 م وجدت التناقضات الأنجلو - كردية وكأنها في الخفاء، فعندما عانى الإنجليز من مصاعب مؤقتة في الجبهة حاولوا إثارة الكرد ولكنهم أخفقوا في ذلك. وجرت مباحثات مكثفة مع أبرز زعماء الكرد سواء في العراق أو في المهجر.

ولكن النجاحات لم تكن كبيرة فقد عبر كلٌّ من شريف باشا وسيد طه الزعيم الشمديني عن استعدادهما في تلك المرحلة للتعاون مع الإنجليز، ولكن كليهما لم يكن له نفوذ سياسي في كوردستان، حيث أن الأول لم تكن له صلات بكوردستان ولم يتمتع بنفوذ فيها، أما الثاني فلم تكن له أهمية كبيرة، فضلاً عن ذلك فإنه كان على خصام دائم مع الزعماء الكرد الآخرين[1] ولقد أثارت نوايا الإنجليز في المسألة الكردية شكوكاً متزايدة لدى القيادات الكردية، حيث ظلت المسألة الأرمينية حجر الزاوية في علاقات بريطانيا حتى مع الشخصيات الكردية الموالية لها.

وبعد أن أصبحت بريطانيا سيدة الموقف في العراق شددت على القيادات الكردية في محاولة إرغامها على خدمة أغراضها العسكرية والسياسية في المنطقة. وتبين أنها آثرت في المرحلة الأولى اتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي مع استغلال (مشاعر الكرد القومية) في كوردستان الجنوبية.

ولقد حمل لواء السياسة البريطانية الاستعمارية في هذه المنطقة الضباط السياسيون البريطانيون الأوفياء لقوات الاحتلال، والذين ترتب عليهم قيادة زعماء العشائر الكردية، وكان هؤلاء ذوي حنكة سياسية وتمرسوا على فن (الدبلوماسية الشرقية) وعلى دراية حسنة بالظروف المحلية ولهم صلات وثيقة مع القيادات العشائرية الكردية والعربية.

---

(1) نفسه، ص 60.

ولقد وضع العقيد (أرنولد ويلسون) نائب كبير الضباط السياسيين للقوات العسكرية البريطانية في ميزوبوتاميا أسس السياسة البريطانية تجاه الكرد خلال الحرب وفي العامين الأولين بعد انتهائها. وأعلن ويلسون في مذكراته الشخصية والتاريخية عن (عدم حل القضية الكردية طالما ظلت العشائر منقسمة على نفسها، ويفتقر قادتها إلى سياسة عامة، وهم متفقون فقط في معارضة كل شكل من أشكال الأدارة التي من شأنها وضعهم تحت السيطرة العربية)[1].

لقد كان ويلسون نفسه والضباط السياسيون الخاضعون له يعملون على بث الفرقة بين صفوف الشعب الكردي وإذكاء نار الخلافات الكردية - العربية كي يتمكنوا من فرض السيطرة البريطانية على العراق من خلال المواجهة بين القوميتين العربية والكردية[2].

وفي البداية حاولت الإدارة البريطانية تطبيق سياسة الإشراف غير المباشر بالاعتماد على القيادة الإقطاعية، هذه السياسة التي تم اختبارها كثيراً في الهند وفي غيرها من المستعمرات وأثبتت نجاحها. ووعدت هذه القيادة بالحرية التامة في التصرف في الشؤون الداخلية، وذلك تحت إشراف الضباط السياسيين الإنجليز. وجاء في تعليمات الرائد (نوئيل) أحد حاملي لواء السياسة البريطانية في كوردستان والذي جرى تعيينه ضابطاً سياسياً في مقاطعة كركوك في الأول من نوفمبر 1918 م، السماح بتعيين الشيخ محمود البرزنجي ممثلاً للإنجليز في السليمانية، وجرت تعيينات مماثلة لزعماء الكرد في چمچمال وحلبچة وغيرهما من المراكز الهامة في كوردستان الجنوبية. وحدد مقر نوئيل في السليمانية وقام بتعيين الشيخ محمود محافظاً واستبدل بجميع الموظفين الأتراك والعرب موظفين كرداً[3].

(1) Wilson, op.cit., p.125.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 38.

(3) لازاريف، مرجع سابق، ص 42.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي المشاريع البريطانية في كوردستان العراق؟ لقد كان واضحاً أن بريطانيا لم يكن لها سياسة واضحة محددة فيما يختص بالعراق عامة وكوردستان بوجه خاص. فلقد اجتمعت اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء البريطاني في 27 نوفمبر 1918 م للنظر في السياسة البريطانية في العراق، وقد أعطت اللجنة صلاحيات لأرنولد ويلسون ليضع أمام الشعب العراقي ثلاثة استفسارات للتعرف على وجهة نظرهم السياسية وهي: -

1 - هل يحبذون قيام دولة عربية تحت إشراف بريطانيا تمتد حتى الحدود الشمالية لولاية الموصل وإلى الخليج العربي؟.

2 - في هذه الحالة هل يرون أن يوضع حاكم عربي على رأس هذه الدولة؟.

3 - وفي هذه الحالة من يفضلون أن يكون على هذا الرأس؟.

ولقد طرحت هذه الأسئلة فقط في كوردستان (ولاية الموصل) وسرعان ما بدأ ويلسون في تنفيذ الاستفتاء بين القادة والشيوخ الكرد، ولقد تجاهل الجماهير العريضة من الزراع والتجار والعمال والضباط السابقين والحاليين حينذاك والذين هم في الحقيقة يمثلون الجزء الأكبر من الطبقة المتعلمة، حيث حرمهم من الحق في إبداء وجهة نظرهم.

وفي التقارير البريطانية هناك وجهات نظر مخالفة بشأن الاستفتاء تبين أن أغلبية الكرد كانت راغبة في تشكيل إدارة كردية مستقلة أو بالانضمام إلى كردستان تركيا (كردستان الشمالية) خاصة وأن معاهدة سيفر كانت لا تزال قائمة.

لقد كان هذا الاستفتاء يمثل أهمية بالنسبة لبريطانيا من حيث أنه يكون فكرة عن السياسة المستقبلية لها في كوردستان.

ولقد انقسم المسؤولون البريطانيون حول مستقبل السياسة البريطانية حيث تبنت حكومة الهند والسير أرنولد ويلسون فكرة وضع العراق كلياً

تحت السيطرة البريطانية كما هو متبع في الهند، أي تحت حكم بريطاني مباشر.

بينما تعاطف فريق آخر من البريطانيين الخبراء بأمور الشرق الأوسط مع الأماني الوطنية العربية لم يكن تعاطفاً مع هذه الأماني بل كانت وجهة نظرهم أن ظروف العراق لا تسمح بوضعه تحت السيطرة البريطانية المباشرة مثلما هو حال الهند.

لقد بدأ ويلسون في بناء الإدارة المدنية في المناطق المحتلة من العراق بتوجيه من بيرسي كوكس ثم بعد ذلك من تلقاء نفسه. لقد كان أرنولد ويلسون مؤمناً بنظام يشبه نظام اللورد كرومر في مصر، وحينما تبين له أن الحكومة البريطانية تزمع اتخاذ سياسة مغايرة لسياسته دافع عن أفكاره بقوة في وجه حكومة لندن.

لقد كان ويلسون يرى إلحاق كوردستان الجنوبية بالعراق، ولقد تبلور موقفه بوجه عام من نظام حكم ما بين النهرين في البرقية التي أرسلها إلى حكومة الهند في 20/ 2/ 1919 م والتي تلخصت في الآتي[1]: -

1 - إن الدولة الجديدة في العراق لا بد أن تشتمل على الولايات الثلاث البصرة وبغداد والموصل بالإضافة إلى دير الزور.

2 - إن هذه المنطقة لن يحكمها أمير عربي ولكن تدار بواسطة المندوب السامي البريطاني.

3 - إن السيطرة البريطانية المؤثرة سوف تدعمها القوات العسكرية وسلاح الطيران.

4 - يكون تحت سلطة المندوب السامي أربعة مندوبين له على رأس الولايات الآتية (البصرة - بغداد - الفرات - الموصل).

5 - إن منح بعض الاستقلال الداخلي الذاتي لكردستان ينبغي أن

---

(1) Ghassan, op.cit., p. 179.

يترك لمشيئة بريطانيا ولا يوضع في مؤتمر السلام إذا كان ذلك ممكناً، وإذا ما أعطيت كوردستان وضعاً منفصلاً فتكون الولايات التابعة لحكم المندوب السامي خمس ولايات بدلاً من أربع[1].

وبهذا الشكل اتسم مشروع ويلسون بطابع توسعي واستعماري واضح ومعاد للكرد، حيث تطاول ويلسون على جزء كبير من حصة فرنسا التي أعطيت لها في اتفاقية سايكس ـ بيكو، وكذلك إقامة حكم استعماري بريطاني في العراق وليس حكماً وطنياً وهذا مخالف لما وعد به الإنجليز العرب أثناء الحرب.

وأخيراً يجب على الكرد التخلي عن حلمهم في الاستقلال وفي أفضل الأحوال وعدوا باستقلال ذاتي كاذب تحت رقابة بريطانية شديدة، والتي توفرت فعاليتها بالاقتسام الإداري الذي خطط له سابقاً.

ولقد طرح المندوب السامي البريطاني منذ نوفمبر 1918 م مسألة بناء الخطوط الحديدية التي من شأنها المساهمة في تطوير مناطق كفري، كركوك، ألتون كوبري، أربيل، رانية، السليمانية بثرواتها الاقتصادية الغنية. ولقد كان هذا الخط الحديدي ضرورياً جداً لفرض الإشراف البريطاني على كوردستان، ولذلك وافقت وزارة الحربية البريطانية عليه دون مماطلة[2].

وفي 13 يونيو 1919 م صدرت عن الإدارة السياسية في بغداد وثيقة مخصصة لوزير شؤون الهند ويبدو أن ويلسون هو الذي وضعها. وتضمنت الوثيقة مشروعاً جديداً لحل المسألتين العربية والكردية. والجديد في هذا المشروع هو استبعاد كوردستان إيران عن مجال مناقشة المسألة الكردية. وحدد من خلال هذا المشروع حدود الأراضي الشرقية التي تكون كردية على الأغلب بالحدود التركية ـ الفارسية، ومن ثم جرى تعداد المناطق التي يعيش فيها الكرد والتي يجب أن تدخل بلا شك في عداد ميزوبوتاميا الواقعة تحت

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 89.

(2) Ghassan, op.cit., p.181.

الحكم البريطاني، وقد حذفت جميع هذه المناطق من مفهوم كوردستان عملياً. ويجب أن تمر الحدود الجنوبية للأراضي الكردية غالباً إلى الشمال قليلاً عن الجزيرة (جزيرة بوتان) وشمال نصيبين، وإلى الجنوب من ماردين وشمال رأس العين ومن ثم بمحاذاة خط العرض 37 درجة حتى بيردجيك من الغرب حتى الحدود الجنوبية من ولايات خربوط، بدليس، وان.

وأكدت الوثيقة أن الكرد بوسعهم الاتحاد فقط على الأراضي الواقعة شمال الخط المشار إليه في دولة يكون مركزها بدليس أو وان، ومن الضروري أن تكون تحت إشراف إداري أجنبي صارم ويفضل أن يكون بريطانيا، ولا ينبغي السماح بتوطين الأرمن في هذه الأراضي.

وأكدت الوثيقة أن الكرد ينقسمون إلى فريقين رئيسيين أحدهما موالٍ لبريطانيا في حين أن الآخر يقف بجانب الأتراك. وفي حال نجاح الفريق الثاني فإن الآمال المعقودة على تشكيل الدولة الكردية سوف تنهار.

وفي ختام الوثيقة اقترح المخطط التالي للتسوية السياسية في ميزوبوتاميا وفي شرق الأناضول، وهو أن تؤلف ولايتا طرابزون، وأرضروم الدولة الأرمينية على أن تكون تحت الوصاية الأمريكية، وتؤلف ولايات ديار بكر، خربوط، وان، بدليس الدولة الكردية على أن تكون تحت الوصاية البريطانية، وتؤلف ولايات الموصل وبغداد والبصرة الدولة العربية على أن تكون تحت الوصاية البريطانية أيضاً. وفي النهاية عبر كاتب الوثيقة عن خشيته على مستقبل بريطانيا في كوردستان. واختتم كلامه بلهجة تشاؤمية قائلاً: (أفضل أن أرى أمريكا أو حتى تركيا في كوردستان بدلاً من الاستقلال الكردي)[1].

ولكن من الملاحظ أن وجهات النظر الواردة حول وضع المسألة الكردية في كوردستان الجنوبية والمناطق المجاورة لها من كوردستان الجنوبية ـ الغربية لم تكن ثابتة، فقد تغيرت مع التحولات السريعة الجارية

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 88 Wilson, op.cit., p.143.

على الساحتين الدولية والشرق أوسطية. ففي يوليو 1919 م كتب (نوئيل) الضابط السياسي البريطاني عن عدد من الظروف الجديدة في حياة تركيا السياسية ما بعد الحرب والتي كانت لها علاقة مباشرة بالقضية الكردية سواء في هذه البلاد أو في البلاد المجاورة وخاصةً العراق.

ففي 15 آيار (مايو) 1919 م تم بموافقة قوى الحلفاء إنزال القوات اليونانية في أزمير وكان ذلك الخطوة الأولى لتقسيم علني للأراضي التركية نفسها. وفي اليوم التالي أي في 16 مايو غادر اسطنبول مصطفى كمال باشا الذي اكتسب شهرة عظيمة أثناء الحرب العالمية الأولى لكي يقود حركة الشعب التركي الوطنية التحررية في الأناضول.

ولقد أثرت معظم هذه الأحداث مباشرةً على الوضع في كوردستان وربما يرجع ذلك إلى نشوء مركز مقاومة الشعب التركي بجوارها. وعلاوة على ذلك ظهر شبح قيام دولة أرمينية (مستقلة) كانت عملياً صنيعة الحلفاء وبقيادة زعماء حزب (الطاشناق) القومي المتطرف والمتشبع بروح العداء للكرد.

وشكلت جميع هذه العوامل تربة خصبة لتصعيد التوتر السياسي في المناطق الكردية. وتدل هذه الوقائع على التأرجح الشديد في سياسة التوازن في كوردستان.

وفي أواخر آب (أغسطس) عام 1919 م اقترح وزير شئون الهند إقامة شريط (Fringe) لدويلات كردية ذات حكم ذاتي بقيادة الزعماء الكرد وذلك لنشر النفوذ البريطاني في كوردستان الجنوبية.

وقدم (نوئيل) مشروعاً آخر في نوفمبر من العام نفسه[1]. وكان مشروعه يتضمن حل المسألة الكردية على أساس ثلاثة شروط وهي: -

1 - إخلاء كوردستان من الأتراك تماماً.

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 90.

2 ـ ضمان وحدة أراضي كوردستان.

3 ـ فيما إذا جرى تعيين حدود كوردستان تقريباً وفق الخط العرقي بين الأراضي التي يسكنها الكرد والعرب، فإن حصول الكرد على الحكم الذاتي سوف يجعلهم يميلون أكثر للإنجليز وسوف يكونون أكثر عداء للأتراك. وكذلك فإن إنشاء دويلات كردية ذات حكم ذاتي سوف تجعلها تتنازع فيما بينها دون أن تسبب أي مشاكل لميزوبوتاميا.

ولقد عرض وزير شؤون الهند (ا.س. مونتيجيو) المبادىء التالية لسياسة الحكومة حول كوردستان الجنوبية: ـ

1 ـ يجب أن تكون حدود ميزوبوتاميا أقصر حسب الإمكانية من وجهة النظر العسكرية والسياسية.

2 ـ يجب تفادي النشاط العسكري خارج هذه الحدود.

3 ـ لا تقوم بريطانيا بالانتداب على كوردستان مهما كانت الظروف.

4 ـ عدم السماح لعودة السيطرة التركية على كوردستان[1].

وعلى هذا النحو لم يكن قد تكوّن لدى الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت تصور دقيق للشكل الذي يجب اختياره لتنفيذ السياسة البريطانية في كوردستان الجنوبية. وإنما تكوّن لديها فقط شكل ما لخطة شاملة حول تكوين سياسي من المناطق الكردية الجنوبية والذي من شأنه أن يقوم بدور حاجز لضمان حماية المستعمرة الجديدة (العراق) مما يرفع العبء عن الجيش الإنجليزي ويوفر كذلك الكثير من الأموال. وإلى جانب ذلك كان ينبغي درء خطر نشوء دولة كردية مستقلة استقلالاً حقيقياً وموحدة على أرض ميزوبوتاميا.

ولقد ورد هذا التحليل الأخير في تقرير ويلسون عندما أعلن أنه لا يوافق أبداً على مقترحات نوئيل، وحسب رأيه فإن السلطة التركية في

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 50.

كوردستان موجودة وسوف تتعزز بسبب سياسة التدخل التي تنتهجها دول الحلفاء في (سميرنا ـ كليكيا) لكنها لن تمس قضية أمن ميزبوتاميا. ولم تكن كوردستان موحدة أبداً، أما السليمانية وأربيل فليس بينهما وبين أجزاء كوردستان الأخرى أي شيء مشترك وبوسعهما الانضمام إلى كوردستان فيما إذا اتحدتا تحت سلطة دولة منتدبة واحدة، الأمر الذي لا يبدو واقعياً في المرحلة الحالية، وفضلاً عن ذلك فإن سكان السليمانية راضون عموماً عن الإدارة البريطانية الحالية.

ولم يشاطر ويلسون وجهة نظر نوئيل حول أن الكرد في حالة حصولهم على الاستقلال الذاتي سوف يصبحون موالين للإنجليز. كما أن الحدود العرقية بالنسبة لكوردستان لم تكن أفضل الحلول وإنما ينبغي إعطاء أهمية أكبر للاعتبارات الاقتصادية والجغرافية (الاستراتيجية).

ويرى ويلسون أن أفضل سياسة لضمان أمن حدود ميزوبوتاميا الشمالية هي إنشاء حزام من الدويلات الكردية تتمتع بحكم ذاتي[1]، ومن الضروري حمل الآثوريين على التوطن في منطقة العمادية وإعادة الحكم القديم للبدرخانيين في شمال العراق على أن يتم ذلك تحت إشراف بريطاني صارم. وحينذاك يستحيل تماماً تصور وحدة كوردستان السياسية.

وهكذا فإن ويلسون يعرض برنامجاً كاملاً لحل المسألة الكردية يستجيب عملياً للأهداف البريطانية.

وانعقد في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1919 م مؤتمر لبحث المسألة الكردية في (انديانا أوفيس) بغية الاتفاق على التفاصيل الجزئية. وعرض وزير شؤون الهند (ا.س. مونتيجيو) في المؤتمر وبإسهاب خطة عامة لتسوية القضية الكردية في المنطقة (يجب أن تظل كوردستان الجنوبية ضمن مجال نفوذنا) وهذه هي الفكرة الأساسية لهذه الخطة. وبناء عليها برهن الوزير على ضرورة التدخل في شؤون الكرد الداخلية معللاً ذلك بضرورة

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 94.

حماية الموصل من الشمال والخليج من الشرق. وأن تظل الموصل ضمن (دولة ميزوبوتاميا) ولكن في هذه الحالة ولاعتبارات استراتيجية يجب الاحتفاظ بزاخو والجزيرة ودهوك، كما يجب وضع السليمانية تحت الإشراف البريطاني المباشر للدفاع من جانبي فارس وتجنب أن تبقى المناطق الكردية على الأغلب خارج إطار ميزوبوتاميا.

وحسب رأي مونتيجيو يجب أن تمر الحدود بين كوردستان وميزوبوتاميا إلى الشمال عند خانقين ومن ثم باتجاه كفرى وكركوك والتون كوبري وأربيل ودهوك وزاخو وفيش خابور، وينبغي أن تضم جميع هذه المدن إلى ميزوبوتاميا باستثناء أربيل التي يترك مصيرها لما يقرره الزعماء المحليون. أما الحدود الشرقية لكوردستان الجنوبية فتكون مطابقة للحدود القائمة والمعترف بها بين الولايات العراقية والإيرانية.

وبهذا الشكل اختتم الوزير كلامه قائلاً: إنه إذا وافق كيرزون على هذا المشروع فسوف تتم حماية حدود ميزوبوتاميا من الأتراك شمالاً وشرقاً بدولة بوتان الصديقة (في الجزيرة) وشمالاً بمنطقة الموصل الحصينة، أما من الشمال الشرقي فبدولة كردية حرة منفصلة عن كوردستان الوسطى بواسطة جبال منيعة صعبة المسالك. كما أن وجود المسيحيين الأصدقاء في أورمية يمثل ضماناً إضافياً لحماية حددو ميزوبوتاميا الشرقية[1].

إن الآراء السابقة لا تتناول فقط رغبة سلطات الاحتلال المعروفة في إخضاع كوردستان، ولكنها تؤكد على سعيها في تثبيت الانقسام السياسي للمجتمع الكردي وجعل هذا الانقسام أبد الدهر. ولقد استبعدت من الولايات الكردية (المستقلة) التي جرى التخطيط لها معظم المراكز التي اتسمت بشيء من الأهمية من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية. وتركوا للكرد عملياً المرتفعات الجبلية، حيث سمح للزعماء الكرد الذين برهنوا على إخلاصهم للتاج البريطاني بالإشراف عليها. ومن الواضح أن مثل هذه

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 95.

الظروف استبعدت إمكانية قيام تطور اجتماعي ـ اقتصادي وسياسي وثقافي في المجتمع الكردي. وبعبارة أخرى كان النهج المقترح مشحوناً بعواقب رجعية متطرفة على مصير الشعب الكردي. فقد رغب الإنجليز في نقل السياسة التي قاموا باختبارها في شمال ـ شرق وفي الشمال، وشمال غرب مناطق الهند البعيدة عن المركز رغبوا في تطبيقها في كوردستان، حيث كان يوجد في تلك المناطق في الهند نظام تابع كلياً لبريطانيا من الممتلكات العشائرية والإقطاعية ويتم توظيفه في خدمة الاستعمار البريطاني[1].

ولكن لم تأخذ الآراء السابقة كلها شكل نشاطات سياسية فعلية ولم تطبق في ذلك الوقت على أرض الواقع، لأنها ما زالت أحكاماً فقط للإدارة العراقية المحلية والأوساط الأنجلو ـ هندية بشأن المسألة الكردية، وعلى نطاق العراق وحده بصورة رئيسية. ولم تتم المصادقة عليها من القيادة العليا أي من الحكومة البريطانية، ولم يوافق عليها رئيس الوزراء لويد جورج ووزير الخارجية كيرزون وذلك لأن المسألة الكردية كجزء من المسائل التركية والإيرانية والسورية أو كجزء من مسألة عامة حول مصير الدولة العثمانية، ما زالت تستوجب الحل على الصعيد الدولي، في حين أن المجال ما زال أمامه مفتوحاً.

ومما سبق يتضح أن هناك إشكاليات متعددة تبحث عن إجابات منطقية تدور حول الإطار الجغرافي لكوردستان ومظاهر الحضارة الكردية وحقيقة التبعية السياسية لهذه المنطقة التي أثارت وما زالت تثير الجدل في المعترك السياسي الإقليمي والدولي، وأخيراً التكالب الاستعماري حول هذه المنطقة والأبعاد المختلفة التي كانت تدفع الدول الاستعمارية للانقضاض على المنطقة والحرص على أن تكون لها مناطق نفوذ دائمة، حتى انفردت بريطانيا بالسيطرة على العراق وكوردستان الجنوبية خاصة خلال أحداث الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 91.



الفصل الثاني

كرد العراق في المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية

إن تحديد مصير الشعوب والبلدان الخاضعة للإمبراطورية العثمانية من أهم المشكلات التي واجهت الحلفاء بعد انتصارهم على ألمانيا وتركيا العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918 م). ولقد بحثت مؤتمرات الحلفاء المنعقدة بعد الحرب عن حلول توفق بين رغبة هذه الشعوب لنيل استقلالها، وبين مطامع الحلفاء الاستعمارية في بلدان هذه الشعوب الغنية بالموارد الطبيعية ذات الموقع الاستراتيجي الهام[1].

في الوقت نفسه أعلن الرئيس الأمريكي ولسون مبادئه الأربعة عشرة المشهورة المتعلقة بمبدأ حق تقرير المصير، وخاصة البند الثاني عشر منها (تتأكد للقوميات التي يحكمها الأتراك حياة آمنة، وفرصة كاملة للتطور في إطار الاستقلال الذاتي). وخلال الحرب وبعدها انعقدت مؤتمرات واتفاقيات تناولت المشكلة الكردية وكوردستان. وسوف يتم استعراض هذه المؤتمرات لبيان الموقف الدولي من هذه المشكلة.

وقبل تناول هذه المعاهدات كان من الضروري التأكيد على صعوبة

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 97.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص ص 153 ـ 154.

الفصل بين وضعية كرد العراق وبقية العناصر الكردية في المنطقة.

* اتفاقية سايكس - بيكو Sykes- Picot Agreement

أثناء الحرب العالمية الأولى، أجرت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية مباحثات حول (الترتيبات المقبلة) للشرق الأوسط، بعد أن أصبحت هزيمة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب وشيكة[1]. وقد انتهت هذه المباحثات التي شارك فيها كل من مارك سايكس وزير خارجية بريطانيا، وجورج بيكو وزير خارجية فرنسا، وسيرجي سازانوف وزير خارجية روسيا، عن عقد اتفاق سري في العاصمة الروسية (بتروجراد) في 19 شباط (فبراير) 1916 م، فيما عرف باتفاقية (سايكس - بيكو).

وتضمنت هذه الاتفاقية اقتسام مناطق النفوذ في الأقطار العربية الآسيوية، العراق وسوريا ولبنان وفلسطين. ونصت على ما يلي: -

1 - تضم إلى روسيا المناطق التالية: -

* ولايتا أرضروم وبتليس والمناطق التابعة لهما.

* الأراضي الكائنة جنوبي كوردستان. وتمتد بخط من ولاية موش إلى سعرد، ومن هناك تنحدر إلى جزيرة ابن عمر، ثم تتبع خطاً مستقيماً إلى العمادية ومنها إلى الحدود الفارسية[2].

يتضح من ذلك أن روسيا القيصرية كانت ستضع يدها على أرمينيا، وعلى كامل كوردستان الشمالية، وعلى أجزاء من كوردستان الجنوبية بينما تخضع كوردستان الشرقية لفارس حليفة بريطانيا، وما يبقى من كوردستان الجنوبية يضم فيما بعد إلى العراق، الذي شرعت بريطانيا

---

(1) Gerard Chaliand, op.cit., p.38.

(2) عبد الرحمن قاسملو، كوردستان والكرد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، 1970 م، ص 53.

باحتلاله أولاً بأول منذ عام 1915 م[1].

ولقد خص الاتفاق فرنسا منطقة الموصل في شمال العراق، الغنية بآبار النفط، كما خصها كليكا وتشتمل على ولاية أطنة[2]. أما بريطانيا فقد شملت منطقة نفوذها على وادي الرافدين من جنوب ولاية الموصل إلى الخليج العربي.

ولكن ما لبثت روسيا أن انسحبت من هذا الاتفاق بعد ثورة أكتوبر، وفضح الحكم الجديد فيها لبنود هذه الاتفاقية، وإذاعتها على العالم عن طريق نشرها في جريدة (البرافدا) الناطقة باسم الثورة.

وهكذا تغير الوضع الدولي تماماً في الشرق الأوسط في نهاية الحرب بالمقارنة مع عام 1916 م عند إبرام هذه الاتفاقية، وأعطى قيام الثورة في روسيا لبريطانيا الذريعة للتخلص من البنود التي لم تكن في مصلحتها في هذه الاتفاقية.

ومن أكثر الأمور التي لم تجد قبولاً لدى بريطانيا في هذه الاتفاقية، الاتفاق الذي يقضي بوضع (ولاية الموصل) ضمن مجال النفوذ الفرنسي. ولقد أكدت بعض المصادر أن الموصل كانت ضرورية لبريطانيا لاعتبارات اقتصادية، وسياسية ـ عسكرية هامة.

وبعد هزيمة ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية، سيطرت على بريطانيا أحلام واسعة بالسيطرة على خط بترول الموصل، هذا الحلم الذي لن يتحقق إلا بحصول بريطانيا على حق الإشراف الدولي على العراق كله، مع تأمين حدوده الشمالية بصفة خاصة. ولتحقيق ذلك كان إقامة النظام الملكي في العراق، وتطبيق استراتيجية خاصة بالسياسة النفطية. وأشار البعض إلى أنه إذا لم تشمل الحماية البريطانية في ميزوبوتاميا منطقة رواندوز الجبلية في

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 155.

(2) قاسملو، مرجع سابق، ص 54.

الشمال، فإن الوجود البريطاني في العراق يفقد أهميته[1].

كما نظر البعض إلى هذه المنطقة على أساس أنها عبارة عن حلقة رئيسية للاتصال البري بين مصر والهند، حتى لو لم يكن النفط موجوداً في هذه المنطقة، لكانت هذه المنطقة تمتلك الأهمية السياسية لبريطانيا[2].

ومن هذا المنطلق يرى البعض أن ميزوبوتاميا سوف تفقد أهميتها الإقليمية ـ السياسية بعد حرمانها من الموصل. وفي الوقت ذاته وجدت بريطانيا في ولاية الموصل حلاً لمسعاها في الخروج إلى المتوسط، وكذلك عبر الموصل أيضاً تمر أكثر طرق الاتصال الملائمة مع بلاد فارس واقتطاع الموصل طبقاً لاتفاقية سايكس بيكو يحبط سياسة الاتصال البري مع الهند.

وبدأت بريطانيا تقلل من أهمية اتفاقية سايكس بيكو في نهاية الحرب، ووصف لويد جورج هذه الاتفاقية (بأنها أغبى وثيقة) كما استخدم (كيرزون) عبارات مماثلة عن هذه الاتفاقية[3]. وبناء على ذلك كان على الدبلوماسية البريطانية أن تبذل نشاطاً مكثفاً من أجل إلغاء هذه الاتفاقية. وقد شرعت في ذلك بعد فترة ليست ببعيدة.

* مؤتمر الصلح لعام 1919م: (The peace Conference)

شرع الحلفاء لأول مرة في الحديث عن الكرد في مؤتمر الصلح بباريس، وذلك من خلال القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني الجنرال (خ. سميث) الذي اقترحه على لجنة العشرة[*] في 29 يناير، والذي جاء فيه (اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة لتبين سوء الإدارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها وللمذابح الأرمينية، على فصل

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 54.

(2) نفسه، ص 55.

(3) Lloyd, George, War Mcmories, Vo.5, London, 1986, p.165.

(*) هي الهيئة الرئيسية العاملة في المؤتمر والمؤلفة من رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان ووزراء خارجيتها.

أرمينيا وسوريا وميزوبوتاميا وفلسطين وشبه جزيرة العرب فصلاً تاماً عن المملكة التركية، دون إلحاق ضرر بسكان الأقسام الأخرى من المملكة التركية)[1]. وفي 30 كانون الثاني (يناير) عام 1919 م جرت مناقشة واسعة للمشروع في مجلس العشرة، حيث تبين أن عبارة (كوردستان) لم تكن موجودة في المشروع الأول الذي قدم للمجلس.

وقال لويد جورج حرفياً بعد إدخاله تعديلاً على مشروع الوفد البريطاني (إن ما يؤسف له أن أغفل بلداً واحداً داخلاً في عداد تركيا، لأنه ظن أن ميزوبوتاميا وأرمينيا تغطيان عليه، ولكنه أبلغ بأن الأمر ليس كذلك وهذا ما يتعلق بكوردستان التي تقع بين ميزوبوتاميا وأرمينيا)[2].

ولهذا فإنه يقترح إن لم تكن هناك اعتراضات بضم كوردستان أيضاً إلى المشروع. وهذا الموقف ينم عن أشياء كثيرة: ـ

أولاً: ـ عن أن مصطلح (كوردستان) لم يكن مألوفاً، ودخل لتوه في القاموس الدبلوماسي.

ثانياً: ـ ما عني به بالضبط هو ذلك الجزء من كوردستان الذي كان يقع بين بحيرة وان وولاية الموصل وبالتالي أثير في المباحثات التمهيدية وفي المناقشات الموسعة للمسألة التركية الموضوع الكردي وبوضوح تام. ولقد بدأ يتطور في جانبين أساسيين في نهج الدول الكبرى المنتصرة إزاء القضية الكردية وهما، أنه يجب فصل كوردستان عن تركيا وكذلك يوضعها تحت نظام الانتداب وبدأت مخططات دول التحالف الرئيسية تظهر بوضوح فيما يتعلق بالقضية الكردية حيث اقترح إعادة تقسيم جديد لكوردستان العرقية[3]، بحيث تصبح أجزاؤها الجنوبية منطقة نفوذ بريطانيا، والجنوبية الغربية لفرنسا، والغربية والشمالية للولايات المتحدة. وبالتالي تنقسم

---

(1) David, H.Miller, The Drafting of the Convenant, London, 1928, p.109.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 150.

(3) لازاريف، مرجع سابق، ص 150.

كوردستان إلى منطقتين، المنطقة البريطانية (في الجنوب والشرق) والمنطقة الأمريكية (في الشمال والغرب).

وهكذا اختلف الموقف الدولي الذي تكّون حول كوردستان في الأشهر الأولى التي أعقبت الحرب وخاصة في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر الصلح، اختلافاً جذرياً عن ذلك الموقف الذي كان في سنوات ما قبل الحرب وفي أثناء الحرب العالمية الأولى (عندما وضعت اتفاقية سايكس - بيكو). إلا أنه وكما سيتضح لم يكن هذا الموقف الجديد ثابتاً ونهائياً، وطرأت عليه بعد عدة أشهر من التآمر الثلاثي الاستعماري تغييرات جوهرية للغاية.

ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا ما هو موقف الكرد أنفسهم من مؤتمر الصلح؟ لقد تطلع الكرد شأنهم شأن العرب والأرمن إلى تحقيق آمالهم وتطلعاتهم في الحصول على حق تقرير المصير[1]، طبقاً لمبادىء ولسون الأربعة عشرة، واعتقدوا أن مؤتمر الصلح هو وسيلتهم لذلك ولهذا اهتموا بالمشاركة في هذا المؤتمر، فقام الحزب الوطني الكردي في الأستانة والذي يرأسه عبد القادر شمزيني ومعه أبناء بدرخان بهذه المهمة، فانتخبت كل من جمعية (تعالى الكرد) وجمعية (التشكيلات الاجتماعية الكردستانية) وجمعية (الاستقلال الكردي) الجنرال شريف باشا السليماني ابن سعيد باشا[*] ممثلاً لها ورئيساً للوفد الذي أرسله الكرد إلى باريس[2]. كما قام الشيخ محمود البرزنجي[*] بإعداد عريضة عامة وقعها أبناء

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 56.

(*) كان سفيراً لتركيا في السويد.

(2) دانا آدم شميدت، رحلة إلى رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، دار كلية الحياة، بيروت، 1971 م، ص 82.

(*) هو الشيخ محمود البرزنجي أو الشيخ محمود حفيد زادة القائد الكردي المعروف في النصف الأول من القرن الحالي في منطقة السليمانية. وهو وريث الأسرة البرزنجية في زيادة الطريقة القادرية الدينية الإسلامية. قام بأكثر من حركة وانتفاضة مسلحة في تلك الفترة، واحتل مكانة سياسية مرموقة على مستوى كوردستان العراق.

السليمانية وأفراد العشائر تتضمن توكيل شريف باشا ممثلاً للكرد في مؤتمر الصلح.

وفي إطار التنسيق بين الأرمن والكرد، وقع شريف باشا معاهدة مع نوبار باشا رئيس الوفد الأرمني في كانون الأول (ديسمبر) 1918 م اتفقا فيها على تسوية المسائل المتنازع عليها بين الطرفين بالوسائل السلمية حتى يتم تفويت الفرصة على القوى الخارجية التي ترغب في التدخل في شؤون المنطقة. وقد تم الاتفاق على أساس أن تكون كوردستان دولة مستقلة عن الدولة الأرمينية التي ينوي الحلفاء تأليفها[1].

ونتيجة لهذا الاتفاق تقدم الطرفان إلى مؤتمر الصلح بمذكرتين وخريطتين لكوردستان وأرمينيا ضمناهما مطالب وحقوق الأمتين الكردية والأرمينية وفي أول آذار (مارس) 1920 م رفع الممثلان شريف باشا ونوبار باشا مذكرة باسم كل منهما إلى مجلس الحلفاء الأعلى في باريس، ضمناهما الاتفاق الذي توصلا إليه. وقد أقر المجلس رغبتهما مبدئياً[2]. كما صادق عليها مجلس الحلفاء فيما بعد حيث تضمنتهما اتفاقية سيفر 10 أغسطس 1920م[3].

* مؤتمر سان ريمو: (The San Remo Conference)

ناقش مؤتمر سان ريمو في يومه الأول مشكلة كوردستان بشكل مفصل تطبيقاً لاقتراح لويد جورج. وكان كيرزون (Lord Curzon) أول من قدم تحليلاً شاملاً لهذه المشكلة، إذ قال (إنها مسألة صعبة، ذلك أن كوردستان الجنوبية كجزء من الامبراطورية العثمانية تقطنها عشائر محاربة

(1) أمين سامي، مرجع سابق، ص 155.

(2) عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، مطبعة العرفان، صيدا، 1957 م، ص 280.

(3) Hurewitz, J.C, Diplomacy In The Near and Middle East, Documentary Record, Princeton university press, 1956, p.37.

تكن للجيران وللحكومة التركية العداء، كما أن المشكلة تمس الدول الأوروبية طالما أن كوردستان تقع بجوار أرمينيا، وتؤلف كوردستان جزءاً من ولاية الموصل التي من المرغوب وضعها تحت انتداب بريطانيا العظمى)[1].

وأضاف كيزرون أنه توجد أشكال متعددة لحل المسألة الكردية، أحدها وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا، وإذ لم يؤد ذلك إلى نتيجة فينبغي فصل كوردستان عن تركيا وجعلها ذات حكم ذاتي.

إلا أن كيزرون تكهن بوجود مصاعب كثيرة، منها عدم وضوح نوايا الكرد حول مسألة الحكم الذاتي، وكذلك عدم وجود قيادة سياسية تكون قادرة على كسب ولاء جميع الشعب الكردي[2] وأضاف كيزرون أن الكرد يدركون أنه ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى، ولذلك فإنهم يقبلون عن طيب خاطر الحماية البريطانية أو الفرنسية، ولكن إذا كان الحكم الذاتي الكردي صعب المنال ولم توافق بريطانيا وفرنسا على فرض حمايتهما على الكرد، فمن الأفضل ترك الكرد تحت الحكم التركي الذي اعتادوا عليه.

ثم تناول كيزرون كوردستان الجنوبية الواقعة ضمن المصالح البريطانية، فأكد على ضرورة فرض الإشراف البريطاني عليها لأنه ليس عملياً تقسيم ولاية الموصل[3].

ومن الجدير بالذكر أن موقف فرنسا من القضية الكردية لا يختلف كثيراً عن الموقف البريطاني إلا أن كل طرف كان له وجهة نظر خاصة به حيث كانت مصالحهما متناقضة في عدة نواح، ففي كوردستان الجنوبية (ولاية الموصل) التي فقدتها فرنسا، أرادت أن تؤمن لنفسها حصة من نفط

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 170.
(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 172.
(3) Gerard Chaliand, op.cit., p.30.

الموصل، وفي كوردستان الشمالية الغربية أرادت أن ترى منطقة عازلة مجاورة لمستعمراتها في سوريا ولبنان وكليكيا. ولم توافق الأوساط السياسية الفرنسية على السيطرة التركية ولا على الإشراف الإنجليزي المنفرد على هذا الجزء من كوردستان[1] إلا أن الإنجليز نجحوا في مؤتمر سان ريمو في وضع مشروع المعاهدة التركية السلمية المتعلقة بكوردستان والذي وافقت عليه فرنسا وقد احتوى على الآتي: -

1 - سوف تعمل لجنة مؤلفة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في اسطنبول، بعد ستة أشهر من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية على وضع مخطط (الإدارات الذاتية المحلية) للأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التي يسكنها الكرد، ويجب أن يستدرك المخطط حماية الآثوريين - الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في الأراضي المشار إليها، كما سيتم تشكيل لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيران والأتراك (للإصلاحات) على الحدود التركية وخاصة على الحدود التركية - الفارسية.

2 - تتعهد الحكومة التركية بقبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها.

3 - إذا توجه (الشعب الكردي) في الأراضي المشار إليها بعد عام من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية إلى مجلس عصبة الأمم، يطلب باسم الأكثرية الاستقلال عن تركيا. وإذا قرر المجلس أن هذا الشعب (كفء لهذا الاستقلال) ويوصي به، فإن تركيا تتعهد بتنفيذ هذه التوصية بعد أن تتنازل عن جميع حقوقها في هذه الأراضي. ويجري الاتفاق على التفاصيل وبصورة مستقلة بين تركيا ورؤساء الدول الكبرى الموقعين على المعاهدة.

4 - وفي مثل هذه الحالة لن تعارض دول الحلفاء الكبرى انضمام

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 173.

الكرد القاطنين في ولاية الموصل إلى (الدولة الكردية المستقلة).

وفي هذا الإطار وافقت دول الحلفاء على انضمام كرد ولاية الموصل إلى هذه الدولة المستقلة وتم التصديق على هذا المشروع في 23 نيسان (أبريل) 1919م من جانب فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وتضمن تعهداً بخصوص الاعتراف باستقلال كوردستان الفوري أو الممكن في ظل ظروف معينة. وجرى الاعتراف بمصالح إيطاليا الخاصة في الأناضول الجنوبية وبمصالح فرنسا في كليكيا وفي الجزء الغربي من كوردستان المتاخم لسوريا وفي جزيرة ابن عمر (بوتان) وبمصالح بريطانيا في العراق وكوردستان الجنوبية (ولاية الموصل)[1].

وفي ضوء قرارات مؤتمر سان ريمو يتضح ما يلي:

1 ـ أحيطت مقررات هذا المؤتمر بالكتمان والتحفظ.

2 ـ وجود شروط مجحفة للكرد. يحيطها غموض دبلوماسي يجعل من تطبيق إعلان حق هذا الشعب الكردي في تقرير مصيره شيئاً مستحيلاً.

3 ـ أدت قرارات المؤتمر إلى عدم وحدة كوردستان السياسية، حيث استبعد منها مسبقاً كوردستان (إيران الشرقية وجزء من كوردستان الشمالية) وربما كوردستان الجنوبية إذ لم تنضم إلى الدولة الكردية المستقلة[2].

4 ـ منح الاستقلال الكردي بالتدريج[3].

5 ـ إن هذا الحكم الذاتي لم يكن إلزامياً للدول الموقعة على الاتفاقية وإذا حدث فإنه سوف يكون تحت إشراف الدول الثلاثة الموقعة عليها، مما يتيح لتلك الدول التدخل في شؤون كوردستان الداخلية تحت ستار حماية الأقليات.

---

(1) Henry, Foster, The Making of Modern Iraq, University Okklahoma, 1953, p.135.

(2) Edmonds, C.J., Kurds, Turks and Arabs, Oxford University press, London, 1964, p.116.

(3) Hurewitz, op.cit., p.62.

وخلاصة القول أن مشروع اتفاق سان ريمو كان استعمارياً محضاً حوّل جزءاً من كوردستان إلى مستعمرة مباشرة، وحوّل الجزء الآخر إلى شبه مستعمرة للدول الكبرى، وبقي الكرد في حالة من التشتت والتجزئة.

لقد تم حل المسألة التركية من حيث المبدأ في مؤتمر سان ريمو، والأهم أن الحلفاء اتفقوا على توزيع الانتدابات من الفئة (أ) أي الأراضي العربية في الدول العثمانية، حيث حصلت بريطانيا على حق الانتداب في فلسطين والعراق (مع الموصل)[1]. أما فرنسا فقد حصلت على الانتداب في سوريا ولبنان، ونالت تعويضاً عن الموصل بمقدار 25% من بترول الموصل مقابل تنازلها عنها لبريطانيا. وكان حصول بريطانيا على الموصل يعد نجاحاً للدبلوماسية الإنجليزية، وفي الوقت نفسه كان تنازل فرنسا عن الموصل يعد فشلاً كبيراً للدبلوماسية الفرنسية. ولقد أدى ذلك بدوره إلى استقالة (كليمنصو) من الحكومة في 20 كانون الثاني (يناير) 1920 م اعتراضاً على هذه الاتفاقية التي وقعت بعد ذلك في 25 نيسان (أبريل) 1920 م.

*** معاهدة سيفر: (The Treaty of Sevres)**

وقعت معاهدة الصلح مع تركيا في ضاحية سيفر من ضواحي فرنسا في 10 آب (أغسطس) عام 1920 م، وكانت وثيقة فريدة من نوعها في تاريخ الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة، لأنها ولدت ميتة وكانت قصيرة الأجل ولم تستجب منذ لحظة توقيعها للموقف العسكري ـ السياسي الفعلي في الشرق الأوسط[2]، وبذلك أصبحت معاهدة سيفر بعد توقيعها بعدة أشهر من رواسب الماضي بصورة كاملة.

---

(1) يحيى الخشاب، الكرد وكوردستان، جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1958 م، ص 32.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 168.

ولقد استمرت هذه المعاهدة ثلاث سنوات فقط، وكانت معاهدة شكلية بحتة، وكانت السمة البارزة لهذه المعاهدة أنها طرحت المسألة الكردية للمرة الأولى في العرف القانوني للمعاهدات الدولية[1].

لم تلعب المسألة الكردية أي دور ملحوظ أثناء عملية التحضير المباشر لإبرام معاهدة سيفر حيث تقرر كل شيء من قبل مسبقاً في سان ريمو. وكانت الأسس التي وضعت عليها تلك المعاهدة وهمية لا أساس لها على الإطلاق[2]، لأن المعاهدة نفسها كانت لا تتلاءَم مع الواقع العملي ولا تتمشى مع الوضع السياسي القائم في تلك الفترة وخاصة بالنسبة للوضع اليوناني والأرمني والكردي.

ولقد اتضح التباين بين الشكل والجوهر في صيغة القضية الكردية في معاهدة سيفر. وهذا التباين كان قائماً أيضاً في صيغة القضايا العرقية الأخرى ولكن الفرق هو في حداثة المسألة الكردية خلافاً للمسألة الأرمينية وغيرها من القضايا المطروحة مراراً في المؤتمرات الدولية[3].

وقد شغلت المسألة الكردية أحد المواقع الرئيسية في معاهدة سيفر، إلا أن ذلك لم يكن يدل على أن الذين وضعوا المعاهدة كانوا معنيين في حقيقة الأمر بحل القضية الكردية (أي إقامة دولة مستقلة).

لقد كان لدى هذه الدول مخططات استعمارية معادية للشعب الكردي أشد العداء، ومن هذه الناحية كانت معاهدة سيفر معادية لمصالح الكرد مثلما كانت معادية للأقليات العرقية في الشرق الأوسط.

وأعادت المواد (63/ 64)(*) من معاهدة سيفر ما سبق الإشارة إليه

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 168.

(2) Gerard Chaliand, op.cit., p.41.

(3) يحيى الخشاب، مرجع سابق، ص 31.

(*) مادة 63: أن الحكومة التركية توافق على قبول وتنفيذ قرارات اللجنة المنوه بها في المادة 62 في غضون ثلاثة أشهر من إبلاغها بها.

حول كوردستان في سان ريمو، مع فارق واحد هو أن الفقرتين الثالثة والرابعة قد تم دمجهما في المادة (64)(*). كما كانت لبنود معاهدة سيفر الأخرى صلة مباشرة بالقضية الكردية مثل المادة (89)(**) التي تمس مصالح الكرد خاصة المتعلقة منها بتثبيت الحدود بين أرمينيا وتركيا حيث كان الكرد يشكلون غالبية كبيرة في ولايتي وان وبدليس، وجزءاً من سكان أرضروم.

لقد عكست بنود معاهدة سيفر نهجاً بريطانياً معيناً في سياستها في الشرق الأوسط الذي وإن فشل في قسمه التركي بوجه عام وفي قسميه الكردي والأرمني بوجه خاص، فقد نجح جزئياً في النواحي الأخرى وأظهر تأثيراً طويلاً على الوضع في المنطقة، بل إن ذكر الموصل في معاهدة سيفر لم يكن عرضياً أبداً، بل اتصف بالاستمرار المباشر وأصبح عامل هدم هاماً للعلاقات الأنجلو - تركية[1].

لقد كان فشل معاهدة سيفر وشيكاً لا محالة، وقد تحدد مسبقاً بالوضع الدولي العام وبالتغييرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط، بسبب قيام السلطة الروسية في أرمينيا وجورجيا، والانتصارات التي أحرزتها القوى الثورية في تركستان والشرق الأقصى مما جعل آمال دول

(*) مادة 64: في غضون سنة واحدة من هذا التاريخ، إذا أظهر الشعب الكردي القاطن ضمن المنطقة المحددة في المادة 62، أن غالبية سكان تلك المنطقة ترغب في الاستقلال عن تركيا، وإذا رأى مجلس عصبة الأمم أن هؤلاء جديرون بهذا الاستقلال وإذا أوصى بأن يمنح لهم، فعلى تركيا أن توافق على تنفيذ مثل هذه التوصية وأن تتنازل عن حقوقها وامتيازاتها في تلك المناطق، على أن تشكل تفصيلات هذا التنازل، موضوعاً لاتفاق منفصل بين دول الحلفاء الكبرى وتركيا، وإذا تم هذا التنازل فلن تعترض دول الحلفاء الكبرى على أي اندماج اختياري يحصل بين هذه الدولة الكردية المستقلة وبين الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كوردستان الذي كان يدخل حينئذ في ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية).

(**) مادة 89 يعرض مسألة تحديد الحدود بين تركيا وأرمينيا إلى الغرب من الحدود الروسية - التركية القديمة عام 1878 م (في ولايات أرضروم، وطرابزون، ووان، وبدليس) على قرار تحكيم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 208.

الائتلاف في سقوط الحكم الروسي تتلاشى نهائياً. وبذلك تغير وبصورة جذرية الوضع في الشرق الأوسط حيث انهار فيها نظام الدويلات التابعة كلياً لدول الحلفاء، والتي تعين عليها أن تكون حاجزاً بين تركيا وروسيا. كما تبين أن الرهان كان خاسراً على التدخل اليوناني أيضاً، حيث بدأت تلوح في الأفق هزائم الجيش اليوناني[1]. وتوطدت سلطة المجلس الوطني التركي الكبير بقيادة الكماليين وتوسع نطاقها، كما ترسخت علاقتها الخارجية بفضل إقامة علاقات ودية مع روسيا[2]، وتطورت اتصالاتها أيضاً مع فرنسا وإيطاليا[3]، اللتين أعربتا عن عدم ارتياحهما لمعاهدة سيفر. كما ازداد الوضع توتراً في سوريا والعراق حيث تصاعدت فيهما الحركات المعادية للاستعمار.

وكان على الإدارة البريطانية في العراق تثبيت دعائم الحكم الذي فرضته، وأخيراً عاشت الوصاية البريطانية على فارس أيامها الأخيرة حيث اتسع فيها نطاق الحركة في سبيل التحرر والحصول على الاستقلال الحقيقي.

وهكذا لم تتمكن معاهدة سيفر من البقاء في مواجهة هذه التطورات، فلقد كان الفشل من نصيبها بوجه عام[4]، ولكن مع ذلك فإن المواد (62[*] ـ 63 ـ 64) من معاهدة سيفر لم تمت معها بل بقيت في الذخيرة الفكرية ـ السياسية للحركة القومية الكردية بوجه عام.

---

(1) قاسملو، مرجع سابق، ص 62.

(2) الخشاب، مرجع سابق، ص 35.

(3) نفسه، ص 36.

(4) لازاريف، مرجع سابق، ص 210.

(*) مادة 62: تشكل لجنة مقرها القسطنطينية، وتتألف من أعضاء ثلاثة، تعينهم الحكومة البريطانية والفرنسية والإيطالية كل من جهتها، وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة، مشروعاً للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية، والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا وبلاد ما بين النهرين.

لقد فقدت هذه المواد منذ البداية القابلية للتطبيق، ولكن مع ذلك كانت رمزاً لأول اعتراف دولي في التاريخ بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره القومي، وبوجود المسألة الكردية كموضوع مستقل في منظومة العلاقات الدولية[1]. إن معاهدة سيفر بالرغم من أنها بقيت حبراً على ورق، إلا أن هذا الورق أصبح وقوداً للحركة القومية الكردية.

*** مؤتمر لندن (فبراير - آذار (مارس) 1921 م London Conferencè**

استمرت التعقيدات الدولية بسبب قضايا الشرق الأوسط، فلم تتوصل معاهدة سيفر إلى تسوية عامة بشأن المسألة التركية، وكذلك المسألة الكردية. وكانت المسألة الكردية على الدوام في مركز المصالح المتضاربة لدول الحلفاء.

ولقد ظل مشروع (كوردستان المستقلة) حتى بداية 1921 م على راية الدبلوماسية البريطانية، ولم تكن بريطانيا تنوي التخلي عن هذا المشروع على الرغم من المصاعب التي تواجهها، وما دام العراق وفلسطين تحت سيطرتها فإنها سوف تقوم بتنفيذ هذا المشروع. ويعتقد البعض أن بريطانيا كانت تريد تعويض تركيا وفارس بأراضي أخرى بدلاً من كوردستان[2].

وكانت بريطانيا ترغب في التوصل من خلال هذا المشروع إلى:

1 ـ بعد إبعاد تركيا وفارس عن روسيا وكذلك عن بعضهما البعض، سيغدو ممكناً تحديد كل دولة من هاتين الدولتين (فارس وتركيا) وجعلها دولة صغيرة، وإرغامها على الانصياع التام لإرادة بريطانيا.

2 ـ تعد كوردستان أقصر الطرق للهجوم على روسيا.

وهكذا أَصبحت المسألة الكردية أَداة في يد بريطانيا (لا أكثر) لتحقيق

---

(1) نيكتين، مرجع سابق، ص 202.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 263.

سياستها المعادية للسوفييت، وكذلك لتحقيق سياستها الاستعمارية في المنطقة.

كما كانت إيران من هذه الناحية أكثر أهمية لبريطانيا من كردستان إذ كانت تعتبر إيران رأس الرمح في مواجهة السوفييت ومن هنا شجعت بريطانيا انقلاب رضا خان في إيران عام 1921.

وجرت سياسة دول الحلفاء الشرق أوسطية في خريف وبداية شتاء عام 1920 م على ما يبدو وفق ما رسمته معاهدة سيفر سابقاً وفي 23 يناير عام 1920 م جرى في باريس التوقيع على المعاهدة الأنجلو - فرنسية، التي حددت الأراضي الواقعة تحت انتداب الدولتين في سوريا والعراق، واعتباراً من هذا التاريخ ظهر اسما كوردستان الجنوبية - الغربية، ذلك أن الحدود الجديدة ضمت جزءاً من الأراضي الكردية إلى سوريا، ونتيجة لذلك وجدت بعض العشائر الكردية نفسها وقد انقسمت إلى قسمين على جوانب الحدود[1].

لقد وضع الإنجليز جميع حساباتهم على هزيمة الكماليين المحتملة. ولو اتخذت الأحداث مثل هذا المنحى لتحقق حلم المستعمرين الإنجليز المنشود في إقامة (دويلات حاجزة متوسطة) من البسفور وحتى حدود الهند بما فيها من دويلات كردية من شأنها ضمان أمن (درة الامبراطورية البريطانية)[2].

وعلى الرغم من أن بريطانيا قد نالت حصة الأسد من مكاسب سيفر، فإن فرنسا وإيطاليا كانت لهما مصالح مشتركة معها في تركيا من حيث الإبقاء على الإشراف المالي والاقتصادي ونظام التنازلات وغيرها، كما كانت كل من فرنسا وإيطاليا وكذلك المشاركين الصغار في معاهدة سيفر

---

(1) نفسه، ص 263.

(2) A.J. Toynbee, The Islamic World Since the Peace Settlement-survey of international affairs, 1925, Vol. I, London, 1925, p.465.

معنيين بتأييد بريطانيا في المسائل الدولية الأخرى التي كانت تهمهم، وخاصة فرنسا في المسألة الألمانية وكذلك تقوية مواقعها المتزعزعة جداً في سوريا.

وفي تلك الفترة تبين للدبلوماسية الإيطالية والفرنسية أنه لا بد من اتخاذ موقف موحد إزاء بريطانيا لتسوية مشاكل الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من المصالح المتضاربة لهذه الدول.

في نفس الوقت بدأ نظام سيفر يفقد الأسس التي قام من أجلها، وقد تمثل ذلك في انتصار السلطة السوفيتية في الحرب الأهلية وفشل التدخل المعادي للسوفييت، مما أدى إلى تغيير جذري للوضع في منطقة القفقاس والبحر الأسود، وكذلك أدى تقارب الكماليين مع روسيا السوفيتية إلى فقدان قاعدته المعادية للسوفييت، وأخيراً أصابت النجاحات السياسية للسلطة الكمالية وانتصاراتها العسكرية الأولى على اليونانيين في أوائل 1921 م الفرنسيين والإيطاليين بخيبة أمل في سيفر.

وبالطبع أصبح عدم حيوية نظام سيفر واضحاً للعيان سواء بالنسبة للندن أم بالنسبة للعواصم الأوروبية الأخرى. ولأجل ذلك كان لدى لندن الاستعداد للقيام بإجراء تعديلات جزئية في معاهدة سيفر دون المساس بجوهرها بوجه عام.

وفي هذه الأثناء أصبح مشروع كوردستان المستقلة أو ذات الاستقلال الذاتي باهتاً بشكل ملحوظ، وبدأ يفقد قوته تدريجياً.

وهكذا لم يكد يمر نصف عام على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت مسألة إعادة النظر فيها. وفي البداية ظهرت النزعات الأولى إلى ذلك التغيير بصورة خفية، ولكن سرعان ما ظهرت بصورة مكشوفة نزعة الفرنسيين والإيطاليين إلى ذلك، وانضم الإنجليز إليهم فيما بعد. ولقد اتخذ المجلس الأعلى للحلفاء قراراً بهذا الشأن في 25 يناير سنة 1921 م، بالإضافة إلى توجيه الدعوة إلى وفد من أنقرة لحضور المؤتمر القادم، الأمر

الذي كان يعني الاعتراف بحكومة المجلس الوطني التركي الكبير[1].

وجرت أعمال المؤتمر في لندن اعتباراً من 21 فبراير وحتى 14 آذار (مارس) سنة 1921 م. ولقد شكل وفد اسطنبول وأنقرة وفداً تركياً واحداً برئاسة وزير خارجية المجلس الوطني التركي الكبير (بكر سامي بك). ولقد استأثرت المسألة الكردية في مؤتمر لندن باهتمام واضح. ولقد عرض بكر سامي في 24 شباط (فبراير) موقف الترك الموحد من المسألتين الكردية والأرمينية وطالب الأتراك بإعادة الحدود القائمة مع إيران وأرمينيا والقفقاس.

كما تناول ممثلو الحلفاء المسألتين الكردية والأرمينية في الاجتماع الذي جرى في 25 شباط. وفي البداية بحثت وفود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان المسألتين فيما بينها، ثم أعلن لويد جورج باسمها للوفد التركي بأن الأحداث التي أعقبت سيفر قد أثرت على هاتين المسألتين، ولهذا السبب قد تتم مناقشتهما وحلهما بصورة نهائية في المؤتمر. وبذلك أصبح واضحاً أن دول الحلفاء قد اعتزمت تقديم تنازلات أمام تركيا بالموافقة على مناقشة مستقبل أرمينيا وكوردستان.

ولقد حاول الوفد التركي الإشارة إلى أن المسألة الكردية مسألة داخلية لا تخضع للمناقشة مع الدول الكبرى الأخرى، إلا أن ذلك لم يقنع دول الحلفاء، حيث تم في اليوم التالي في السادس والعشرين من فبراير مناقشة المسألة الكردية بصورة خاصة ومنفردة. وتحدث وزير الخارجية البريطاني اللورد كيزرون باسم الحلفاء وأكد على رغبتهم في النظر من جديد إلى مواد معاهدة سيفر المتعلقة بالكرد والأرمن[2].

وعرض بكر سامي بشكل واسع آراء الجانب التركي حول المسألة الكردية، ولقد تمثلت وجهة نظره في النواحي التالية:

---

(1) A.J. Toynbee, The Western Question in Greece and Turkey. Astudy in the contact of civilisation, London, 1922, p.86.

(2) Hurewitz, op.cit, p.84.

أ ـ الكرد ممثلون في المجلس الوطني التركي الكبير، وذلك ما دام كل سنجق ينتخب خمس نواب يمثلون الأتراك والكرد على السواء، والكرد يشكلون وحدة تامة مع تركيا، وللعرقيين شعور مشترك وثقافة مشتركة ودين واحد[1].

ب ـ يعطي (النظام العضوي) الأساسي الجديد الذي وضعه المجلس الوطني التركي للولايات استقلالاً ذاتياً محلياً. كما تقبل الحكومة التركية بمبدأ الاستقلال الذاتي المحلي للمناطق التي يشكل فيها العنصر الكردي غالبية السكان.

ج ـ إن الحدود المرسومة في المادة 62 من معاهدة سيفر، لا تتطابق مع الوضع الأثنوجرافي الحقيقي، حيث أن الأجزاء الغربية والجنوبية من ولايات مامورت، العزيز، ديار بكر وخاصة سنجق سيفرك هي تركية صرفة، وفي ولاية ديار بكر فإن مقاطعة درسيم هي المقاطعة الوحيدة الكردية، كما يقطن الكرد بكثافة أكبر في ولايتي بدليس ووان وفي جزء من ولاية الموصل، كما أنهم يشكلون الغالبية على طول الحدود الإيرانية، وتعيش في مناطق أربيل والتون كوبري، وطوز، وخور ماطلي غالبية تركية[2].

ولكن كيزرون أعلن بأنه يجب على الحكومة التركية منح الاستقلال الذاتي للولايات التي يقطنها أغلبية كردية وتحديد حدودها بدقة. وقد دفع ذلك بكر سامي إلى التأكيد على أن جميع الولايات سوف يكون لها ميزانية خاصة وإدارة ذاتية، أي أنه سوف يتم تطبيق لا مركزية واسعة، كما أكد على أن الكرد ليس لديهم رغبة أخرى سوى العيش مع الأتراك كإخوة لهم، حيث أن الفوارق بين الأتراك والكرد ليست أكبر من الفوارق القائمة بين الإنجليز والإسكوتلنديين[3].

ولقد أعلن الحلفاء في المقترحات الموضوعة في نهاية المؤتمر

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 267.

(2) نفسه، ص 268.

(3) Edmonds, op.cit, p.401.

والمقدمة في 11 آذار (مارس) 1921 م على أنهم على استعداد للنظر في تغيير معاهدة سيفر فيما يتعلق بكوردستان، بمعنى تكييفها مع وقائع الموقف القائم. وكان ذلك يعني التخلي الفعلي عن مطالب الاستقلال الكردي على أقل تقدير. وكانت دول الحلفاء جاهزة للاكتفاء بنظام حكم ذاتي للولايات الكردية في تركيا، بالإضافة إلى أن ذلك الحكم الذاتي كان على الورق فقط أكثر من كونه عملياً.

وأثناء فعاليات مؤتمر لندن، عقدت حكومة أنقرة في النصف الأول من آذار (مارس) 1921 م عدداً من الاتفاقيات الدولية التي صبغت الشرعية الدولية القانونية للنظام الجديد في تركيا. فقد عقدت تركيا معاهدة للصداقة والتحالف مع أفغانستان، ولذلك أصبح لدى تركيا أول حليف في الشرقين الأدنى والأوسط. وفي 19 آذار (مارس) وقع بكر سامي اتفاقية عسكرية وسياسية مع وزير الخارجية الفرنسي (بريان) وذلك خارج إطار المؤتمر. ولقد مست هذه الاتفاقية سواء من حيث جانبها الجغرافي أم السياسي - الاقتصادي كوردستان الجنوبية الغربية وأصبحت المسألة الكردية وللمرة الأولى موضوعاً مباشراً للمفاوضات التركية الفرنسية، وحصل الفرنسيون على إمكانية التغلغل في المناطق الكردية. وفي 13 آذار (مارس) وقعت تركيا في لندن اتفاقية مماثلة مع إيطاليا ولكنها كانت تتعلق بصورة أساسية بجنوب وجنوب غرب الأناضول.

ولقد رفض المجلس الوطني التركي جميع الاتفاقيات التي وقعها بكر سامي في لندن وذلك لتمسك تلك الاتفاقيات بما جاء في سيفر. ولكن مع ذلك فإن هذه الاتفاقيات عززت دون شك من الوضع الدولي لحكومة أنقرة، بالإضافة إلى أنها زادت من خلافات دول الحلفاء[1].

وهكذا لم يسفر مؤتمر لندن في جزئه الشرق أوسطي عن أية نتيجة، وألحق موضوعياً أكبر ضرر ببريطانيا، إذ لم تتمكن من وقف عملية انهيار

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 271.

نظام سيفر بالوسائل الدبلوماسية. ويبدو أن فشل مؤتمر لندن قد عاد بالمسألة الكردية إلى مواقعها الأولية. وهكذا تعرض مشروع كوردستان المستقلة لضربات متوالية خلال مؤتمر لندن.

* مؤتمر لوزان: (The Treaty of Lausanne)

في نهاية آب (أغسطس) وأوائل أيلول (سبتمبر) عام 1922 م منى الجيش اليوناني بهزيمة كبيرة مما مثل نصراً كبيراً للحركة الوطنية في تركيا، أعقب ذلك توقيع صلح بودان في 12 أكتوبر، وحان وقت المفاوضات التي يترتب عليها إنهاء عملية التسوية السلمية بين تركيا ودول الائتلاف الكبرى التي استمرت أربع سنوات ونيفاً. وهكذا اتجه الأمر نحو إنهاء (المسألة الشرقية) الشهيرة، ومن ضمنها المسألة الكردية وخاصة في العراق.

ولقد بدأ وضع تركيا حسناً وللمرة الأولى خلال قرنين وربع من وجود المسألة الشرقية، فلم تظهر في المؤتمر الدولي بمظهر (الرجل المريض)، بل ظهرت كدولة حققت على التو انتصارات دبلوماسية خارجية، وكذلك استقراراً في السياسة الداخلية، حيث تمكنت من طرد اليونانيين من أراضيها، كما حسنت من علاقتها مع روسيا عدوها التقليدي، ومن ناحية السياسة الداخلية استقرت نهائياً مسألة السلطة[1].

كذلك لم يكن خصوم تركيا بالأمس بأحسن حالاً وخاصة بريطانيا[2]، التي نكبت بخسائر فادحة، وكانت سياستها في تركيا بين الأنقاض. أما لويد جورج الملهم الرئيسي لاتفاق سيفر وللحملة على أنقرة، فقد اضطر في تشرين الأول (أكتوبر) 1922 م إلى ترك المسرح السياسي.

أما فرنسا فقد كانت مشغولة بالشؤون الألمانية، ولم يكن بوسعها أن تفرض على تركيا مطالبَ كثيرة. أما إيطاليا فإنها لم تكن خصماً كبيراً،

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 276.

(2) نفسه، ص 279.

لأنها كانت تعاني من أزمة داخلية بسبب استيلاء الفاشيست على السلطة في البلاد. ولقد سمح كل ذلك للوفد التركي برئاسة عصمت إينونو[1] أن يكون واثقاً من نفسه في مؤتمر لوزان.

ومع ذلك لم يكن وضع تركيا سهلاً، بالرغم من أنها ظافرة إلا أنها دولة متخلفة وشبه إقطاعية حاربت بلا انقطاع منذ عام 1911 م واستنفدت مواردها الاقتصادية والبشرية.

ولقد استمرت المفاوضات في لوزان ثمانية أشهر مع انقطاع ثلاثة أشهر تقريباً. حيث افتتح المؤتمر في 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) 1922م وقد انقسم إلى فترتين متميزتين. الفترة الأولى من 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1922م إلى 4 شباط (فبراير) 1923م، والفترة الثانية من 24 نيسان (أبريل) إلى 24 تموز (يوليو) عام 1923م[2].

وقبل افتتاح مؤتمر لوزان، طرح الإنجليز بوضوح مسألة الموصل على أساس أن تظل الولاية تابعة للعراق وليس لدولة أخرى. فلقد أبلغ القائد العام لقوات الحلفاء في اسطنبول كمال أتاتورك أثناء تقدم جيش الكماليين السريع نحو المضائق (ما يسمى أزمة جنقلة) بأن بريطانيا لن تتخذ أي خطوات نحو الصلح فيما إذا واصل الأتراك أعمالهم ضد كوردستان العراق[3].

لقد كانت معظم الأوراق الرابحة في الجدل الشديد الناشىء في مؤتمر لوزان بسبب ولاية الموصل بأيدي الإنجليز الذين احتلوها حسب قانون الحرب، وتمت المصادقة على الاحتلال بعقد اتفاقية سان ريمو بين الحلفاء. أما الأتراك فلم يكن بوسعهم الدخول في نزاع عسكري مع بريطانيا بسبب الموصل، وبقي لديهم فقط القيام بالدعاية بين صفوف العشائر الكردية في شمال العراق، وإمدادهم بالسلاح وتجهيزهم، الأمر

---

(1) Shaw Stanford & Kurral Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1908/ 1975, Vol.2, Cambridge university press, London, 1977, p.365.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 62.

(3) لازاريف، مرجع سابق، ص 280.

الذي قاموا به بالفعل. ولكن لم يكن ذلك كافياً للسيطرة واسترداد الموصل.

إلا أنه كان لا يزال في مقدور الأتراك المناورة والاستفادة من الوضع الدولي، وذلك عن طريق التمسك بالموصل من أجل الحصول على تنازلات من دول الحلفاء في عدد من المسائل التي تهم تركيا بصورة مباشرة[1].

ولقد لجأ الوفد التركي إلى أسلوب المراوغة، بعد أن اقتنع بأن شن (هجوم مباشر) على الوفد الإنجليزي لن يرد له الموصل، حيث عرض المندوب التركي (رضا نور بك) في حديثه مع كيرزون استعداد تركيا لقطع علاقتها مع روسيا، إذا وافق الإنجليز على إعطاء الموصل لتركيا، وأدلى المندوب التركي بحجج عرقية وتاريخية واقتصادية عن علاقة الموصل مع تركيا، وكذلك قرارات الميثاق الوطني التركي[*]. ولقد عارض كيزرون ذلك كله، موضحاً أن ضياع الموصل يجر وراءه ضياع بغداد والعراق كله، والفشل النهائي لسياسة بريطانيا في الشرق.

وعندما عرض كيزرون تلك الصفقة على لجنة مؤلفة من ممثلين لرئاسة الأركان وأركان القوات الجوية، ووزارة المستعمرات، رفضت اللجنة بالإجماع، لأن معناها في نهاية المطاف فقدان الموصل[2].

---

(1) نفسه، ص 281.

(*) الميثاق الوطني (لقد تضمن الميثاق الوطني الذي أعلن في 13 أيلول (سبتمبر) 1919م أقصى ما تستطيع تركيا أن تتحمله من التضحيات لتحقيق سلام عادل ودائم. وأهم ما نص عليه من بنود تتعلق بشكل غير مباشر بالكرد هو ما جاء في مادته الأولى (إذا اقتضت الضرورة يقرر مصير أجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها أكثرية عربية، والتي كانت حين عقد الهدنة في 20 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1918م تحت احتلال القوات المعادية، وفقاً لتصويت سكانها الحر. أما تلك الأجزاء سواء أكانت داخل خط الهدنة المذكورة أو خارجه - التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة متحدة في الدين والجنس والهدف، وتكن مشاعر الاحترام المتبادل والتضحية، وتحترم احتراماً كلياً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها، فتؤلف جزءاً من الوطن لا ينفصل عنه لأي سبب منطقي أو قانوني).

(2) Adamson, op.cit., p.10.

ومع استمرار أعمال المؤتمر لم يتوصل كيزرون وعصمت إينونو إلى اتفاق في مسألة الموصل إلا أن الطرفين لم يكونا معنيين في أن يتحول الجدل حول الموصل إلى حجر عثرة يحبط كل أعمال المؤتمر. ولذلك اتفقا في النهاية على استبعاد الموصل من منهاج المؤتمر، وذلك باقتراح من عصمت باشا. وطرحت مسألة الموصل على الحكومة التركية والبريطانية للنظر فيها خلال عام، وفي حالة الفشل يلجأ الجانبان إلى هيئة تحكيم عصبة الأمم. ولقد عدلت المدة بعد ذلك من عام إلى تسعة أشهر، وفي غضون هذه المدة يبقى الوضع (الراهن) على حاله ليحترمه الجانبان، ويتعهد الطرفان بعدم إحداث أي تغيير عليه بتحركات عسكرية أو غيرها[1]. وفي نهاية المرحلة الثانية من المؤتمر تم التوصل إلى معاهدة لوزان التي وقعت في 24 تموز (يوليو) 1923م من قبل الدول المشاركة في المؤتمر، وكان من نتيجته أن احتفظت تركيا بكافة أراضيها الأصلية[2].

لم يتضمن نص معاهدة الصلح في لوزان أي ذكر للاستقلال الكردي، أو الحكم الذاتي للكرد وكوردستان على العموم. ولقد مست المادة 3 من المعاهدة كوردستان، إذ حددت حدود سوريا مع تركيا بصورة مباشرة. وحددت مدة عشرة أشهر لتعيين الحدود التركية العراقية. إلا أن هذه المادة قد حددت عملياً الحدود على أساس الحالة الراهنة، وبهذا الشكل جعلت معاهدة لوزان التقسيم الجديد لكوردستان شرعياً.

وتضمنت معاهدة لوزان (القسم الثالث ـ حماية الأقليات) (المواد 38 ـ 45)، حيث نصت المادة 38 على أن (الحكومة التركية تتعهد بمنح معظم سكان تركيا الحماية التامة والكاملة لحياتهم وحريتهم دون تمييز في الأصل والقومية واللغة والعرق أو الدين. ونصت أيضاً على تمتع الأقليات غير الإسلامية بحرية الحركة والهجرة)[3]. وتضمنت المادة 39 حرية الأتراك في

(1) قاسملو، مرجع سابق، ص 63.

(2) Show, Stanford, op.cit., p.365.

(3) Hurewitz, op.cit., p.123.

استعمال لغتهم في حياتهم الخاصة أو في التجارة أو في ممارسة شعائرهم الدينية أو في الاجتماعات العامة، وإعطاء الحكومة التركية للمواطنين الذين لا يتكلمون التركية مثل الكرد والأرمن حرية في استعمال لغتهم الخاصة أمام المحاكم[1].

ومما لا شك فيه أن معاهدة لوزان من الناحية الدولية كانت معادية للأكراد، ووجهت ضربة مؤثرة إلى طموحات الشعب الكردي القومية. وأصبح موضوع الكرد في معاهدة لوزان أقل اتساعاً مما كان عليه في سيفر. ولم تقدم لوزان للكرد شيئاً، بل وكأن المسألة الكردية عادت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، عندما لم يكن لها وجود في القانون الدولي.

في يوم 6 آب (أغسطس) 1924م وهو يوم دخول معاهدة لوزان حيز التنفيذ أخبرت الحكومة البريطانية السكرتير العام لعصبة الأمم بتطورات المشكلة، وطلبت أن توضع المشكلة في جدول أعمال العصبة التالي. وقد وافق المجلس عى تشكيل لجنة تحقيق من ثلاثة أعضاء. وفي 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1924م أذيع تكوين لجنة من الكونت (بول تيليكي) الجغرافي المشهور ورئيس وزراء المجر سابقاً. و (آي آب (أغسطس) فرسن) وزير السويد المفوض في بوخارست. و (أ. بولس) عقيد متقاعد من الجيش البلجيكي. ويساعدهم عدد من الموظفين[2].

ولقد تكررت حوادث الحدود بين تركيا والعراق، وقدمت تركيا وبريطانيا مذكرات إلى مجلس العصبة، ولما تدهور الوضع عقد اجتماع طارىء لمجلس العصبة في بروكسل عاصمة بلجيكا في 27 ـ 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1924م حيث وافق المجلس على خط حدود يعتبر الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله ووافق الطرفان عليه وصار يعرف باسم (خط بروكسل).

ولقد اجتمعت اللجنة في جنيف يوم 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 1924م

---

(1) فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958م، ص 41.

وانتخبت (فرسن) السويدي رئيساً لها وتعرفت على الوثائق التي أعدتها سكرتارية عصبة الأمم، ودرست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة، ومذكرات الحكومتين البريطانية والتركية. ولقد رأت اللجنة أنه من الضروري الانتقال إلى ولاية الموصل للتحقيق على أرض الواقع.

ووصلت اللجنة إلى مدينة الموصل يوم 27 كانون الثاني (يناير) 1925م، وهناك اتفق أعضاؤها على تفاصيل زيارتهم لأقسام الموصل المختلفة وعلى أساليب التحقيق. ولقد باشرت اللجنة استجواب السكان عن رغباتهم وآرائهم في المستقبل. ونظر رئيس الوزراء العراقي ياسين الهاشمي إلى ذلك على أنه تدخل غير مشروع في شؤون العراق الداخلية، وأرسل برقية احتجاج مع المندوب السامي البريطاني إلى رئيس اللجنة[1].

وكان من الطبيعي أن يحدث انقسام بين أهالي ولاية الموصل عند قدوم اللجنة بسبب اختلاف السكان وأوضاعهم الاجتماعية، فمنهم من كان يريد الرجوع للحكم التركي بدافع الدين الإسلامي. أما الأقليات المسيحية فكانت ضد العودة إلى الحكم التركي. وبمجرد أن علم كرد السليمانية بتشكيل لجنة للتحقيق، أرسلت الجمعية الكردية في السليمانية في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1924م إلى عصبة الأمم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية في ولاية الموصل وأنكرت وجود أي علاقة بين الكرد والأتراك سوى الدين، فعندما أصبحت تركيا دولةً علمانيةً لم تبقَ أية رابطة على الإطلاق بين الأتراك والكرد[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه لجنة التحقيق تباشر عملها في كوردستان العراق، اندلعت انتفاضة كردية بزعامة الشيخ (سعيد بيران) في آذار (مارس) 1925م ضد السلطات التركية، وقد اتهمت تركيا الحكومة البريطانية بأنها

---

(1) عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 21 ـ 1933م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1973م، ص 173.

(2) فاضل حسين، مشكلة الموصل (رسالة دكتوراه)، مطبعة أسعد، بغداد، 1967م، ص 229.

المحرضة للكرد على الثورة بسبب الخلاف حول الموصل، وإن دار حول ذلك جدل واسع.

ولكن الثابت بالتأكيد أن بريطانيا قابلت هذه الانتفاضة بارتياح شديد[1]. وبعد انتهاء التحقيق رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة في 16 تموز (يوليو) 1925م وقد خص الكرد في تقرير اللجنة ما يلي: -

1 - أن خمسة أثمان ولاية الموصل من الكرد فهم لذلك أهم عنصر في النزاع، وهم ليسوا أتراكاً ولا عرباً فهم مختلفون عن الأتراك في عاداتهم وتقاليدهم ولا سيما مركز المرأة عندهم، ويختلفون عنهم في مظهرهم الجسدي، وهم أقرب إلى كرد إيران منهم إلى كرد تركيا ولكنهم ليسوا إيرانيين.

2 - أن العراق لا يمتد شمالاً إلى أبعد من منطقة حمرين[2].

3 - في جميع المصادر الجغرافية منذ الفتح العربي حتى تاريخ تحقيق اللجنة عام 1925 م.

لم تعتبر ولم توصف الأراضي المتنازع عليها يوماً كجزء من العراق، وفي الماضي لم يكن اسم العراق مألوفاً عند سكان ولاية الموصل كأسم لبلادهم. كما أن مدينة كركوك قد بناها الكرد.

ولقد اقترحت اللجنة في هذه الحالة الأخذ بالنواحي العنصرية، ووجوب إنشاء دولة كردية مستقلة. أما بالنسبة للنواحي الاقتصادية فقد أوضحت اللجنة بضم الموصل جنوب خط بروكسل إلى العراق على أن تراعي التحفظات الآتية: -

أ - أن يبقى العراق تحت الانتداب لمدة 25 سنة.

ب - لا بد أن تراعي رغبات الكرد فيما يختص بتعيين موظفين كرد لإدارة بلادهم وترتيب الأمور العدلية في المدارس. وأن تكون اللغة الكردية

---

(1) ادموندز، مرجع سابق، ص 373.

(2) عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركيا والعراق، مطبعة الحكومة، بغداد، 1925م، ص 9 - 10، فاضل حسين، مشكلة الموصل، مرجع سابق، ص 78.

هي اللغة الرسمية. وترى اللجنة أنه إذا ما انتهت مراقبة عصبة الأمم بعد أربع سنوات من إبرام المعاهدة العراقية البريطانية ولم يعطِ الكرد تعهداً يجعل لهم إدارتهم المحلية، فإن معظم الأهالي يفضلون الأتراك على حكم العرب[1].

وفي 16 كانون الأول (ديسمبر) 1925م قرر مجلس العصبة أن تعيين الحدود بين تركيا والعراق يكون نافذاً على شرط أن يحظى ذلك بالإجماع باستثناء الطرفين المتنازعين. ولقد اتخذ هذا القرار بعد استشارة محكمة العدل الدولية، وأصبح قراراً للمجلس بحكم المادة الثالثة من معاهدة لوزان[2].

ومما لا شك فيه أن الأوساط البريطانية قابلت القرار السابق بارتياح شديد، وبالمثل فعل الشعب العراقي على أمل أن يؤدي ذلك إلى استقرار الحدود، وفتح باب الرخاء والاستقرار للبلاد[3]. ولكن تركيا لم تعترف بقرار الضم، إلا بعد أن توصلت بعد ذلك مع بريطانيا والعراق إلى توقيع اتفاق ثلاثي في الخامس من حزيران (يونيو) 1926م. ولقد أعطى هذا الاتفاق لتركيا 10% من شركة النفط التركية (فيما بعد شركة النفط العراقية) لمدة 25 سنة مقابل اعترافها بتبعية الموصل للعراق، وعلى ألا يسمح للآثوريين الذين غادروا تركيا خلال الحرب بالعودة إليها مرة أخرى[4].

* ضمانات عصبة الأمم:

عندما تقدم العراق بطلب الانضمام إلى جمعية عصبة الأمم في جنيف 1932م، طلب من العراق تقديم تعهدات صريحة من أجل ضمان بعض حقوق الأقليات الدينية والعنصرية. **وقد قدمت الحكومة العراقية هذه الضمانات: -**

(1) Edmonds, op.cit., p.431.

(2) Shaw Stanford, op.cit., p.376.

(3) السير هنري دوبس، والسير برسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق - مذكرتان خطيرتان، ترجمة بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1951م، ص 96.

(4) Hurewitz, op.cit., p.143.

«**المادة الثانية**»:

يمنح جميع سكان العراق حماية تامة وكاملة[1] لحياتهم وحريتهم، بدون تفريق في النسب والجنس والقومية والديانة.

«**المادة الرابعة**»:

يتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية في العراق، ولا يخل الاختلاف في العنصر أو اللغة أو الدين بحق أي من الرعايا العراقيين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول في الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف، أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة[2]. وكذلك لا يوضع قيد على حرية استعمال أي من الرعايا العراقيين، لأي لغة في العلاقات الخصوصية، أو في التجارة أو في الدين أو في الصحافة والنشريات من جميع الأنواع أو في الاجتماعات العامة[3]. وعلى الرغم من جعل الحكومة العراقية اللغة العربية لغة رسمية، وعلى الرغم من التدابير الخاصة التي سوف تتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية (تلك التدابير المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا التصريح) فإن الحكومة العراقية ملزمة بإعطاء الرعايا العراقيين الذين يتحدثون لغة غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهياً أو كتابياً أمام المحاكم[4].

«**المادة الخامسة**»:

الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية، يتمتعون قانوناً بنفس المعاملة والأمان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين، ويكون لهم بوجه خاص الحق في أن يؤسسوا ويديروا في

---

(1) مادة 18 من القانون الأساسي العراقي.
(2) مادة 18 من القانون الأساسي العراقي.
(3) مادة 18 من القانون الأساسي العراقي.
(4) قانون اللغات المحلية.

المستقبل معاهد خيرية أو مدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية، مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية[1].

وهذه المادة الخامسة كانت وبالاً على العراق والكرد معاً، لأنها فتحت شرعياً باب التدخل في الشؤون الداخلية للعراق والكرد على مصراعيه، وذلك لأن الدول الاستعمارية وعلى رأسها أمريكا وإنجلترا وفرنسا قد استغلت هذه المادة وقامت بإنشاء العديد من المعاهد التهذيبية والتعليمية والمدارس الكردية على نفقتها، لتستطيع من خلالها أن تحشو الثقافة الكردية بالمزايدات والمغالطات التي تجعل الكرد يقعون فريسة لهؤلاء المستعمرين. وكذلك لكي تستطيع هذه الدول بث الفرقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد ولم تكتفِ بذلك بل استطاعت أن تبث تلك الفرقة بين الكرد أنفسهم. وكل هذا لكي تستطيع التغلغل والسيطرة على العراق اقتصادياً وسياسياً.

«المادة التاسعة»:

توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي، من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية هي اللغة الكردية بجانب اللغة العربية. أما قضاء كفري وكركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركماني، فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية إما الكردية أو التركية[2]. وتوافق حكومة العراق على أن يكون الموظفون في الأقضية المذكورة (ما لم تكن هناك أسباب تمنع ذلك) ملمين باللغة الكردية أو التركية حسبما تقتضي الحالة[3]، وأن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هو الحال مع سائر أنحاء العراق، فإن الحكومة توافق على أن ينتقي

---

(1) المواد 6، 16، 112 من القانون الأساسي العراقي.
(2) المادة 5 من قانون اللغات المحلية.
(3) المادة 5 من قانون اللغات المحلية.

الموظفين وعلى قدر الإمكان من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية[1].

إن الشرط الذي جاء في هذه المادة كان في غير صالح الكرد، ألا وهو ربط الموافقة على أن يكون الموظفون كرداً ما لم تكن هناك أسباب تمنع ذلك، والمقصود أسباب تمنع تعيين هؤلاء الموظفين. ولقد استغلت بعض الحكومات العراقية المتسلطة على الشعبين الكردي والعراقي، مثل هذا الشرط لكي تحرم الكرد من هذا الحق، مما أثار كثيراً من المشاكل للكرد والعراقيين في كثير من المناطق الكردية بسبب حرمانهم من حق التعيين في الوظائف الهامة في أقضيتهم.

كما نصت المادة الأولى والعاشرة من هذا التصريح المذكور بأن الحقوق المثبتة للكرد تعتبر تعهدات ذات شأن دولي[2]، حيث اعترفت بها الحكومة العراقية في تصريحها المؤرخ في 25 أيار (مايو) [3]1925م.

(1) الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، ص 35.

(2) أمين سامي الغمراوي، مرجع سابق، ص 267.

كرد العراق في المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات الإقليمية

بعد إقرار معاهدة لوزان وتوزيع الغنائم، وخاصة بين الدولتين العظميين آنذاك فرنسا وبريطانيا، اتخذت تدابير من أجل (ترتيب) البيت المسلوب وضمان استقراره الأمني، وأسهمت عصبة الأمم في ذلك الوقت في هذه اللعبة الدولية حتى آخر المدى، عندما أقرت جملة من الضمانات تتعلق بالأقليات القومية والدينية وخصت الكرد ببعض هذه الضمانات وتعويض هزيل عما خسروه من مكاسب قومية وسياسية في معاهدة سيفر. على أن هناك إجراءات واتفاقيات إقليمية تمت في المنطقة كان للكرد فيها حصة مقننة.

*** الكرد في مؤتمر القاهرة: -**

حاولت السلطات البريطانية وضع سياسة محددة لها في الشرق الأوسط وبلاد ما بين النهرين[1]، فاعتزمت عقد مؤتمر في القاهرة دعى إليه من العراق جعفر العسكري[*] وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 95، لازاريف، مرجع سابق، ص 211.

(*) جعفر العسكري: هو من كبار ضباط العهد الملكي، تولى وزارة الدفاع في العراق، وأشرف على تأسيس الجيش العراقي، ثم أصبح رئيساً للوزراء. وقد اغتاله أعوان الفريق بكر صدقي عام 1936م خوفاً من تصديه لانقلاب صدقي، نظراً لما يتمتع به من نفوذ =

في الحكومة العراقية. وقد قرر المؤتمر دراسة ما يلي: ـ

1 ـ علاقة الدول الجديدة ببريطانيا في المستقبل.

2 ـ شكل الحكم الجديد في العراق والمرشح له.

3 ـ طبيعة القوات العسكرية التي سوف تقع عليها مسؤولية الدفاع عن الدولة الجديدة.

4 ـ حالة الأقليات في العراق وخاصة الكرد.

واتخذ مؤتمر القاهرة قراراً يقضي بتفويض المندوب السامي في العراق باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد أماني الكرد[1]. ولقد أصدر المندوب السامي بياناً في أيار (مايو) 1921م، نص على ما يلي (ينظر المندوب السامي) نظرة جدية عملية في التدابير التي يجب عليه اتخاذها بخصوص حكم المناطق الكردية في العراق، وقد علم أن القلق يساور الكرد خوفاً من وجود نية لإلحاق بلادهم بحكومة بغداد، حتى أن بعضهم طالب بالاستقلال التام وتأليف دولة كردية كما بلغه من جهة أخرى أن هناك من قادة الرأي الكردي وزعمائه من يسلم بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بسائر العراق. ولما كان الأمر كذلك فإن فخامة المندوب السامي يريد، إن كان ذلك ممكناً معرفة رغبات الشعب الكردي الحقيقية. فإن كانوا يرغبون في البقاء في كنف الحكومة العراقية، فإنه يقترح على مجلس الوزراء العراقي الحل الآتي[2]: ـ

أولاً: فيما يتعلق بالمناطق الكردية في لواء الموصل، مما يدخل في نطاق الانتداب البريطاني، يتم تشكيل لواء آخر يدعى (لواء دهوك) ويتألف من أقضية زاخو وعقرة ودهوك والعمادية، ويكون مركزه دهوك. ويقوم

= واحترام في صفوف الجيش. وقد كان ضابطاً مؤهلاً تخرج من أعلى المعاهد العسكرية الألمانية، وهو تركماني الأصل، وكان من رجال الملك فيصل وأعوانه الأوائل.

(1) ادموندز، مرجع سابق، ص 180.

(2) Special Report on the Progress of Iraq During 1920-1932, p.254.

موظف بريطاني بوظيفة وكيل متصرف، ويكون القائمقامون بريطانيين بصورة مؤقتة على أن يستبدلوا بعد ذلك بكرد، وعند عدم تيسر ذلك يستبدل القائمقامون بموظفين عرب يتقنون اللغة الكردية، ويرضى عنهم السكان الكرد. ويرتبط هذا اللواء رأساً بحكومة بغداد، وينتخب عنه نواباً للمجلس التأسيسي العراقي. أما في أمور الإدارة العامة فإن القائمقامين يراجعون المتصرف، ويقوم المندوب السامي مباشرةً بتعيين الموظفين له بعد مشاورة الحكومة العراقية[1].

ثانياً: سوف يعمل المندوب السامي على اشتراك ضباط بريطانيين في تصريف الشؤون الإدارية في كل من أربيل وكويسنجق وراوندوز. كما أنه سيعمل على أن ينال من الحكومة العراقية تعهداً بمسايرة رغبات أهالي هذه المناطق، في موضوع تعيين الموظفين الحكوميين، وسوف يتم تثبيت التفاصيل المتعلقة بذلك في أقرب وقت ممكن[2].

ثالثاً: تكون منطقة السليمانية متصرفية، يحكمها متصرف مستقل في الإدارة ويعاونه مجلس شورى. ويتم تعيين هذا المتصرف من قبل المندوب السامي، ويلحق به مستشار بريطاني. وسوف يقوم المندوب السامي بمهام متصرف السليمانية، وذلك حتى يتم اختيار متصرف. ويستعمل هذا المتصرف الصلاحيات التي يرسمها له المندوب السامي، والذي سوف يقوم بتحديد تلك الصلاحيات بعد المشاورة مع المتصرف المعين ومجلس الشورى. وإلى أن يتم تعيين قائمقامين كرد ذوي كفاءة ومؤهلات، فإن المندوب السامي سوف يعين لتلك الأقضية السابقة الذكر قائمقامين بريطانيين[3].

إن بيان المندوب السامي واضح الأسس، حيث يقدم عرضاً للأوضاع

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 97.

(2) Longrigg, op. cit., P. 130.

(3) Special Report on the Progress of Iraq During 1920-1932, p.254.

السياسية في كوردستان العراق، أي مناطق الشمال ويطرح وجهات نظر كردية تكونت في الشمال بعد انتهاء الحكم العثماني، واقتطاع هذه المناطق من تركيا[1]. فالبعض من الكرد يطالب بالاستقلال، والبعض الآخر يطلب الاتحاد مع كامل الدولة العراقية. فالبيان لا يقطع برأي حاسم، ولا يضع تدابير إدارية كاملة لإدارة المناطق الكردية، بل يضع برنامجاً محتملاً مرحلياً، ويرسم ملامح المستقبل وهذه الملامح هي أقرب إلى دمج مناطق الشمال الكردي مع المناطق الكردية العربية، وهذا ما حدث بعد فترة.

* الكرد في صك الانتداب البريطاني على العراق: ـ

كان من الطبيعي أن ينص صك الانتداب البريطاني على العراق أحكاماً تتعلق بالكرد، وهم الشعب الشريك في الدولة الجديدة فيشير إليهم فيما يلي:

يتألف هذا الصك من 20 مادة ومقدمة هذا نصها: بناء على أحكام المادة 123 من معاهدة الصلح الموقع عليها في سيفر بتاريخ 10/ 8/ 1920م وبمقتضى أحكام المادة 94 من هذه المعاهدة، التي بموجبها قررت الدول الكبرى، وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين[2]، الفصل الأول من ميثاق عصبة الأمم، بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة، عليها قبول المشورة الإدارية والمعونة من فريق منتدب، إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها بتصريف شؤونها ـ إن تحديد الحدود العراقية سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب تتفق عليه الدول المتحالفة الكبرى، وبما أن هذه الدول قد اتفقت على اختيار صاحب الجلالة البريطانية[3] منتدباً من قبلها على العراق، فإن عصبة الأمم توافق على شروط الانتداب التالية:

---

(1) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 97.

(2) Hurewitz, op.cit., p.61.

(3) Ghassan, op.cit., p.124.

المادة الأولى: يضع المنتدب في أقرب وقت على ألا يتجاوز ذلك ثلاث سنوات من تاريخ الانتداب قانوناً أساسياً للعراق، يعرض على مجلس العصبة للمصادقة عليه، وينشر بأسرع ما يمكن. وهذا القانون يسن بعد أخذ رأي الحكومة الوطنية، ويبين هذا القانون حقوق الساكنين في البلاد ومنافعهم ورغباتهم، ويحتوي القانون على مواد تسهل تدرج العراق وتطوره إلى دولة مستقلة.

المادة الثانية: يؤمن المنتدب للجميع حرية ممارسة الشعائر الدينية بكل هيئتها وأشكالها بشرط أن تكون متفقة مع النظام العام والآداب، ولا تفضل فئة على أخرى بسبب الجنس أو الدين أو اللغة ـ وعلى المنتدب أن يشجع التعليم بلغات العراق القومية، ولا ينكر على فئة حقوقها، ولا يعارض في إقامة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغاتهم الخاصة، على شرط ألا يخالف ذلك خطط التعليم التي تسنها الحكومة.

المادة السادسة عشر: لا شيء في هذا الانتداب يمنع المنتدب من إنشاء دولة مستقلة في إدارتها في المناطق الكردية، إن شاء ذلك[1].

يلاحظ أن الدولة المنتدبة وباسم عصبة الأمم لم تنص على شيء ملزم ومحدد فيما يتعلق بالشمال الكردي، بل تركت النص شبه غامض، ويحتمل عدة حلول للمستقبل، وأعطت المفوض السامي وحده حرية التصرف في المراحل القادمة وفي ضوء الأحداث المتلاحقة.

ولم تلزم مواد صك الانتداب حكومة بريطانيا المنتدبة بأية قيود ملزمة لها في سياستها إزاء العراق، فهي لا تمنعها من إعلان إنشاء دولة ذات استقلال إداري في المناطق الكردية، لكنها لا تلزمها على ذلك، وتركت لها حرية التعامل مع هذا الموضوع في ضوء مجريات المستقبل.

---

(1) البزاز، مرجع سابق، ص 126.

* في المعاهدات البريطانية ـ العراقية: ـ

لقد ارتبط إبرام المعاهدة العراقية ـ البريطانية والتي أبرمت في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1922 م[1]، بالمشاكل السياسية التي يعاني منها العراق وخاصةً مشكلة الموصل، ولقد ورد في قول جعفر العسكري أن المعاهدة هي الواسطة الوحيدة التي تؤيد وحدة العراق السياسية نظراً لفقدان العراق إلى سند أو حجة تؤيد وحدته السياسية[2].

ولقد مست الاتفاقية العسكرية المسألة الكردية فيما يختص بتعهد الجانب البريطاني بمساندة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده[3]. ثم مساعدته على قمع الاضطرابات الداخلية العشائرية وغيرها. وكان المقصود بالطبع ثورات الكرد.

أما المادة الثالثة من المعاهدة فلقد نصت على ما جاء من قبل بصك الانتداب بحذافيره. ولكن من الملاحظ أن المعاهدات اللاحقة معاهدة (1927 ـ 1930)[4] لم تنص صراحة على مضمون المادة الثالثة سابقة الذكر لكنها كانت تحمل روح المعاهدة الأولى[5].

* في بيان مجلس الوزراء العراقي لعام 1923 م: ـ

حتى عام 1923م أي بعد مرور سنتين على قيام المملكة العراقية تحت تاج الملك **فيصل بن الحسين** لم تكن الأمور قد استقرت تماماً على حال دستوري، ولا الحدود قد رسمت تماماً وبقي موضوع الشمال شبه غامض، فلا صك الانتداب نص على دمجهم مع العراق صراحة، ولا

---

(1) نفسه، ص 132.
(2) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج 1، مرجع سابق، ص 41.
(3) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1975م، ص 95. درية عوني، مرجع سابق، ص 87.
(4) البزاز، مرجع سابق، ص 150.
(5) الموصلي، مرجع سابق، ص 177.

حدود المملكة الجديدة قد تحددت لها خطوط نهائية[1]. وكذلك فإن المعاهدة البريطانية - العراقية لعام 1922م لم يكن فيها ما يحدد الأوضاع الإدارية والتنظيمية للمناطق الكردية في ظل الدولة الجديدة. ولذلك أصدر مجلس الوزراء العراقي برئاسة عبد المحسن السعدون بياناً مقتضباً حدد فيه بعض خيوط برامج وسياسة حكومته إزاء الشمال في حدود ما يملك من صلاحيات. ولقد صدر هذا البيان بتاريخ 11 تموز (يوليو) 1923م أي بعد إعلان المعاهدة الأولى بمدة شهرين ونصف فقط ونص على ما يلي: -

«تنويراً للرأي العام الكردي وتطميناً لحقوقه، قررنا ما يلي: -

1 - أن الحكومة العراقية لا تنوي أن تعين أياً من الموظفين العرب في المناطق الكردية، ما عدا الفنيين فقط.

2 - أنها لا تنوي إرغام سكان المناطق الكردية على استخدام اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية.

3 - أن حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في تلك المناطق سيحرص على أن تصان صوناً تاماً[2].

* في البيان العراقي - البريطاني: -

لقد صدر هذا البيان عندما أدرك الإنجليز أن الشيخ محمود البرزنجي بدأ يمارس نشاطه الوطني بصورة مستقلة عنهم[3]، ولذلك لجأوا إلى أسلوبهم المعروف في شق صفوف الكرد، وفي 23 كانون الأول (ديسمبر) 1923م وجه (أدمونس. سي. جي) بياناً باسم الحكومة البريطانية إلى زعماء الكرد جاء فيه (تعترف الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الكرد

---

(1) نفسه، ص 180.

(2) قرارات مجلس الوزراء العراقي. يوليو. أيلول (سبتمبر) 1923م جلسة 11 يوليو 1923م، ص 27.

(3) Edmonds, op.cit., p.230.

القاطنين ضمن الحدود العراقية في تشكيل حكومة كردية ضمن الحدود، وتأمل الحكومتان أن تتوصل مختلف العناصر الكردية وبصورة أسرع قدر الإمكان إلى اتفاق بينها حول الأشكال التي يجب أن تتخذها هذه الحكومة. وحول الحدود التي ستعمل ضمنها، وأن يرسلوا ممثلين مسؤولين عنهم إلى بغداد لبحث علاقتهم الاقتصادية والسياسة مع الحكومتين البريطانية والعراقية»[1].

ومن الملاحظ أن هذا الإعلان لم يتضمن أي تعهدات محددة حول منح الكرد إدارة ذاتية ولو كانت ضمن إطار الحكم الذاتي. ويبدو أن هذه الشروط غير الواقعية المتعلقة بالاتفاق بين (مختلف العناصر الكردية) لم تلغ المفاوضات المقترحة بين الكرد والسلطات الأنجلو ـ عراقية فحسب بل وألغت أيضاً إمكانية تشكيل الحكومة الكردية نفسها.

والواقع أن الإنجليز كانوا يهدفون من وراء هذا الإعلان تقديم الدعم السياسي لخصوم الشيخ محمود في كوردستان العراق. وبذلك يتم توسيع هوة الشقاق وتعميقها في المعسكر الكردي، ولقد حقق الإنجليز هدفهم هذا بعد ذلك[2]. وكذلك من الملاحظ أن نصوص هذا الإعلان تتحدث عن تأسيس حكومة وليست دولة، فالحكومة شيء والدولة شيء آخر، وذلك هو الغموض في نصوص الاتفاقيات والمعاهدات والتصريحات البريطانية، واحتمالات التأويل.

* الكرد في الاتفاق العراقي ـ التركي ـ البريطاني: ـ

عقدت اتفاقية لتعيين الحدود وتنسيق علاقات الجوار بين الحكومتين العراقية والتركية بمشاركة الحكومة البريطانية المنتدبة وقد تضمن الاتفاق بنوداً تتعلق بعلاقات حسن الجوار والتعاون في مواجهة أعمال (الشقاوة) والنهب في منطقة الحدود وهو التعبير الظاهري لأعمال ونشاطات الكرد

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 225.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 178.

المسلحة على طرفي الحدود وإلى مسافة 76 كم في داخل البلدين تبتدأ من خط الحدود حسب المادة العاشرة[1].

ولقد أبرم هذا الاتفاق في الخامس من حزيران (يونيو) سنة 1926م. وكان الجانب العراقي في هذا الاتفاق ممثلاً في شخص نوري السعيد، والجانب التركي ممثلاً في شخص رشدي بك نائب أزمير، أما الجانب البريطاني فقد مثله لورانس تشارلز سفير بريطانيا في أنقرة. وقد نصت الاتفاقية على عدة مبادىء وبنود ومن ضمنها:

أ ـ تعيين خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا والعراق[2]. (مادة/ 1).

ب ـ التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا والعراق، وكان المقصود بالطبع حركات الكرد الاستقلالية[3].

كما تضمن الفصل الثاني تحت عنوان (حسن الجوار) عدة مواد والتزامات أهمها: ـ

1 ـ تعهد الدولتين التركية والعراقية بأن يقاوما استعدادات شخص أو أشخاص مسلحين يقصد بها أعمال النهب والشقاوة. (مادة/ 6).

2 ـ تتعاون السلطتان العراقية والتركية في تنبيه بعضهم البعض عن أي استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون في المنطقة الحدودية المذكورة (مادة/ 7).

3 ـ التزام كل من الدولتين بالسعي بما لديهما من وسائل لمنع مرتكبي أعمال النهب والشقاوة في أراضيها بأسرع ما يمكن وإخبار الطرف الآخر بما يتم في هذا الصدد. (مادة/ 8).

---

(1) Hurewitz, op.cit., p.136.

(2) البزاز، مرجع سابق، ص 79.

(3) O'Ballance, op.cit., p.22.

4 ـ تعهد الدولتين برد كل من يلجأ إلى أي منهما مرتكباً جناية أو جنحة في منطقة الحدود إلى الدولة الأخرى، هم وغنائمهم وأسلحتهم والذين هم من رعاياها. (مادة/ 9).

5 ـ بإمكان قوات وجنود أي طرف من الطرفين المتعاقدين تجاوز حدود الطرف الآخر عند الضرورة حتى مسافة 76 كم. (مادة/ 10).

6 ـ تعهد الدولتين التركية والعراقية بالامتناع عن كل مخابرة ذات صيغة رسمية أو سياسية مع رؤساء العشائر أو شيوخها أو غيرها من أفرادها من رعايا الدولة الأخرى الموجودين فعلاً في أراضيها[1]. كما تعهدتا بألا تجيز أي منهما تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أي من الدولتين. (مادة/ 12).

إن إلقاء نظرة على هذه الاتفاقية يتضح أن قضية الكرد على جانبي الحدود كانت تشكل مصدر قلق وخوف للحكومتين العراقية والتركية، وليس أدل على أهمية تلك المشكلة من موافقة كل من الطرفين للطرف الآخر بالتوغل داخل حدوده لمسافة 76 كم، وذلك بهدف مطاردة الكرد على طرفي الحدود. كما يتضح أيضاً أن كلاً من الطرفين لم يرغب في أن يستخدم أحدهما القضية الكردية للتدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

*** الكرد في بيان المندوب السامي لعام 1930 م: ـ**

في السنوات اللاحقة تبدلت الأمور كلياً واستقرت الدولة العراقية على أسس دستورية جديدة، إذ جرى استفتاء بشأن إجراء إعلان الدولة وقد شارك في الاستفتاء معظم الكرد، وقام نتيجة لذلك مجلس نيابي ومثلت فيه كوردستان كجزء من المملكة العراقية[2]. ولذلك تحدث المندوب السامي

(1) Hurewitz, op.cit., p.145.

(2) British Report, 1923-1924, p.20.

بلهجة جديدة تنسجم مع ما آلت إليه الأمور وترتيبات الدولة الجديدة، وبإشراف وموافقة الأمم المتحدة. فقد صدر بيان عن المندوب السامي عام 1930 م: (وفيما يتعلق بالحكومة البريطانية فإن اهتمامها الوحيد، هو تأمين دولة عراقية حرة مستقلة تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر، وتنتسب إلى عصبة الأمم، وهي سوف لا تعضد أي حركة لا تتفق مع هذه السياسة كالانفصال الكردي مثلاً).

*** الكرد في ميثاق سعد آباد: -**

لقد عقدت هذه المعاهدة في قصر (سعد آباد) في طهران بتاريخ 8 تموز (يوليو) 1937 م[1] بين الدول الإسلامية الأربع العراق وتركيا وإيران وأفغانستان، ولا يقر الميثاق صراحةً بأنه يعني الكرد في المادة السابعة من مقرراته ولكن الإشارة الضمنية إليهم واضحة تماماً: (على كل من المتعاقدين الساميين كل داخل حدوده عدم إعطاء المجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات العامة أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء أكان في منطقة الحدود أم في غيرها. أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر)[2].

إن ثلاثاً من هذه الدول تقوم بينها حدود مشتركة ويقبع على جميع خطوط هذه الحدود أفراد ثائرون في مناطقهم الجبلية وهم الذين وصفتهم المادة السابعة بالعصابات المسلحة في منطقة الحدود. لقد كانت عبارات المادة السابعة هذه فضفاضة شبه غامضة وكان يسمح من حين لآخر بتفسيرها ضد نشاط الأحزاب والحركات الشعبية والتحررية في البلدان المتعاقدة حيث تنص على (عدم إعطاء مجال إلى تأليف الجمعيات، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة) والكرد لم تكن غايتهم قلب المؤسسات القائمة بل

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 137.

(2) وزارة الخارجية العراقية، ميثاق سعد آباد، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت، ص 14.

الدفاع عن حقوقهم القومية والوطنية والاعتراف لهم بها. ولكن بموجب المادة السابعة فإن أي نشاط في منطقة الحدود إنما كان يعني ضمنياً الكرد.

إن ميثاق سعد آباد هو أول عقد دولي يتم بين دول إسلامية في العصر الحديث، فقد قام على أساس الرابطة الإسلامية، لكنه استهدف في الوقت نفسه شعباً إسلامياً. فعلى خطاه ومن بعده كانت تجري اللقاءات الإسلامية الدولية بمباركة الدول الاستعمارية العظمى، لعقد الاتفاقات السياسية باسم الإسلام والانتماء الإسلامي.

* الكرد في المعاهدة العراقية ـ التركية 25 آذار (مارس) 1946: ـ

يعتبر الكثير من المؤرخين أن تلك المعاهدة ما هي إلا إحياء لميثاق سعد آباد، وكذلك أنها كانت إرهاصاً لحلف بغداد.

لقد كانت سياسة العراق في تلك الفترة تهدف إلى تدعيم الصلات مع تركيا نتيجة لإحساس الهاشميين بالفشل في تحقيق زعامتهم داخل العالم العربي، يضاف إلى ذلك تأثير التقاليد والعادات التركية التي ظلت مسيطرة على البلاط الملكي في بغداد، يدل على ذلك تردد الوصي وأفراد الأسرة الحاكمة على اسطنبول وقضاء الصيف فيها مراراً[1].

ويمكن القول أن تلك المعاهدة قد جاءت كرد فعل على الحركات الكردية المسلحة التي يقوم بها البرزانيون في شمال العراق وعلى جانبي مناطق الحدود[2]. **وتتضمن المعاهدة المبادىء التالية: ـ**

(1) احترام الحدود القائمة كما خططت في عام 1926 م.

(2) تعهد كل طرف بعدم التدخل في شؤون الطرف الآخر الداخلية.

---

(1) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، الأنجلو مصرية، القاهرة، 1979م، ص 15.

(2) O'Ballance, op.cit., p.48.

(3) يتشاور الطرفان في الشؤون الدولية بصفة عامة وفي الشؤون الإقليمية بصفة خاصة.

(4) يتعهد كل فريق بإبلاغ الأمم المتحدة عن أي اعتداء يتعرض له الطرف الآخر، ومساندة الإجراءات التي تتخذها الهيئة الدولية لصد العدوان. وألحقت بالمعاهدة ست بروتوكولات تتعلق بتنظيم استخدام مياه دجلة والفرات، والتعاون للمحافظة على الأمن، وإنشاء لجان دائمة لمراقبة ذلك على الحدود[1].

لقد كان القصد من هذه اللجان وضع الكرد تحت رقابة مزدوجة. وهكذا نرى أن أية معاهدة توقع بين تركيا والعراق لا بد أن تشير من قريب أو بعيد إلى الكرد في الدولتين، لأن المشكلة الكردية كانت دائماً الشاغل الرئيسي للحكومتين العراقية والتركية.

*** الكرد وحلف بغداد: ـ**

لم يكن حكام العراق هم الذين يسعون وحدهم إلى ربط بلادهم بالأحلاف الغربية، فقد دخلت دولتان جديدتان إلى سياسة الشرق العربي تغذيان هذا الاتجاه وهما تركيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاستعمار التقليدي ممثلاً في بريطانيا.

ويبدو أن تركيا أثناء شعورها بالخوف من الاتحاد السوفيتي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت تسعى لإيجاد حلفاء لها من بين جيرانها. وفي الثلاثينات وجدت تركيا في دول البلقان ضالتها، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحولت معظم دول البلقان إلى الكتلة الشيوعية فصارت تركيا تنظر إلى حكام العراق الموالين للغرب كحلفاء طبيعيين لها[2].

ومن الجدير بالذكر أن ضغط روسيا على تركيا أزعج الأتراك وأقلقهم

---

(1) Longrigg, op.cit., p.336.

(2) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 65.

من نوايا الجارة الكبرى التي مارست نفس السياسة تماماً في إيران، ولقد استغلت الولايات المتحدة ذلك كله ولمصلحة أمريكية بحتة لتكون تركيا سداً بوجه السوفيت نحو الشرق الأوسط[1].

أما الولايات المتحدة فإنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية تتخلى عن سياستها التقليدية المتمثلة في النشاط الاقتصادي، في حين أنها كانت بعيدة عن إدارة الشؤون السياسية في المنطقة التي كانت بريطانيا متحكمة فيها. ومنذ الحرب العالمية الثانية لم تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا تماماً في العراق. فالنفوذ البريطاني ظل طاغياً، ولكن أصبح للولايات المتحدة نفوذ مؤثر في العراق. وأن تحصل على الامتيازات التي كانت لبريطانيا بفعل سيطرتها على البلاد، وأصبح الصراع عنيفاً منذ الحرب العالمية الثانية بين شركات النفط الأمريكية والإنجليزية حول نفط الشرق الأوسط، واستطاعت الشركات الأمريكية بدعم من حكومة الولايات المتحدة أن تزيح الشركات البريطانية عن مواقعها وامتيازاتها. **ولقد تنازلت بريطانيا لأمريكا عن نصف بترول الكويت والذي بلغ إنتاجه عام 1955م نحو 54 مليون طن**. وجرى تغيير أكبر لصالح الاستعمار الأمريكي في إيران وخاصة بعد انقلاب الجنرال (زاهدي) حيث تمكنت الاحتكارات الأمريكية من أن تفرض على بريطانيا عام 1954م تكوين اتحاد يمتلك فيه الأمريكيون 40%، أي حصة مساوية لما لبريطانيا من نفط إيران[2].

أما في المجال السياسي فإن الولايات المتحدة بدأت تتدخل في العراق، حيث قامت في أوائل الخمسينات بالاتصال بـ (كامل الكيلاني) شقيق رشيد عالي الكيلاني، حيث أظهر الأمريكان استعدادهم للتفاهم والتعاون مع حزب الاستقلال من أجل تغيير النظام الملكي إلى جمهوري،

---

(1) عبد الله الأشعل، الدبلوماسية السوفيتية والصراع الدولي في البلقان، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1988م، ص 58.

(2) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز (يوليو) في العراق.

ودعم حزب الاستقلال. وعندما عرض الكيلاني هذا الأمر على أمين عام حزب الاستقلال (محمد صديق شنشل) فإنه رفض التفاهم مع الأمريكان حيث أعرب عن عدم رغبته في استبدال الاستعمار الإنجليزي بآخر أمريكي.

وقد أقلقت المحاولات الأمريكية بريطانيا التي كانت حريصة على منع النفوذ الأمريكي من التغلغل في العراق. وذلك لأن بريطانيا كانت تعتقد أن العراق هو قاعدة الحرب الباردة في الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي، لأنه كما قال خبير بريطاني: أن الحقيقة الرئيسية الحاسمة هو أن موقع (الحبانية) قاعدة سلاح الطيران البريطاني في شمال غرب بغداد تتمتع بموقع فريد ممتاز في الصراع الدولي القائم، حيث تقع الحبانية على بعد 600 ميل من باكو مركز النفط الروسي، وعلى بعد 600 ميل من السويس، وعلى بعد 600 ميل من حيفا. وهي لذلك تستطيع أن تكون قاعدة مثالية للطيران بعيد المدى في الاتجاهات الثلاثة، وهي الوحيدة القادرة في الشرق الأوسط على تقديم الحماية للطائرات المقاتلة وأن تكون قاعدة العمليات لقاذفات القنابل لكي تهاجم كل المواقع الروسية القريبة من الشرق الأوسط على حدود إيران الشمالية أو تركيا الشرقية، وهي أيضا الوحيدة التي تقع على قدر كاف من الأمان من قواعد قاذفات القنابل الروسية، وهذه ميزة لا تتمتع بها أكثر القواعد الجوية الجديدة التي أقيمت بمساندة أمريكا في شرق تركيا[1].

ومما سبق يتضح السبب الرئيسي لاهتمام أمريكا بالعراق عامة وبالكرد خاصة، وذلك لأن الكرد بالنسبة لأمريكا هم ورقة الضغط على الحكومة العراقية في تنفيذ السياسة الأمريكية. ولقد بدأ التغلغل الأمريكي في شمال العراق عن طريق منظمات وجمعيات خيرية أتاحتها لها معاهدة 1930م. وكان من أبرز تلك الجمعيات منظمة (كيير) التي حصلت على

(1) محمد عودة، ثورة العراق، دار النديم، القاهرة، 1958، ص 24.

رخصة لإنشاء بعض المشاريع التعميرية في الشمال الكردي كبناء مسبح وشق بعض الطرق النموذجية في أربيل سعياً وراء اكتساب مشاعر الكرد والاحتكاك بهم. ولكن بعد التقارب بين الحكومة العراقية وأمريكا والذي تمثل في الزيارة التي قام بها الوصي إلى أمريكا، نجد الوضع قد تغير في غير صالح الكرد عامة والحركة الوطنية العراقية بصورة خاصة[1]. حيث نجد الحكومة العراقية في تلك المرحلة تقضي لأول مرة على الحركات الكردية ويفر بعض قادتها إلى الخارج وتسيطر على الشمال، وتتفرغ لتهدئة الأوضاع في الداخل فتلاحق الأحزاب التقدمية وتنصب المشانق لقيادتها، وتفتح السجون والمعتقلات للمناضلين الوطنيين عرباً وكرداً وتركماناً وغيرهم على حد سواء. ولقد انتكست بالفعل الحركة الشعبية الوطنية العراقية وخاصة بين سنتي 1947م ـ 1950م وأصيبت بجرح بالغ.

ثم بدأت السلطة الحاكمة في أعقاب ذلك عملية تكتيل وتجميع للعناصر السياسية الرجعية في أحزاب جديدة، ونجد نوري السعيد يؤمن فجأة بالحزبية والحياة الحزبية، ويشكل حزب (الاتحاد الدستوري) بينما يصبح صالح جبر الموالي لأمريكا مؤمناً فجأة بالاشتراكية فيشكل (حزب الأمة الاشتراكي)[2]. وتوزع هذان الحزبان الأدوار وانخرط في صفوفهما بعض شيوخ القبائل وأغواتها الإقطاعيين وكبار الملاك العقاريين والتجار وممثلي البرجوازية العراقية الناشئة عرباً وكرداً، الذين توحدت مصالحهم الطبقية ـ السياسية لأول مرة بمباركة القيادات الدولية الجديدة.

والتف الجميع حول نوري السعيد وصالح جبر وفاضل الجمالي وبمباركة عبد الإله لدعم نفوذ الغرب تحت مظلة ديمقراطية، وما لبثوا أن جعلوا من بغداد مركزاً وقاعدة لحلف بغداد.

والواقع أن حلف بغداد حلقة واحدة في سلسلة من اتفاقيات ثلاثة

(1) موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، مطبعة الزمان، بغداد، 1946م، ص 16.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 131.

تمت بين نيسان (أبريل) سنة 1954م ونيسان (أبريل) سنة 1955م. وكانت الحلقة الأولى عبارة عن اتفاق ثنائي بين العراق وبين الولايات المتحدة تعهدت فيه الأخيرة بتزويد العراق بالأسلحة بشروط تخل بالسيادة الوطنية العراقية[1]. ولقد وقع الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق في أعقاب ميثاق آخر تم عقده بين تركيا وباكستان تحت رعاية الولايات المتحدة.

أما الحلقة الثالثة فكانت عبارة عن الميثاق الذي وقع بين تركيا والعراق في 24 شباط (فبراير) عام 1955م، والذي كانت المادة الأولى منه تخص الكرد في بعض جوانبها، حيث أنها تضمنت الحفاظ على الأمن والتفاهم بينهما في الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق ذلك، وكان المقصود بالطبع الحركات الكردية والكرد في الدولتين.

لقد كان حلف بغداد في أحد جوانبه موجهاً ضد الكرد سواء في تركيا أو العراق أو إيران، التي انضمت لهذا الحلف. وكان أولى ثمرات هذا الحلف العمليات القمعية التي قامت بها الحكومة الإيرانية ضد عشيرة (الجوانرود)[2]، بهدف إخماد حركة المقاومة الكردية التي كانت قد نهضت بقيادة (O.N.U. الحركة الوطنية الموحدة)[3]. لقد كانت تلك العمليات القمعية أول تجربة عملية لنشاط حلف بغداد ضد الحركة التحررية الكردية.

* الكرد في الدستور العراقي المؤقت لعام 1958 م: -

عندما قامت ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م في العراق، قامت حكومة الثورة بإصدار الدستور المؤقت والذي نص في المادة الثالثة[4] منه

(1) Hurewitz, op.cit., p.46.

(2) عشائر كردية تقطن جبال كوردستان إيران على الحدود العراقية الإيرانية.

(3) توما بووا، لمحة عن الكرد، ترجمة محمد شريف عثمان، مطبعة النعمان، النجف، 1969م، ص 18، حامد عيسى، مرجع سابق، ص 416.

(4) درية عوني، مرجع سابق، ص 81.

على أن (العرب والكرد شركاء في الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية). لقد كانت هذه المادة هي أول اعتراف رسمي وشرعي يصدر من دولة يقطنها الكرد والحق أن العراق وحده هو الدولة الوحيدة التي تمتع فيها الكرد بحقوق سياسية وكذلك فإن العراق هو الدولة الوحيدة التي منحت الكرد مثل هذا الحق في المشاركة في الوطن والاعتراف بأن العراق يتكون من قوميتين عربية وكردية. لقد كانت تلك المادة التي تضمنها هذا الدستور تعتبر نجاحاً للحركة القومية الكردية في العراق[1]، وتدل على مدى الرابطة القوية والعلاقات المتينة بين الشعب العربي والشعب الكردي في العراق، تلك العلاقة التي لم تتوفر للكرد في أية دولة تقع كوردستان ضمن أراضيها. بل على العكس فإن إيران وتركيا تنكران على الكرد حقوقهم القومية وتقوم بسياسة التهجير والإدماج. وهكذا فإنه لأول مرة ينص دستور دولة من الدول التي تتقاسم كوردستان بوجود أرض كردية وشعب كردي داخل حدود هذه الدولة.

(1) ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1937م، ص ص 38 .39 .



الفصل الثالث

الجمعيات والأحزاب السياسية الكردية

إن الباحث في تاريخ الأحزاب والجمعيات الكردية والحركة الوطنية الكردية في العراق لا بد أن يتطرق إلى كل أجزاء كوردستان سواء في تركيا أو إيران أو غيرها إذا أراد أن يكتب عن أي من أجزاء كوردستان لأنها متشابكة، ولأن الحزب الذي ينشأ في منطقة من هذه المناطق قد يؤسس له فرعاً أو فروعاً في المناطق الأخرى. ولأن الكرد يعتبرون المنطقة واحدة وهي أرض كفاحهم العسكري والسياسي[1].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو (هل تعرف الشعب الكردي على الأحزاب والتنظيمات الحزبية والعقائدية وغيرها في تاريخه الحديث؟).

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نستعرض ما اشتهر عن الكرد من أنهم يرفعون السلاح بلا هدف سياسي واضح.... وأنهم يضعون السياسة في خدمة السلاح وليس العكس. أي أنهم يخالفون القاعدة الأساسية، وهي أن السلاح واستعماله هو وسيلة وليس غاية. لأنه في العلم السياسي ـ العسكري استقر الرأي على أن السلاح هو ممارسة السياسة وتأدية وظيفتها بوسيلة أخرى، تؤدي غايتها وتحقق قرارها.... أي القرار السياسي[2].

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 277.

(2) منذر الموصلي، مرجع سابق، ص 231.

ولكن الوضع بالنسبة للكرد يبدو مختلفاً، إذ يلاحظ في الحركات الكردية أنه حين يكون هناك قرار أو هدف سياسي للحركة أو الانتفاضة فإنه يتبدل ويختلط فجأة وتصبح الحركة أو الانتفاضة بلا هدف أو شعار، وهذا يحدث نتيجة لعدم وجود القيادة المؤهلة سياسياً، أو عندما لا تتوفر للحركة أو الانتفاضة قيادة في مستوى المسؤولية السياسية.

وماذا يفعل الشعب الكردي؟ إذ كلما ثار أو انتقض تدخلت القوى الكبرى أو الاقليمية في سبيل مصالحها لتجهض نضال الكرد، فيضطر الكرد إلى التراجع والتخلي عن أهدافهم التي ثاروا من أجلها وإلى حين، وإلى أن تسمح الظروف بتحقيق تلك الأهداف.

فمنذ مائة عام ونيف يحمل الكرد السلاح على شكل حركات وانتفاضات مسلحة دائمة الصدام مع عساكر الدولة، ولقد حدث ذلك لأول مرة عام 1880م تحت زعامة الشيخ الوطني عبيد الله النهري ضد التعسف العثماني، وللحصول على الحرية[1]. قبل ذلك كان السلاح لا يشهر إلا من ذلك البك ضد الآخر، وكان أحياناً يشهر من أجل الأجنبي أو بتحريض منه دون هدف أو مكسب سياسي عام. فقد حارب البابان ضد الأردلان لمصلحة العثمانيين والفرس، أي نيابة عن الطرفين المتعاديين.

ولقد شارك الأمراء والبكوات الكرد في حرب السلطان العثماني أو الشاه الفارسي، في هذا الجانب أو ذاك من بلادهم المقسمة، كل ذلك بسبب الجهل والتنافس العشائري[2].

وعندما كان أحد الأمراء يفكر جدياً في الثورة على العثمانيين وتوحيد البلاد يسارع خصمه إلى فضح أمره ومساعدة الوالي العثماني ضده، كما حدث مع محمد باشا الكبير (كور محمد) أمير السوران في النصف الأول من القرن الثامن عشر، أو مع الأمير بدرخان أمير بوتان. ولقد تعرض لمثل

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 193.

(2) محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد، مرجع سابق، ص 260.

ذلك أكثر من أمير باباني[1].

وفي منتصف القرن الثامن عشر قام العثمانيون بخطوة جديدة وهي تحديث الآلة الإدارية على مستوى الدولة لإحكام قبضتهم على الولايات التابعة لامبراطوريتهم، وإدارتها وفق أساليب حكم متطورة، فكان لا بُدَّ لهم من توسيع قاعدة الحكم المباشر في الولايات والأقضية شبه المستقلة كما هو الحال في كوردستان بالذات، حيث كان الأمراء والبكوات يتمتعون باستقلال داخلي شبه كامل[2]. ولقد ظهر أنه من الصعب زعزعته ما لم يتم القضاء على هؤلاء الأمراء، بما في ذلك تقليم أظافر رؤساء العشائر العربية إلى جانبهم. ولم يجد السلطان صعوبة في ذلك لأنهم كانوا قد أصيبوا بالضعف من جراء استنزاف بعضهم البعض.

وعندما وصلت الأمور إلى هذه الحالة، بدأ هؤلاء الأمراء يشعرون بوخز الحكم الأجنبي وقدراته، كما بدأت تستيقظ مشاعرهم الوطنية وتنتقل هذه المشاعر إلى رعاياهم (مواطنيهم الكرد) بحكم تعلقهم بوطنهم وتلبية لنداء الولاء لأمرائهم واستجابتهم لكل ما يصدر عنهم من تدبير وتوجيه.

ولكن من الملاحظ أن مقاومة السلطان لم تكن شاملة وعنيفة في البداية بحكم مركزه الديني وقداسته، وكان لا يزال في نظرهم هو الخليفة السلطان الذي يجب طاعته والولاء له، وهو ولاء روحي ديني ترسخ على امتداد العصر العثماني نتيجة للاحتلال والخضوع لعدة قرون طويلة متواصلة.

ولكن هذا كله لم يكن ليصمد أمام موجة الظلم والقهر التي أصابت الجميع بما في ذلك البكوات والأغوات. ولذلك عم السخط حتى وصل إلى درجة الانتفاضة والثورة على الخليفة نفسه، ولم يبخل الشاه الفارسي المترقب للأحداث بتقديم دعمه ومساندته للثائرين الكرد. ولكن هذه

---

(1) منذر الموصلي مرجع سابق، ص 232.

(2) لوتسكي، مرجع سابق، ص 171.

المساعدة والمساندة لم تستمرا طويلاً بعد عقد معاهدة أرضروم الثانية عام 1847 م[1]، والتي قسمت المسائل المتنازع عليها بين الفرس والعثمانيين ولكن على حساب الكرد في الشمال والعرب في الجنوب.

وأمام هذا الوضع أصبح الكرد في مواجهة أعدائهم التقليديين التاريخيين الفرس والأتراك وجهاً لوجه، بينما تفرغ الولاة لمهمة واحدة وهي السهر على إدماج المقاطعات الكردية بالإدارة العثمانية وتطبيق قوانينها في المنطقة وإنهاء العزلة الكردية القديمة عن آلية الدولة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت النظم الإدارية الجديدة مشابهة لما هو مطبق في سائر أنحاء الامبراطورية، فتم إحداث القائمقاميات ومراكز النواحي والبلديات وافتتاح المدارس الرسمية وتعميم الخدمات[2]. وتعرف الكرد لأول مرة على رياح التغيير فانخرط عدد كبير منهم في جيوش الدولة ليتخرجوا ضباطاً وصف ضباط من المدارس العسكرية في الموصل ومراكز الولايات المجاورة والعاصمة اسطنبول، كما انتسبت أعداد أخرى إلى مدارس السلطنة ومعاهدها العليا في العاصمة.

ومنذ ذلك الوقت ظهرت في كوردستان فئة جديدة ملمة بالنواحي الإدارية والعسكرية والسياسية، فقد وصل الكرد إلى مراكز عالية وهامة. ولم يأت القرن العشرون إلا وكان للكرد وجود ملحوظ على مستوى الدولة والعاصمة العثمانية، فكان بينهم فئة مختارة من كبار الضباط وأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس ورجال الإدارة والقضاء والمحامين والأطباء وغيرهم.

وعلى الرغم من أوضاع التخلف والإهمال الذي خلفه الحكم العثماني وراءه في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن هذا الحكم ترك أيضاً صوراً إيجابية بالغة الأهمية في بلاد الكرد، ولا يمكن

---

(1) مصطفى عبد القادر، مرجع سباق، ص 279.

(2) Arshak, Savrastian, Kurds and Kurdistan, Harvil press, London, 1978, p.49.

للدارس أن يتجاوزها لأنها كانت بمثابة أسس أفادت الكرد في المستقبل واستطاعوا الإفادة منها بشكل جيد وخاصةً في السياسة والإدارة والتعليم عندما احتاجوا إلى الكفاءات الوطنية الكردية. ويمكن رصد هذه الصور الإيجابية في النقاط الآتية: ـ

1 ـ ظهور نخبة من المثقفين الكرد استطاعت تقديم خدمات كبيرة لوطنها في أعقاب الانفصال عن الدولة العثمانية، وكان ذلك بتأثير المدارس والمعاهد العليا وكذلك الإعداديات العسكرية التي تم إنشاؤها في أواخر الحكم العثماني في كوردستان، والتي تخرج منها عدد من الشبان الكرد أتموا تعليمهم في العاصمة اسطنبول ومعاهدها الإدارية العليا، وتقلد بعضهم مراكز حساسة في الدولة العثمانية، وكان من أبرزهم سعيد باشا الكردي الذي وصل إلى منصب وزير الخارجية ثم أصبح صدراً أعظم، وهو من السليمانية من عشيرة بشدر. وهناك كذلك الضابط مصطفى ياملكي الذي وصل إلى رتب عسكرية عالية ومراكز هامة في الجيش العثماني وهو من السليمانية أيضاً. وكذلك الضابط الكردي شريف باشا خندان وكان جنرالاً ثم سفيراً في العاصمة السويدية، وأصله من السليمانية أيضاً[1]. وكثيرون غير هؤلاء في مختلف المراكز والاختصاصات ممن عادوا إلى وطنهم ليلعبوا أدواراً سياسية هامة، وساهم بعضهم في جميع مراحل النشاط السياسي والمسلح في المراحل اللاحقة.

2 ـ كان لتطبيق القوانين والأنظمة الإدارية العثمانية تأثير ملموس في إعداد الكرد لتقبل مفهوم الحكومة والنظام العام.

3 ـ نمت وكبرت المدينة الكردية نسبياً عن ذي قبل وأحدثت فيها البلديات، فنعمت بشيء من الخدمات، كما أنشئت الطرق الجديدة وتحسنت المواصلات وتعرفت بعض الأنحاء على السكك الحديدية.

4 ـ كان للإصلاحات التي قام بها المصلح الإداري مدحت باشا على

---

(1) دانا آدم، مرجع سابق، ص 82.

مستوى السلطنة بعض التطبيق في كوردستان، فأفادت منها وخاصة في النواحي العمرانية والزراعية[1].

5 ـ كان لإعلان الدستور العثماني عام 1908م انعكاساته القوية في الولايات العثمانية ومنها كوردستان[2]، لا سيما بعد أن أصبح لها أعداد كبيرة من الأعضاء في مجلس (المبعوثان) أي البرلمان العثماني، واحتل كرد كثيرون أيضاً مناصب إدارية وتعليمية فكانوا جميعاً نواة للمستقبل السياسي في البلاد.

6 ـ كان لسريان الأفكار الحرة تأثيره في الوسط الكردي، لأن الأتراك أنفسهم عرفوا حركات سياسية كانت تعمل لخدمة الامبراطورية وإنقاذها عن طريق إزالة أشكال الاضطهاد القومي وإعلان اللامركزية الإدارية، ومنح الشعوب حكماً ذاتياً، حيث نادى حزب (الحرية والائتلاف) بهذه المبادىء، واقتفى تقاليد وشعارات الأمير صباح الدين العثماني الذي قاد حركة إصلاحية تقدمية كان شعارها (الأقطار البلقانية للشعوب البلقانية والأقطار العربية للعرب وأرمينيا للأرمن وكوردستان للكرد) وطالب الائتلافيون الأتراك بالاستقلال الذاتي لهذه الأقاليم داخل الدولة العثمانية[3].

7 ـ كانت السلطة العثمانية تسعى في أواخر أيامها لتقوية العلاقات والروابط بينها وبين ولاياتها على جميع الأصعدة، ووجهت لولايات بغداد والموصل وديار بكر عناية خاصة انعكست بصورة أو بأخرى على السناجق الكردية التابعة للموصل والتي اتصفت دائماً بالتخلف أكثر من غيرها.

ومما سبق يتضح أن كوردستان قد شهدت نشأة بذور حركة وطنية سياسية متعددة الأشكال، وأصبح لها فيما بعد نشاطها وتأثيرها السياسي.

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 21.

(2) فيصل محمد الأرحيم، مرجع سابق، ص 73.

(3) لوتسكي، مرجع سابق، ص 406.

الجمعيات السياسية الكردية

إن استعراض الحياة الحزبية ونشأة الجمعيات والأحزاب السياسية في كوردستان العراق لن يكون سهلاً، لأنها متداخلة ومرت بظروف خاصة وتطورات متلاحقة، ولكن مع ذلك تبقى دراستها شيقة وغنية بالأحداث والصراعات.

لقد تعرف الكرد على الأحزاب في الفترة نفسها تقريباً التي تعرفت عليها الشعوب التي كانت خاضعة للحكم العثماني ومنها الشعب العربي، والمقصود بذلك المرحلة التاريخية التي أعلن فيها الدستور العثماني عام 1908م، وما كان من تنبه هذه الشعوب لحقوقها الدستورية ودورها الذاتي وتطلعها لبعث مقوماتها القومية، وبخاصة عندما قامت حركة الاتحاد والترقي بإنكار حقوق الشعوب الأخرى، وكذلك محاولاتها تتريك الجميع، ومحاولة فرض الهيمنة والغلبة للقومية التركية[1].

وكان ذلك عاملاً مهماً في وقوف الشعوب التي كانت خاضعة للعثمانيين في وجه هذه الحركة الطورانية. ففي الوقت الذي بدأ فيه العرب والأرمن والسلاف يؤسسون الجمعيات والمنتديات الأدبية والثقافية وغيرها بما فيها الحركات السياسية السرية. . . . في هذا الوقت تحرك الكرد أيضاً وعلى مستوى العاصمة اسطنبول وعلى مستوى كوردستان[2]. ولكن من

(1) جيرترود بيل، مرجع سابق، ص 57.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 248.

الملاحظ أن الكرد لم يؤسسوا في البداية أحزاباً سياسية لتعذر ذلك رسمياً، واستعاضوا عنها بتأسيس جمعيات ذات مضمون سياسي.

* جمعية تعالى وترقى الكرد (كوردي تعاون جمعيتي):

كانت أول جمعية تأسست في العاصمة اسطنبول، أسسها عام 1908 م[1] أمين عالي بك بدرخان والفريق محمد شريف خندان والشيخ عبد القادر أفندي نجل الزعيم المشهور عبيد الله الشمزيني والمشير الداماد ذو الكفل باشا واثنان من الأمراء البابانيين من السليمانية.

وهي جمعية غير سياسية في ظاهرها، ولكن مؤسسيها كانوا يمثلون حقاً النخبة الكردية من رجال السياسة والفكر والكفاءة العسكرية، مما يعطي انطباعاً مؤكداً بأن الجمعية تنطوي على أهداف سياسية على نحو ما فعل العرب وغيرهم، الذين أسسوا جمعيات لا تحمل أي مظاهر سياسية للحصول على ترخيص لها وإخفاء حقيقتها أمثال جمعيتي العهد وسوريا الفتاة العربيتين.

وكان من أبرز ما قامت به الجمعية إصدار جريدة تنطق باسمها أطلقت عليها اسماً يدل على هويتها (الكردي) باللغتين الكردية والتركية، فهي لم تهمل إذن دور الصحافة في مجال النشاط السياسي. وقد عمدت تلك الجريدة إلى نشر مقالات ذات طابع سياسي واجتماعي يعكس تفكير الشخصيات الكردية وبحثها عن الطرق لتقدم الشعب الكردي. واهتمت بالمقالات ذات الطابع التثقيفي، وكان من أبرز الكتاب فيها زعماء كرد اشتهروا في الحركة الاجتماعية والسياسية[2].

وقامت الجمعية بنشاط واسع في حقل العلاقات العامة عن طريق

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 378، الموصلي، مرجع سابق، ص 248، الخشاب، مرجع سابق، ص 26.

(2) محمد علي عوني، القضية الكردية ـ ماضي الكرد وحاضرهم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1930م، ص 82.

المؤتمرات والمحاضرات، كما عززت علاقات الصداقة والتضامن مع العرب والأرمن خاصة ومع ممثلي شعوب السلطنة عامة. وكان للجمعية فروع تأسست في الأقاليم والولايات، ولكن أعمال هذه الجمعية قد فترت بعض الوقت أثناء الحرب العالمية الأولى.

وعندما انتهت الحرب عام 1918م انتهز الكرد فرصة ضعف الدولة العثمانية وأعادوا نشاط الجمعية من جديد وذلك عن طريق السيد/ عبد القادر النهري بالاشتراك مع أمين عالي بدرخان وخليل رامي وكامران من أولاد بدرخان باشا الكبير وفؤاد باشا وحكمت زاده وحسين شكري ومحمود بابان وعلي بابان، السيد عبد الله، أكرم بك جميل، نجم الدين حسين، ممدوح سليم، حسن حامد، الدكتور شكري محمد، حسين عوني، محمد أمين زكي، الفريق مصطفى باشا السليماني، الفريق حمدي باشا، الشيخ علي الشيرورلي، وغيرهم من أعيان الكرد[1].

وقد عمل هؤلاء على فتح فروع للجمعية في أنحاء كوردستان، حيث ظهرت روح قوية بين الكرد للعمل من أجل الاستقلال[2]. ومن أهم نشاطات الجمعية إصدار جريدة باسم (كوردستان) كانت لسان حال الجمعية ومبادئها[3].

وفي الوقت نفسه كان أحد أعضاء الجمعية النشيطين (خليل خيالي) ورفيقاه ميري كاتب زاده وكردي زاده أحمد رامز يؤسسون مدرسة لتعليم الأطفال ودار نشر للجمعية تتولى إصدار كتب ونشرات كردية. ولكن الخلافات ظهرت بين أعضاء الجمعية حسب العادة الكردية المشهورة، أي مرض الانقسام الكردي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الساحة الكردية في اسطنبول قد شهدت ولادة جمعية (العزم القومي الكردستانية) و (جمعية

---

(1) نفسه، ص 52.

(2) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 84.

(3) أمين سامي، مرجع سابق، ص 345.

الصمود الكردستانية) عند نهاية القرن التاسع عشر بمبادرة من فكري أفندي وهو من كرد ديار بكر[1].

* جمعية نشر المعارف الكردية:

لقد سبق الجمعيات السابقة الذكر جمعية ثقافية نشطة تحمل اسم (جمعية نشر المعارف الكردية) مقرها اسطنبول. ولقد ظهرت هذه الجمعية بعد إعلان الدستور العثماني مباشرة، وتولى إدارتها كردي زاده أحمد رامز بك، ثم نفاه العثمانيون إلى دمشق وتوفي فيها، بعد أن ترك آثاراً فكرية جمة. وكان من أبرز نشاطات الجمعية تأسيسها مدرسة ابتدائية في حي (جه مبه رلي طاش) لتعليم الأطفال أبناء الجالية الكردية هناك[2].

غير أن استيلاء الاتحاديين على السلطة وتأسيسهم إدارة دكتاتورية تحت ستار الدستور أدى إلى تعطيل أعمال هذه الجمعية وإلغاء المدرسة وإغلاقها عام 1909 م[3].

* جمعية الأمل (هيفي = هيوا):

في عام 1910م تحديداً قام ثلاثة من الطلبة الكرد المنتسبين لمعهد اسطنبول الزراعي (خلق آلي زراعي) بتأسيس جمعية كردية باسم الأمل[4]، نشروا أهدافها ونظامها بين بقية الطلاب الكرد. والثلاثة المؤسسون هم قدري جميل باشا، فؤاد تهوبك الوانلي، جراح زاده زكي وجميعهم من ديار بكر[5]. ولقد حصلوا عى دعم ومساعدة الدكتور رشدي محمد بك، وهو كردي من (معدن) عرف كيف يثير حماسهم ويقوي عزيمتهم ويدعمهم مالياً لاستئجار مقر للجمعية. ولم يسلم الدكتور رشدي فيما بعد من

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 250.
(2) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 51.
(3) رفيق حلمي، مرجع سابق، ص 58.
(4) الخشاب، مرجع سابق، ص 26.
(5) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 51.

الملاحقة من قبل السلطات التركية، حتى نفى من جراء نشر أفكاره بين الطلبة الكرد ومساعدتهم.

ولقد قام عدد من الكرد بدور بارز في نشاط هذه الجمعية من أمثال (عمرو أكرم جميل باشا، ممدوح سالم بك، كمال فوزي، ضياء وهبي، نجم الدين حسين، بابان زاده، عمرو طاهر علي، مصطفى رشاد، الدكتور مصطفى شوقي، الدكتور فؤاد جميل باشا، الشاعر عبد الرحمن رحيم) وغيرهم من مختلف أجزاء مدن كوردستان العثمانية[1].

وعندما انتقل قدري جميل باشا وهو أحد مؤسسي الجمعية لإكمال دراسته في لوزان بسويسرا عام 1913م، فإنه عمد إلى إنشاء فرع للجمعية هناك، ولم يلبث أن التف حوله الطلبة الكرد الذين نشطوا لتعريف الرأي العام الأوروبي بقضيتهم، وجمع شمل الطلاب الكرد في أوروبا.

وتعتبر جمعية الأمل من أشهر الجمعيات الكردية التي لعبت دوراً راسخاً في مسيرة العمل الوطني الكردي، ثم انقلبت فيما بعد إلى حركة سياسية لها جريدة تنطق باسمها أطلق عليها اسم (روزي كرد) أي يوم الكرد[2]، التف حولها عدد من الكتاب الكرد المرموقين، وكانت تصدر في البداية في اسطنبول باللغتين الكردية والتركية وكانت أسبوعية. وعندما أغلقتها السلطات التركية أصدرت بديلاً عنها باسم (هتاوي كرد) شمس الكرد التي استمرت تصدر حتى إعلان قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914م، إذ التحق أصحابها وكتابها بالجيش فتوقفت عن الصدور.

ولكن مع ذلك استمرت جمعية الأمل في نشاطها في اسطنبول واستقطبت رجالاً كباراً في الحركة الكردية وعلى رأسهم سيد عبد القادر أفندي، كما تدعمت مواردها وتجدد مقرها واتسع في العاصمة نفسها.

وبعد الحرب العظمى انبثقت جمعية سياسية جديدة اتخذت أيضاً اسم

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 251،

(2) الخشاب، مرجع سابق، ص 27.

الأمل، والأصح أنها امتداد جديد لجمعية الأمل القديمة وأصدرت مجلة تنطق باسمها تحت اسم (ژين) أي الحياة، ولم تلبث هذه المجلة أن تحولت إلى يومية.

*** جمعية البعث الكردية:**

بعد انتهاء العمليات العسكرية وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر، وأهمها المناداة بحرية الشعوب واستقلالها الوطني، تنبه الكرد لهذه الصيحة وتلقفوها وجمعوا صفوفهم للمطالبة بحقوقهم[1]، فشكلوا الوفود التي بدأت تطرق أبواب المؤتمرات الدولية، تلك المؤتمرات التي عقدت لترتيب الأوضاع لما بعد الحرب وانتصار الدول الأوروبية المتحالفة وعلى رأسها فرنسا وإنجلترا[2].

وفي ذلك الوقت بدأت تتشكل الأحزاب والحركات السياسية لدعم المطالب القومية ومن بينها المطالب الكردية، ومن خلال هذا النشاط السياسي انبثقت منظمة سياسية جديدة هي الأولى بعد انتهاء الحرب والانهيار العثماني، تم إعلانها تحت اسم (جمعية البعث الكردية).

وكان عدد من أعضاء جمعية الأمل في عداد الكادر المؤسس لهذه الجمعية. وقد ظهرت في نشاطات الجمعية عناوين مقروءة لبعث الأمة الكردية، ومن ذلك الدعوة لتعلم اللغة الكردية قراءة وكتابة باعتبار اللغة إحدى أسس القومية. كما اهتمت الجمعية بتنشيط الثقافة ونشرها والعودة إلى التمسك بالقيم والتراث والأصول القومية. وسرعان ما تجاوب مع هذه الأهداف جميع المتعلمين والمثقفين. ولقد كان مقر الجمعية في ديار بكر، كما أصبح لها قيادة ومجلس إدارة يتألف من السيد/ عبد القادر الشمديني رئيساً، وعضوية بدرخان أمين عالي بك وفريد باشا واللواء فريد حمدي باشا وسيد عبد الله ابن سيد عبد القادر شمزيني وهم من مختلف مدن

---

(1) ابجاتن، مرجع سابق، ص 28.

(2) رفيق حلمي، مرجع سابق، ص 195.

كوردستان وصفوة رجالها[1].

وتولت هذه الجمعية المباحثات مع الجهات الدولية المسؤولة وممثليها في اسطنبول، وهي التي اعتمدت الجنرال شريف باشا خندان[2]، ليكون ممثلاً للشعب الكردي في مؤتمر سيفر، وما انبثق عنه من قرارات في صالح الكرد[3]. وفي ذلك الوقت بدأت تتشكل الأحزاب والحركات السياسية لدعم المطالب القومية ومن بينها المطالب الكردية، ومن خلال هذا النشاط السياسي انبثقت منظمة سياسية جديدة هي الأولى بعد انتهاء الحرب والانهيار العثماني، تم إعلانها تحت اسم (جمعية البعث الكردية). ولم تلبث معاهدة لوزان أن أطاحت بها فيما بعد[4].

واستطاعت هذه الجمعية أن تستقطب في كيانها كثيراً من الشخصيات الكردية العسكرية والمثقفة، كان من أبرزهم العقيد خاميل بك من درسيم، والعقيد بديع خان علي بك وكان قائد الجيش في الناحية سابقاً، وكذلك أمين بك من السليمانية وشفيق أفندي من أرواس، وبابان زاده شكري بك رئيس تحرير جريدة (ترجمان) وبابان زاده فؤاد بك والتاجر فتح الله أفندي والطبيب شكري محمد بك سكبان ورجل الدين خوجه علي أفندي[5].

وقام قادة الجمعية بزيارات إلى مفوضي الدول المنتصرة المتحالفة الأمريكية والإنجليزية والفرنسية في العاصمة اسطنبول مطالبين بشرعية الحقوق الكردية وقدموا للمفوض الأمريكي مذكرة تتضمن حدود كوردستان مع خريطة توضيحية، كما أعلنوا عن ضرورة تمتع كوردستان بمنفذ إلى البحر[6].

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 253.
(2) دانا آدم، مرجع سابق، ص 82.
(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 59.
(4) Hurewits, op.cit., p.120.
(5) الموصلي، مرجع سابق، ص 254.
(6) زنارسلوبي، في سبيل كوردستان، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت، ص 62.

ونتيجة للنشاط السياسي الذي قامت به هذه الجمعية فلقد وجهت لها الصحف التركية النقد الشديد وتساءلت تلك الصحف: كيف يحتل السيد عبد القادر شمزيني منصب رئيس مجلس الحكومة التركي وهو في الوقت نفسه رئيس الجمعية الكردية التي تطالب باستقلال كوردستان؟ فعليه أن يختار بين المنصبين.

وهنا ارتكب هذا الزعيم الكردي المرموق ما اعتبره إخوانه خطأ كبيراً عندما أدلى بتصريح قال فيه بأن الكرد يطالبون بالاستقلال لتركيا وبالحكم الذاتي لكوردستان. ولقد أدى ذلك إلى معارضة بقية إخوانه في الجمعية، فخرج معظمهم منها ليؤسسوا منظمة تحت اسم (جمعية الرابطة الاجتماعية). وفي مقدمة هؤلاء بدرخان أمين عالي بك، شكري بابان، فؤاد بابان، حكمت بابان، الدكتور شكري محمد بك وغيرهم، بعد أن أعلموا مفوضي الدول العظمى المحتلة للأستانة بتشكيلهم الجمعية الجديدة[1].

وكان هذا أول انشقاق يحدث في تاريخ الحياة السياسية الحزبية الكردية ثم أصبح هذا الانشقاق عادة متأصلة فيما بعد.

وذهبت الجمعية بعيداً في أهدافها إذ قررت وضع علم كردي جعلته من ثلاثة ألوان تبدأ من الأعلى بمستطيل لونه أحمر، وفي الوسط شريط أبيض ضمنه شمس ساطعة، وفي الأسفل شريط أخضر. لقد كان هذا العلم بمثابة إعلان هوية مميزة لوطن لم يعلن بعد، أو تحددت حدوده وأبعاده.

* جمعية كوردستان:

في 21 (يوليو) 1922م عقد اجتماع في جامع سيد حسن بالسليمانية برئاسة مصطفى الياملكي وزير التربية في حكومة الشيخ محمود. ولقد أسفر هذا الاجتماع عن تأسيس جمعية باسم جمعية كوردستان. وقد تألفت

---

(1) سلوبي، مرجع سابق، ص 68.

لجنتها القيادية من الشخصيات الآتية أسماؤهم (مصطفى ياملكي، رفيق حلمي، أحمد بك، توفيق بك، صالح أفندي قفطان، حاجي أغا فتح الله، فائق بك، عارف بك، عزت بك عثمان، أدهم أفندي، شيخ محمد كولاني، أحمد بهجت أفندي، بابير أغا، صديق أفندي علكة)[1].

وكان هدف هذه الجمعية تأييد حكومة الشيخ محمود في السليمانية[2]. وتوحيد جهود المتعلمين والمثقفين والحرفيين والوطنيين الكرد.

وعلى الرغم من أنها كانت جمعية صغيرة إلا أنها بشرت بأفكار معقولة حول ضرورة جعل حكومة الشيخ محمود حكومة وطنية كردية وإبعاد الصبغة العشائرية والعائلية عنها.

وقد انتقدت الجمعية محاولات الشيخ محمود فتح المجال لتسلط الأرستقراطية العشائرية في المدينة، ودعت إلى سن قانون أساسي وتجديد الإدارة. ولقد لعبت العناصر السياسية في هذه الجمعية دوراً أقل فيها وكان من أشهرهم جمال عرفان الذي قتل أثناء حكومة الشيخ محمود[3].

*** الهيئة الوطنية:**

عندما أصبح توفيق وهبي متصرفاً للسليمانية في عام 1930م، فإنه قام بتأسيس هذه الجمعية. وقد أخذت هذه الجمعية تعمل من أجل استقلال الكرد وكان من أهم الكرد. العاملين فيها (حمه أغا، عبد الرحمن أغا، الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود، محمد صالح بك، توفيق القزاز، رمزي فتاح، عزت المدفعي، عزمي بك بابان، عزت بك عثمان، عبد الرحمن

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، 106.

(2) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908 - 1958م، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977م، ص 84.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 107.

أحمد باشا، مجيد أفندي، بك بابان، الشيخ محمود كولاني، رشيد نجيب)[1].

* جمعية الشباب ـ الفتوة (كومه لي لاوان):

رابطة ثقافية تأسست سنة 1930م للطلاب الكرد[2]. وكان بداية ظهورها اجتماع الطلاب الكرد ومطالبتهم بفك أسر الشيخ محمود البرزنجي الذي أسرته الحكومة العراقية بعد حرب السليمانية 1922 ـ 1927م، وفرضت عليه الإقامة الجبرية. وأخذوا ينشرون للثورة عن طريق الأشعار. وكان الطلاب يتكونون من قسمين، قسم يطالب بالدراسة فقط والقسم الآخر يرى الدراسة بجانب النضال. وفي عام 1932م اتفق الجانبان وكان اجتماعهم في بغداد تحت الاسم المذكور[3]؟

وقد ساهمت هذه الجمعية في نشر الوعي القومي الذي كان قد بدأ يتغلغل في صفوف المتعلمين والحرفيين الكرد أيضاً، حيث كان الأدباء والشعراء ينشرون أفكارهم في المدن وبين رجال الدين والمتعلمين الآخرين في الريف. وقد أصدرت هذه الجمعية عام 1933م العدد الأول من مجلتها (ياد كاري لاوان) أي ذكريات الشباب. وقد تضمنت أبحاثاً أدبية وأشعاراً وطنية ومقالات تربوية وأصبحت المجلة لسان حال هذه الجمعية[4].

وكانت اللجنة العامة التي أشرفت على نشاط الشباب الكرد ونظمت فعاليات كردية أخرى مؤلفة من الطلبة الكرد (فاضل رؤوف الطالباني، الذي كان أكبرهم سناً وأمين الصندوق إبراهيم أحمد سكرتير اللجنة والمحرر

---

(1) معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، المطبعة العربية، بغداد، 1954م، ص 83.

(2) الجبوري، مرجع سابق، ص 228.

(3) عبد الرازق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق 46/ 1958م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1982م، ص 217.

(4) الطالباني، مرجع سابق، ص 117.

الرئيسي للعدد الأول لمجلتها، وهو نفسه الأستاذ إبراهيم أحمد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما بعد[1]، وحامد فرج، وشاكر فتاح).

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 284.

الأحزاب السياسية الكردية

* حزب الشعب (كورد ميلليت فرقة سي):

ظل النشاط السياسي الكردي يعتمد على منظمات تحصل على التراخيص الخاصة بها على أنها جمعيات عادية، حتى نجح مجموعة من الشخصيات الكردية السياسية في تأليف حزب سياسي أطلق عليه اسم (حزب الشعب الكردي). ويلاحظ أن قطاعاً من هؤلاء سبق له ممارسة أنشطة من خلال جمعية تعالى وترقى الكرد[1].

وهكذا فإن حزب الشعب أول حزب سياسي في تاريخ الكرد ويعد نقطة تحول في النشاط السياسي لدى الكرد.

* حزب الاستقلال (خويبون):

يعد حزب الاستقلال أشهر الأحزاب الكردية، وقد أنشىء الحزب في أعقاب المؤتمر الوطني الأول في باريس سنة 1927م والذي شارك فيه لفيف من مندوبي الجمعيات والعشائر الكردية بهدف تنشيط النضال الكردي الذي تعرض للضعف بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية لمواجهة الثورة الكردية بقيادة الشيخ سعيد بيران سنة 1925م وترتب عليها اعتصام الكرد بالجبال واللجوء إلى الخارج[2].

---

(1) سلوبي، مرجع سابق، ص 70.

(2) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 90.

وخلال هذا المؤتمر تم الاتفاق على حل المنظمات الكردية والانضمام إلى تنظيم واحد (خويبون) بهدف الحصول على الاستقلال الذاتي للكرد[1]. وقد عقد المؤتمر الوطني اجتماعاً آخر في مصيف (بحمدون) في لبنان في ربيع سنة 1927 م[2]. ودامت جلسات هذا المؤتمر شهراً ونصفاً واتخذت فيه القرارات الآتية: ـ

1 ـ حل جميع الجمعيات الكردية الموجودة كلها تمهيداً لتأسيس جمعية كردية كبرى تضم جميع أعضاء الجمعيات القديمة وأعضاءً جدداً.

2 ـ العمل على استمرار النضال والثورة ضد الأتراك إلى أن يغادر آخر جندي تركي الأراضي الكردية[3].

3 ـ مراعاة ما يأتي قبل الشروع في الثورة: ـ

أ ـ لزوم تعيين قائد عام لجميع القوى الوطنية الكردية.

ب ـ تنظيم جميع القوى الثورية على أساليب عسكرية وحربية وتسليحها بأحدث معدات القتال والحرب.

ج ـ تأسيس مركز عام للثورة والقيادة العليا للقوى الوطنية الكردية في جبل من جبال كوردستان الشامخة.

د ـ تأسيس علاقات طيبة ودائمة مع حكومة العراق وسوريا اكتفاء بالحقوق التي خولتها صكوك الانتداب وغيرها من المعاهدات الدولية لكرد هذين القطرين وعدم مطالبة حكومتيهما بأي حق سياسي آخر سوى ما تقدم[4].

---

(1) Laurin, Mc, op.cit., p.60.

(2) قاسملو، مرجع سابق، ص 69.

(3) الفهد، مرجع سابق، ص 217.

(4) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 90.

4 ـ تأسيس علاقات أخوية دائمة مع الحكومة الفارسية والشعب الفارسي الشقيق.

وفي الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1927م أنشأ الكرد العصبة الوطنية الكردية وأسموها (خويبون) أي الاستقلال، واختاروا إحسان باشا نوري قائدهم الأعلى، وأنشأوا إدارة مدنية يرأسها إبراهيم باشا هكوتيللو. وفي 28 تشرين الأول (أكتوبر) أعلنوا استقلال كوردستان كما جاء في معاهدة سيفر.

لقد كان من أهم نشاطات الحزب تجميع القوات والمنظمات السياسية الكردية كلها تحت لوائه. وقد أقدم هذا الحزب على التحالف مع الأرمن لتوحيد النشاط والجهود وتنسيق العمل السياسي من أجل كوردستان وأرمينيا[1].

وقد لعب حزب الاستقلال دوراً ملحوظاً في مجال الدعاية الدولية بهدف كشف النقاب عن همجية الأتراك وتصديهم بوحشية للحركة الكردية، كما كان له نشاط ودور فعال في الضغط على حكومة أنقرة وفضحها حتى اضطرت إلى إصدار عفو عام عن المحكومين والهاربين والمنفيين الكرد وعودتهم إلى ديارهم وعلى رأسهم إحسان نوري باشا ورفاقه. كما أصبح لهذا الحزب فروعٌ في كل مكان من بلاد الكرد وفي العواصم الدولية الكبرى.

وعندما تجددت الانتفاضة عام 1932م في أرارات ومناطق توبراغ وجوارها تحت قيادة إحسان نوري وإبراهيم حسكي فإن القرار السياسي للانتفاضة أصبح بيد ذلك الحزب الذي أشرف على التوجيه والتنسيق ووضع خطط العمليات العسكرية واختيار الضباط[2]. وأصدر خويبون كتاباً جامعاً

---

(1) يعتبر هذا التحالف امتداداً للتحالف القديم الذي وضع دعائمه الزعيمان الشهيران الجنرال شريف باشا والأرمني نوبار باشا عندما وحدا جهودهما السياسية معاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

(2) محمد علي عوني، مرجع سابق، ص 96.

باسم (القضية الكردية)[1]، يعتبر الأول من نوعه باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية موضحاً فيه أسباب الحركات الكردية المسلحة القائمة وأهدافها، معرفاً الرأي العام العالمي بالحقوق الكردية.

وعندما بدأت الحكومة التركية عمليات القمع والتهجير بعد توقف الثورة[2] واصل الحزب الكفاح على الصعيد السياسي فأصدر البيانات التي تحث على مقاومة الإجراءات التركية الظالمة بحق الكرد وفضحها. ورغم دوره في دفع الحكومة التركية إلى إصدار العفو فإن الحزب أعلن رفضه العفو لأنه اعتبره بمثابة فخ للكرد العائدين طالما لم يتضمن ضمانات ولم يكن نتيجة مباحثات سياسية بين الطرفين التركي والكردي[3].

وعلى أية حال فقد كان حزب الاستقلال على نفس نمط الأحزاب القديمة يحمل جميع سلبيات هذه الأحزاب من حيث طبيعة التكوين والقادة والأهداف، وكان يفتقر إلى قواعد شعبية راسخة وقيادة متمرسة في الكفاح، ونهج إصلاحي اجتماعي واقتصادي. وكان الطابع العشائري والارستقراطي يلازمه إذ كان حزب كبار الملاك والبرجوازية الكردية.

ومن الطبيعي في ظروف المجتمع الكردي آنذاك أن يحتل الملاك ورؤساء العشائر المناصب القيادية في الأحزاب والجمعيات الكردية إذ لم يكن بإمكان العمال والفلاحين التغلغل إلى قيادتها بسبب ضعفهم وتخلف وعيهم السياسي والاجتماعي. وهذا الأمر ينطبق على الأحزاب التي ظهرت في أجزاء الشرق الأوسط الأخرى[4].

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 260.

(2) أمين سامي، مرجع سابق، ص 161.

(3) الموصلي، مرجع سابق، ص 260.

(4) كاظم حيدر، الكرد من هم وإلى أين؟، منشورات الفكر الحر، بيروت، 1959م، ص 34.

*** حزب الأمل (هيوا):**

تحولت جمعية الأمل التي لعبت دوراً كبيراً في استقطاب كرد اسطنبول إلى حزب سياسي يحمل نفس الاسم في السليمانية في عام 1939م بعد أن استقر جنوب كوردستان داخل الدولة العراقية[1].

وكان أبرز المؤسسين رفيق حلمي الشخصية الكردية المشهورة في التاريخ الكردي الحديث، وتوفيق وهبي، ومعروف جياووك، وأمين رواندوزي، وإسماعيل حقي شاويس، وياسين عزت عبد العزيز، ومصطفى خوشناو، وماجد مصطفى، وشيخ قادر برزنجي[2]. وهي أسماء كان لها نفوذها ونشاطها على مسرح العراق وكوردستان، وتولى بعضها الوزارة في بغداد، وتغلب عليهم السمة البرجوازية المدنية التي كانت قد بدأت تحتل مركزها ودورها الطبقي على ساحة العمل السياسي في العراق.

كما انضم للحزب عدد من موظفي الحكومة وضباط الجيش، وكان هدفهم الحصول على الحكم الذاتي الكردي في نطاق الدولة العراقية، ولذلك تحرك أعضاء الحزب منذ تأسيسه إلى بغداد وأصدروا جريدة (ئازادي) أي الحرية، والتي كان لها اتجاه اشتراكي. ولم يكن للحزب في هذه الفترة أهداف معارضة لشيوخ القبائل وهم القوة العريضة للجماهير الكردية[3].

ويعد حزب الأمل أول الأحزاب السياسية الكردية في مملكة العراق، وشارك الحزب في الانتخابات البرلمانية بهدف الوصول أو المشاركة في الحكم. ومن الملفت للنظر أنه كان حزباً وسطياً توفيقياً برجوازياً أعطى للكرد وجوداً سياسياً ملحوظاً في المدن العراقية يختلف عن الوجود القبلي المسلح في منطقة الجبال[4]. كما أقام الحزب تعاوناً وثيقاً مع حزب

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 218.

(2) جبوري، مرجع، ص 121.

(3) O'Ballance, op.cit., p.42.

(4) الموصلي، مرجع سابق، ص 264.

الاستقلال أو مع شخصيات تنتمي إليه، كما تعاطف مع الأمل أو انتمى إليه بعض الضباط الكرد في الجيش العراقي، ولو بصفة سرية[1].

لقد كان لحزب الأمل علاقات مع الملا مصطفى البارزاني حيث كان يمد حركته بالإمدادات والمعلومات، ولكن العلاقة بين البارزاني وذلك الحزب كان يشوبها نوعٌ من الشك، حيث كان الحزب يأمل في أن ينضم الملا مصطفى وأتباعه إلى عضوية الحزب، في حين كان البارزاني يرى أنه من الأفضل أن يكون حزب الأمل نافذة للعمل السياسي في بغداد من حيث الاتصال والتشاور مع حكومة بغداد، بينما يظل الملا مصطفى القائد العسكري للحركة الوطنية الكردية[2]. ويبدو أن الملا لم يكن يرغب في سيطرة النشاط الحزبي على الحركة الوطنية الكردية حتى لا يقلل ذلك من دوره في تلك الحركة.

لقد تميز حزب الأمل بعدم وضوح أهدافه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية وإعراضه عن الأفكار الديمقراطية، وكانت قيادته فردية، ولعبت الخلافات الشخصية دوراً في انحلاله[3].

قام الحزب بدور هام في نشر الوعي وتوسيع قاعدة الحركة الوطنية بين الجماهير الكردية، وأرسل اثنين من أعضائه لتأسيس علاقات تعاون متبادل مع زعماء الحركة التحررية في إيران وتبادل الآراء فيما بينهم من أجل التنظيم والعمل[4]، كما حدث في تأسيس الكومه له في إيران[5].

كان الأمل في عام 1943م حزباً من أقوى الأحزاب السياسية الكردية وأكثرها تنظيماً، ولكن سرعان ما نشب الخلاف بين قادته وأدى ذلك إلى

---

(1) الضباط العراقيون: عبد الرحمن القاضي، ونوري ملا معروف، ونوري ملا حكيم، ونوري طه، ورفيق كوي، ومحمد صالح.

(2) O'Ballance, op.cit., p.47.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 122.

(4) الفهد، مرجع سابق، ص 219.

(5) الطالباني، مرجع سابق، ص 121.

انشقاق الحزب وانهياره. حيث كان الحزب يضم جناحين الأول الجناح اليميني الذي كان يرأسه زعيم الحزب رفيق حلمي، أما الجناح الثاني فكان يمثل الاتجاه اليساري وكان يضم الأعضاء التقدميين والوطنيين من الضباط والجنود والشباب[1]. وكان الخلاف بين الجناحين يدور حول نقطتين: ـ

أ ـ الاتجاه السياسي للنضال القومي للشعب الكردي من أجل التحرر وحل قضية القومية، وعلى من يعتمد الكرد على الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي أم على بريطانيا والمعسكر الغربي[2].

ب ـ هل يشارك الحزب في ثورة الملا مصطفى أم يتخذ موقفاً سلبياً منها. وهنا طالب الجناح اليميني بالاعتماد على بريطانيا القوية لا الاتحاد السوفيتي البعيد مع التزام الحياد إزاء ثورة الملا مصطفى، بينما يرى الجناح اليساري الاعتماد على الاتحاد السوفيتي والمشاركة في الثورة.

وقد اشتد الخلاف بين الجناحين خلال المؤتمر الحزبي العام في كركوك سنة 1944م، وأوضح الجناح اليساري الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في قضية كوردستان. وانتهى الأمر بانفصال الجناح اليميني بزعامة رفيق حلمي بعد أن ظل فترة قصيرة محتفظاً باسم (الأمل)[3]. ولكن سرعان ما اشترك الجناحان المنفصلان في حزب (جبهة الخلاص الوطني الكردي) في سني 1945 م[4].

لم يكن تعاون كثير من رجال الحركة الوطنية الكردية أو العربية في العراق مع البريطانيين يعني عمالتهم للأخيرين ولكنه كان ينبع من إدراك هؤلاء من أن بريطانيا صاحبة السطوة والحاكم الحقيقي في العراق وأن الاتصال بها قد يفيد في توضيح وجهات نظرهم أو تحقيق مكاسب معينة

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 220.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 290.

(3) الفهد، مرجع سابق، ص ص 219 ـ 220.

(4) O'Ballance, op.cit., p.42.

(5) الموصلي، مرجع سابق، ص 262.

لصالح حركاتهم أو شعوبهم. وحتى رفيق حلمي أحد مؤسسي الحزب غير رأيه تجاه الإنجليز بعد اكتشافه لمراوغة الإنجليز وخداعهم[*].

لقد كان حزب الأمل أو بعض قادته يقيمون علاقات متينة مع رجال السفارة البريطانية في بغداد، وهي الدولة (الحليفة) بحكم المعاهدة الثنائية، وملاذ الساسة العراقيين عرباً وكرداً وغيرهم أو معظمهم في الوصول إلى النيابة والوزارة والنفوذ، فابتعد عنه الكثيرون، لأنه في ذلك الوقت أصبح العراق يموج بالجيل الجديد عرباً وكرداً، وما كان للأحزاب القائمة وبرامجها وقادتها أن تستهوي هذا الجيل وتتسع لطموحاته، فبدأت تذوي وتخسر، يوماً بعد يوم، ومنها حزب الأمل، الذي خسر قاعدته الشعبية، وكان يملك قاعدة شعبية في المدن الكردية لها وجود ملحوظ[1].

ورغم ضعفه وضموره ظلت قياداته وشخصياته ذات دور مؤثر على المسرح السياسي العراقي، طوال الحقبات اللاحقة، وبخاصة توفيق وهبي وماجد مصطفى، اللذان شغلا مناصب وزارية في بغداد.

* حزب وحدة النضال:

تحت تأثير الجيل الجديد شهد العراق ولادة تنظيمات سياسية ظهرت بسرعة واختفت بنفس هذه السرعة، ومن هذه التنظيمات السياسية حزب وحدة النضال[2]، الذي يمكن القول بأنه حزب ماركسي وإن تخفى وراء أسماء أخرى[3].

(*) مقابلة شخصية مع كريم الزند أحد أعضاء الحزب. المصدر: عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908 ـ 1958، بغداد، 1989، ص 97.

(1) تشكلت قيادة الحزب من يوسف زلوف، وصالح الحيدري، نافع سليم، إبراهيم شميل، نعيم بدوي، فريد الأحمر، عبد الجبار وهبي، محمد توفيق، حسين عبد العال، يعقوب المصري.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 264.

ويلاحظ أن هذا الحزب ضم خليطاً من العرب والكرد وإن كان للعنصر الأخير الدور البارز في نشاطه، ولهذا لم يستمر هذا الحزب طويلاً فسرعان ما دب الخلاف داخل صفوفه فانحل خلال عام من تأسيسه، بعد أن كان البعض يتطلع إلى أن يقوم هذا الحزب بدور بارز في مسيرة الوحدة الوطنية في العراق.

* الحزب الشيوعي لكوردستان العراق (شورش = الثورة):

انشق الحزب الشيوعي العراقي على نفسه عقب مؤتمره في سنة 1944م وخرجت منه كتلتان (كتلة ذنون أيوب وكتلة عبد الله مسعود) وقد عملت الكتلتان على الاتحاد فيما بينهما وتكوين حزب شيوعي آخر حيث تألف فعلاً تحت اسم (وحدة النضال) وأصدر جريدة عربية وكردية بهذا الاسم حيث كان الحزب يضم فريقاً كبيراً من الكرد. وبعد مدة قررت اللجنة المركزية لوحدة النضال الانضمام إلى الحزب الشيوعي فتفاوضوا مع زعيم الحزب (فهد) وسلموا تشكيلاتهم ومطبعتهم[1].

وقد حاول الفرع الكردي لوحدة النضال (يه كيتى تيكوشين) أن ينضم إلى الحزب الشيوعي كتنظيم له كيان خاص. وبعد الالتقاء بين وفد من الفرع وقادة الحزب الشيوعي العراقي برئاسة فهد استقر رأي قادة يه كيتى تيكوشين على صيانة منظمتهم لأن فهداً أجاب على طلباتهم بصدد كيفية تنظيم الفرع الكردي للحزب الشيوعي رافضاً انضمامهم كفرع كردي وإنما ينضمون كأفراد، لأنهم فرع من وحدة النضال الأصل، وما دام الأصل قد انضم للحزب الشيوعي فينبغي أن ينضموا إلى الحزب الشيوعي كأفراد إذا كانوا يريدون ذلك حقاً[2]. وقد عرض عليهم فهد رأياً مفاده تأسيس حزب جماهيري كردي يجمع كل المخلصين الكرد من وطنيين وقوميين وديمقراطيين.

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 221.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 135.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1944م أسس الطلاب الكرد اليساريون حزباً شيوعياً باسم (شورش = الثورة)[1]. وقد تألفت اللجنة المركزية لشورش من صالح الحيدري سكرتيراً للجنة المركزية للحزب، على عبد الله، رشيد عبد القادر، عبد الصمد محمد علي، نافع يونس، كريم توفيق، نوري محمد أمين[2].

ولقد كان برنامج الحزب يدعو إلى التفاهم وتقوية العلاقات بين العرب والكرد على أساس تحرير الشعبين والتعاون بوجه خاص مع العرب المتحررين وتنظيماتهم وأحزابهم من أجل النضال في سبيل تحقيق آمال الشعب العربي والكردي. كما نصت المادة الثالثة من برنامج الحزب على التعاون في النضال من أجل تأسيس حكومة ديمقراطية تعمل من أجل مصلحة الشعبين، وإلغاء القوانين والمراسيم التي لا تتفق مع القانون الأساسي العراقي[3].

وفي تلك الفترة كانت فكرة تكوين الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) قد بدأت تتبلور بين صفوف بعض الكرد داخل حزب شورش مما أدى إلى حدوث انشقاق في مؤتمر الحزب الذي انعقد في بغداد في آب (أغسطس) سنة 1946م، حيث انفصل صالح الحيدري ونافع يونس وحميد عثمان، جمال الحيدري، على بشكه وعدد من أعضاء شورش واختاروا الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد[4]. أما كل من علي عبد الله، كريم توفيق، عبد الصمد محمد، نوري محمد أمين، محمد أمين معروف، رشيد عبد القادر فقد فضلوا الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي)[5].

---

(1) دانا آدم، مرجع سابق، ص 175.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 133.

(3) الفهد، مرجع سابق، ص 221.

(4) الطالباني، مرجع سابق، ص 147.

(5) الموصلي، مرجع سابق، ص 263.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب قد نجح في استقطاب جماهير عريضة من الشباب الكردي المثقف الذي اختار النضال من منطلقات ماركسية مما يعتبر شيئاً مبكراً في ذلك الوقت ولكن الثقافة والوعي القومي لا يعرفان تاريخاً زمنياً يولدان فيه سوى توفرهما معاً في جيل وظرف بذاته. ولا شك أن ظهور حزب يحمل اسم (الثورة) كان شيئاً غير مألوف لكنه عبر حقاً عن سمة العصر الجديد الذي أوشك أن يولد على مستوى العراق فضلاً عن كوردستان والمنطقة كلها[1].

* حزب خلاص الكرد (رزگاري كورد):

تركز هدف حزب الثورة في استقطاب القوى اليسارية والتقدمية في بوتقة الحركة الوطنية الكردية بهدف خدمة القضايا الكردية بتكوين حزب يضم كافة القوى الوطنية الكردية من الشيوعيين وغيرهم. وقد تفاوض حزب الثورة من أجل ذلك مع جماعة من الكرد مما أسفر عن إعلان قيام حزب التحرير الكردي[2].

لقد كان من أبرز مؤسسيه صالح اليحدري وعلي حمدي واندمج في الحزب أعضاء سابقون من حزب الأمل (هيوا) وبعض المستقلين وقد تم التعاون على نطاق واسع بين حزبي الثورة والتحرير، وتبادلا اللقاءات وأعمال التنسيق السياسي والإعلامي[3]. ولقد أصدر حزب الثورة بياناً رسمياً لدعم حزب التحرير جاء فيه: (وفي النهاية نحن الحزب الشيوعي ننادي جماهير الشعب الكردي العزيز في العراق للعمل على تقدم حزب رزگاري كورد ومعاونته، ونخاطب بأعلى صوتنا جميع الوطنيين من كافة الأنحاء بألا يألوا جهداً لتقوية حزب رزگاري كورد)[4].

---

(1) نفسه، ص 264.

(2) عبد الجبار جبوري، مرجع سابق، ص 154.

(3) الموصلي، مرجع سابق، ص 265.

(4) أحمد فوزي، قاسم والكرد ـ خناجر وجبال، القاهرة، 1961م، ص 102.

وعلى أية حال أصدرت الهيئة المؤسسة للحزب بياناً كان بمثابة برنامج ميثاق وطني تضمن أهداف الحزب البعيدة والمرحلية ومنها : ـ

1 ـ السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والجماعات الكردية خارج العراق وتوحيد الصفوف للوصول إلى الهدف المنشود وهو حق تقرير المصير للشعب الكردي.

2 ـ تحرير وتوحيد كوردستان والنضال لتحرير العراق من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الذاتي لكوردستان العراق ضمن الوحدة العراقية.

3 ـ السعي لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديمقراطية ورفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكردي واستعمال اللغة الكردية في كافة الدوائر والمدارس في كوردستان.

4 ـ العمل على إيضاح المسألة الكردية أمام دول العالم وخاصة دول الشرق الأوسط والدول الاشتراكية لمكافحة خطط الاستعمار الرجعية[1].

ومن الملاحظ أن لغة البيان كانت جديدة وجذابة كما تضمن مطالب الشعب، وعكست أيضاً الفكر السياسي للذين صاغوه من التقدميين الكرد[2].

ولقد تعرض الحزب لحملة واسعة النطاق من رجال الاستخبارات الإنجليزية اعتقاداً منهم بأنه حزب شيوعي، مما دفع الحزب إلى توزيع منشورات في جميع أنحاء كوردستان لنفي علاقته بالشيوعية العالمية، ومع هذا فقد أخذ الحزب في النمو فأصدر جريدة رزگاري (التحرير) لتكون ناطقة بلسانه[3].

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 222.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 264.

(3) نفسه، ص 266.

لقد قام هذا الحزب بدور هام في الحركة الوطنية الكردية ورفع مذكرات إلى الهيئات الدولية والمؤتمرات للمطالبة بحقوق الكرد فرفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة التي انعقدت في لندن يشرح فيها القضية الكردية شرحاً مؤيداً بوثائق رسمية وأدلة حية[1].

وأشارت هذه المذكرة إلى مسألة تقسيم كوردستان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم وصفت المذكرة حالة الكرد في الدول التي تتقاسم كوردستان وما يتعرضون له من اضطهاد وقمع، وتطرقت المذكرة إلى انتعاش آمال الشعوب الضعيفة عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها، كما أشارت المذكرة إلى آمال الشعب الكردي في مبادىء الأمم المتحدة وخاصةً ميثاق الأطلنطي وتصريح موسكو والقرم، ثم بينت المذكرة بأن السلم لن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم يتم تحرير الشعب الكردي الذي يعتبر العمود الفقري لهذا القسم من العالم[2].

لقد كان لحزبي الثورة والتحرير المتحالفين دور كبير في تعميق وتوسيع الحركة الكردية التحررية وجعلها حركة جماهيرية شعبية من حيث القواعد والقيادة، تستهدف إصلاحات اجتماعية وثقافية ومعاشية بجانب الأهداف الوطنية الكبرى، وتسترشد بالنظرية الثورية في العمل[3].

ولكن لم يستطع الحزبان تطوير نشاطهما والدليل على ذلك ما جاء في أحد المصادر والتي أفادت (أن الحزبين لم يكونا في مستوى المهام والأحداث وكانت لديهما شعارات خيالية وأهداف بعيدة غير ممكنة التحقيق، وكان تكوينهما الطبقي والفكري هشاً)[4].

ولكن يبدو أن حزب التحرير كان قد جنح إلى اليمين شيئاً فشيئاً بتأثير

(1) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 114.
(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 297.
(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 140.
(4) نفسه، ص 142.

عناصر يمينية سيطرت عليه لاحقاً، وصدرت في إحدى المراحل نشرات ومذكرات خارج العراق باسم الحزب تدعو إلى الاتجاه اليميني[1]. وعندما قامت الحركة البرزانية لم يؤيدها الحزب تأييداً مطلقاً بل تجاوب مع بعض مطالبها وأهدافها فقط، لأن المسافة كانت كبيرة جداً بين فكر الحزب وبين الملا مصطفى.

*** منظمة أو جمعية (كومه له = ز. ك):**

تعد هذه المنظمة بمثابة نقطة تحول في مسيرة الأحزاب في كوردستان حيث كانت منظمة (الكومه له) المنظمة التاريخية التي لعبت دوراً متميزاً في مسيرة الحركة الكردية بشقيها السياسي والمسلح. ولكن ما هي الأحداث التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة؟

عندما دخلت جيوش الحلفاء إيران عام 1941م وانهارت السلطة المركزية التي كانت تمسك بزمام المناطق والولايات الإيرانية المختلفة بقبضة من حديد، انتشرت المفاهيم الديمقراطية وخاصة في منطقة النفوذ السوفيتي في الشمال، حيث كان السوفيت ينشرون الأفكار حول حق الشعوب ومنها الشعب الكردي في حق تقرير المصير، ونتيجة لذلك انتعشت الآمال الكردية وتأثرت بتلك الأفكار التي تبناها السوفييت التي كانت تتفق وما يتطلعون إليه. وقد نشط الوطنيون منهم وبرزت الحلقة الثورية الوطنية المتبقية من تجمع (أحرار كوردستان) المعروفة باسم (ئازاي خوازى كوردستان) في ميدان العمل الوطني[2].

في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1942م خرجت جماعة من أهل مهاباد المتوسطة الحال سالكين طريق رضائية الترابي، ليعقدوا اجتماعاً تحت أشجار بستان حاجي داوود بالقرب من نهر (جه مي صابلاغ)، وكان عددهم خمسة عشر اجتمعوا معاً في ذلك الوقت ليتحدثوا عن الشعب

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 267.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 253.

الكردي ولينظموا حزباً سياسياً كردياً[1]، وهؤلاء الأعضاء هم:

1 ـ عبد الرحمن حلوى.

2 ـ محمد أمين شرفي.

3 ـ عبد الرحمن زبيحي.

4 ـ قاسم قادري.

5 ـ أحمد علمي.

6 ـ محمد نانه وازاده.

7 ـ ملا عبد الله داودي.

8 ـ عزيز زندي.

9 ـ عبد الرحمن امامي.

10 ـ عبد القادر مدرسي.

11 ـ محمد ياهو.

12 ـ حسين فروهر (زركى).

13 ـ نجم الدين توحيدي.

14 ـ علي محمودي.

15 ـ عبد الرحمن كياني[2].

وقد أسفر هذا الاجتماع عن تأسيس منظمة سرية أطلقوا عليها (كومه له) هكذا تكتب وتنطق وأحياناً كومه له..... ومعنى التسمية بالعربية الجمعية[3]. وكانت عضوية هذه الجمعية متاحة لكل كردي، وكانت

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 66.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 299.

(3) الاسم الكامل الذي تم التأسيس تحته هو (كومه له ي زيانه و ه ي كورد) أي جمعية بعث كوردستان على أن الاسم الذي اشتهرت به ويتداوله المؤرخون والكتاب هو (كومه له) كما اشتهرت باسم (جمعية ـ ز ـ ك).

مراسم الانتماء تحتم **أداء قسم على القرآن الكريم** أمام أعضاء ثلاثة، حيث كان على العضو المرشح للقبول يرشح نفسه بالاغتسال ثم في جلسة سرية يقسم اليمين الآتي: ـ

1 ـ ألا يخون الشعب الكردي.

2 ـ العمل من أجل حصول الشعب الكردي على استقلاله الذاتي.

3 ـ أن لا يكشف عن أي من الأسرار شفاهة أو كتابة.

4 ـ أن يظل في عضوية الحزب حتى الموت.

5 ـ اعتبار كل الكرد إخوة له.

6 ـ أن لا ينضم إلى أي منظمة سياسية بدون موافقة الحزب.

لقد كان المؤسسون لهذا الحزب يفكرون من قبل في إيجاد وسيلة سياسية على شكل تنظيم يستطيعون من خلاله خدمة قضيتهم القومية. ونظراً لضعف خبرتهم في مجال العمل السياسي المنظم فقد استعانوا بإخوانهم كرد العراق طالما أن الهدف واحد، حيث كان كرد العراق يفوقونهم خبرة وثقافة وأكثر تمرساً في مجال العمل الحزبي وذلك بفضل حصولهم على حرية أوسع في نشاطهم السياسي. وبناء على ذلك حضر الاجتماع السابق الذكر الضابط الكردي العراقي النقيب ميرحاج والذي كان عضواً بارزاً في حزب الأمل. ولقد حمل ميرحاج إلى المجتمعين تحيات ودعم حزبه[1].

ولقد بدأت الجمعية تنتشر وتتوسع ويزداد أعضاؤها على شكل خلايا سرية، ثم أصبحت للجمعية لجنة مركزية منتخبة لم يكن لها رئيس دائم ولكن كان واضحاً أن عبد الرحمن زبيحي ومحمد ياهو والشاعرين (هه ژار) و (هيّمن) هم أبرز الأعضاء في القيادة[2].

وسرعان ما توسع الحزب الجديد وأصبح له فروع وشعب عديدة في

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 67.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 273.

مختلف أنحاء كوردستان إيران والعراق[1]. وكان فرع الحزب في كوردستان العراق بقيادة إبراهيم أحمد وتحت قيادته فروع في السليمانية وكركوك وكفرى. وقد أرسل إبراهيم أحمد إسماعيل شاويس وعثمان دانش إلى مهاباد للاتصال المباشر بقيادة الحزب هناك لتوثيق الروابط وتنظيم العمل فيما بينهم[2]. وبعد سنتين من التأسيس في آذار (مارس) سنة 1944م أوفدت المنظمة في مهاباد محمد أمين شرفي إلى العراق للتداول والتشاور مع حزب الأمل حول إمكانية التعاون بين الحزبين. وبعد ذلك بشهور وفد إلى كوردستان إيران في مهاباد كلٌّ من حمزة عبد الله من العراق وقدري جميل قادماً من سوريا (حيث أقام بدمشق بعد مغادرته ديار بكر) وقاضي ملا وهاب من تركيا، وذلك من أجل التنسيق والتشاور.

وفي آب (أغسطس) سنة 1944م تم التأكيد على ضرورة توحيد كوردستان وذلك عن طريق العمل المشترك، وقد تم ذلك خلال الاجتماع التاريخي الذي عقده ممثلو الأقاليم الثلاثة في جبل (دله نبر) حيث ملتقى الحدود الإيرانية ـ التركية ـ العراقية. ولقد وقع المجتمعون ميثاقاً أسموه اتفاق الحدود الثلاثة (بيمانى سه سنور)، وكان يمثل كوردستان إيران قاسم قادري، وكوردستان تركيا ملا وهاب، أما كوردستان العراق فكان يمثله شيخ عبد الله زينو[3].

كانت الكومه له نتاج الظروف السياسة والاجتماعية لكردستان إيران وكوردستان عموماً، ولهذا كانت أسيرة واقعها أحياناً ولكنها في كل الأحوال كانت خطوة مهمة في طريق تطور الحركة الوطنية الكردية. إن (الكومه له) كانت من حيث التنظيم السياسي تقوم بدور المؤسسة السياسية الديمقراطية دون أن يكون لها نظرية سياسية معينة، وإن كانت تحاول الاستفادة من أيديولوجيات الغرب والشرق الحزبية، إلا أنَّ

(1) جبوري، مرجع سابق، ص 124.
(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 255.
(3) ايجلتن، مرجع سابق، ص 75.

النقص في الوعي القومي والثقافة العلمية كان بارزاً فيها.

ولقد مارست الكومه له نشاطها من خلال أسلوب الخلايا السرية حتى إن الأعضاء ما كانوا يعرفون إلا خمسة أشخاص أو ستة كل ضمن خليته، ولذلك لم يكن تنامي قوة الكومه له معروفاً وواضحاً إلا لقادتها[1]. وفي خلال ستة شهور توسعت الكومه له ليصبح عددها في مهاباد وحدها حوالي مائة عضو. ولم يحاول أي من أعضاء الكومه له خلق جناح فيها يسيطر بواسطته على نشاطها، ولم يكن فيها أعضاء ماركسيون، ولم تحدث محاولة للسيطرة على التنظيم ودفعه إلى اليسار[2]. وكانت قواعد التنظيم مؤلفة من جماهير المدن والريف والطلبة والمتعلمين ورجال الدين والحرفيين.

وقد انتقدت الكومه له النظام الإقطاعي وسخرت من رؤساء القبائل رغم أنها لم تعلن عن أي برنامج للإصلاح الزراعي[3]. وأصدرت الجمعية مجلة سرية باسم (نشتيمان) أي الوطن وذلك لنشر الأفكار والمفاهيم الوطنية الكردية، والأفكار الديمقراطية والأشعار والقصائد القومية الحماسية[4].

ولكن عندما ينشأ حزب مثل الكومه له في مهاباد لا بد من التعرف على موقف الحزب من قاضي محمد[*] وهو كبير مهاباد وزعيمها، وماذا كان موقفه من هذا الحزب؟

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 76.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 302.

(3) قاسملو، مرجع سابق، ص 105.

(4) الطالباني، مرجع سابق، ص 255.

(*) من الشخصيات التي لها دور أساسي في الحركة الكردية المستقلة 1944م ـ 1946م. ينتمي قاضي محمد إلى أسرة معروفة في منطقة موكريان، ولد في ربيع عام 1900م بمدينة مهاباد، ودرس علوم الدين على يد والده مرزا على الذي أصبح قاضياً لمنطقة موكريان. كان قاضي محمد مولعاً بالآداب منذ صغره، وبعد تعلم الفارسية والعربية أولى آداب الشرق جانباً من اهتمامه، وفيما بعد تعلم اللغات التركية والإنجليزية والروسية، وتابع العلوم التاريخية والجغرافية والرياضية. وبحكم العادة المتبعة آنذاك شغل قاضي محمد منصب أبيه قاضياً لمدينة مهاباد. كان في فكره ديمقراطياً ليبرالياً إلا أن الظروف كانت تدفعه أحياناً لاتباع سياسة توفيقية بين الأطراف المختلفة.

يلاحظ أن مسألة انضمام قاضي محمد للحزب قد أثارت جدلاً واسعاً، وكان على قادة الحزب حسم هذا الموقف، في الوقت الذي عارض فريق من أعضاء الحزب انضمامه له خوفاً من سيطرته على الحزب بسبب نفوذه السياسي ومكانته الاجتماعية وسمعته بين الجماهير. ولهذا وجه قادة الحزب الدعوة لقاضي محمد للتباحث معه، مما أسفر عن أدائه اليمين الحزبية وسرعان ما أصبح مرشداً للحزب وناطقاً بلسانه[1]. وعندما تم تأسيس جمهورية مهاباد ظلت الكومه له مؤيدة له ولكن باسم جديد وهو الحزب الديمقراطي الكوردستاني[2].

* حزب إحياء وحدة كوردستان (الكازيك = ك.ز.ي.. ك):

كان لهذا الحزب علاقات مع بعض الجماعات الإيرانية الفاشية، ونشأ في الأطراف البعيدة لكوردستان العراق.

ومن الجدير بالذكر أن الملا مصطفى اتخذ من هذا الحزب موقفاً معادياً منذ البداية، خاصة وأنه نشأ في قرى المنطقة الموالية له، إلا أنه سرعان ما عاد وهادنه بهدف احتوائه واستقطابه[3]. وقد تبنى هذا الحزب أفكاراً هشة وهزيلة، بل إن بعض أجنحته طالب بالتحالف مع الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. كما عمد الحزب إلى نشر أفكار تدعو إلى الشعوبية ومعاداة العرب والإسلام. ولكل ذلك سقط هذا الحزب سريعاً.

---

(1) هناك من يذكر أن قاضي محمد هو الذي سعى إلى الدخول في الكومه له عدة مرات لأنه يتولى أغلب شؤون مهاباد بشكل رسمي من قبل السلطة الحاكمة، واتصل عدة مرات باللجنة المركزية للحزب وسكرتيره عبد الرحمن زبيحي شخصياً طالباً الانضمام ولكن طلبه رفض. ولمزيد من التفاصيل انظر: عزيز شمزيني، الحركة القومية التحررية الكردية، مطبعة الشهيد إبراهيم عزو، 1986م، ص 157.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 277.

(3) نفسه، ص 278.

* الحزب الديمقراطي الكوردستاني:

كانت ولادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد ستظل تشكل علامة بارزة في مسيرة الشعب الكردي وفي تاريخ كوردستان، لأن ذلك الحزب يتميز بأنه استطاع استقطاب القوى السياسية الكردية ضمن صفوفه، بالإضافة إلى تلك الأحزاب التي كانت على الساحة السياسية بهدف احتواء جميع الفصائل الحزبية في حركة سياسية واحدة[1].

ومما لا شك فيه أن تأسيس هذا الحزب مر بظروف مختلفة حيث تأسس منذ البداية في كوردستان إيران قبل انتقال تنظيماته وكوادره إلى العراق، في الوقت الذي لم يحرز تفوقاً حزبياً في القطاع التركي. (وما زال هذا الحزب موجوداً على الساحة السياسية في العراق وإيران ويحمل نفس الاسم). **ولكن كيف تأسس هذا الحزب في مهاباد؟**

لقد اقترح جعفر باقروف رئيس وزراء أذربيجان السوفيتية على الزعماء الكرد في باكونبذ السرية واللجوء للعلانية وضرورة تحويل الكومه له إلى حزب ديمقراطي لكوردستان[2]. ولقد اتخذت التدابير من أجل تنفيذ ما أوصى به باقروف، ففي أحد أيام شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م دعا قاضي محمد حوالي ستين من زعماء القبائل والمدن للاجتماع في مركز العلاقات الثقافية الروسية VOKS في مهاباد. وقد تحدث قاضي محمد في هذا الاجتماع عن رحلة الزعماء الكرد إلى باكو وأشار إلى نصيحة باقروف بشأن تحويل الكومه له إلى حزب ديمقراطي كوردستاني، وأضاف أن الروس سوف يساندون هذا الحزب الجديد. ولم يبد أحد من الحاضرين أي تعليق على هذا الخطاب، ولكن معظم الحاضرين كانوا على علم بتوجيهات باقروف في باكو[3].

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 279.
(2) دانا آدم، مرجع سابق، ص 174.
(3) ايجلتن، مرجع سابق، ص 111.

ولقد أقر المجتمعون تحويل الكومه له إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وأصبح قاضي محمد رئيساً لهذا الحزب وموجهه وقائد جميع فعالياته وسياسته. ولكن بدلاً من تشكيل اللجنة المركزية للحزب من أعضاء الكومه له النشيطين وذوي الخبرة التنظيمية، تشكلت اللجنة من أعضاء جدد ممثلين للبرجوازية الصغيرة والإقطاعيين. وكان هذا التحول له جوانب سلبية حيث أعاد الجناح العشائري الديني إلى الصدارة في الحركة الوطنية الكردية وتسليم قيادتها إلى بعضهم[1].

ولقد تكون البيان السياسي للحزب من أربعة فصول مقسمة على 22 مادة، ووزع في مهاباد مع مقدمة عرض فيها أهداف الحركة والإجراءات المتخذة في سيره نحو الاستقلال الكردي[2] ومن مبادىء الحزب الديمقراطي في إيران: -

*** تمتع الشعب الكردي في إيران بالحكم الذاتي في إدارة شؤونه المحلية، والحصول على الحكم الذاتي في إطار الدولة الإيرانية.**

*** تكون اللغة الكردية لغة التعليم، واللغة الرسمية في دواوين الحكومة.**

*** إجراء انتخابات المجلس التشريعي المحلي على الفور وذلك طبقاً لأحكام الدستور الإيراني، ويكون لهذا المجلس الإشراف والرقابة على أمور الدولة والحياة العامة.**

*** يتم اختيار الموظفين الرسميين من الكرد.**

*** تحقيق المساواة القانونية بين الفلاحين والملاك.**

*** يقوم الحزب ببذل جهود خاصة لتحقيق الوحدة والأخوة مع الشعب الأذربيجاني وغيره من الشعوب التي تعيش في أذربيجان.**

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 128.

(2) ملحق رقم 4.

*** العمل على تحسين ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكردي، وذلك عن طريق استغلال مصادر الثروة الطبيعية الكثيرة في كوردستان، والعمل على تطوير الزراعة والتجارة ورفع مستوى الصحة والتعليم.**

*** يأمل الحزب في أن تكون الشعوب الإيرانية قادرة على العمل من أجل رخائها، وفي سبيل تقدم البلاد الإيرانية ككل[1].**

إن برنامج الحزب كما تقدم كان يتسم ببعد النظر السياسي، ففي الوقت الذي أكد فيه على الشخصية القومية الكردية فإنه لم يعلن صراحة الانفصال عن إيران. ولكن مع ذلك فلقد كانت هناك عدة سلبيات في برنامج الحزب وهي: -

1 - الإشارة إلى الإصلاح الزراعي بشكل موجز.

2 - تجاهل البرنامج لمسألة تقسيم الأراضي والمراعي على الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون أرضاً. كما لم يعالج زيادة الإنتاج الزراعي والاقتصادي ورفع مستوى القرية.

3 - عدم النظر إلى الفلاحين على أنهم القوى الأساسية في الثورة.

4 - لم يذكر شيئاً عن علاقة الحزب بالطبقات المستغلة، وموقفه من الإقطاع.

5 - اكتفى الحزب بالإشارة إلى مسألة العمل بشكل موجز.

6 - فتح الحزب الباب على مصراعيه للأعضاء دون الاهتمام بأصولهم أو انتماءاتهم مما جعله يمتلىء بالإقطاعيين والعناصر المتذبذبة[2].

ومن التنظيمات الحزبية التي استحدثها الحزب إنشاء لجنة مركزية

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 216.

(2) عزيز شمزيني، مرجع سابق، ص 61.

تشرف على نشاط الحزب بالإضافة إلى مجلس أعلى يتكون من اثنى عشر عضواً من التيارات السياسية المختلفة، علاوة على ذلك كان للحزب موقف متميز من المرأة الكردية حيث جعل لها دوراً فاعلاً للمرة الأولى في تاريخ الحركة الكردية وذلك بعد استحداثه فرعاً للمرأة في الحزب ترأسه زوجة قاضي محمد. كما تشكل فرع للشباب ترأسه علي خسروي[1]. واستند الحزب إلى قواعد تنظيمية عالية المستوى ومن ذلك استحداثه نظام بطاقة العضوية لجميع المنتسبين للحزب وهو ما لم يكن معروفاً من قبل.

وتجنب الحزب ومن خلال التعاون مع الروس أو بناء على نصحهم إثارة مسألة الاشتراكية والصراع الطبقي أو توزيع الأراضي على الفلاحين مما قد يثير كبار الملاك، لأن المرحلة هي مرحلة تحرر وطني تتطلب ضمان الوحدة الوطنية واستقرارها قبل كل شيء[2].

وكذلك فإن برنامج الحزب والمبرمج على أساس مرحلي لم يكن ليستثير حكومة إيران ويجعلها تنتقض على مهاباد وتعلق قادتها على حبال المشانق. لقد كان الروس بعيدي النظر يستقرؤون الظروف السياسية والدولية بشكل جيد ثم يعملون. لقد وضعوا الأكراد على الطريق الصحيح عند تأسيس وإيضاح أهدافه وبرامجه بما لا يتعارض مع وحدة إيران بل يقتصر على المطالبة بالحكم الذاتي.

لقد قدم الروس نصائح عديدة في ضوء فهم للأوضاع الدولية، وما هو ممكن التحقيق وما لا يمكن تحقيقه في ذلك الوقت. ولكن قاضي محمد وجماعته لم يتقيدوا دائماً بالمشورة الروسية، وذهبوا أبعد من ذلك فيما بعد عندما أعلنوها (جمهورية كردية). ولهذا لم يتورط الروس في أحداثها واعتبروها خطوة خطيرة جاءت في توقيت خاطىء، مما أدى إلى تلك الحملة العدائية المفرطة من جانب حكومة رازمارا في طهران. واجتاح

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 181.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 284.

الجيش الإيراني مهاباد وقضى على قادتها وعلى رأسهم قاضي محمد القائد الرمز[1].

وعلى أية حال لم يختفِ الحزب بعد سقوط مهاباد بل استمر، وقد أصبح له فرعان أحدهما في إيران والثاني في العراق. ويلاحظ أن بعض قادة الحركة الكردية أبدى أسفه لانشطار وحدة هذا الحزب الذي كان يجب أن يستمر موحداً على كامل التراب الكردي[2]. ومن الملفت للنظر أن كل حزب منهما كانت له مبادئه وتوجهاته الخاصة، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدوث صدام بينهما.

لقد تأسس الحزب في العراق اقتباساً وتأثراً بنظيره في إيران، وربما يرجع ذلك إلى انضمام عدد كبير من الشباب الكردي في العراق وقادتهم إلى جمهورية مهاباد فكانوا في القاعدة والقيادة الحزبية، وكان هذا نواة ظهور الحزب على الأراضي العراقية. ولكن ما هي قصة تأسيس الحزب في العراق؟.

لقد جاء تأسيس الحزب في العراق نتيجة للاتصالات بين قادة أو زعماء الكرد في إيران والعراق عن طريق حمزة عبد الله والتي أسفرت في النهاية عن قيام الحزب الديمقراطي الكوردستاني المعروف باسم (البارتي)[3].

ففي 16 آب (أغسطس) عام 1946م وفي أول مؤتمر للحزب قرر حزب خلاص الكرد (رزكاري كرد) بالإجماع الانضمام إلى الحزب الجديد، وفي نفس الشهر قرر حزب الثورة (شورش) الانضمام إليه[4].

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 188.

(2) الموصلي مرجع سابق، ص 286.

(3) كان الاسم الأول للحزب (بارتي ديموكراتي كورد ـ عراق) أي الحزب الديمقراطي الكردي ـ العراق. وقد بدل المؤتمر الثالث للحزب الاسم إلى (بارتي ديموكراتي كوردستان ـ عراق) أي الحزب الديمقراطي الكوردستاني ـ العراق. ثم أصبح رسمياً باسم (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) وغلبت عليه أحياناً تسمية (البارتي).

(4) لم ينضم نافع يونس سكرتير حزب الثورة وكذلك حميد عثمان إلى الحزب الديمقراطي =

وانتخب مؤتمر الحزب الملا مصطفى رئيساً فخرياً للحزب وإن كان في ذلك الوقت يحارب في الأراضي الإيرانية، كما انتخب حمزة عبد الله سكرتيراً للحزب الجديد[1].

وقد صادق المؤتمر على ميثاق ومنهاج الحزب ونظامه الداخلي، وانتخب لجنة مركزية[2]، وتقرر إصدار جريدة (رزكاري كورد) لتكون لسان حال الحزب، وكانت تصدر بصورة سرية.

وقد امتاز نظام الحزب بالضبط ودقة التنظيم الضروريين للظروف السرية التي يعمل فيها الحزب، والضغط الشديد الواقع على الحريات من قبل السلطات الحكومية. وبعد إنشاء اللجنة المركزية للحزب، بدأ تأسيس فروع سرية له في الألوية الكردية من العراق، وأخذ في توزيع المنشورات الداعية إلى القومية الكردية، وأصدر الحزب مجلة (كلاويژ) أي السهل[3].

تأسس البارتي كحزب تقدمي معبراً عن طموحات قومية تتطلع إلى الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي. وقد انطلق الحزب من مصلحة الشعب الكردي وحقوقه القومية، ووضع ذلك فوق كل اعتبار آخر داخلياً كان أو دولياً.

لقد كان البارتي إلى حد كبير ذا طابع برجوازي صغير من حيث

= الكوردستاني، ولكنهما فضلا الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي. وقد أدى هذا الانشقاق إلى انفصال منظمتي شورش في أربيل وراوندوز عن الحزب الديمقراطي الجديد وانضمامهما إلى الحزب الشيوعي العراقي مما ترك أثراً سلبياً في صفوف الحزب الجديد في هاتين المدينتين.

(1) دانا آدم، مرجع سابق، ص 175.

(2) ضمت اللجنة المركزية للحزب الملا مصطفى البارزاني، رئيساً للحزب، الشيخ لطيف الشيخ محمود، النائب الأول للرئيس، كاكه زياد آغا، النائب الثاني للرئيس، حمزة عبد الله، عوني يوسف، رشيد عبد القادر، الدكتور جعفر محمد كريم، ميرحاج أحمد، علي عبد الله (المهندس)، صالح اليوسفي، عبد الكريم توفيق، رشيد باجلان؛ الملاحكيم خانقيني، طه محي الدين معروف، مصطفى خوشناو، عبد الصمد محمد (الاحتياط الأول).

(3) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 78.

التركيب والكوادر، وحتى القيادة شأنه في ذلك شأن الأحزاب الشرقية، أحزاب العالم الثالث بصورة عامة. وقد حاول الحزب التعبير عن مصالح الجماهير الشعبية الكردية بعمالها وفلاحيها ومثقفيها وحرفييها[1].

دعا الحزب إلى تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق والتمتع بالحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، ودعا إلى الوقوف بجانب المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي الاستعماري، ورفض فكرة الحياد. كما طالب الحزب بإلغاء المعاهدات مع بريطانيا وإسقاط الحكم الملكي في العراق.

وأكد ميثاق الحزب على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية بين العرب والكرد، ودعا إلى مكافحة الاستعمار والرجعية وحصول العراق على الاستقلال الكامل وإقامة نظام ديمقراطي برلماني سليم[2].

يلاحظ أنه لأول مرة تطلق شعارات وطنية تدعو إلى التآخي العربي - الكردي من قبل حزب كردي وبهذا الشكل الواضح. وتضمن منهاج الحزب الدعوة إلى إصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما دعا إلى تأميم المعادن والثروة الأرضية والنفط واستثماره من جانب الدولة وبناء صناعة ثقيلة تكون القاعدة الأساسية للصناعة الوطنية الحقيقية التي يجب تشجيعها، وفرض ضريبة تصاعدية ومقاومة الاحتكار وتأميم البنوك. ودعا الحزب منذ عام 1950م إلى إلغاء النظام الإقطاعي والقضاء على مخلفاته وتوزيع الأراضي على الفلاحين مع الاهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية، وإيجاد مزارع حكومية ومساعدة التطور الزراعي ومكننته[3]. وقد اهتم الحزب بالأرض والفلاح فجاء في برنامجه:

---

(1) وثائق الحزب الديمقراطي الكوردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية، ص 32.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 313.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 271.

*** الغابات ملك الدولة.**

*** تعميم الزراعة الآلية.**

*** إبدال شروط عقود الإيجار بين الملاك والفلاحين بأخرى عادلة، بحيث تزيل الظلم اللاحق بالطبقة المنتجة المزارعة.**

*** التملك الفردي للأرض الزراعية مصون.**

*** جعل أجور عمال الزراعة بحيث يصبح الحد الأدنى لها كافياً ضد ضرورات المعيشة[1].**

لقد وضع البارتي ذلك البرنامج بأسلوب عام لأن الحركة الكردية كانت تتعاون من أجل هدف الكرد الأعلى وهو تحقيق كوردستان المستقبل.

لقد خاض البارتي نضالاً ضد الاستعمار كما ناضل في المجال الجماهيري، وبمجهوداته في هذا المجال تم تأسيس اتحاد الشبيبة الكوردستاني واتحاد النساء الكوردستاني واتحاد الطلبة الكوردستاني عام 1953م برئاسة أحمد عبد الله[2]. كما أصدر البارتي عدة مجلات منها (مروف ـ إنسان)، (بيشروه ـ الطليعة)، خه باثمان ـ نبأ كوردستان)، (رزكاري كوردستان ـ تحرر كوردستان)، (تيشك ـ الضوء)، ره نكى ركه ـ صوت الأنصار)[3].

لقد حمل هذا الحزب في كيانه بذور الخلاف والتناقض بين القوى التي انضمت إليه، وبدأ الخلاف في الحزب عندما أراد حمزة عبد الله ضم بعض من كبار الملاك للهيئة المؤسسة، ومنهم الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود البرزنجي وقد فرضه حمزة عبد الله ليكون نائباً للرئيس، كما رشح كاكه زياد أغا ليكون نائباً للجنة المركزية. وقد أدى ذلك إلى إحجام بعض

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 28.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 167.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 273.

القوى اليسارية عن الانتماء للحزب، والتي رأت في البارتي حزباً برجوازياً، وقد انضم معظمهم إلى الحزب الشيوعي العراقي[1].

وبعد سنتين من تأليف الحزب حدث انشقاق آخر، فقد انشق إلى جناحين أحدهما بقيادة إبراهيم أحمد[2]، وثانيهما بقيادة حمزة عبد الله. وسمي جناح إبراهيم أحمد (الحزب الديمقراطي لكوردستان ـ العراق) في حين أضاف حمزة عبد الله إليه لفظ تقدمي. ولم يتنازل إبراهيم أحمد عن آرائه وذلك رغم ضغط اليساريين في الحزب من المثقفين مع أنه نفسه كان يميل إلى اليسار في أول حياته السياسية، إلا أنه شيئاً فشيئاً اتجه بأفكاره إلى الفكرة القومية.

وحاول إبراهيم أحمد جذب الشباب الذين كانوا تحت التأثير الشيوعي للقضية القومية الكردية، في حين كان حمزة عبد الله يعمل على مناصرة الاتجاه اليساري ومحاولة ضم الشيوعيين السابقين الذين وقعوا تحت تأثير إبراهيم أحمد[3].

في عام 1950م عقد مؤتمر حزبي انبثق عنه قيادة مؤقتة للحزب لم يرض عنها القسم الأكبر من الأعضاء والمنظمات التابعة له، مما أدى إلى عقد مؤتمر ثان للحزب في بيت علي حمدي في بغداد تم فيه اختيار إبراهيم

---

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 226.

(2) من مواليد السليمانية سنة 1913م، ينحدر من عائلة متوسطة الحال واشترك عندما كان طالباً في بغداد عام 1933م في جمعية كومه له التي كانت تقوم بجمع شمل الطلبة الكرد. تخرج من كلية الحقوق واشتغل محامياً ثم قاضياً في السليمانية. قام بدور كبير في الحركة القومية الكردية بصورة عامة فكان رجل الكتب. تعرض لنقد شديد من الحزب الشيوعي العراقي الذي وصفه باليمينية مع أنه حوكم بتهمة الشيوعية وأرسل إلى السجن محكوماً عليه بهذه التهمة سنة 1950م، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية ثلاث سنوات أخرى، قام بدور كبير في تطوير الحزب الديمقراطي الكردستاني. كان يختلف عن الملا مصطفى البرزاني فالملا كان من كبار الملاك ويرأس عشيرة كبيرة ويفكر بعقلية زعيم عشائري، بينما يمثل إبراهيم أحمد التفكير الديمقراطي.

(3) دانا آدم، مرجع سابق، ص 229.

أحمد سكرتيراً للحزب وقد ظل في هذا المنصب حتى قيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م[1] في العراق.

إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم يبرأ حتى الآن من مرض الانقسامية ومن الهزات والانتفاضات في داخله، ولا يمكن استثناء العوامل الخارجة عنه والمحيطة به سواء الإقليمية منها أم الدولية أم المحلية. لكن كان على قيادته أن تستقرىء الأسباب وتحتويها أو تكشفها فتعالجها بدلاً من تبادل التهم حولها.

إن أياً من القادة التاريخيين الذين تتابعوا على قيادة الحزب لم يكونوا مبرئين من تهمة زيادة الانقسام والانسياق وراء العواطف الشخصية في التصدي لخصومهم[2].

وإذا كان الكثيرون قد ردوا الأزمات التي تعرض لها الحزب لأسباب تتعلق بالطابع البرجوازي للحزب وسيطرة الصبغة (الإقطاعية ـ الأغوية) عليه من حيث التركيب والكوادر، فإنه يمكن القول أنه لا يوجد حزب في العالم النامي وفي هذه المنطقة من العالم لم يكن فيه انتماءات وأصول غير هذه.

إن هذه المسحة البرجوازية لا تعني أنه كانت للحزب وقادته مصالح طبقية برجوازية تأسس ليدافع عنها، بل على العكس فإن الحزب عبر تعبيراً أميناً عن مصالح الجماهير العريضة من الشعب الكردي، التي كانت تئن تحت وطأة الإقطاع وجور النظام السياسي الحاكم. كما عبرت برامجه ومبادئه وأدبياته عن ملامح مقروءة لحزب قومي تقدمي يجسد طموح شعب ينشد حقه في وطنه وفي قوميته وخبز يومه.

إن مشكلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني الكبيرة كانت منذ البداية حيث لم يتأسس على يد جماعة منسجمة فكرياً وسياسياً، بل إن المؤسسين كانوا خليطاً متنافراً في طباعه وفي مستوياته الفكرية وفي انتماءاته العشائرية

(1) الفهد، مرجع سابق، ص 229.

(2) الموصلي، مرجع سابق، ص 307.

المتناحرة، وهذا شأن له أهميته في المجتمع الكردي.

إن الهزات التي كان يتعرض لها الحزب لم تؤدِ إلى إفراز أوضاع أكثر نجاحاً، ولكن على العكس فإنها أسفرت عن انقسامات حادة[1]، ولم تكن القيادات الجديدة البديلة أصلح من سابقاتها..... وبدا الحزب وكأنه يخرج من انكفاءة إلى أخرى، ويفرز في كل مرة جماعات مطرودة يصبح هدفها محاربة الحزب ونعته بأبشع التهم، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات الكردية ـ الكردية على حساب قضية الوطن الكردي.

---

(1) الموصلي، مرجع سابق، ص 307.



الفصل الرابع

الحركات الكردية المسلحة

لقد بدأ نهوض الحركة القومية الكردية بعد الحرب العالمية الأولى في عصر بدأت الدول التي كانت خاضعة للأتراك في البحث عن حريتها واستقلالها بما فيهم الشعب الكردي الذي بدأ في البحث عن سبيل لنيل حقوقه وكذلك حق تقرير مصيره، وذلك تحت تأثير قوى للمتغيرات التي تجتاح العالم في ذلك الوقت ومن أبرزها ثورة تشرين الأول (أكتوبر) الروسية ومبادىء ولسن حول حق تقرير المصير.

لقد أعلن الكرد عن أنفسهم وقبل كل شيء في كوردستان العراق، وهذا واضح تماماً حيث كانت كوردستان العراق على الدوام (النقطة الساخنة) في كوردستان كلها وبؤرة لمعظم اضطرابات العشائر الكردية المحتملة. فقد كان الكرد العراقيون أول من اصطدم بالمحتلين الغربيين وأول من أحس بوطأة احتلال الغزاة الإنجليز وهم كانوا أول من هب للنضال التحرري.

لقد أدى تحرير كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية بالذات من الحكم العثماني الذي كان يمثل كل ما هو رجعي إلى تقويض المقومات الأساسية (للقرون الوسطى) التي كانت قوية على الأرض الكردية، كما ساعد على ذلك مجيء المحتلين الفرنسيين والإنجليز وذلك على الرغم من أن هؤلاء المحتلين قد جاؤوا للاستغلال والنهب فقد جلبوا معهم إلى

كوردستان علاقات إنتاج رأسمالية أكثر تقدماً ونظاماً سياسياً واقتصادياً مختلفاً عما قبل.

ولقد اتسع صراع الكرد السياسي مع المحتلين الإنجليز في ظل ظروف واقع اجتماعي ـ اقتصادي جديد لم يكن بالإمكان تغييره. ومهما يبدو من مفارقات فإن الحركة الكردية في القرن العشرين وخلافاً للنوايا الذاتية لعدد كبير من قادتها وخاصة في العراق وإيران قد ساهمت في هدم المجتمع الكردي التقليدي[1].

والحركة الكردية في عصر ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت عبارة عن ظاهرة اجتماعية معقدة ومتناقضة جداً ولا يجوز تقييمها من جانب واحد حيث لم تنحصر أهميتها في النضال ضد الاستعمار والقيادة البرجوازية المتسلطة في البلدان التي تقتسم كوردستان فحسب، بل تم في أثناء ذلك تقويض مواقع القيادة الإقطاعية ـ العشائرية التقليدية للمجتمع الكردي وفي مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية. وإلى جانب ذلك فإن التخلف الاجتماعي بالذات لقيادة الحركة الكردية وقواها المحركة قد سمح للأوساط الاستعمارية والرجعية بالهيمنة عليها أحياناً، وإضعاف فاعليتها أحياناً أخرى، وفي نهاية الأمر إيصال نضال الشعب الكردي البطولي ضد المضطهدين الجدد والقدامى إلى الصفر[2].

هذه هي السمات الأساسية التي اتصفت بها القومية الكردية والحركة القومية الكردية من وجهة النظر التاريخية والسياسية والاجتماعية بصورة عامة، وأصبحت هذه الحركة في أعقاب الحرب العالمية الأولى عاملاً دائماً له وزن وأثر على الموقف السياسي الداخلي في البلدان التي يعيش فيها الشعب الكردي وعلى الوضع الدولي ومنطقة الشرق الأوسط كلها.

إلا أنه لا يمكن النظر إلى الحركة القومية الكردية في إطار عام، لأن

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 68.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 70.

لها خصوصيتها في كل بلد من البلدان التي تتقاسم كوردستان، ذلك أن خصوم هذه الحركة يختلفون من بلد إلى آخر.

ففي العراق وبعد الحرب العالمية الأولى كانت تلك الحركة موجهة ضد المحتلين الأجانب ثم أخذت منحىً آخر بعد استقلال العراق، أما في تركيا وإيران فإنها كانت موجهة ضد الأوساط الحاكمة في هاتين الدولتين اللتين انتهجتا سياسة القمع والإبادة تجاه السكان الكرد.

أولاً: حركات الشيخ محمود البرزنجي

* (حركة الشيخ محمود الأولى 1919 م):

اندلعت أول وأكبر انتفاضة كردية في ربيع 1919م بواسطة عشيرة گويان على مشارف زاخو بقيادة أحمد البارزاني في برزان البؤرة الدائمة للاضطرابات. وتمكنت القوات البريطانية من القضاء على هذه الحركات في أواخر صيف 1919م بصعوبة، إلا أن عدوى الانتفاضة انتقلت إلى السليمانية التي أصبحت مركزاً حقيقياً للحركة التحررية في كوردستان الجنوبية، وقاد الانتفاضة الشيخ محمود البرزنجي، الذي كان قائد النضال التحرري للكرد العراقيين - دون منازع - خلال عصر الانتداب البريطاني[1].

ولقد عرضت المصادر البريطانية المعادية للشيخ محمود الأسباب التي دفعته لقيادة الصراع المسلح المكشوف ضد الإنجليز (وهي حبه الشديد للسلطة، وغطرسته القومية والعدوانية وغيرها، بالإضافة إلى عدم اتزان الشيخ وافتقاده إلى الرصانة). وتشير المصادر البريطانية إلى أن الشيخ محموداً بدأ في فقدان ثقة السلطات البريطانية وانعكس ذلك على فقدانه تأييد أفراد عشيرته كان الشيخ من البرزنجية وضعف سلطانه في السليمانية. وقد دفعت هذه الأمور بالشيخ محمود للإسراع في القيام بحركته كي يستعيد

(1) كمال أحمد مظهر، مرجع سابق، ص 76.

نفوذه وسلطته في كوردستان الجنوبية[1].

والحقيقة أن مرور عام ونصف على الاحتلال البريطاني للعراق كان كافياً لتوفير المناخ المناسب لاندلاع الحركة الوطنية واختمار الفكر الثوري بين العرب والكرد على السواء، ولم يكن غريباً أن يصب الإنجليز حقدهم على نمو الحركة الوطنية التي قادها الشيخ محمود وغيره من القادة الكرد الآخرين بهدف الحط من شأن هذه الظاهرة التاريخية والاجتماعية والوطنية[2].

وقد نتج عن هذه المتغيرات تدهور العلاقات بين الشيخ محمود والإنجليز بعد فترة من تعيينه حكمداراً على السليمانية، وربما يرجع ذلك إلى استقرار الأمور للإنجليز في السليمانية فقررت العمل على الحد من سلطات الشيخ محمود والقضاء على نفوذه بالتدريج[3].

وكانت الخطوة التي أكدت تخلي الإنجليز عن دعم الشيخ محمود تعيين (الميجور سون) محل (الميجور نوئيل) مستشاراً لحاكم السليمانية، واستشعر الشيخ محمود حقيقة أهداف السلطات البريطانية وتأكد أنها ستعمل على تجريده من سلطاته خاصة بعد وصول (سون) والذي بدأ يدبر المكائد له ويشتري ذمم الأغوات وبعض رجال السلطة الكرد، ويحرض هؤلاء وهؤلاء لنبذ سلطة الشيخ. ولهذا بادر الشيخ بتنظيم حركته التي شارك فيها كل أعضاء الأسرة البرزنجية[4]، وقبائل كوردستان العراق وعلى

---

(1) Longrigg, op.cit., p.104.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 71.

(3) الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، مرجع سابق، ص 285.

(4) اقترن اسم الأسرة البرزنجية بظهور الشيخ سعيد البرزنجي، وهو زعيم ديني ظهر في عام 1876م، وهو من سلالة الشيخ أحمد الذي ظهر كرجل دين يقدسه الكرد في السليمانية عندما كانت تحت الحكم المباشر للعثمانيين. وبعد اغتيال الشيخ سعيد في الموصل عام 1908م تولى زعامة الأسرة البرزنجية ولداه الشيخ قادر والشيخ محمود، وبعد ذلك أصبح الشيخ محمود (1878م ـ 1956 م) زعيماً للأسرة البرزنجية، وكانت السليمانية تحت إشرافه أثناء الحكم العثماني لها.

رأسها قبيلتا الجاف والهماوند. ويلاحظ أيضاً انضمام قبائل كوردستان الفارسية مثل الهورمان ومريوان[1].

وانطقت حركة الشيخ محمود في 31 أيار (مايو) 1919م باقتحام القوات الثائرة للسليمانية والسيطرة عليها، كما قام الشيخ بالسيطرة على دار الخزانة واعتقل الرعايا البريطانيين والضباط الإنجليز وقطع المواصلات السلكية عن كركوك ورفع علمه الوطني (هلال أحمر في أرضية خضراء) على الدوائر الحكومية وأنزل العلم البريطاني الذي كان مرفوعاً على مبنى دائرة الضابط السياسي البريطاني[2]. ولقد انضم للشيخ محمود بعد ذلك كثير من المترددين، كما ساهم في الحركة الفلاحون الكرد خارج السليمانية بهدف التحرر القومي السياسي وتحسين أوضاعهم الاجتماعية[3].

وهنا أصدرت السلطات البريطانية أوامرها إلى القيادة العسكرية في كركوك باتخاذ الإجراءات السريعة للقضاء على هذه الثورة، فتحركت قوة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندي بقيادة الرائد (بومي) بالإضافة إلى قوات بقيادة Bredges في 23 أيار (مايو) 1919م مؤلفة من المشاة والمدرعات، لاحتلال السليمانية حيث تقدمت نحو المدينة بعض الخيالة وقوات الليفي[4]، وعدد من السيارات المصفحة وسيارات مكشوفة محملة بالرشاشات.

---

(1) ادموندز، مرجع سابق، ص 34.

(2) Laurin, MC, op.cit., p.58.

(3) قاسملو، مرجع سابق، ص 80.

(4) قربت سلطات الاحتلال البريطاني إليها الطوائف غير المسلمة وأغدقت عليهم البذل والعطاء، وأخذت هذه الطوائف تعتقد أن استمرار الوجود الإنجليزي في العراق خير ضمان لبقاء امتيازاتها. وقد عهد الإنجليز لهؤلاء بالقيام بأعمال التجسس ومقاومة الحركة الوطنية الكردية. ومن هذه الطوائف الآثوريون الذين كونت منهم سلطات الاحتلال فرقاً عسكرية أطلق عليها (الليفي الآثوري). ولقد عمد الإنجليز إلى استغلال وحدات الليفي الآثوري في قمع الحركة التحررية الوطنية العراقية كما أصبح الليفي الآثوري يشد أزر بريطانيا في كل ملمة تقع لها. وكثيراً ما اتخذت منه قوى فدائية في الحركات التي وقعت في شمال العراق، لا سيما في كوردستان.

وعندما علم الشيخ محمود بهذه الحشود البريطانية، قاد المقاتلين لمواجهتها عند مضيق طاسلوجه حيث دارت معركة عنيفة انتهت بهزيمة القوات الإنجليزية التي فرت إلى كركوك، حيث بدأوا في تنظيم حشودهم من جديد وخاصة بعد استيلاء الثوار على حلبجه[1].

وقاد السير ثيودور فريزر Theodor Fraser قائد الفرقة الثامنة عشرة الحملة الإنجليزية الجديدة، فانقلبت الأحوال نظراً لعدم تكافؤ إمكانيات الطرفين[2]. وبالرغم من انتصارات الشيخ محمود الأولية فقد أفلح الإنجليز في تحريض عشيرتي الجاف وبشدر ضد الشيخ محمود مما أضعف من موقفه. وفي 17 حزيران (يونيو) أصيبت قوات الشيخ بالقرب من بازيان بالهزيمة، أما الشيخ نفسه فقد جرح ووقع في الأسر وسقطت السليمانية بعد عدة أيام[3].

وقدم الشيخ محمود إلى محكمة عرفية إنجليزية في بغداد حيث تعرض لتهكم رئيس المحكمة، فما كان من الشيخ محمود إلا أن رمى رئيس المحكمة بعمامته وسبه. وقررت المحكمة إعدامه وسجن صهره الشيخ محمد غريب عشر سنوات وتغريمه عشرة آلاف روبية. كما حكم على عدد آخر من رجال الشيخ بالغرامة وعقوبات مختلفة[4].

ويلاحظ أن ولسن الحاكم العام كان يرغب في تنفيذ حكم الإعدام في الشيخ لأن بقاءه حياً يجعل أتباعه يتطلعون إلى عودته ويجعل خصومه يخشون بطشه، أما إعدامه فيعيد الأمن والنظام إلى المنطقة الكردية إلا أن حكم الإعدام استبدل بالنفي إلى الهند لمدة عشر سنوات بسبب شعبيته الواسعة بين الكرد العراقيين[5].

---

(1) ادموندز، مرجع سابق، ص 34.

(2) الزيدي، مرجع سابق، ص 169.

(3) لازاريف، مرجع سابق، ص 73.

(4) الزيدي، مرجع سابق، ص 170.

(5) كمال مظهر، مرجع سابق، ص ص 67، 81.

وعلى أية حال فقد زعزعت انتفاضة الشيخ محمود النفوذ البريطاني في كوردستان العراق وأكدت توافر قوى الثورة في المنطقة، وقدرتها على مواجهة الاحتلال البريطاني، كما تأكد أن عداء الكرد للاحتلال لا يقل عن عداوة العرب كما كان يعتقد بعض رجال السلطات البريطانية[1].

كان بوسع السلطات العسكرية السياسية البريطانية في العراق رؤية مظاهر كثيرة للتذمر المتزايد في كوردستان الجنوبية حتى قبل الأحداث التي وقعت في السليمانية بفترة طويلة، فعلى الرغم من الخلافات بين القيادة الكردية ومن وجود ميول متعاطفة مع الإنجليز فيها فقدبات واضحاً أن الشكل التقليدي للحكم الاستعماري المباشر لا يجدي نفعاً، كما أن ضرورة تغيير شكل النظام الاستعماري في العراق وكوردستان أصبح أمراً غير مشكوك فيه. وفي الوقت نفسه بينت التجربة الأولى للاحتلال البريطاني في العراق أن السكان الكرد في البلاد بحاجة إلى نهج خاص في التعامل[2].

والحقيقة أن عداء الكرد للأتراك احتل المرتبة الثانية، خاصة بعد الفوضى التي سادت تركيا في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وبعد تلك الاتصالات التي قامت بها السلطات التركية مع بعض الزعماء الكرد وعلى رأسهم شخصيات كردية مقيمة في بغداد مثل أمين عالي بدرخان والي المصول سابقاً والسيد عبد القادر شمزيني وسليمان نظيف وعبدالله جودت.

وساهم في سوء العلاقات الكردية البريطانية تلك الشائعات التي أثيرت حول إقامة دولة أرمينية مستقلة في شرق الأناضول حيث يعيش عدد كبير من السكان الكرد. ولقد أثارت هذه الشائعات قلق الكرد وساهمت في

---

(1) W.R. Hay., Two Years in Kurdistan, Experience of Apolitical Officer 1918 - 1920, London, 1921, p.193.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 73.

ازدياد مشاعر الغضب تجاه دول الحلفاء وبخاصة ضد الإنجليز.

ومن الملاحظ أن سيد طه قد خيب تلك الآمال التي علقها عليه الضباط السياسيون البريطانيون حيث استمر سيد طه في إقامة صلات وثيقة مع سمكو الذي سلك مسلكاً معادياً لإيران حالماً بمشاريع وحدة الأراضي الكردية في إيران والعراق. ويدل ذلك على فشل بريطانيا في استمالة زعماء كوردستان الجنوبية إلى جانبها كما يعكس تطور إدراك القيادة الكردية للمهام القومية الحقيقية للشعب الكردي.

وبهذا الشكل لم يتمكن الإنجليز من فرض نفوذهم كاملاً ليس في السليمانية فقط بل وفي مناطق كوردستان العراق كلها، فلم يكن بوسع الإنجليز الاعتماد على خصوم الشيخ محمود مثل سيد طه أو غيره[1].

لقد أصبح الشعور بالاستياء المكشوف والخفي من السيطرة البريطانية واضحاً في العراق وفي شتى مناطق كوردستان الجنوبية. ومن أكثر الحركات أهمية تلك الانتفاضة التي اندلعت في خريف 1919م في منطقة عقرة شمال العراق حيث ثارت عشيرتا الزيبار وبارزان وقاد حركة بارزان الشيخ أحمد البارزاني الذي كان يتمتع بنفوذ ديني كبير في كوردستان الوسطى كلها.

ولقد نجح الثوار في الاستيلاء على عقره، وقتل أثناء ذلك عدد من الضباط الإنجليز، إلا أن الثوار لم يتمكنوا من القيام بثورة شاملة رغم مساعدة الأتراك لهم. ومن بين الزعماء الكرد الذين قدموا دعماً للانتفاضة كان بابكر أغا زعيم عشيرة بشدر وسيد طه فقط.

ولقد وضعت الحملة الإنجليزية التي أرسلت إلى عقرة حداً لهذه الثورة[2]. وفي آن واحد اندلعت الاضطرابات في العمادية وروانذوز وبهدينان وثارت عشيرتا سورجي وسوران كما واصلت عشيرة كويان

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 80.

(2) جيرترود بيل، مرجع سابق، ص 222.

انتفاضتها ولقد زج الإنجليز بقوات كبيرة لإخماد تلك الحركة بما فيها القطعات التي تفرقت بعد قمع حركة الشيخ محمود السابقة في السليمانية.

ولقد برز في العمليات الانتفاضية بشكل خاص قوات الليفي الآثوري بقيادة الضباط الإنجليز، وكان ذلك أول تعبير ساطع للسياسة الإنجليزية التقليدية المعروفة (فرق تسد)[1].

إلا أن الإنجليز لم يحققوا نجاحاً حاسماً على المتمردين الكرد في هذه المنطقة وتكبد المحتلون خسائر فادحة بلغت حسب ما أكده أحد المؤرخين 2000 قتيل[2]. ولهذا السبب دفع الإنجليز بعنصر جديد في العمليات الحربية وهو الطيران، وكان الطيران ضرورياً للاستعمار الإنجليزي خاصة في أعمال القصف الإرهابية ضد القرى الكردية الآمنة وضد سكان تلك القرى الذين شاركوا في هذه أو تلك العمليات المعادية لبريطانيا بوجه خاص[3].

كما انتشرت الحركات المناهضة للإنجليز أيضاً في كركوك، وكان لهذه الحركات أسبابها الدينية، وذلك عندما افتتحت قوات الاحتلال محلاً خاصاً بالبغاء العلني في المدينة، وأكثرت من منح التراخيص لبائعي الخمور وقامت بمشروعات أخرى لا تقرها عادات المدينة، بالإضافة إلى الرغبة في التخلص من الاستعمار البريطاني.

وقد تشكلت في كركوك جمعية تبشر بعودة الأتراك إليها وتعمل مع الوطنيين الآخرين على مناهضة الاحتلال برئاسة الشيخ قادر منصور الطالباني الذي انتخب معتمداً لرؤساء القبائل الذين انتموا لهذه الجمعية السرية. وقد رأس الاتجاه الديني في انتفاضة كركوك الشيخ رضا الواعظ أما الاتجاه السياسي في هذه الانتفاضة فقد كان على رأسه مصطفى أفندي

---

(1) كمال مظهر، مرجع سابق، ص 82.
(2) كمال مظهر، مرجع سابق، ص 83.
(3) Longrigg, op.cit., p.101.

اليعقوبي، الذي كانت الاجتماعات تعقد في داره.

وعندما ثارت كفرى طلبت المساعدة من الحركة في كركوك والتي اتخذ قادتها التدابير اللازمة لقطع المواصلات بين كركوك وكفرى، فما كان من الميجور (لونكريك) إلا أن هاجم قرية سمار منصور واشتبك مع جماعة الشيخ قادر في معركة استمرت عدة ساعات واشتركت فيها الطائرات لقهر الأهالي، فما كان بوسع الشيخ سوى الفرار بعد أن دمرت قريته وأهلكت مواشيه، فبقي طريداً شريداً حتى شمله قرار العفو الصادر في 3 أيار (مايو) 1921م. أما بقية أعضاء الجمعية فقد قبضت عليهم السلطات الحكومية واستطاع البعض الآخر الهروب[1].

وكان عام 1920م هو عام الثورة في العراق بوجه عام حيث ساهمت في هذه الثورة جميع فئات الشعب العراقي سواء العرب أو الكرد، وأخذ الإنجليز يتساقطون كأوراق الخريف على أيدي الثوار في كل مكان من أراضي العراق[2].

* حركة الشيخ محمود الثانية (1927/22):

شهدت الحركة الوطنية الكردية منعطفاً جديداً عندما منحت حكومة أنقرة في 17 آذار (مارس) 1922م لقب قائمقام رواندوز لرمزي بك وأرسلته إلى كوردستان وبوصوله في نهاية شهر أيار (مايو) 1922م بدأ في قيادة حملة كبيرة بين القبائل مؤكداً قرب وصول نجدات عسكرية تركية كبيرة لانتزاع السليمانية وكركوك وأربيل من أيدي البريطانيين[3].

وقد واكب ذلك استمرار الحركة الوطنية في كوردستان العراق التي شاركت فيها قبيلة زنكنة وقبيلة الهماوند وشيوخ الأسرة البرزنجية وعشائر بشدر ورانية، وعلى رأس هؤلاء أحد أنصار محمود البرزنجي وهو كريم

---

(1) الزيدي، مرجع سابق، ص 91.

(2) الحيدري، مرجع سابق، ص 14.

(3) Laurin, MC, op.cit., p.58.

بك فتاح زعيم الهماوند. ونجح هؤلاء في إلحاق خسائر فادحة بالقوات البريطانية وخاصة مصرع كل من الكابتن بوند (Bond) والكابتن ما كانت (Makant) على يد كريم بك فتاح، مما اضطر بريطانيا للانسحاب من السليمانية في 5 أيلول (سبتمبر) 1922 م.

كما ظهر في لواء السليمانية من جديد الثائر الوطني محمود خان ديزلي والذي سبق له المشاركة في حركة الشيخ محمود عام 1919م حيث هاجم القوات البريطانية مع أنصاره مطالباً بعودة الشيخ محمود. وقد انتشرت الاضطرابات في قره باغ وجمجمال ومناطق أخرى في أرجاء كوردستان[1].

وهكذا واجه الإنجليز مصاعب متعددة وتأكد حاجة السلطات البريطانية إلى مزيد من القوات البرية والإمكانات المالية لتجهيز الحملات التأديبية للكرد الثائرين، حيث اتضح لها أن الطيران لم يكن كافياً لحسم الصراع[2].

ومما ساهم في تعقيد الأوضاع نجاحات الكماليين العسكرية والسياسية في عام 1921م ومطلع عام 1922م، بالإضافة إلى قيام عملاء الأتراك رمزي بك والعقيد علي شفيق المعروف بلقب (أوزدمير) بدعاية واسعة لمصلحة الأتراك تحت شعار الوحدة الإسلامية بين صفوف العشائر الكردية في شمال العراق، وقدموا لهم السلاح والذخيرة والمال ودعوا إلى القيام بانتفاضة عامة ضد السيطرة الإنجليزية[3]. ووسط هذه الظروف أصبحت السلطات البريطانية على قناعة تامة بضرورة اللجوء إلى أساليب أخرى غير القوة العسكرية لقمع هذه الانتفاضة ومنها تأليب العشائر الكردية بعضها على البعض الآخر. وطرح أمام سلطات الانتداب إمكانية استمالة سيد طه أو الشيخ محمود البرزنجي الذي يعد أكثر الشخصيات شعبية

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 216.
(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 220.
(3) كمال مظهر، مرجع سابق، ص ص 98 ـ 99.

ونفوذاً في كوردستان، ولهذا بات من الضروري عودة الشيخ من منفاه بالهند، بالإضافة إلى ممارسة ضغط شديد على السلطات العراقية التي أرغمت على توقيع معاهدة 1922م مع بريطانيا[1].

وبالفعل تم نقل الشيخ محمود من منفاه إلى الكويت، وفي أواسط أيلول (سبتمبر) عام 1922م وصل الشيخ إلى بغداد ومن هناك سافر إلى السليمانية وذلك في أيلول (سبتمبر) يرافقه الرائد نوئيل. ولم يكشف الشيخ محمود عن أوراقه إلى حينٍ موهماً الانكليز بأنه سوف ينصاع إلى أوامرهم. لكنه بعد أن استقر به المقام في السليمانية تصرّف بصورة مستقلة تماماً. ففي أوائل اكتوبر نصب نفسه حكمداراً على السليمانية وتصرف كحاكم مستقل، وكان يعامل نوئيل معاملة مبعوث أجنبي أكثر من كونه ممثلاً للمندوب السامي البريطاني.

وفي العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1922م صدر بلاغ في السليمانية عاصمة كوردستان بإنشاء مجلس يتألف من ثمانية وزراء برئاسة الشيخ قادر الحفيد شقيق الشيخ محمود، وقد تم تشكيلها على النحو التالي:

1 ـ الشيخ قادر الحفيد	**: رئيس الوزراء**
2 ـ مصطفى باشا ياملكي	**: وزير المعارف**
3 ـ شيخ محمد غريب	**: وزير الداخلية**
4 ـ سيد أحمد البرزنجي	**: وزير الأمن العام**
5 ـ أحمد بك فتاح بك	**: وزير الجمارك**
6 ـ محمد أغا عبد الرحمن أغا	**: وزير النافعة والأشغال**
7 ـ عبد الكريم علكة	**: وزير المالية**
8 ـ ملا سعيد كركوكلي زاده	**: وزير العدلية**

(1) Edmonds, op.cit., p.230.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 222.

وقد عيّن الشيخ مفيد قادر قائداً عاماً لقوات كوردستان، كما عين الجنرال صديق القادري مفتشاً عاماً لهذه القوات وأصبحت القوات الكردية تسمى باسم الجيش الوطني الكردي، وعاصمة الحكم هي السليمانية. وفي الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1922م اتخذ الشيخ محمود لنفسه لقب (ملك كوردستان) ورفع العلم الكردي ذا الهلال الأحمر وسط أرضية خضراء مع تاج مزخرف ثبت فوق العلم.

وأياً كان الأمر فلم تشمل هذه المملكة إلا لواء السليمانية فقط، أي جزءاً من كوردستان الجنوبية، وتميزت هذه المملكة بكونها دولة إقطاعية تقليدية برئاسة حاكم متسلط يساعده مجموعة من التجار والمثقفين الذين كانوا يعملون في الصحافة.

وافتقر هذا الكيان السياسي للأساس الاقتصادي ولجيش نظامي، حيث تألفت قوات الشيخ محمود من العشائر، وإن حاول الشيخ منح دولته سمات الاستقلال بإصدار العملة والطوابع وجمع الضرائب وجعل اللغة الكردية لغة رسمية، ومع هذا لم يستمر هذا الكيان سوى بضعة أشهر، ولم يعترف به أحد خلال هذه الفترة، وإن كانت خطوته هذه قد تركت أثراً ملحوظاً في مجرى النضال الكردي[1].

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال البريطاني عاملت الشيخ محمود وكأنه زعيم تقليدي عشائري يمكن معاقبته أو الصفح عنه حسب حاجة السياسة البريطانية. فبعد عودته إلى العراق واستقراره في السليمانية حاولت تلك السلطات استغلاله كأداة لمواجهة تنامي النفوذ التركي في شمال العراق ومحاولات الكماليين إعادة النظر في قرارات معاهدة سيفر وخاصة مسألة ولاية الموصل[2].

إلا أن هذه المخططات ثبت فشلها، فقد طرح الشيخ محمود أهدافاً

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 221.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 222.

قومية لا عشائرية، ولم يكن ينوي أن يلعب دور التابع لبريطانيا، وذلك لاقتناعه بأن الخطر الأكبر الذي يحيط بكوردستان هو الإنجليز، ولهذا لم يتردد في قبول المساعدات التركية[1].

وعلى أية حال لم يفقد الإنجليز الأمل في استمالة الشيخ محمود. وحينما تأكد لهم أنه يمارس أنشطته دون الأخذ بمشورتهم، قرروا اللجوء إلى أسلوبهم التقليدي في هذه الحالة وهو شق صفوف الكرد وإشعال نار العداء بين العشائر في كوردستان العراق[2].

وفي 22 كانون الأول (ديسمبر) 1922م وجه الإنجليز بياناً إلى الزعماء الكرد جاء فيه (تعترف الحكومتان البريطانية والعراقية بحق الكرد القاطنين ضمن إطار الحدود العراقية في تشكيل حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأمل الدولتان أن تتوصل مختلف العناصر الكردية وبصورة أسرع قدر الإمكان إلى اتفاق بينها حول الأشكال التي يجب أن تتخذها هذه الحكومة وحول الحدود التي ستعمل ضمنها وأن يرسل الكرد ممثلين مسؤولين عنهم إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والعراقية)[3].

من الملاحظ أن هذا الإعلان لم يتضمن أي تعهدات محددة من جانب الإنجليز تجاه منح الكرد إدارة ذاتية حقيقية ويبدو أن السلطات البريطانية قد وضعت شرطاً لا يمكن تحقيقه لحل قضية الكرد وهو اتفاق جميع العناصر الكردية حول الحل المقترح، بالإضافة إلى صعوبة المفاوضات بين الكرد من جهة وحكومة العراق والحكومة البريطانية من جهة ثانية، مما يؤدي في النهاية إلى فشل تشكيل الحكومة الكردية المقترحة. وقد ترتب على هذا الإعلان تقديم الدعم السياسي لخصوم

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 224.

(2) Edmonds, op.cit., p.314.

(3) كمال مظهر، مرجع سابق، ص 18.

الشيخ محمود البرزنجي في كوردستان العراق، وتوسيع شقة الانشقاق داخل المعسكر الكردي[1].

وهكذا انهارت العلاقات بين حكومة الشيخ محمود والسلطات البريطانية في العراق بسرعة بعد فشل المفاوضات المقرر إجراؤها في كركوك مع الوفد الكردي برئاسة الشيخ قادر حول إقامة الحكم الذاتي للكرد العراقيين متذرعة بعدم تسوية قضية الموصل.

ومن جانبه قام الشيخ محمود بتوثيق الاتصالات مع الاستخبارات التركية في شمال العراق ورئيسها أوزدمير. ولكن يجب ملاحظة أن الشيخ محموداً لم يعقد العزم أبداً على التضحية بمصالح الكرد القومية أمام الأتراك ولا سيما المساهمة في إعادة السيطرة التركية على كوردستان العراق. لقد كان الشيخ يتوخى في تقاربه مع الأتراك أهدافاً تكتيكية الغرض منها الضغط على الإنجليز وإرغامهم على تقديم التنازلات، وفي نفس الوقت لم يكن هدف الأتراك استقلال كوردستان بعد ضمها إليهم[2].

وعلى أية حال فقد أشعل انتعاش الاتصالات بين (الملك الكردي) والاستخبارات التركية في شمال العراق نار العداء بين السليمانية وبغداد، كما فشلت محاولات إجراء مفاوضات مباشرة بين السلطات البريطانية والشيخ محمود[3].

وفي الوقت الذي استعد الشيخ محمود لإعلان انتفاضة في لواء كركوك ورفع العلم الكردي فوق رانيه مما أدى في النهاية إلى القطيعة بين حاكم السليمانية والسلطات البريطانية في العراق، اشتد التدخل التركي مما أثار قلق الإنجليز خاصة بعد توغل المفارز التركية النظامية والكردية غير النظامية في شمال العراق في عدة مناطق منها رواندوز ورانية مكبدة القوات

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 225.

(2) Edmonds, op.cit., p.314.

(3) Ibid., p.313.

الإنجليزية خسائر فادحة بالرغم من غارات القوات الجوية الملكية المدمرة في هذه المناطق.

ومع أوائل 1923م خضع شمال شرق كوردستان العراق لسيطرة القوات التركية - الكردية وساهم في ذلك نشاط والي ديار بكر (إحسان باشا) الذي كان من أهدافه الاستراتيجية بعد قمع الحركة الكردية في جنوب شرق الأناضول حصر هذه الحركة في الجنوب لتكون شوكة في جنب بريطانيا العدو التقليدي لتركيا الكمالية[1].

ويلاحظ أن التحالف التركي - الكردي لم يكن موجهاً فقط إلى الإنجليز ولكنه وجه أيضاً إلى حكومة العراق، حيث وزع الكماليون منشوراً في شمال العراق تضمن عدم شرعية سلطة الملك فيصل وإخلالها بمبادىء الخلافة كما طالب هذا المنشور بحظر ذكر اسمه أثناء الخطبة.

وبعد أن خسر الإنجليز الرهان على الشيخ محمود اتجهوا إلى استغلال الشيخ سيد طه بهدف الحيلولة دون مواصلة التحالف بين السليمانية والأتراك، وبناء على ذلك إخراج الأتراك من شمال شرق العراق، ولهذا عملت السلطات البريطانية على إزالة الجليد الذي أصاب العلاقات مع سيدطه إلا أنه طلب وضع رواندوز وعقرة والعمادية تحت سيطرته، ولم يكن في استطاعة الإنجليز ذلك لأن هذه المناطق خارج سيطرتهم[2].

وهنا وجدت بريطانيا ضالتها في شخصية إسماعيل أغا سمكو والذي واجه صعاباً متعددة بعد هزيمته أمام الفرس والأتراك على السواء واختار العراق لتكون ملاذاً له. وحاول الإنجليز استغلال كراهيته للأتراك الذين قتلوا زوجته وأسروا ابنه ليتحالف معهم ويدفع الشيخ محمود لاتخاذ موقف مناوىء للأتراك، إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل فلم يسع سمكو لإرضاء الإنجليز، ولكنه وهو الزعيم الإقطاعي وقف بثبات يؤيد الشيخ

---

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 226.

(2) كمال مظهر، مرجع سابق، ص ص 109 - 110. 'Edmonds, op.cit., p.123.

محموداً في حركته الوطنية[1].

وهكذا باءت مؤامرات الإنجليز بالفشل وعلى العكس دفعت الرجلين للتحالف مما كان يمثل نذير خطر للوجود البريطاني في المنطقة، وزاد من تأزم الموقف تجاه الشيخ محمود لطلب المساعدة من روسيا من خلال رسالته التي تسلمتها القنصلية الروسية في تبريز في 20 كانون الثاني (يناير) 1923م والتي تضمنت فضح دسائس الإنجليز والتعبير عن مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب الكردي في كوردستان الجنوبية نحو روسيا. وطلب الشيخ محمود في هذه الرسالة إمداده بالأسلحة والذخيرة وإقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا، وأوضح في الرسالة أن الشعب الكردي كله يرى في الروس محررين للشرق، ولذلك فهو على استعداد لربط مصيره بمصيرهم[2].

لقد أزعجت مواقف الشيخ محمود الاستقلالية والوطنية المسؤولين البريطانيين الذين أخذوا يتحينون الفرصة لإسقاطه خاصة وأن الظروف المحلية في العراق والدولية بدأت تتحسن بالنسبة لبريطانيا، حينما تأكدت من فرض معاهدة تشرين الأول (أكتوبر) 1922م على العراق وعقد بروتوكول 30 نيسان (أبريل) 1923م وكذلك قبول مصطفى كمال عرض قضية الموصل على عصبة الأمم المتحدة. ولقد أقنع كل ذلك بريطانيا بإمكان ضمان مصالحها واستقرار مركزها بالعراق وكوردستان العراقية خاصة وأن حكام العراق وعلى رأسهم الملك فيصل الأول كانوا من أشد المتحمسين للدعوة إلى إرضاء بريطانيا. وهكذا تلاشت الضغوط التي فرضت على بريطانيا إعادة الشيخ محمود من منفاه، بالإضافة إلى قلق كل من إيران والعراق وتركيا من الدعاوى القومية الكردية، ففضلت السلطات البريطانية ضم شمال العراق إلى دولة العراق وبالتالي تصفية حكومة الشيخ

(1) لازاريف، مرجع سابق، ص 222.

(2) كمال مظهر، مرجع سابق، ص 117.

محمود. وتنفيذاً لهذه التوجهات طلب المندوب السامي البريطاني من الملك فيصل طرح أفكار حول مستقبل هذه المنطقة في إطار إلحاقها بالعراق[1].

ومن هنا شعر الشيخ محمود أن الصدام المكشوف مع بريطانيا لا مفر منه فاستعد لبدء الأعمال العسكرية. وبدأ الإنجليز في السيطرة على المراكز الكردية التي كانت خاضعة لسيطرة الشيخ محمود بواسطة المناوئين له من الكرد والموالين للإنجليز. حيث فرض الإنجليز سيطرتهم على قبيلة شيخ (بزة ينى) وعلى ناحية الحال في جمجمال بواسطة أمين رشيد أغا، كما فرضوا سيطرتهم على ناحيتي قرة داغ وسه نكاو الجنوبيتين، كما سيطروا على بشدر بمساعدة بابكر أغا وقواته المؤلفة من الليفي والقرويين بقيادة صالح زكي[2].

وقامت الطائرات البريطانية في 4 آذار (مارس) 1923م بقصف مدينة السليمانية رغم أن الشيخ محمود كان قد هجرها[3]. وفي نيسان (أبريل) 1923م تقدمت قوات من الجيش العراقي الوليد يقودها ضباط إنجليز وبمساعدة الطيران الملكي البريطاني لإعادة احتلال رواندوز التي سبق أن دخلتها عناصر تركية غير نظامية، فتمكنت من ذلك في 23 نيسان (أبريل) 1923.

وقد فرض الإنجليز منذ ذلك الحين إشرافهم على طرق المواصلات المؤدية إلى الحدود التركية وتمكنوا من وضع مفارز على الحدود العراقية التركية لمنع تغلغل القوات التركية داخل العراق.

وفي 1923م شنت القوات الإنجليزية هجوماً على السليمانية

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 222.

(2) Edmands, op.cit., p.315.

(3) Derk Kinnane, The Kurds and Kurds, Issued under the auspise of Institute of Race Relations, the first edition, London, 1964, p.28.

وساعدهم في ذلك بعض العشائر الكردية. ودخلت تلك القوات المدينة في الثامن والعشرين من مايو، وفي اليوم التالي وصل إليها رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون يرافقه المستشارون الإنجليز، وسرعان ما قدم إليها المندوب السامي البريطاني الجديد في العراق مستر هنري دوبس[1].

ولقد استقر رأي المسؤولين الإنجليز على منح الشيخ محمود مسؤولية السليمانية مع التلويح له بإمكانية إقصائه إن تجاوز الحدود، وأحاطه الإنجليز علماً بكل الترتيبات التي اتخذوها لإدارة أقضية رانية وقلعة دزه وچمچمال وقرة داغ وسه نكاو فضلاً عن ناحية ماوته مع تهديده بعدم التدخل بأي شكل في شؤون المناطق المذكورة آنفا أو في القرى التي تعود لسادة سه ركه لو وإلا سوف تضطر السلطات البريطانية للتدخل ضده، وأن كانت لا تنوي ذلك في الوقت الحاضر[2].

إلا أن الشيخ محموداً لم يلتزم بذلك وبدأ في التدخل في ماوته في 21 آب (أغسطس) 1923م مما أدى إلى إغارة الطائرات البريطانية على مقره في السليمانية، وإلقائها قنابل زنة 229 رطلاً لأول مرة. واستمرت هذه الغارات الجوية حتى أصابت منزل الشيخ محمود إصابة مباشرة في كانون الأول (ديسمبر) 1923 م[3].

وفي صيف 1923م ساهمت وحدات من الليفي الآثوري مع القوات البريطانية والعراقية في عمليات عسكرية ضد الشيخ محمود. ومع استمرار التعاون بين سلاح الجوي البريطاني والقوات العراقية تمكن الجيش العراقي من احتلال السليمانية في 19 تموز (يوليو) 1924م، على أن الشيخ محموداً أجبر قطعات الجيش العراقي على التخلي عن السليمانية مما دفع

(1) O'Ballance, op.cit., p.21.

(2) Edmonds, op.cit., p.346.

(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 142.

الإنجليز إلى إرسال حملة عسكرية أخرى استطاعت أن تقضي على نفوذه العسكري في السليمانية مما أدى إلى تفرق أتباعه، فترك الشيخ محمود المدينة ولجأ إلى الحدود العراقية الفارسية.

إلا أن ذلك لم يؤد إلى توقف الهجوم الذي كانت تشنه فصائل الشيخ من قواعدها في شار بازير وبنجوين، التي فشل سلاح الجو البريطاني في إخمادها تماماً. ولقد دفع ذلك المندوب السامي إلى المطالبة بالقبض على الشيخ محمود حياً أو ميتاً. وقد أحيل طلب المندوب السامي إلى مجلس الوزراء العراقي في جلسة 13 تموز (يوليو) 1935م فوافق عليه، وقرر تخصيص مائة ألف دينار لهذا الغرض[1].

لم توفق الحكومة العراقية في عهد الوزارة الهاشمية الأولى في 2 آب 1924م في القضاء نهائياً على مقاومة الشيخ محمود أو القبض عليه رغم احتلالها للسليمانية والقضاء على مقاومته فيها. وقد رأت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية (26/ 6/ 1925م ـ 1/ 11/ 1926 م) أن سياسة البطش والشدة لن تؤدي إلى نتيجة إيجابة وسريعة فتباحثت مع دار المندوب السامي لحل هذه المشكلة[2]، ولذلك سافر مستشار وزارة الداخلية العراقي المستر (كينهان كورنواليس) إلى السليمانية في تشرين الأول (أكتوبر) 1926م واجتمع مع الشيخ محمود في معقله بجوار السليمانية وعرض عليه الاستسلام على أساس قيام الحكومة العراقية بمنحه بعض الامتيازات الشخصية.

ولكن الشيخ محموداً رفض التسليم مما دفع الحكومة العراقية إلى إرسال فوج من الجيش إلى بنجوين قرية الشيخ محمود فاحتلتها في 20 نيسان (أبريل) 1927م، لذلك لم ير الشيخ محمود مفراً من قبول الصلح حيث وافق في اليوم الثاني من حزيران (يونيو) 1927م على ما يلي: ـ

---

(1) الحسنى، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، مرجع سابق، ص 288.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 144.

أولا: أن لا يدخل الشيخ ولا بعض أقاربه المعنيين الأراضي العراقية دون إذن من الحكومة.

ثانياً: أن يتعهد الشيخ محمود بعدم التدخل في شؤون الحكومة العراقية وألا يشجع أحداً على هذا التدخل إن كان في السليمانية أو في أي محل آخر وأن يبتعد عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق.

ثالثاً: أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أي تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون في إقامة الدعوى الشخصية عليه في المحاكم المختصة.

وتعهدت الحكومة في مقابل ذلك أن تعيد إلى الشيخ أملاكه على أن يدير شؤونها وكيل ترضاه السلطة وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم، ويستثنى من ذلك المتهمون (بجرائم فظيعة) فينظر في أمرهم كل على حده[1].

وفي يوم 28 حزيران (يونيو) 1927م ذهب رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري إلى السليمانية لتفقد الحالة العامة، واجتمع بالشيخ محمود واتفق معه على أن يقوم بزيارة إلى بغداد في الرابع من شهر تموز (يوليو) 1927م ليسلم ابنه (بابا علي) حسب الشروط التي سبق واتفق عليها في 2 حزيران (يونيو) 1927. وقد تم ذلك بالفعل، وانتهت بذلك حركة الشيخ محمود الثانية في 2/ 2/ 1927 م[2]. ولكن لم يمر وقت طويل حتى واصل الشيخ حركته بعد عقد المعاهدة البريطانية ـ العراقية في عام 1930 م.

* حركة الشيخ محمود الثالثة (30/ 1931):

في أعقاب الأحداث التي شهدتها السليمانية في أيلول (سبتمبر) 1930م بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس النيابي دخل الشيخ محمود لواء السليمانية قادماً من فارس بعد أن استطاع الفرار ناقضاً عهده السالف

---

(1) الحسنى، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، مرجع سابق، ص 289.

(2) الحسنى، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج 3، مرجع سابق، ص 289.

ومعلناً الثورة. وقدم الشيخ محمود طلباً إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد بترك الحكومة العراقية جميع مناطق كوردستان بين خانقين وزاخو، وقيام حكومة كردية تكون تحت الانتداب البريطاني حتى تعلن عصبة الأمم استقلال العراق[1].

إلا أن السلطات العراقية وجهت إليه إنذاراً بوجوب الابتعاد عن مثل هذه الحركات المخلة بالسيادة العراقية والباعثة على تفشي الاضطرابات في شمال العراق. وإزاء ذلك لجأ الشيخ إلى القوة واستمر في تحريض الكرد على التمرد ضد السلطة[2]، يسانده في ذلك مجموعة من رجال القبائل وبعض ضباط الجيش العراقي من الكرد ومنهم محمد جودت وحميد جودت وكامل حسين، ولقد أعدت الحكومة العراقية والقوات الإنجليزية العدة لإخماد هذه الحركة.

ولقد نجحت القوات الأنجلو ـ عراقية في طرد الشيخ من إقليم بنجوين مركز تجمع أنصاره المسلحين الذين تم طردهم خارج الحدود إلى فارس قبل بدء تساقط الثلوج في الشتاء. ومن فارس 1931م حاول الشيخ إثارة كفرى وخانقين والقبائل الكردية المقيمة على الحدود، فتصدت له القوات العراقية حيث دارت معركة شرسة في قرية Aui-Barika (ايوي باريكا) أسفرت عن تشتيت قوات الشيخ وأتباعه.

وفي هذه المرة تصدت القوات الفارسية للشيخ محمود وأنصاره ومنعته من عبور الحدود فعاد مضطراً إلى بنجوين حيث تمكنت القوات العراقية من القبض عليه وأسره[3]، وظل في بغداد حتى شهر أيار (مايو) 1941م حيث انتهز فرصة الصدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني وهرب إلى السليمانية وظل بها حتى وفاته في تشرين الأول (أكتوبر) 1956م.

ومن الملاحظ أن القوات البريطانية قد تعاونت مع القوات العراقية

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 157.
(2) الحسنى، تاريخ العراق السياسي ج 3، مرجع سابق، ص 292.
(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 223.

أيضاً في القضاء على حركة الشيخ محمود الثالثة حيث أصبحت بريطانيا حريصة على سلامة الدولة العراقية ضد أي حركة انفصالية[1].

ثانياً: حركات البرزانيين:

تقع بارزان في أقصى الشمال الشرقي للعراق على سفوح جبال شيرين الجنوبية الواقعة في جنوب سلسلة جبال شيروان والتي تؤلف بدورها الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، وتشكل المنطقة التي تقع فيها بارزان صورة عنيفة من قسوة الطبيعة الجبلية ووعورتها[2].

وبارزان محاطة بجبال بيريس وشيرمان في الغرب والجنوب وجبال شيرين وناروش وبرادوست وبيراني وكله شين من الشرق وتعترض السبل الضيقة الموصلة إلى بارزان الأنهار والمجاري كنهر الزاب الكبير ونهر رواندوز، وروكجوك، وشمزينان، وهذه الموانع الطبيعية جعلت من بارزان أمنع المناطق الكردية في كوردستان العراق. وانعكست مناعة هذه المنطقة على سكانها فجعلت منهم محاربيين أشداء. وهكذا أصبحت منطقة بارزان مسرحاً للقلاقل والاضطرابات واستطاع الثوار أن يسيطروا عليها سيطرة تامة[3].

ولم تكن هذه القرية لتمثل أي أهمية قبل أن يتخذها أحد مشايخ النقشبندية مقراً له. ففي العهد العثماني نزح شيخ من شيوخ النقشبندية يحسن القراءة والكتابة باللغتين العربية والفارسية من فارس وسكن العراق في قرية (بازي) الواقعة على بعد سبعة كيلومترات شمالي غرب (بارزان)، وأسس الشيخ محمد بن عبد السلام بن تاج الدين وهذا اسمه تكية له ومرجعاً للدراويش في قرية بازي. ونظراً لشدة تمسك الكرد بالدين فقد

---

(1) عبد الرازق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، مطبعة العرفان، صيدا، 1961م، ص 37.

(2) وزارة الإعلام العراقية، القضية الكردية ـ أصداء الحل السلمي، مطابع الجمهورية، بغداد 1970م، ص 66.

(3) O'Ballance, op.cit., p.21.

أصبح للشيخ محمد حظوة ونفوذ لدى قبيلة (بروش) المنتشرة في المنطقة وبدأت طريقته تنتشر شيئاً فشيئاً بين القبائل المجاورة حتى اتسع نفوذه وقوى مركزه[1].

ولما توفي الشيخ محمد حل محله ابنه الشيخ (عبد الرحيم) وقد سار الشيخ عبد الرحيم على درب أبيه وتابع طريقته الدينية، كما أخذ يوسع نفوذه ويقوي مركزه، ثم انتقل من قرية بازي إلى قرية بارزان. وهناك اتخذ من بناء قديم تكية له ولمريديه وجعلها مركزاً لطريقته الدينية ولقب بـ (شيخ بارزان).

لم يكن معظم السكان من الآثوريين، ولكن كانت نسبة كبيرة منهم فأسلم قسم منهم على يده، وهاجر الباقون من بارزان ومن المنطقة كلها إلى منطقة (حكاري) التركية. وكما هي العادة في المناطق الكردية من أن ينسب الشخص إلى قريته أصبح الشيخ عبد الرحيم يلقب بـ (شيخ بارزان) وأفراد عائلته من بعده بـ (البارزانيين) وقد أنجب الشيخ عبد الرحيم خمسة أولاد هم:

1 ـ الشيخ عبد السلام.
2 ـ الشيخ أحمد.
3 ـ الملا مصطفى.
4 ـ الشيخ صديق.
5 ـ محمد بابو.

وحيث أن تقاليد الأسرة تقضي بأن يخلف شيخ بارزان أكبر إخوته، فإن لم يكن له أخ فولده الأرشد، لذلك خلف الشيخ عبد الرحيم عند وفاته ابنه الأكبر الشيخ عبد السلام وأصبح شيخاً لبارزان ورئيساً للتكية ومالكاً لأوقافها وذلك في عام 1908 م[2].

---

(1) أمين سامي، مرجع سابق، ص 193.

(2) الدرة، مرجع سابق، ص 194.

وكان الشيخ عبد السلام ذا مقدرة فائقة ومهابة فاستطاع أن يجمع حوله مئات من المريدين الذين أطلق عليهم اسم (ديوانه) وكانوا يسكنون التكية ويعيشون من أوقافها، بعد أن أقسموا للشيخ يمين الولاء والإخلاص والموت في سبيله[1].

ونتيجة لوجود هؤلاء المريدين في (ديوانه) الذين كانوا من مختلف القبائل أصبح للشيخ عبد السلام نفوذ قوى على معظم القبائل التي تسكن المنطقة إلى درجة أنه كان يفرض عليهم الضرائب ويقاسمهم حاصلاتهم باسم التكية، ويدعوهم للقتال متى شاء إذ كانوا يخضعون له خضوعاً أعمى ويعتقدون في روحانيته اعتقاداً راسخاً. وتمكن الشيخ عبد السلام بمقدرته ودهائه من أن يبسط سلطانه على قبائل: -

- **البروشيين**
- **الشيروانيين**
- **المزوريين**
- **الهركيين**

*** قسم من الدولة مريين (ويسكنون بالقرب من قرية شتنه في منطقة جبل قلندر).**

*** قسم من البرادوستيين (قبائل تسكن من شمال ديانه حتى الحدود التركية).**

*** قسم من الأورمانيين (يسكنون غرب روبار شمدينان قرب العمادية).**

*** قسم من الزيباريين (تسكن جنوب منطقة بارزان من شمال عقرة حتى الضفة الجنوبية للزاب الكبير). وقد أصبحت هذه القبائل جميعها تعرف بعشائر منطقة بارزان.**

---

(1) أمين سامي، مرجع سابق، ص 195.

وقد تصدى الشيخ عبد السلام لمقاومة القوانين الجديدة التي فرضها نظام (تركيا الفتاة) في اسطنبول. ففي 1908م تحدى السلطات العثمانية وأعلن الثورة ضدهم إلا أنه لم يبادر بالقتال إلا عندما أرسل العثمانيون قواتهم لفرض هذه القوانين[1]. وقد استمر القتال حتى عقد صلحاً مع (ناظم باشا) والي العراق 1909م، إلا أن علاقته بالعثمانيين سرعان ما تدهورت عندما تقدم لهم بعدة مطالب منها: -

1 - أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية إلى جانب التركية في المناطق الكردية التي تخضع لإدارته.

2 - أن تكون اللغة الكردية لغة التعليم في مدارس كوردستان.

3 - تعيين موظفين يتحدثون الكردية في المناطق الكردية.

4 - تعيين قضاة ومفتين على المذهب الشافعي في كوردستان.

5 - أن تجمع الضرائب من الكرد بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية.

6 - أن توجه هذه الضرائب إلى إصلاح الطرق والمرافق في كوردستان.

ولكن السلطات العثمانية رفضت هذه المطالب مما أدى إلى زيادة العلاقات سوءاً بينه وبينهم وخاصة عندما رفض الشيخ عبد السلام إرسال متطوعين من أتباعه للقتال إلى جانب العثمانيين حينما نشبت الحرب العالمية الأولى، كما أنه رفض دفع الضرائب وهاجم مدينة عقرة[2].

ولقد دفع كل ذلك العثمانيين إلى إرسال حملة عسكرية استطاعت التغلب عليه فهرب الشيخ إلى تركيا حتى عثرت عليه السلطات وحاكمته في الموصل حيث أعدم مع ستة من أعوانه.

---

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 195.

(2) أمين سامي، مرجع سابق، ص 196.

ولقد ترك الشيخ عبد السلام شقيقه الشيخ أحمد 1914م في الثامنة عشرة من عمره، وتولى تربيته فارس أغا الزيباري الذي تزوج الشيخ أحمد ابنته. ولما كبر الشيخ أصبح شيخاً على بارزان[1]. وكان إعدام أخيه الشيخ عبد السلام رادعاً له في بداية الأمر فظل هادئاً مخلداً إلى السكينة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى والاحتلال الإنجليزي لكوردستان العراق[2]، حيث برز على المسرح السياسي عندما اشترك مع الزيباريين في قتل الحاكم السياسي البريطاني المستر (بيل) ومعاونه الكابتن (سكوت) في أثناء إغارتهم على عقرة 1920م، ثم في مشاركة العشائر الأخرى في الهجوم على العمادية 1922م. وبمضي السنين اكتسب المزيد من النفوذ والقوة والسلطة بين الكرد واتخذ بعض المراسيم والمظاهر التي تضفي عليه الجلال والوقار ولجأ أحياناً إلى العنف والقسوة لتنفيذ إرادته[3].

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة العراقية عملت على حسم قضية الشيخ أحمد البارزاني في أعقاب قضائها على حركة الشيخ محمود[4]. وفي أواخر عام 1927م وفي بداية العام التالي بدأ القلق يسيطر على الحكومة العراقية والسلطات البريطانية على السواء بسبب انتشار سطوته، فأرسل له المندوب السامي محذراً إياه ومؤكداً له أن السلطات العراقية لا تضمر له العداء فرد الشيخ أحمد على ذلك رداً ودياً وطلب أن يرسل إليه مندوبٌ ليجتمع به في مكان قريب من بارزان.

وعلى هذا قابل الميجور (ويلسن) المفتش الإداري للواء الموصل الشيخ أحمد وكانت مطالب الشيخ عشائرية بالدرجة الأولى تمثلت في حق الإشراف والمراقبة على القرى التابعة لقضاء رواندوز فأفهمه ويلسن أن

---

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 196.

(2) أمين سامي، مرجع سابق، ص 197.

(3) بهاء الدين نوري، رتل باز في حركات بارزان، مطبعة المعارف، بغداد، 1964م، ص 72.

(4) British Report on Iraq Adminstration for the year 1928, p.8.

الحكومة العراقية ترفض الاستجابة لمطالبه، واتفق معه على أن يتولى مسؤولية حفظ الأمن والنظام في جهات مزوري وباروش وشيروان وأن يقوم في الوقت نفسه بتحصيل الرسوم الأميرية العائدة للحكومة في تلك الجهات وبذلك أصبحت قضيته منتهية.

ولكن سرعان ما تجددت حركة الشيخ أحمد مرة أخرى وكانت هذه المرة بسبب رغبته في السيطرة على العشائر الكردية، فحدثت عدة حوادث دفعت وزارة الدفاع العراقية إلى إرسال حملة عسكرية قامت بتخريب بارزان[1]. ولم يلبث الشيخ أحمد أن قام في نيسان (أبريل) 1931م بجمع الأتباع المسلحين حوله ورفع طلباً إلى عصبة الأمم بمنح الكرد الحكم الذاتي.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تترقب انتهاء الانتداب في العام التالي أخذت تستعد لبسط سلطانها الكامل على أرجاء المملكة بما فيها كوردستان. ولذلك فقد كان الصدام بين الحكومة والشيخ أحمد أمراً متوقعاً.

الحركة البارزانية الأولى (31/1932):

دفع بطش وقوة سلطان الشيخ أحمد عدداً كبيراً من الكرد إلى الهجرة، فلجأت 200 عائلة إلى منطقة (نروه ريكان) غرب (روبار شمدينان) قرب العمادية. ولجأ قطاع آخر إلى الشرق في منطقة برادوست التي كان يقطن بها شيخ ديني جليل هو (رشيد لولان) وقد تولت السلطات العراقية إسكان ورعاية هؤلاء المهاجرين.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ أحمد نظر إلى هذه الهجرة الجماعية على أنها خروج على طاعته وتحدٍ لسلطانه، فقرر ضرورة إعادتهم بالقوة، فقاد قوة من أعوانه وحاول العبور إلى منطقة نروه ريكان عبر

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 155.

روبار شمدنيان، إلا أن كلحى أغا قائد عشيرة الريكان اعترض طريقه في 21/ 7/ 1931م فعاد الشيخ أحمد أدراجه فاشلاً في مهمته.

وكانت هذه الهجرات سبباً في بث الخلاف بين الشيخ أحمد والشيخ رشيد لولان الذي أخذ الكرد يلتفون حوله وينفضون من حول الأول مما كان يهدد بانفجار الموقف بينهما[1]. ووصل الأمر إلى نقطة اللاعودة عندما أعلن الشيخ رشيد لولان الجهاد ضد الشيخ أحمد[2].

وحرصاً من السلطات العراقية على إشاعة السلام في المنطقة قررت تشكيل لجنة تحكيم تفصل في الخلافات بين الشيخين مؤلفة من: -

* متصرفي الموصل وأربيل.

* قائمقامي (رواندوز) و (زيبار).

* ممثل عن كل من الشيخ (أحمد البارزاني) والشيخ (رشيد لولان).

واجتمعت اللجنة في (عقرة) أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) 1931م وحضر الملا مصطفى البارزاني ممثلاً عن أخيه. إلا أن محاولة تسوية الخلافات بين الطرفين فشلت وأعقب ذلك تكليف الشيخ أحمد أخاه الملا مصطفى ومعه 600 مسلح بمهاجمة قرى الشيخ رشيد لولان في منطقة (برادوست) يوم 1/ 12/ 1931م فأحرق سبع قرى من قرى المنطقة[3].

وهكذا ظهر الملا مصطفى لأول مرة كقائد عسكري في عام 1931م وعمره يناهز سبعة وعشرين عاماً، وكانت المواجهة العسكرية الثانية له في 7/ 12/ 1931م حيث اعترض طريق قائمقام الزيبار وأسره ومعه ثمانية من رجال الشرطة الخيالة.

ودفعت هذه التطورات الحكومة العراقية بتكليف فوج حامية (بله)

---

(1) أمين سامي، مرجع سابق، ص 202.

(2) Laurin, Mc, op.cit., p.42.

(3) أمين سامي، مرجع سابق، ص 203.

الواقعة على بعد عشرة كيلو مترات من بارزان بتأديبه مما أدى إلى مصادمات دامية بين الطرفين[1]. وهنا أدركت الحكومة أنه لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس الإدارة المدنية فيها إلا بإجراءات عسكرية واسعة النطاق[2]. فقررت في الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) 1932م العمل على توطيد الأمن في المنطقة والإشراف المباشر في كل من شيروان، مزوري بالا، بارزان. ولإحكام الحصار على البارزاني تم تأليف أرتال من الشرطة لمراقبة المناطق المحيطة خاصة شرق العمادية وإخطار الحكومة التركية بعدم قبول لجوء البارزاني لديها هو وأعوانه تطبيقاً للاتفاق الموقع معها في 5 حزيران (يونيو) 1926 م[3].

وقد انضم إلى الشيخ أحمد عدة قبائل منها الكرديون، المزوريون، الأورمانيون، وبعض الرادوستيين والهركيين، في الوقت الذي رفضت بعض القبائل التعاون معه مثل السورجيين، الزيباريين، بل لقد أرسل كل من كلحي أغا رئيس عشيرة الريكان وفارس أغا رئيس الزيباريين والشيخ رشيد لولان الزعيم الديني في برادوست إلى الحكومة يعلنون استعدادهم للعمل بجانبها لضرب البارزانيين.

ولقد قررت الحكومة إرسال حملة تأديبية إلى منطقة بارزان لتوطيد الأمن وتشكيل ناحية في كل من مناطق شيروان، مزوري، بارزان على أن يؤسس في كل ناحية بناية لمركز الناحية مع مخفري للشرطة، ولكنها أجلت ذلك إلى ما بعد ذوبان الثلوج. وتنفيذاً لهذا القرار اتفقت وزارة الدفاع مع وزارة الخارجية على البدء في هذا العمل يوم 15/ 3/ 1932 م[4].

وفي العاشر من آذار (مارس) 1932م أرسل وزير الداخلية كتاباً إلى الشيخ ذكر فيه عزم الحكومة على تأسيس إدارة منظمة في قضاء الزيبار

---

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 179.

(2) أمين سامي، مرجع سابق، ص 204.

(3) Hurwitz, op.cit., p.143.

(4) ذو النون، مرجع سابق، ص 266.

لتوطيد الأمن فيه أسوة بالأراضي العراقية الأخرى، وأنه إذا كان يرمي حقاً إلى خير المواطنين الكرد والتعاون مع الحكومة في إنجاز مشاريعها العمرانية والإدارية فعليه أن يحضر أمام قائمقام الزيبار في بله قبل غروب شمس يوم 14/ 3/ 1932م لكي يعلن ولاءه للحكومة، مع وعده بعدم مسه بسوء في حالة وفائه بذلك وإلا فستتعامل معه الحكومة على أنه متمرد كما عرضت عليه الحكومة الإقامة في الموصل ومنحه حرية التصرف في أملاكه[1].

إلا أن الشيخ رفض مقترحات الحكومة العراقية ولم يحضر في الميعاد المقرر وأخذ في الاستعداد لمواجهة الحملات الحكومية، فنجح في القضاء على طابورين عراقيين كانا يهدفان إلى فرض الأمن في منطقة برادوست[2]. ولقد دفع ذلك الحكومة إلى اللجوء إلى الغارات الجوية المنطلقة من مطار ديانة والتي دمرت عدداً من القرى الكردية الجبلية، وتعدت نسبة تدمير الأحياء المأهولة بالسكان حوالي 80%، فاضطر البارزاني إلى الانسحاب من برادوست[3].

وفي 18 أيار (مايو) احتلت قوات الحكومة قرية بارزان وبدأ أعوان الشيخ أحمد ينفضون من حوله مما اضطره إلى إخلاء جبل شيرين والانسحاب إلى شيروان مازنه ومزوري. ولقد أخذ الشيخ أحمد في التنقل هو وأسرته من قرية إلى أخرى كي يتفادى قصف الطائرات. ولم يأت النصف الأول من شهر حزيران (يونيو) 1932م حتى ساء وضع الشيخ أحمد كثيراً ولم يبق معه إلا القليل من أقاربه[4].

وكانت السلطات العراقية قد طلبت من الحكومة التركية إغلاق

---

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 199.

(2) O'Ballance, op.cit., p.24.

(3) محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن قضية البارزانية، مطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية المحدودة، بغداد 1953م، ص 14.

(4) أمين سامي، مرجع سابق، ص 207.

الحدود في وجه البارزانيين خشية تسرب الرجال والسلاح إليهم. واستجابت الحكومة التركية لذلك على الفور لأنها كانت تخشى من تسرب الثورة إلى بلادها، وأرسلت قوات من حرس الحدود التركي رابطت على ضفاف نهر (حاجي بك) الواقع شمال بارزان والذي يعد الحد الفاصل بين العراق وتركيا[1].

ومن الجدير بالذكر أن المستشار الشرقي للسفارة البريطانية الكابتن (هولت) حاول تسوية هذه المشكلة وعقد هدنة بين الطرفين إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، في الوقت الذي وجد الشيخ أحمد نفسه محاصراً من كل اتجاه فاضطر إلى تسليم نفسه إلى حرس الحدود التركي في 22/ 6/ 1932م عند قرية (كرانه) فتم نقلهم إلى بغداد على أساس ألا تتخذ الحكومة العراقية ضدهم أية إجراءات شريطة إخلاء الأسرة البارزانية لبارزان والالتزام بإقامتهم الجبرية في الناصرية ثم بعد ذلك في السليمانية على أن يتم تخصيص رواتب شهرية لهم[2].

وعلى الرغم من انتهاء الحركة الأولى للبرزانيين في يوم 5 تموز (يوليو) 1932م، إلا أن ذيولها استمرت نحو سنة أخرى، لم تنقطع الاضطرابات خلالها في المنطقة فقد ظل كثير من الكرد بزعامة (أولو بك) خال الشيخ أحمد البارزاني[3]، وخليل خوشوي يقومون بعمليات فدائية ثم يعودون إلى تركيا مرة أخرى عندما تطاردهم القوات العراقية. ومما كان يزيد من قوة هذه العمليات الفدائية أن أولو بك وخوشوي كانا يقودان مجموعة من الـ (ديوانه) وهم ممن اشتهروا بإخلاصهم وتفانيهم في سبيل شيوخ بارزان.

وقد اضطرت الحكومة إلى إعداد رتل جديد ليتولى تصفية

(1) البريفكاني، مرجع سابق، 15.

(2) O'Ballance, op.cit., p.25.

(3) البريفكاني، مرجع سابق، ص 15.

حركاتهم[1]. ولكن هذا الرتل لم يحقق نجاحاً يذكر، واستمرت الحركات العسكرية حوالي عام كامل، ثم أخذ أولو بك يفاوض الحكومة العراقية عن طريق ضابط بريطاني عرفه الكرد باسم الكابتن فيولت، وقد تقدم للحكومة العراقية بالمطالب الآتية[2]: ـ

1 ـ أن توافق الحكومة على إقامة أولو بك وأتباعه في بارزان.

2 ـ أن تفرج الحكومة عن شيوخ بارزان المعتقلين في الناصرية وتسمح لهم بالإقامة في السليمانية.

وقد وافقت الحكومة على هذه المطالب. وبعد أن هدأت الأحوال في بارزان أصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العام عن جميع البارزانيين في 13 أيار (مايو) 1933م على أن يعيشوا تحت الإقامة الجبرية في مناطق حددتها لهم، حيث قضت أسرة البارزاني عشر سنوات معظمها في السليمانية التي كانت العاصمة الروحية للوطنية الكردية حتى قيام الحركة البارزانية عام 1943 م.

ولكن الفترة ما بين 1933/ 1943م بالرغم من ذلك قد شهدت الكثير من أعمال العنف خاصة في عهد الوزارة الهاشمية الثانية. لقد قامت الوزارة الهاشمية الثانية في آب (أغسطس) 1935م بإنشاء مزيد من المخافر للشرطة في بله مقر البارزاني في قضاء الزيبار بهدف القضاء على أعمال الثوار الذين كانوا ينشطون في هذا الإقليم ويقلقون راحة السكان ويعكرون صفو الأمن وبخاصة أتباع خليل خوشوي[3].

ولقد أعلنت حكومة طه الهاشمي الأحكام العرفية وسيرت قوة تأديبية في آب (أغسطس) 1935م للقضاء على أعمال الشغب عن طريق إرسال فرقتين من المدفعية لحراسة الحدود ومنعهم من الهرب، وتمكنت الحكومة العراقية بعد ذلك من اجتياح المنطقة الكردية والقضاء على كثير من

(1) محمود الدرة، مرجع سابق، ص 207.
(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 95.
(3) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 162.

الثائرين، وقد فر على أثر ذلك خليل خوشوي إلى إيران، وقد قدم إلى المحاكمة 63 من أتباعه حيث حكمت المحكمة العسكرية على 9 منهم بالإعدام[1].

ومع حلول الشتاء عاد خليل خوشوي مرة أخرى إلى المنطقة معاوداً غاراته على قوات الحكومة واحتل بعض المقاطعات، وتحت ضغط القوات العراقية هرب وجماعته إلى جبال كاونده في الأراضي التركية هذه المرة، وقد أرسلت الحكومتان التركية والعراقية بعض القوات الاستطلاعية إلى منافذ هذا الجبل لتضييق الخناق عليهم - وفي السابع من آذار (مارس) 1936م استطاعت هذه القوات العراقية والتركية أن تعين مواضع الثوار فداهمتهم في اليوم التالي. وقد قتل كثير من الكرد وتم القبض على عشرة آخرين من بينهم زوجة خليل خوشوي كما استطاعت القوات المشتركة قتل خليل خوشوي وسليم خوشوي مع ثلاثة من أعوانهم في آذار (مارس) من نفس العام[2].

وفي نفس الفترة التي كان يعمل فيها خليل خوشوي 35/ 1936م كان هناك ثأئر آخر على الحدود العراقية الإيرانية وهو (سعيد محمد بيكولا) يقوم بعمليات نشطة في المنطقة القريبة من السليمانية، فينطلق من الحدود الإيرانية إلى هذه المنطقة هو وأتباعه، وبعد أن تم التضييق عليه حوصر في آب (أغسطس) 1935م ثم عفت عنه الحكومة العراقية[3].

الحركة البارزانية الثانية (43/1945):

ظلت كوردستان هادئة نسبياً في خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، لكن العراق بصفة عامة سرعان ما عانى من أزمة اقتصادية حادة نتيجة للحرب فتدهورت حالة الشعب العراقي عامة والكردي خاصة إلى درجة كبيرة. وكان الملا مصطفى والشيخ أحمد محتجزين في السليمانية

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 162.

(2) Longrigg, op.cit., p.248.

(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 163.

آنذاك منذ الحركة البارزانية الأولى 32/ 1933م، وكانت الأخبار تصلهما عن تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة الكردية حتى وصلت إلى المجاعة في بارزان[1].

وقد انعكست هذه الحالة على الملا مصطفى نفسه هو وأتباعه المحتجزين، فقد ساءت حالتهم المادية[2]. وعندما طلب الملا مصطفى زيادة مخصصاته لم تُلَبّ الحكومة طلبه ورد عليه الموظفون رداً سيئاً. ولقد أبلغ الملا مصطفى الحكومة بالحالة الاقتصادية السيئة في بارزان فوعدته بالمساعدة ولكن دون نتيجة مما اضطره للهرب من السليمانية في حزيران (يونيو) 1943م، فقد تمكن من التسلل عبر الحدود الإيرانية وعاد إلى بارزان التي كان يسودها الاضطهاد الثقافي والسياسي فوجد أن الظروف مهيأة لاستئناف الكفاح المسلح لتحقيق آمال الشعب الكردي[3].

ولذلك التف حوله الكثيرون وأصبح الشعور القومي الكردي معادياً ضد الحكومة القائمة التي اعتبرها الكرد معادية لهم، ولذلك أخذ الملا على الفور يدعو الكرد لإعلان التمرد على السلطة الحاكمة. وسرعان ما التف حوله الأتباع كما انضم إليه الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود الذي عاد إلى العراق قادماً من إيران سيراً على الأقدام[4]. ولقد أرسل البارزاني مبعوثين من قبله لكسب تأييد العشائر المجاورة مطالباً إياها الانضمام له[5].

وهكذا استهدفت حركة 1943م رفع الأعباء عن البارزانيين ورغم عدم تبني الحركة في بداية عهدها أهدافاً قومية كردية، إلا أن الوطنيين

---

(1) إسماعيل ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية 41/ 1952م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976م، ص 254.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق ص 165.

(3) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 39.

(4) كريم زه ندي، حركة كردستان وأذربيجان التحررية، مطبعة كاملة ران، السليمانية، 1960م، ص 39.

(5) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 255.

الكرد نظروا إليها كذلك وبالتالي أرادوا أن يجعلوا من بارزان منطلقاً لثورة كردية وطنية جديدة[1].

وقد شكل الضباط الكرد الذين التحقوا بهذه الحركة عنصراً جديداً وكان له تأثير كبير في تقوية الحركة وتطور مفاهيمها[2]. وعمل هؤلاء على تحويل تلك الحركة إلى حركة كردية ضد الحكومة العراقية[3]. ولقد أسرعت الحكومة بعد أن فر الملا مصطفى من السليمانية إلى بارزان بإبعاد الشيخ أحمد البارزاني مع ثمانية عشر من البارزانيين إلى كله. كما بدأت الحكومة برئاسة نوري السعيد تستعد لمواجهة حركة الملا مصطفى عسكرياً في بارزان[4].

ولقد جهز الملا مصطفى قوة مسلحة وانطلق بها يهاجم مراكز الشرطة فهاجم مركز (شانة در) واستولى عليه وأحرقه، كما هاجم مخفر سيلكي وحاصر مخفر (خيره زوك). وقد أرسلت الحكومة فوجاً من الشرطة لنجدة هذا المخفر، فباغت الملا هذا الفوج في مضيق (بريسيا) واستطاع أن يشتته. وأخيراً استطاع احتلال مخفر (خيره زوك) واستولى على ما فيه من بنادق ورشاشات وعتاد وأجهزة لاسلكية[5]. كما قام بغارات مكثفة ناجحة على مخافر الشرطة في ميركه سور شمال غرب راوندوز فأوقع بها خسائر بشرية ومادية.

وفي أيلول (سبتمبر) 1943م أكره الملا بعض مراكز الشرطة على إخلاء مواقعها في منطقة مزوري بالا. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 1943م أرسلت الحكومة العراقية فيلقاً من جيشها لمهاجمة الملا ولكنه تمكن من هزيمته.

وفي السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) تعرضت قوات استطلاعية من الجيش والشرطة لهجوم من رجال البارزاني وقتل وجرح عدد من رجالها

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 142.

(2) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 264.

(3) محمود الدرة، مرجع سابق، ص 205.

(4) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 167.

(5) أمين سامي، مرجع سابق، ص 295.

قبل إتمام مهمتهم. وكانت هذه القوات الاستطلاعية برئاسة رئيس البعثة البريطانية ونائب رئيس أركان الجيش العراقي. وقد أظهر ذلك عجز قوات الجيش والشرطة عن مقاومة البارزانيين وحاجتهم إلى مزيد من التدريب على حرب العصابات بالمناطق الجبلية.

وبإخلاء معظم مخافر الشرطة في منطقة بارزان انهارت هيبة الحكومة في المنطقة وخاصة أمام رؤساء العشائر الآخرين المعارضين للملا مصطفى. كما كان لهذه الأعمال أسوأ الأثر على سمعة الحكومة وهيبتها لا في منطقة بارزان فحسب بل وفي المنطقة الكردية كلها. وقد أدت الأحداث المشار إليها إلى تطور الحركة الوطنية الكردية وأعطتها صورة جديدة، فبعد أن كان الملا مصطفى رئيساً عشائرياً أصبح في ظل الظروف الجديدة زعيماً قومياً[1]. ولم تأت نهاية العام إلا وكان الملا مصطفى يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه الكثير من رجال القبائل.

ولقد أصاب التذمر الدوائر السياسية في بغداد نتيجة لأحداث كوردستان ووزعت منشورات سرية في بغداد تدعو إلى ضرورة وقف القتال، ووقف مطاردة الملا مصطفى مع تأمين حقوق الكرد في التمتع بالإدارة المركزية. ولقد لفتت هذه المنشورات أنظار الحكومتين البريطانية والعراقية وقد رأت ضرورة معالجة القضية باللين والحصافة[2]. ولذلك عزمت بريطانيا على ضرورة التدخل لوقف هذه الأعمال العسكرية خاصة في ظل أحداث الحرب العالمية الثانية.

ولقد نصح السفير البريطاني في بغداد السير (كينهان كورنواليس) كلاًّ من عبد الآله ولي العهد ونوري السعيد بضرورة التفاهم مع القادة الكرد، وأشار السفير إلى أن حكومته لن تسارع إلى نجدة الجيش العراقي في أعماله العسكرية ضد الكرد ما دامت الحكومة العراقية متورطة في كوردستان نتيجة لتصرفها الطائش، ولفت الأنظار إلى ضرورة تسوية المسألة

---

(1) O'Ballance, op.cit., p.44.

(2) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، مرجع سابق، ص 287.

سلمياً لأن الأمن في المنطقة لم يكن قضية تهم الحكومة العراقية وحدها، ولكنها قضية تهم الحكومة البريطانية مباشرة.

كما طلب السفير البريطاني بضرورة إطلاعه بتطورات المسألة لأنها تهدد الاستقرار الداخلي. كما آذار (مارس) السفير في نفس الوقت ضغطاً على البارزانيين، حيث اجتمع السفير بالملا مصطفى البارزاني وطلب منه وقف أعمال الفوضى وأن يقبل عروض الصلح لأن الأعمال التي يقوم بها تثير ارتباكاً وتعقيداً للمجهود الحربي البريطاني، ولذلك فإن بريطانيا ستعتبر هذه النشاطات معادية لها[1].

كما أرسل الملا رسالة إلى السفير أكد فيها عدم صدق نية الحكومة العراقية بالعفو عنه بل إنها تنوي خيانة الكرد، والدليل قيامها بتسليح القبائل المعادية للبارزانيين. وأعلن الملا استعداده للمصالحة بشرط العفو عنه وإطلاق سراح الزعماء السجناء وعودة المبعدين إلى ديارهم وإزالة أسباب شكوى الكرد، وفي حالة استقرار الكرد في ديارهم فإنهم سيكونون في خدمة الحكومة العراقية. وفي نهاية رسالته دعا بالنصر لبريطانيا وحلفائها[2].

ولم تلبث الحكومة العراقية أن عرضت على الملا مصطفى وعشيرته ترك الأراضي العراقية والعبور إلى إيران، إلا أن الملا مصطفى رفض ذلك رفضاً قاطعاً[3].

وقد اقترح السفير البريطاني على الوصي أن يعين نواباً كرداً في مجلس الأعيان مثل الشيخ أحمد أو الشيخ محمود وأن يخصص ضابطاً كردياً معاوناً أو مرافقاً لأحدهما، كما طلب من الوصي أن يزور مناطق الشمال[4].

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 170.
(2) نفسه، ص 171.
(3) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 156.
(4) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 171.

وقد قام الوصي بزيارة كوردستان وأعلن رئيس الوزراء عزمه على إقامة هيئة إدارية في الشمال، وطلب أن يرأسها ضابط بريطاني، وأوصى السفير البريطاني الهيئة المزمع تشكيلها بالمحافظة على المناطق التي لم تتأثر بالأحداث وإبقائها على حالتها.

وفي ظل الظروف السابقة كان لا بد أن يؤلف نوري السعيد وزارة تختار سبيل المفاوضات مع الكرد بدلاً من الحرب[1].

وقد تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نوري السعيد يوم 25 كانون الأول (ديسمبر) 1943م ولقد قام نوري السعيد بتعيين وزير دولة كردي في الوزارة وهو (ماجد مصطفى) ليقوم بالتفاهم مع الملا مصطفى[2]، على أساس منح اللواء الكردي بعض امتيازات الحكم المحلي، وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين في اللواء من الكرد[3].

وقد توجه ماجد مصطفى في أول كانون الثاني (يناير) 1944م إلى كوردستان العراق يرافقه ضابطان كرديان لمقابلة الملا مصطفى وإجراء مفاوضات لعقد سلام دائم. ولقد أسفرت المباحثات بين ماجد مصطفى والملا مصطفى البارزاني عن مطالبة البارزانيين بالآتي: -

1 - تشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية الموصل (دهوك، زاخو، سنجار، الشيخان، وكذلك خانقين).

2 - تمنح الولاية الكردية استقلالاً ذاتياً في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.

3 - تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات في بغداد ووزير كردي يكون مسؤولاً عن ولاية كوردستان.

4 - اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولايات الكردية.

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 50.
(2) أمين سامي، مرجع سابق، ص 210.
(3) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 256.

5 ـ إعادة الشيخ أحمد وأتباعه البارزانيين إلى بارزان.

6 ـ الترفيه عن سكان منطقة بارزان وتزويدهم بالمواد الغذائية والأقمشة.

7 ـ تحسين الإدارة المدنية في المنطقة بوجه عام[1].

8 ـ عزل ونقل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة السلطة.

9 ـ أن يعمل موظفون كرد منتخبون كضباط اتصال في المناطق التي لم تهدأ بعد وأن يعاد إنشاء مراكز الشرطة بشرط سحب التجريدات العسكرية العراقية.

ولقد طلبت الحكومة العراقية من البارزانيين الآتي: ـ

1 ـ أن يسكن الملا مصطفى البارزاني بعيداً عن منطقته أو أن يعبر الحدود إلى إيران أو أن تفرض عليه الإقامة الجبرية في بيران.

2 ـ أن يسلم أتباعه الأسلحة التي في حوزتهم.

3 ـ إنشاء مخافر على الحدود وفي القصبات والقرى التي اعتبرت من معاقل الثوار[2].

ولقد أسفرت المباحثات عن اتفاق بين الملا والحكومة على موافقة الجانب العراقي على مطالب الملا. وقد تعهدت الحكومة بإعادة الشيخ أحمد وزملائه إلى بارزان مع تزويد المنطقة بالمواد الغذائية والملابس[3].

وبناء على التقرير الذي قدمه ماجد مصطفى أصدر مجلس الوزراء قراراً في 15 كانون الثاني (يناير) 1944م تضمن المبادرة إلى إقامة إدارة خاصة مستقلة في المناطق الكردية تحت إشراف موظفين مدنيين وحازمين مع القيام ببعض الإصلاحات في كوردستان. وإبعاد الملا مصطفى عن

---

(1) ذو النون، مرجع سابق، ص 271.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 103.

(3) ذو النون، مرجع سابق، ص 171.

بارزان وإسكانه في بيران، وإعادة شيوخ بارزان المبعدين إلى أماكنهم وقبول حضور الملا مصطفى إلى بغداد، واسترداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية والعفو عن البارزانيين باستثناء الضباط. ولكن ماجد مصطفى استطاع أن يقنع الضباط الكرد بالعمل كضباط اتصال في الإدارة الكردية، ومنحت الحكومة هؤلاء الضباط صلاحيات عسكرية ومدنية واسعة في المناطق الكردية[1].

وقد قامت الحكومة بتعيين ضابط كردي وهو بهاء الدين نوري متصرفاً للواء السليمانية حيث قام بطرد الموظفين المكروهين ووزع الشعير والحنطة على البارزانيين. ولقد حضر الملا مصطفى إلى بغداد في 22 شباط (فبراير) 1944م وأعلن ولاءه الرسمي. وقد استقبله الوصي مع لفيف من أتباعه من زعماء العشائر حيث أعلنوا جميعهم خضوعهم للحكومة العراقية.

كما قابل السفير البريطاني في 26 شباط (فبراير) 1944م الذي أوصاه بالمحافظة على الأمن، كما طمأنه بوفاء الحكومة بوعودها تجاه الكرد. وظل الملا في بغداد حوالي شهر ثم عاد إلى بارزان لجمع الأسلحة وتسليمها للحكومة. وقد أدت زيارة البارزاني إلى بغداد إلى توجيه انتقادات للحكومة بسبب التسوية التي عقدتها مع الملا مصطفى، حيث رأت المعارضة أن تلك التسوية بالرغم من أنها سوف تؤدي للاستقرار في كوردستان إلا أنها تعني تنازل الحكومة عن جزء من سلطتها للذين اعتبروا أنفسهم مسؤولين عن الشعب الكردي[2]. ولقد انضم إلى تلك المعارضة الوصي نفسه، كما تعرض وزير الداخلية لانتقادات واسعة[3].

ساد التوتر كوردستان بعد عودة الملا مصطفى إلى بارزان وأصبح المناخ مهيأ لاضطرابات جديدة بسبب المعارضة الواسعة لهذه الاتفاقية من

---

(1) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 260.
(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 50.
(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 175.

بعض قطاعات الشعب العراقي كما سبق، بالإضافة إلى الدعاية الواسعة التي مارسها الضباط الكرد لتعبئة الكرد وراء الملا لمساندته. ولقد أدى ذلك إلى قلق الحكومة العراقية فقررت إعادة هؤلاء الضباط إلى الجيش. ومن الملاحظ أن بعضهم نفذ القرار ورفض البعض الآخر مفضلين العمل مع الملا، وفي نفس الوقت أدت تحصينات المواقع العسكرية العراقية في كوردستان إلى قلق الكرد.

وهنا احتج السفير البريطاني لدى الوصي على العرش وطلب منه دراسة أوضاع الشمال بعناية، كما أرسل الملا مصطفى رسالة إلى السفير يوضح فيها مدى انتهاك الحكومة العراقية لتعهداتها السابقة وعدم تنفيذها للإصلاحات المتفق عليها في المنطقة، بل لجوء السلطات العراقية إلى تحصين المواقع العراقية.

وقد زار نوري السعيد الإقليم الكردي في أيار (مايو) 1944م وقابل القادة الكرد باستثناء الملا مصطفى، وسمح للشيخ أحمد بالعودة إلى بارزان. وبالرغم من الوعود التي بذلها نوري السعيد إلا أن هذه الوعود لم تنتقل إلى حيز التنفيذ مما أدى إلى انهيار المساعي السلمية[1].

لقد كان نوري السعيد يميل إلى تحقيق بعض النقاط التي تتعلق بإصلاح الإدارة في كوردستان، وكان يحمل مشروعاً سياسياً بخصوص منح كوردستان نوعا من الحكم الذاتي اللامركزي[2]. ولكن ميول السعيد اصطدمت بمعارضة شديدة من جانب الوصي وبعض الوزراء وأعضاء البرلمان. ولقد تطور الأمر إلى حد جعل بعض الوزراء العرب في الوزارة يسحبون دعمهم لنوري السعيد مما أدى إلى استقالته في 6/ 6/ 1944م، حيث بقيت المطالب القومية الكردية دون تنفيذ[3].

---

(1) O'Ballance, op.cit., p.45.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 102.

(3) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 261.

وعندما تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة حمدي الباجه جي عين أحد كبار رجال الكرد وهو توفيق وهبي وزيراً للاقتصاد. وكلفت الوزارة توفيق وهبي بالتفاوض مع الكرد. وعندما ذهب وهبي إلى كوردستان في تموز (يوليو) 1944م فشل في إقناع القادة الكرد بالقدوم إلى بغداد للتفاهم مع الحكومة، ثم عاد مرة أخرى في آب (أغسطس) من نفس العام إلى كوردستان لشرح وجهه نظر الحكومة تجاه الكرد[1] إلا أن هذه المحاولة لم تلق نجاحاً بسبب تمسك كل من الحكومة والكرد بموقفهما.

لقد أصر الكرد على ضرورة تنفيذ وعود نوري السعيد السابقة وما تم الاتفاق عليه مع الحكومة، حيث أرسل الملا مصطفى بعد عودة توفيق وهبي إلى بغداد رسالة إلى متصرف الموصل يطلب فيها المساعدة والوفاء بوعود الحكومة السابقة، ولكن دون جدوى[2]. كما أرسل البارزاني رسالة إلى وزير الداخلية أوضح فيها مطالب الكرد القومية وضرورة تنفيذ وعود نوري السعيد السابقة وإطلاق سراح السجناء وتعيين ممثل كردي في بغداد يتمتع بسلطات واسعة، كما طلب الملا منحه سلفة مالية قدرها 144.000 دينار عراقي. ولكن سرعان ما أحدثت هذه المطالب تدهوراً في الموقف في كوردستان[3].

وفي تلك الفترة كانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعاني منها العراق قد بدأت تظهر آثارها على الكرد في كوردستان. وإزاء ذلك قام الملا مصطفى بمهاجمة مخازن الغلال الحكومية واستولى على كميات من القمح تبلغ حوالي 100 طن قام بتوزيعها على أتباعه[4].

وفي ذلك الوقت لم يقف الإنجليز موقفاً سلبياً من تلك الأحداث،

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 177.

(2) O'Ballance, op.cit., p.45.

(3) ذو النون، مرجع سابق، ص 272.

(4) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 264.

والتي كانت تؤثر على المجهود الحربي البريطاني في العراق بوجه عام. حيث قام السفير البريطاني بنصح الحكومة الجديدة باتباع سياسة ودية تجاه الكرد والدخول في مفاوضات مع الكرد من النقطة التي توقف عندها نوري السعيد، والمبادرة بالقيام بإصلاحات إدارية واجتماعية في المناطق الكردية.

كما تدخل الإنجليز لدى الكرد وطلبوا منهم إبداء شيء من المرونة والتخلي عن مطالبهم المتشددة بضرورة تنفيذ الحكومة العراقية الجديدة ما اتفق عليه مع نوري السعيد من قبل. ولقد حذر السفير البريطاني الملا مصطفى أنه إذا استمر في إثارة القلاقل فلن يكون هناك مبرر لمنع الحكومة العراقية من اتخاذ إجراء عسكري ضده[1]. ولكن كل ذلك لم يمنع الملا مصطفى من السير في طريقه من أجل توحيد صفوف الكرد والاستعداد لأي احتمالات في المستقبل.

وفي حزيران (يونيو) 1944م ألف الكرد لجنة (آزادي ـ الحرية) في بارزان لتنسيق وتنظيم الجهود الوطنية وتوعية الجماهير الكردية والاتصال بالأحزاب والجمعيات والشخصيات الكردية وشرح حقيقة الحركة وبيان أهداف الكرد عن طريق النشرات الثورية. وقد انضم إلى هذه اللجنة عزت عبد العزيز ومصطفى خوشناو الضابطان الكرديان ومن أعضاء حزب الأمل المنحل.

وقد بدأت اللجنة في قيادة النضال المسلح والعمل على توسيع نطاق الثورة وتعميم الحركة المسلحة إذا ما تجدد القتال. كما اتصل الملا مصطفى بالعديد من رؤساء العشائر الكردية الذين وعدوا بالمساعدة ضد الحكومة[2]. كما قام الملا بجولات في مختلف أنحاء كوردستان للحصول على تأييد العشائر له. ولقد استغرقت هذه الجولات عشرة أشهر من أواخر

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 179.

(2) الطالباني، مرجع سابق، 142.

عام 1944م حتى آب (أغسطس) 1945م بغرض: -

1 - إظهار نفوذه بين العشائر.

2 - بث الدعاية ضد الحكومة وإضعاف نفوذها.

3 - استمالة الرؤساء المناوئين للحكومة.

4 - اكتساب حلفاء جدد[1].

لقد اتسمت هذه الجولات بالفخامة حيث تشابهت مع مواكب الملوك من حيث نظام الحراسة وعدد التابعين. وفي نفس الوقت أرسل الملا عدة رسائل إلى رجال الحكومة والجيش والسفارة البريطانية في بغداد بشأن الوضع القائم في كوردستان مطالباً بالاستقلال الذاتي.

ولقد أكدت هذه الجولات عظم مكانة الملا عند الكرد، فانضم إليه محمود أغا الزيباري رئيس عشيرة الزيباريين وكان لديه من 500 إلى 600 مسلح، ومحمود خليفة صهر رئيس قبيلة برادوست وكان لديه من 300 إلى 400 مسلح، وصالح عزيزي وكان لديه 150 مسلحاً، بالإضافة إلى فريق من قبائل الريكان والدوسكي وعلى رأسهم نهاد أغا، أسعد أغا، وإبراهيم أغا، سليم بسفيكي[2].

واستطاع الملا مصطفى استمالة عدد من رؤساء القبائل المناوئين له خلال هذه الجولات، فاكتسب حلفاء جدداً وتحول الملا من مجرد قائد كردي يقود مجموعة من أبناء القبائل لتأييد موقفه بين القبائل البارزانية وغيرها إلى زعيم كردي أخذ يطور أهدافه ويغير من خططه لتتناسب مع وصفه الجديد[3].

وفي كانون الأول (ديسمبر) 1944م هاجم الملا بعض مراكز الشرطة

---

(1) أمين سامي، مرجع سابق، ص 216.

(2) ذو النون، مرجع سابق، ص 206.

(3) أمين سامي، مرجع سابق، ص 212.

واستولى على أموال الحكومة، إلا أنه ظل يطالب بالعفو عن البارزانيين مما أدى إلى استجابة الحكومة العراقية وأصدرت في آذار (مارس) 1945م قانون العفو العام عن الملا مصطفى وغيره من أعوانه الكرد الذين اشتركوا في عصيانه ضد الحكومة قبل شباط (فبراير) 1944 م.

إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحقيق تقدم ملموس في العلاقات بين الملا مصطفى والحكومة، فبعد أن قام بتجميع وتجهيز قواته في ربيع 1945م أعلن التمرد على حكومة بغداد وقد شجعه على ذلك: ـ

1 ـ إصدار الحكومة لقانون العفو العام عن البارزانيين أدى إلى شعور الملا بالانتصار وكذلك ازدياد مخزون الأسلحة لديه، وانتشار الفكرة القومية الكردية[1].

2 ـ التحاق مجموعة من الضباط الكرد بحركته بهدف بعث النعرة القومية الكردية وتحويل تلك الحركة من حركة إقطاعية إلى حركة قومية، وعلى رأس هؤلاء الرائد عزت عزيز من العمادية ثم المقدم أمين الراوندوزي والذي كان قائمقام الزيبار 1944م، ثم الكابتن عبد العزيز الكيلاني ابن الشيخ عبد الله أفندي والذي كان أكبر زعيم ديني صوفي كردي في شمال كوردستان إيران، ثم الكابتن ميرحاج أحمد، والرائد مصطفى خوشناو، والملازم أول خير الله عبد الكريم، والملازم محمد المقدسي، ثم الكابتن علي حميد[2].

لقد أصبح هؤلاء الضباط يثيرون رؤساء العشائر الكردية للمطالبة بحقوق الكرد بالتضامن مع الملا مصطفى، وأخذوا يقنعون العشائر بوجوب الالتفاف حول الملا مصطفى.

3 ـ جولات الملا مصطفى في كوردستان والتي أظهرت نفوذه بين العشائر واكتسب فيها حلفاء جدداً لمعركته المقبلة مع السلطة.

---

(1) قاسملو، مرجع سابق، ص 98.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 142.

لقد كانت قوة البارزانيين عندما بدأت الحركات العسكرية حوالي 2500 مسلح مزودين بالبنادق ولديهم ثلاثة عشر رشاشاً غنموها من الجيش. وكان الضباط الذين سبق ذكرهم يضعون لهم الخطط العسكرية حتى يجتنبوا الأخطاء التي يقع فيها عادة المحاربون غير النظاميين[1]. بينما كان الجيش العراقي يتكون من ثلاثين ألفاً فضلاً عن اثنى عشر ألفاً من قوات الشرطة[2].

لقد بدأ القتال حينما كان الملا يتجول في منطقة ميركه سور وكان خاله أولو بك قد قصد أحد المخافر القريبة من ميركه سور للحصول على بعض الاحتياجات، فنجم عن ذلك خلاف بينه وبين رجال المخفر أدى إلى قتال انتهى بمصرع أولو بك، الذي كان بمثابة خسارة كبيرة للبارزانيين[3]. وقد أدى ذلك إلى حدوث رد فعل عنيف من جانب البارزانيين فقاموا بتطويق مخفر ميركه سور واحتلاله.

ولقد قام الجيش على الفور باتخاذ إجراءات مضادة حيث وجدها الجيش فرصة للقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد البارزانيين[4]. ولقد واصل الكرد هجومهم على المخافر فاستولوا على مخفر بارزان وسوري وحاصروا مخافر الزيبار، بله، بيره كبره وقاموا بتخريب طريق هاوديان ـ مازنه، ميركه سور ـ جاما وطريق خليفان، سانه در، ريزان مع هدم القناطر والجسور التي عليها[5].

وفي الخامس من آب (أغسطس) 1945م اقتحم مجموعة من البارزانيين مخفر شرطة بارزان وهاجموا دائرة البريد وحاصروا سراي

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 216.
(2) دانا آدم، مرجع سابق، ص 149.
(3) صلاح الدين سعد الله، كوردستان والحركة الوطنية الكردية، مطبعة الأهالي، بغداد، 1959م، ص 45.
(4) دانا آدم، مرجع سابق، ص 149.
(5) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 261.

الحكومة[1]. وإزاء هذه الأعمال العسكرية البارزانية قررت الحكومة العراقية في 8 آب (أغسطس) 1945م احتلال منطقة الزيبار عسكرياً بأسرع ما يمكن، وكذلك احتلال منطقة بارزان حتى تستطيع الحكومة إعادة الأمن والنظام إلى المنطقة.

كما شكلت الحكومة مجلساً عرفياً للنظر في قضايا المنطقة الكردية وأصدرت بياناً أوضحت فيه للرأي العام أسباب الهجوم العسكري على الكرد، وما قامت به الحكومة من أساليب ووسائل لإصلاح المنطقة الكردية. وندد البيان بالأعمال التي قام بها الملا مصطفى البارزاني ووصفها بالأعمال الإجرامية.

كما أقر مجلس الوزراء في 19 آب (أغسطس) 1945م إعلان الإدارة العرفية في لواء الموصل وأربيل وفي المناطق الكردية ـ في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة، وخولت للقائد العسكري كافة الصلاحيات التي يتطلبها الموقف[2].

ولقد جهزت الحكومة العراقية قواتها وبدأت تتقدم في كوردستان بمساعدة القوات الجوية البريطانية وتحت إشراف الجنرال (رنتون ـ Ranton)[3]. وقد زحفت أفواج الجيش العراقي من الموصل وأربيل وكركوك على منطقة بارزان على شكل كماشة فاحتلت منطقة بله وبارزان[4].

وفي الثاني من أيلول (سبتمبر) 1945م اضطر الملا مصطفى إلى التراجع إلى أكثر المناطق على الحدود أمناً له. ونظراً لإدراك الملا مصطفى أن الجيش التركي سوف يقف في وجه البارزانيين، فإنه اتخذ مقره

---

(1) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 188.

(2) سفارة الجمهورية العراقية، أضواء على المشكلة البارزانية، بيروت، 1963م، ص 28.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 143.

(4) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 95.

الجديد قرب الحدود الإيرانية وليس التركية خاصة وأن الكرد في منطقة مهاباد كانوا يتحركون في منطقة لا يوجد فيها تواجد للقوات الإيرانية أو السوفيتية[1].

وفي 4 أيلول (سبتمبر) 1945م استأنف الجيش العراقي تقدمه نحو هاويران فاحتلها. وفي طريقه لاحتلال مازنه في 5 أيلول (سبتمبر) اشتبك البارزانيون بالجيش فكانت من أشد المعارك وأكثرها ضراوة، كما كانت المعركة الفاصلة في اضطرابات بارزان. وقد عانى الجيش العراقي من هذه المعركة بسبب الخسائر والتعب الذي أصابه من وعورة المنطقة الجبلية المنيعة[2].

وفي أيلول (سبتمبر) زاد الضغط على الملا مصطفى وأتباعه من الشرق والجنوب، وقد رأى أن الضغط عليه ازداد من معظم الاتجاهات، ولذلك تحرك هو وأتباعه وأسرهم إلى شمال بارزان في ليلة 25 سبتمبر، ومتخطياً تحصينات الجيش العراقي متجهاً إلى الشرق أي إلى الحدود الإيرانية.

وفي أواخر أيلول (سبتمبر) وأوائل تشرين الأول (أكتوبر) كان واضحاً أن اتجاه البارزانيين هو إلى مهاباد، ولقد قاموا بتجنب القوات الإيرانية والسوفيتية في هذه المنطقة. وقدر أن حوالي 9000 من البارزانيين وعائلاتهم قد تبعوا الملا مصطفى في تقهقره وكان من بينهم حوالي ثلاثة آلاف مسلح منهم 1200 مرتبطون شخصياً بالملا مصطفى نفسه.

وقد احتلت قوات الجيش قرية بارزان في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1945م كما احتلت غيرها من القرى، وانسحب الملا مصطفى وأتباعه، وعبرت القافلة التي كان في مؤخرتها الملا مصطفى روكجوك في طريقها إلى إيران للانضمام إلى الحركة الكردية القائمة هناك في ذلك الوقت[3].

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 185.

(2) Longrigg, op.cit., p.327.

(3) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 298.

وفي 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م أعلن مدير الدعاية العام نبأ احتلال القوات العراقية لمنطقة شيروان مازنه وتسلل البارزانيين إلى داخل الحدود الإيرانية، واعتبر خروج الملا مصطفى وأنصاره نهاية لهذه الحركة العسكرية[1].

لقد كان من الأسباب الرئيسية في القضاء على هذه الحركة الوطنية الدور الذي قام به بعض الزعماء المناهضين للملا مصطفى. وقد قامت الحكومة العراقية بتزويد هذه القبائل بالسلاح والمال، فاستطاعت هذه القبائل تضييق الخناق على الملا مصطفى والضغط على رفاقه من كافة الجهات حتى أصبح موقف البارزانيين حرجاً، فقد ساعد رشيد لولان، محمود خليفة رئيس قبائل البرادوست قوات الحكومة بفتح طريق المواصلات بين مركز قضاء رواندوز وناحية برادوست خلال العمليات العسكرية. ولعب كلحي أغا رئيس قبائل الريكان دوره بمساعدة لواء شرطة منذ بدء الحركات، واستطاع بنفوذه إقناع الرؤساء الآخرين في منطقته بالانضمام إلى جانب الحكومة. كما لعب أحمد أغا الزيباري الموالي للحكومة دوراً مهماً في إقناع ابن عمه محمود أغا الزيباري بالانفصال عن الزيباريين مما ضيق من منطقة العصيان[2]، ومكن قوات الجيش العراقي من دخول قرية بارزان في 5/ 10/ 1945م دون مقاومة. كما احتلت قوات الجيش كثيراً من القرى دون مقاومة بعد انسحاب البارزاني، وذلك بمساعدة شيوخ القبائل الكردية التي كانت ترفض زعامة الملا مصطفى.

وهكذا كانت هزيمة الملا مصطفى راجعة إلى الكرد أنفسهم[3]، الزيباريين والبرادوست والسورجيين. ولقد قامت الحكومة بتوزيع الأوسمة والنياشين على رؤساء القبائل الكردية الذين ساندوهم في تلك الحركة

---

(1) عبد الرازق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، مرجع سابق، ص 331.

(2) الدرة، مرجع سابق، ص 213.

(3) O'Ballance, op.cit., p.48.

تقديراً لجهودهم[1]. وبعد عبور البارزانيين إلى إيران طالبت الحكومة العراقية الإيرانيين بتسليم الكرد الهاربين، ولكن دون جدوى لأن الحكومة الإيرانية نفسها لم يكن لها سيطرة على هؤلاء الكرد.

ولقد شكلت الحكومة العراقية محاكمة عسكرية غيابية لزعماء البارزانيين، حيث حكمت بالإعدام على 35 شخصاً من بينهم الملا مصطفى والشيخ أحمد وثلاثة من ضباط الجيش المنضمين للحركة الكردية، وثلاثين من أتباعهم ولقد حكم على سبعين شخصاً آخرين بالسجن المؤبد[2].

وبذلك أسدل الستار على هذه الحركة البارزانية التي استنزفت قدرات الجيش العراقي، كما أنها أرهقت ميزانية الدولة، إضافة إلى أنها عرضت الحياة السياسية في العراق للفوضى.

*** الحركة البارزانية الثالثة 1946:**

لقد اشتعلت هذه الحركة في كوردستان إيران وذلك نتيجة لمشاركة البارزانيين في الأحداث التي واكبت قيام جمهورية مهاباد الكردية. ولكن ما هي الأحداث التي واكبت قيام تلك الجمهورية الكردية؟

نتيجة لازدياد الوعي القومي بين الكرد وتصميمهم على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم تجمع في الحادي والعشرين من كانون الثاني (يناير) 1946م وفي أوسع مساجد مهاباد عدد كبير من الرجال البارزين في المدينة للتداول في موضوع الحكم الذاتي. وكانت السرية تكتنف هذا الاجتماع، حتى أن تفاصيله ظلت مجهولة من الجميع إلا لحوالي عشرين شخصاً كانت تدرك الأهمية التي بلغها هؤلاء الناطقون باسم الشعب الكردي في استعدادهم لإنجاز مشاريعهم الطموحة، واتفق على عقد الاجتماع في

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 188.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 90.

ساحة جوار جرا (المشاعل الأربعة) في 22 كانون الثاني (يناير) 1946م[1].

وقد زينت المدينة بالأعلام الوطنية والشعارات القومية. وتجمع جمهور من أهل المدينة وعناصر من العشائر وبحضور اللجنة المركزية للكومه له، وكان معظمهم من الشباب متوسطي العمر. كما مثلت عناصر من قبائل مامه ش ومنكور وكه وورك وزه رزه وهي القبائل الممتدة حتى الحدود العراقية. كما كان هناك ممثلون من قبائل هركي وبكزاده وبارزان وشكاك وجلالى. وقد وقف قاضي محمد على المنصة ليعلن بالاستناد على حق الشعوب في تقرير المصير تشكيل جمهورية كوردستان الديمقراطية ضمن الكيان الإيراني العام[2]، باعتبار أنَّ الكرد يمثلون شعباً قائماً بذاته يعيش فوق أرضه ويشارك أمماً أخرى في حق الحكم الذاتي[3].

وقد تحدث عن مساعدات الاتحاد السوفيتي المعنوية والمادية وحيّا إخوانه الأذربيجانيين الذين حققوا استقلالهم، والذين سيساعدون الكرد وسيساعدهم الكرد بدورهم. وفي نهاية الخطاب وبينما هو ينزل من المنصة قامت بتحيته 300 بندقية بطلقاتها.

لقد استبشر الكرد بقيام جمهورية مهاباد، ولأول مرة يرفرف العلم الكردي على المباني وقمم الجبال[4]. وكان قيام الجمهورة أعظم نتائج مجهودات الكرد الطويلة المضنية للحصول على الاستقلال الذاتي[5].

بعد إعلان الجمهورية أصبح تشكيل الحكومة من مطالب الساعة، لهذا استدعى قاضي محمد في الخامس من شهر شباط (فبراير) 1946م عشرة من أعضاء اللجنة المركزية للكومه له إلى المركز التجاري الكردي

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 258.

(2) O'Ballance, op.cit., p.50.

(3) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 99.

(4) Laurin, Mc, op.cit., p.49.

الروسي وطلب منهم إبداء وجهات نظرهم حول تأليف حكومة مفترض أنهم سيكونون المرشحين لعضويتها، وبعد المداولة أعدت قائمة بالمرشحين احتفظ فيها قاضي محمد برئاسة الجمهورية. وبعد ستة أيام أي في 11 شباط (فبراير) أعلن تشكيل الحكومة، ونشر في جريدة كوردستان، وأقسم قاضي محمد باعتباره رئيساً للجمهورية مع الوزراء اليمين على الإخلاص للجمهروية وفي قيامهم بأداء واجباتهم. وقد أعلن تشكيل الحكومة على النحو التالي: ـ

1 ـ الحاج بابا شيخ	رئيس مجلس الوزراء
2 ـ محمد حسين سيف قاضي	نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
3 ـ مناف كريمي	نائب رئيس الوزراء ووزير المعارف
4 ـ سيد محمد أيوبيان	وزير الصحة
5 ـ عبد الرحمن ايلخان زاده	وزير الخارجية
6 ـ إسماعيل أغا ايلخان زاده	وزير المواصلات
7 ـ أحمد الهى	وزير الاقتصاد
8 ـ خليل خسروي	وزير العمل
9 ـ كريم أحمد يان	وزير البرق والتلغراف والتليفونات
10 ـ محمد أمين معيني	وزير الداخلية
11 ـ ملا حسين مجيدي	وزير العدل
12 ـ محمود ولي زاده	وزير الزراعة[1]

لقد بذلت محاولات لأن تكون الحكومة كردية يمثل فيها كرد تركيا والعراق، ولكن فشلت هذه المحاولة وأصبح معظم أعضاء الحكومة من مهاباد والمنطقة الكردية الخاضعة للسيطرة الروسية[2].

---

(1) O'Ballance, op.cit., p.59.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 259.

وبالرغم من أنه كانت هناك بعض الشخصيات ذات النفوذ الكبير في الدولة الجديدة، إلا أنه لا يمكن القول أنهم يمثلون كوردستان الكبيرة بأي وسيلة[1]. وبالرغم من ذلك فإن القاضي محمد كان يصرح مراراً بأنه يتحدث باسم الكرد جميعاً[2].

وبعد تعيين سيف قاضي وزيراً للحربية بقليل اتخذت الخطوات اللازمة لتنظيم جيش كردي منفصل عن المقاتلين من رجال القبائل. ففي نهاية آذار (مارس) 1946م تم تعيين أربع جنرالات كرد على رأس جيش مهاباد وهم محمد حسين سيف قاضي، عمر خان شكاك، حمه رشيد خان، ملا مصطفى البرزاني. وكان الملا مصطفى أقوى الجنرالات الأربعة، لما كان في استطاعته أن ينزل إلى الميدان من قوات مدربه تربو على 1200 مقاتل. كما تم تعيين اثنى عشر ضابطاً كردياً كانوا بصحبة الملا مصطفى، وهم ضباط سابقون في الجيش العراقي.

وقد أثبت العقيد مصطفى خوشناو والنقيب محمد محمود قدسي تفوقهما في شؤون التدريب، في حين وزع الضباط الآخرون على قيادات القوات الكردية في الجبهة الجنوبية. كما منح زعماء القبائل رتباً عسكرية شرفية وظلوا مع أتباعهم بعيداً عن الجيش النظامي، وقد ضم الجيش في أوج قوته سبعين ضابطاً كلهم في الخدمة الفعلية يعاونهم ضباط صف[3].

وفي أوائل آذار (مارس) 1946م ذهب الرائد محمد أمين شرفي إلى تبريز للحصول على أقمشة للزي العسكري، فضلاً عن الحصول على الشارات والرتب العسكرية لصنع الشعار الوطني الكردي. وفي أوائل نيسان (أبريل) من نفس العام كان في استطاعة رجال الجيش الخروج بزيهم والذي كان يشبه زي الضباط الروس. وقد اتخذ كثير من رجال القبائل هذه القيافة العسكرية زياً لهم[4].

---

(1) O'Ballance, op.cit., p.14.

(2) Laurin, Mc, op.cit., p.59.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 262.

وقد قامت الحكومة الكردية بفرض إدارة وطنية كردية في مختلف أنحاء البلاد حافظت على الهدوء والنظام وفتحت المدارس، وجعلت التعليم باللغة الكردية حيث أسست داراً للطباعة والنشر، وأصدرت جريدة كوردستان لتكون لسان حال الحكومة والحزب. وقد قامت المطبعة التي قدمها لهم الروس في تموز (يوليو) بطبع هذه الجريدة الرسمية اليومية، وإلى جانبها عدد من المجلات الأسبوعية والشهرية (نشتيمان ـ هه لاله ـ هاوار ـ جرو جالي مند الاني كورد ـ هاوارى كورد)، وأرسلت بعثة ثقافية إلى الاتحاد السوفيتي من حوالي خمسين طالباً بموجب اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي. وكان الطلبة المختارون في هذه البعثة من أبناء الذوات[1].

وانتظمت الحركة النسائية الكوردستانية الديمقراطية (يه كيتيى ئافره تانى ديموكراتي كوردستان) وحركة شبيبة كوردستان الديموقراطية (يه كيتى جوانانى ديموكراتي كوردستان) وبدأت هاتان المنظمتان عملهما ونشاطهما الوطني والتربوي[2].

وبعد أيام من تشكيل المنظمة النسائية برئاسة زوجة قاضي محمد، ولأول مرة في تاريخ كوردستان، إن لم يكن في تاريخ إيران، تتحدث امرأة أمام حشد جماهيري، حيث صعدت إلى منصة مرتفعة أمام حشد كبير (خديجة بنت ملا حسين مجيدي) ومعها امرأة أخرى آثورية، للتحدث عن دور المرأة وضرورة أخذها دوراً إيجابياً في التغيير الجديد.

ومن الإنجازات الأخرى للجمهورية أنها عالجت مشاكل التموين والاستيراد والتصدير بحكمة، وباعت التبغ إلى الاتحاد السوفيتي وجهزت الأسواق بالمواد الغذائية والطبية اللازمة وفتحت المستوصفات في بعض قصبات كوردستان[3].

---

(1) كريم حسامي، قافلة من شهداء كوردستان إيران، ترجمة نزار محمود، بغداد، 1973م، ص 113.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 261.

(3) نفسه، ص 261.

أما مهام الجمهورية الخارجية وصدى تكوينها لدى المحيطين بها فكان رد الفعل واسعاً، ففي إيران عندما أعلن عن تكوين الجمهورية قدمت السلطة الملكية تذمرها الرسمي إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن[1].

وقبل ذلك كانت السلطات الملكية في إيران قد طلبت من الحلفاء مساعدتها للوقوف في وجه الكرد[2]. وكان الشاه قد رصد مبالغ خاصة من أمواله للقضاء على منظمة (الكومه له)، إلى جانب وسائله الدعائية غير الموفقة[3].

وقد سعى قاضي محمد لأن يعطي صيغة شرعية لجمهوريته، ولهذا رغب في الاتصال بالمسؤولين في طهران. ولكن الحكومة المركزية كانت تستهين بالجمهورية. وقبل إعلان الجمهورية كان قاضي محمد قد استدعى مرتين إلى طهران وتباحث مع الشاه شخصياً[4].

وقد شكل الشاه قوة عسكرية كبيرة مولها بنفسه في مدينتي كرمنشاه وسنندج. وفي منطقة ساقز دارت معركة بين تلك القوات وقوات جمهورية مهاباد (البيشمه ركه)، وتلك كانت أول معركة تخوضها قوات الجمهورية الفتية ضد قوات السلطة المركزية. وفي الوقت الذي كانت القوات الكردية لا تتعدى 200 شخص بقيادة محمد نانه وه زاده، ومصطفى خوشناو كانت القوات الإيرانية تبلغ 1500 جندي، مجهزين أحسن تجهيز. وفي تلك المعركة انتصرت قوات (البيشمه ركه) حيث قتلت 110 جنود وأسرت 20 منهم.

---

(1) Hurewitz, op.cit., p.27.

(2) وثيقة رقم (ش/ 382/ 382/ 4/ 11574) في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1942م، المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ ملحق الديوان الملكي ـ تسلسل 275.

(3) وثيقة رقم (د/ 834/ 834/ 600/ 11966) في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م، المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ وثائق وزارة الخارجية العراقية.

(4) ويقة رقم (د/ 17/ 17/ 600/ 1072) في 12 شباط (فبراير) 1946م، المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ وثائق وزارة الخارجية العراقية.

ولقد دفعت هذه الواقعة حكومة طهران إلى أن تعيد النظر في موقفها من الجمهورية الكردية وأن توافق على زيارة قاضي محمد لطهران. وقبل سفره إلى طهران ألقى قاضي محمد خطاباً في حشد جماهيري في ساحه (جوار جرا) ومن ضمن ما تضمنه خطابه الطويل التأكيد على أن ما فعله الكرد في كوردستان لا يعني إطلاقاً إنكار أخوية الفرس، والانفصال عن إيران، ولكن كل ما فعلته وما ستفعله هو ضد الاضطهاد والتعسف والدكتاتورية التي تمارسها حكومة طهران. وأن الاتحاد والتقدم لا يمكن أن يتحققا للشعوب الإيرانية إلا بتحقيق الديمقراطية. وقد كان الخطاب تنبيهاً لإيران بأن حل المشكلة الكردية لا يتم إلا على أساس الديمقراطية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي في إيران[1].

وفي 28 آب (أغسطس) 1946م سافر قاضي محمد إلى طهران. وما إن وصل قاضي محمد إلى طهران حتى استقبل استقبالاً حاراً من قبل شخصيات إيرانية وشخصيات كردية وجمع من سكان طهران. وقد نشرت صحيفة (ئيران ما) في أول صفحاتها خبر قدوم قاضي محمد إلى طهران تحت عنوان كبير (ره هبه ري حيزبى ديموكراتي كوردستان كه يشته تاران).

وكانت قد أجريت معه لقاءات صحفية، وقد رد على كل من اتهمه بموالاة السوفيت قائلاً: إن حركة التحرر في كوردستان لم تكن نتيجة سياسة أي دولة خارجية، وإنما هي قوة عميقة الجذور في قلب كل كردي[2] وخلال بقائه في طهران لمدة عشرين يوماً، وبعد لقاءات متكررة مع رئيس الوزراء ومسؤولين آخرين، كان أكبر إنجاز حققه هو الاعتراف بالطبيعة الديمقراطية للحركة الكردية وتنفيذ اتفاقية (سه ره)[3] من قبل الدولة

---

(1) ن.أ. خالفين، الصراع على كوردستان، ترجمة الدكتور أحمد عثمان أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد، 1969م، ص ص 13، 20.

(2) نفسه، ص 24.

(3) هي اتفاقية جرت في قرية (سه ره) بين الحكومة الكردية والحكومة الإيرانية حول جلاء القوات الإيرانية من المناطق المحيطة بـ ساقز ـ بانه ـ سردشت، والتي كانت محاصرة من قبل القوات الإيرانية.

الإيرانية، واستعداد إيران لدفع المبالغ السابقة المترتبة على استلامها التبغ من منطقة موكريان وحجزها كوسيلة للضغط الاقتصادي على الجمهورية[1].

ولكن كل ذلك كان مراوغة من الحكومة الإيرانية التي حشدت ما لا يقل عن فرقتين في جنوب كوردستان وقرب المدن (ساقز ـ بانه ـ سرادشت) تساندها الدبابات والطائرات، استعداداً للتحرك باتجاه أذربيجان وباتجاه العاصمة الكردية عندما يتم جلاء القوات السوفيتية[2].

أما صدى إعلان الجمهورية الكردية لدى جارتها (جمهورية أذربيجان الديمقراطية) فلم يكد يمر شهر على ولادة جمهورية كوردستان حتى استولت جمهورية أذربيجان على مدينة رضائية الواقعة غرب بحيرة أورميا والتي يسكن الكرد القسم الغربي منها، والقسم الآخر يسكنه الأتراك.

ولهذا في 23 نيسان (أبريل) 1946م التقى قاضي محمد مع جعفر بيشوَرى (زعيم حكومة أذربيجان) حيث دونت بينهما اتفاقية تضمنت ما يلي: ـ

1 ـ ترى الحكومتان ضرورة تبادل الممثلين السياسيين.

2 ـ يكون الحكم بيد الكرد في الأقليات الكردية التابعة لأذربيجان، وكذلك يكون الحكم بيدي التركمان في الأقليات التركمانية التابعة لكوردستان.

3 ـ تنظيم لجنة اقتصادية مختلطة لحل مشاكل الطرفين، ويعين رئيسا الحكومتين أعضاء اللجنة المذكورة.

4 ـ على القوات العسكرية التابعة لأحد الطرفين تقديم كل المساعدات الممكنة عند الحاجة إلى الطرف الآخر.

---

(1) ن. أ. خالفين، مرجع سابق، ص 31.

(2) وثيقة رقم (6/ 2/ 1 في 25/ 2/ 1946 م) المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ ملحق البلاط الملكي ـ تسلسل.

5 ـ يجب أن تستهدف أي مفاوضات تجري مع حكومة طهران إلى منفعة أذربيجان وكوردستان.

6 ـ تبدأ حكومة أذربيجان باستعمال اللغة الكردية في الجماعات الكردية الساكنة في أذربيجان، وتقوم حكومة كوردستان من جانبها بتنفيذ الخطة نفسها بين الجماعات التركمانية الساكنة في كوردستان.

7 ـ يقوم الطرفان بمعاقبة الأشخاص والجماعات التي تخل بالصداقة التاريخية والأخوة الموجودة بين الأذربيجانيين والكرد[1].

ولكن السوفيت لم يكونوا راضين عن قرار قاضي محمد في تأسيس الجمهورية الكردية، حيث كان السوفيت يعملون على ضم الأراضي الكردية إلى جانب الأراضي الأذربيجانية تحت نفوذهم، وهذا ما حاوله (باقروف) قبل إعلان الجمهورية عندما أشار على الوفد الكردي الذي ذهب قبل ذلك إلى باكو أن يقنع الكرد بالبقاء ضمن إطار الحكم الذاتي الأذربيجاني[2].

وفي فترة إعلان الجمهورية حشدت تركيا الجيش الثاني التركي المؤلف من ثمانية فرق على الحدود التركية ـ الإيرانية ومقره (وان) وكان لهذا الحشد غايتان: ـ

الأولى: مقابلة الطوارىء المحتمل وقوعها من قبل الجيش الروسي، بالنظر لموقف الاتحاد السوفيتي من تركيا.

الثانية: منع تسرب الكرد الشماليين في كوردستان إيران إلى بلادهم واتصالهم بالكرد القاطنين في كوردستان تركيا.

وقد تلقت القوات التركية المرابطة على الحدود الإيرانية ـ التركية أوامر صارمة من مقر قيادتها بتنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص على كل كردي

---

(1) ارجي روزفلت، جمهورية مهاباد الكردية، جريدة صوت الكرد، 1960م، ص 21، منذر الموصلي عرب وكرد، دار الغصون، بيروت، 1986م، ص 69.

(2) وثيقة رقم (ش/ 128/ 128/ 4 في 14 يناير 1946 م) المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ ملحق البلاط الملكي ـ تسلسل 320.

يجتاز الحدود ويدخل بلادهم دون محاكمة[1].

أما بريطانيا التي كان لها تواجد كبير في إيران والعراق، فقد ورد في تقرير المفوضية العراقية في إيران 19 آذار (مارس) 1946م أن وقع الخبر بقيام جمهورية مهاباد كان سيئاً في إنجلترا، وتساءلت بريطانيا حول عدم وفاء روسيا بوعودها بسحب قواتها. ولأول مرة يذكر في بريطانيا اسم العراق وتركيا بخصوص الخطر المحدق بتلك المنطقة من الشرق الأوسط[2]. ولكن هذا لا يعني أن الإنجليز كانوا غافلين عن أوضاع كوردستان، حيث كانوا يبعثون الجواسيس باستمرار للاستطلاع ومعرفة الأوضاع[3].

ولم يقتصر الأمر على بريطانيا، فالغرب كله قد سارع لحظة سماع إعلان الجمهورية بتذكير الاتحاد السوفيتي بالجلاء.

إن مجرد تعاطف حكومة مهاباد مع السوفيت كان يعني بالطبع عدم التوافق مع مصالح الغرب الاستعمارية، في الوقت الذي كان من الممكن فيه ضم حقول النفط الكردية إلى المناطق ذات الاستقلال الذاتي[4].

ولقد سارع الرئيس الأميركي (ترومان) فأرسل في الثامن من آذار (مارس) 1946م مذكرة إلى (مولوتوف) يطلب فيها التقيد بالاتفاقية الخاصة باستقلال وسيادة إيران.

ولقد انسحبت القوات الروسية بصورة رسمية من الأراضي الإيرانية في أيار (مايو) 1946 م[5] ولكن هذا الانسحاب لم يتم بدون شروط، لأن السوفيت كانوا قد أجروا مفاوضات مع طهران وكانت شروط الانسحاب تتضمن: ـ

---

(1) وثيقة رقم (ش/ 273/ 273/ 275 في 9ب آذار (مارس) 1946) المركز الوطني للوثائق ـ بغداد ـ ملحق البلاط الملكي ـ تسلسل 358.

(2) كريم حسامي، مرجع سابق، ص 105.

(3) محمد رضا بهلوي، مذكراتي، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، 1980م، ص 35.

1 ـ منح امتياز النفط في الشمال الإيراني إلى روسيا.

2 ـ منح امتياز مد خط حديدي إلى بحر عمان.

3 ـ اشتراك قسم غير قليل من أعضاء حزب توده في الحكم.

4 ـ منح استقلال داخلي إلى أذربيجان.

5 ـ إعادة جزر أشور الثلاث الواقعة في الزاوية الجنوبية الشرقية لبحر الخزر وقصبة فيروزه الواقعة في حدود خراسان الشمالية.

وفي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 1946م وبعد مباحثات بين الشاه ورئيس الوزراء (قوام السلطنة) وبحضور وزير الحربية ورئيس الأركان، قرر الشاه إرسال القوات الإيرانية إلى أذربيجان. وتحت إشراف الشاه نفسه. وفي 16 تشرين الثاني (نوفمبر) دخلت القوات الإيرانية تبريز[1].

وقد أذهل سقوط أذربيجان المفاجىء كرد مهاباد ووقع عليهم وقع الصاعقة[2]، وهذا ما دعا البعض، ولم يكونوا قلة لأن يروا عدم جدوى المقاومة، والذين شكلوا ضغطاً على قاضي محمد مما دفعه إلى تسليم المدينة للإيرانيين بسهولة. وقد كان قاضي محمد في ذلك الوقت ضعيفاً، في الوقت نفسه الذي كانت جمهورية مهاباد تمتلك الإمكانيات التي تؤهلها للمقاومة، إن لم يكن الانتصار، حيث كانت القوات الإيرانية التي توجهت نحو أذربيجان وكوردستان حوالي عشرين ألف بصحبه 30 دبابة ومدفعين بعيدي المدى، 9 طائرات عتيقة، بالمقابل كان عدد قوات (البيشمه رگه) 15 ألف مقاتل على أهبة الاستعداد للقتال عدا الاحتياط. وعندما دخلت القوات الإيرانية مهاباد كان عددهم 600 شخص بصحبة 3 مدرعات ومدفعين وحالة جنودهم سيئة ويعانون من نقص المواد الغذائية والوقود

(1) كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، منشورات فلاماريون، باريس، د.ت، ص 190.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 156.

والمواصلات وطائراتهم لا تعمل بصورة حسنة[1].

وكان البارزانيون هم الوحيدين الذين بقوا في الساحة يقاومون الغزاة وحتى وصولهم الأراضي السوفيتية كلاجئين عبر حدود طويلة[2]. وألقى القبض على قاضي محمد وسيف قاضي وصدري قاضي مع ثمانية وعشرين من المسؤولين في الجمهورية. وفي صباح 31 آذار (مارس) 1947م أعدم الثلاثة الأوائل من المسؤولين في الجمهورية بعد محاكمة مغلقة، وبعدها أعدم عشرات آخرون.

وهناك عوامل عديدة تكمن خلف سقوط جمهورية مهاباد يمكن إدراجها تحت نقطتين رئيسيتين: -

الأولى: عوامل داخلية: وتدخل ضمنها تخلف البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث كان الاقتصاد طبيعياً، ولم تمد عمليات التحديث التي بدأ بها رضا شاه إلى منطقة كوردستان. وكذلك سيادة العلاقات الإقطاعية والعشائرية، ولذا لم تطرح مسألة توزيع الأراضي على الفلاحين الذين يشكلون 80% من مجموع السكان، هذا فضلاً عن انتشار الأمية التي بلغت 90% من مجموع السكان. وعلى صعيد الدولة والحزب عدم امتلاك تجربة سابقة في عملية إنشاء دولة. والحزب الذي أعلن الجمهورية كان ينقصه كوادر مثقفة، متمرسة، وجماهيرية. ولذلك جاء برنامج الحزب إصلاحياً في غير صالح جماهير الفلاحين والتي تمثل القاعدة العريضة للشعب الكردي[3].

وكذلك من أسباب سقوط الجمهورية اتخاذها وضع الدفاع بدلاً من الهجوم، وبقاء حدود الجمهورية في مجال ضيق لا يتعدى ثلث مساحة

---

(1) سامي خرطبيل، الوجود والقيمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980م، ص 66.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 201، 219.

(3) عزيز شمزيني، مرجع سابق، ص 61.

كوردستان إيران. وكذلك سيادة ثقة لا مبرر لها بالرجعية الإيرانية لدى مسؤولي الجمهورية. وعدم اتخاذ سياسة جدية تجاه السلطة الفارسية المعروفة بعنصريتها.

ويدخل أيضاً ضمن العوامل الداخلية، قلة التسليح وقصر حياة الجمهورية الذي لم يتعدَ 330 يوماً، وهذه الفترة لا تكفي لإرساء قاعدة لدولة تنشأ لأول مرة في تاريخ مجتمع مضطهد.

الثانية: عوامل خارجية: يأتي في مقدماتها انسحاب القوات السوفييتية من الأراضي الإيرانية وكذلك السقوط المفاجىء لجمهورية أذربيجان، وخذلان قادتها السريع الذين فروا إلى الاتحاد السوفيتي تاركين الجمهورية غارقة في الدمار[1].

ومن العوامل الخارجية أيضاً الدعم الإنجليزي - الأميركي لإيران، وقلة التأييد المادي بين الكرد والقوى التقدمية خارج إيران للجمهورية[2]، مما جعلها في حالة انعزال تقريباً[3].

ولعل العامل الأقوى في سقوط جمهورية مهاباد هو أنه لم يكن إعلان الجمهورية يمثل صراع القوى الكادحة الكردية في مجرى كفاحها لنيل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل كان عبارة عن صراع منتفعين يرغبون في السلطة والمال والشهرة، مع فقدانهم لروح المغامرة وطغيان العاطفة، ضد قوى دكتاتورية عنصرية، ترفض مثل هذا العمل وعدم الانصياع.

بعد دخول القوات الإيرانية مهاباد تلقى الجنرال (همايوني) قائد القوات الإيرانية في مهاباد رسالة من الملا مصطفى يعرض عليه رغبته في لقائه. وقد أرسلت السلطات الإيرانية العقيد غفاري ممثلاً عنها إلى نفاده لمفاوضة البارزانيين. وفي نفس الوقت قرر البارزانيون إرسال الملا مصطفى إلى طهران للتفاوض مع أحمد قوام السلطنة رئيس الوزراء الإيراني.

---

(1) كريم زه ندي، مرجع سابق، ص 22.

(2) دريه عوني، مرجع سابق، ص 146.

(3) كريم حسامي، مرجع سابق، ص 138.

وقد ذهب الملا مصطفى إلى طهران يرافقه الضباط الكرد العقيد مير حاج والعقيد عزت عبد العزيز ونوري أحمد طه في 21/ 12/ 1946 م[1].

واستمرت المفاوضات بين الطرفين مدة طويلة قاربت الشهر دون التوصل إلى اتفاق نهائي، حيث عرض عليه الإيرانيون الاستقرار حول جبال الوند بالقرب من همدان، على أن يسلم البرزانيون أسلحتهم للحكومة الإيرانية، ومن جانبها سوف تقوم الحكومة الإيرانية بنقلهم على نفقتها إلى الأماكن المتفق عليها مع توفير سبل العيش لهم لمدة ستة أشهر. وقد اقترح الملا مصطفى على السلطات الإيرانية أن يترك البارزانيون إيران على الفور إلى العراق بشرط أن يضمن البريطانيون والإيرانيون سلامة البارزانيين.

ولقد رفضت بريطانيا عن طريق السفارة البريطانية في طهران هذا العرض مما ترتب على ذلك رفض الإيرانيين كذلك، استناداً إلى أن الأطراف المعنية بالأمر لم توافق على هذا الاقتراح. ولذلك عاد الملا مصطفى لاستطلاع رأي البارزانيين في 29/ 1/ 1947 م.

ولقد توجه العقيد غفاري إلى نفاده لمواجهة الملا مصطفى والتحقق من موقف البارزانيين، ولكنه عاد بانطباع أن البارزانيين يفضلون القتال على ترك المنطقة. ثم عاد الجنرال همايوني بصحبة العقيد غفاري في 19/ 2/ 1947م إلى المداولة مع الشيخ أحمد البارزاني في الأمر. وقد شرح الشيخ أحمد لهما الأمر وأوضح أن البارزانيين سيعودون إلى مواطنهم، وإن لم يحصلوا على حماية إنجليزية فسيعملون على إعادة الاستيلاء على منطقتهم بارزان ودخولهم لها بالقوة عند حلول الربيع وذوبان الثلوج من الممرات الجبلية.

إلا أن الجنرال همايوني لم يوافق على تأجيل آخر واقترح بدلاً من ذلك ثلاثة حلول وهي: -

---

(1) كريم زه ندي، مرجع سابق، ص 25.

1 ـ السماح للبارزانيين بالعودة إلى العراق.

2 ـ تسليم البارزانيين أسلحتهم، والعمل على أن تحذو القبائل الموالية لهم حذوهم.

3 ـ إذا لم يوافق البارزانيون على أي من الاقتراحين السابقين فلا سبيل أمام الطرفين إلا القتال.

وهكذا لم يوجد بديل آخر أمام البارزانيين سوى القتال[1]. وجهزت الحكومة الإيرانية قوة عسكرية ضخمة يعززها سلاح الطيران، حيث دفعت بالملا مصطفى بعيداً عن نفاده ودخلت القوات الإيرانية المنطقة في 22/ 2/ 1947م. وقد اختار الملا مصطفى بلدة اشنويه ليعيش فيها البارزانيون حتى يتوصلوا إلى اتفاق مناسب مع أي من الحكومتين العراقية أو الإيرانية. ولكن وهم في طريقهم إليها اصطدموا بقبيلة مامش الكردية، الأمر الذي أضاع مكانة البارزانيين وأضعف من موقفهم، وقضى على الإشاعة القائلة أنهم سيتجهون إلى مهاباد لإنقاذ قاضي محمد والزعماء الكرد المعتقلين[2].

وفي 23/ 2/ 1947م أذاع الجيش الإيراني بياناً على جميع القبائل دعاهم إلى تسليم أسلحتهم. وقد وصلت طلائع القوات البارزانية في 4 آذار (مارس) 1947م إلى (ماوانه) في وادي (ته ركه وه ر) حيث انضم إليها رشيد بك حدكي ونوري بك زاده. وفي نفس اليوم بدأ الهجوم الإيراني في منطقة نَقَده واشنويه. وقد جاء في أمر الجنرال همايوني الصادر في 3 آذار (مارس) 1947م أن تقصف بالطائرات والمدفعية كل المراكز التي تقيم فيها عائلات البارزانيين، ووجوب أن ينتهي ذلك قبل يوم 4 نيسان (أبريل) 1947م كي لا يستطيع البارزانيين أن يهربوا، وبذلك تنتهي هذه الحالة المخجلة بالنسبة للجيش الإيراني[3].

---

(1) ايجلتن، مرجع سابق، ص 204.

(2) ايجلتن، مرجع سابق، ص 206.

(3) قاسملو، مرجع سابق، ص 108.

وبعد ذلك جرت مقابلة بين اللواء علي الحجازي مدير عام الشرطة العراقية والجنرال همايوني، وذلك في 20 آذار (مارس) 1947م في مخفر الحدود بحاجي عمران جنوب كله شين. وقد عرض اللواء حجازي على الجنرال همايوني استقدام قوات عراقية لمعاونة إيران في قتال البارزانيين إلا أن الجنرال همايوني أكد له أنه لا حاجة إلى هذه المعاونة. ولقد استمرت المعارك بين الطرفين وأثبت فيها البارزانيون أنهم خصم لا يستهان به تمرسوا على حرب الجبال، ولذلك لم يكن غريباً أن تزيد خسائر الإيرانيين من القتلى بتزايد المعارك بين الطرفين، حيث تفوق البارزانيون في عدة معارك من أهمها صوفيان في 6/ 4/ 1947م والتي قتل فيها رضا قره باغى قائد المشاة الإيراني، ومعركة سيلونه في 9/ 4/ 1947 م.

ولقد أصاب الفزع صفوف الكرد بسبب ضرب الطيران الإيراني للقرى التي كانت تمد البارزانيين بالغذاء والتموين، حيث أجبر ذلك سكان هذه القرى على تركها والفرار من ضرب الطائرات، مما ساعد الإيرانيين على فرض حصار اقتصادي على البارزانيين[1]. ومما زاد الضغط على الملا مصطفى ورفاقه استخدام القوات الإيرانية للطائرات والتي بلغ عددها اثنتي عشرة طائرة، مما جعل الملا مصطفى يفكر في العودة إلى العراق للتخلص من ضغط الجيش الإيراني وملاحقة الطائرات وقلة التموين. ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك بعض الضباط الكرد يؤيدون عودة البرزانيين إلى العراق، ومن هؤلاء مصطفى خوشناو، محمد محمود، عزت عبد العزيز وخير الله عبد الكريم الذين صرحوا أنهم يفضلون مصيراً مجهولاً في أرض الوطن على التشتت الذي هم فيه. كما كانت هناك قلة تدعو إلى الصمود في وجه الإيرانيين، وكان الملا مصطفى يتعاطف معهم.

ولقد كانت العائلات الكردية وظروف الحرب تشكل ضغطاً متزايداً على الملا ورفاقه ولم تترك أمامه اختيارات أخرى. ولذلك بدأ البارزانيون

---

(1) كريم زه ندي، مرجع سابق، ص 25.

بالتراجع تجاه الحدود العراقية يقودهم الشيخ أحمد البارزاني بعد أن قام بتسليم الأسرى الإيرانيين إلى الجيش الإيراني. وفي 13/ 4/ 1947م تأكدت السلطات الإيرانية على الحدود أن البرزانيين كلهم قد عبروا إلى العراق.

أما الملا مصطفى وبعض أتباعه فقد دخل على رأس قوة صغيرة إلى منطقة جبلية شمال بارزان ولم يستسلم. وبمجرد دخول البارزانيين بقيادة الشيخ أحمد إلى العراق قبضت عليهم السلطات العراقية ووضعته هو ورفاقه تحت الرقابة الشديدة.

ولقد أعلنت الحكومة العراقية الأحكام العرفية في كلٍّ من رواندوز والزيبار وسائر مناطق الحدود مع إيران، وذلك عندما رفض الملا مصطفى تسليم نفسه وأتباعه إلى السلطات العراقية. كما أصدرت الحكومة في 14 أيار (مايو) 1947م بياناً أعلنت فيه أنها سوف تتخذ التدابير اللازمة ضد الملا مصطفى وأتباعه، واحتلت الحكومة المواقع العسكرية المهمة في المنطقة[1].

وقد اعتصم البرزانيون في جبل بوتين في منطقة شيروان مازنه، حيث أرسلت إليهم السلطات العراقية بعض وحدات الجيش العراقي التي هاجمتهم من قمة الجبل في 20 أيار (مايو) 1947م. ولم يجد البارزانيون من مخرج أمامهم سوى ترك الجبل والاتجاه عبر سفوحه الشرقية إلى تركيا ومنها إلى إيران مرة أخرى مروراً بمسالك جبلية وعرة عبر جبل كونده[2].

وأدخل الشيخ أحمد هو وعدد من البرزانيين السجن حيث قضوا فيه اثنتى عشرة سنة، في حين شنق أربعة ضباط من ضباط الجيش العراقي الذين اشتركوا في تلك الحركة، ولقد وضع الشيخ أحمد في سجون الموصل والبصرة هو ورفاقه ولم يفرج عنهم إلا بعد قيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958[3] في العراق.

---

(1) الدرة، مرجع سابق، 215.

(2) ملحق رقم 5.

(3) دانا آدم، مرجع سابق، ص 162.

أما بالنسبة للملا مصطفى فإنه بعد خروجه من العراق اتجه نحو قرية آمند تجاه قتور على الحدود التركية، ولكن القوات التركية منعته من التوغل داخل تركيا مما أجبره على التوجه إلى الحدود الإيرانية مرة أخرى. وفي 30/ 5/ 1947م اتضح للإيرانيين أن البارزانيين يتوجهون صوب الاتحاد السوفيتي، ولذلك أصدرت هيئة الأركان العامة الإيرانية أوامرها للقوات الإيرانية بقطع الطريق عنهم في وادي قتور. ولكن في هذا الوقت كان البارزانيون قد تحولوا نحو الغرب ثم عبروا نحو تركيا وعادوا مرة أخرى إلى إيران.

ولكن حدث اشتباك بين البارزانيين والقوات الإيرانية في شمال قتور، وذلك في يوم 3/ 6/ 1947م. وكان القتال في صالح البارزانيين. وكان البارزانيون قد قطعوا أكثر من 200 ميل حتى وصلوا في العاشر من حزيران (يونيو) 1947م إلى جنوب شرق جبل أرارات بالقرب من الحدود السوفيتية[1].

ولقد استطاع البرزانيون عبور نهر (آراس) سباحة ودخلوا الأراضي السوفيتية في 17/ 6/ 1947م وكان بصحبة الملا مصطفى 800 مقاتل من اتباعه[2]. وكان السوفيت قد أعطوه وعداً مسبقاً بقبوله هو وأتباعه في الأراضي السوفيتية. وظل الملا مصطفى هناك ولم يعد هو ورفاقه إلى العراق إلا بعد قيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958[3] في العراق.

(1) كريم زه ندي، مرجع سابق، ص 28.

(2) Adamson, op.cit., p.17.

(3) Laurin, Mc, op.cit., p.59.

الفصل الخامس

الكرد والحركة الوطنية العراقية

* الكرد وثورة العشرين العراقية:

لم يكن الكرد بمنأى عن الأحداث والتطورات المصيرية التي مرت بالوطن الأكبر العراقي، فكان لهم مواقف إيجابية من ثورات الشعب العراقي ضد الوجود البريطاني أو النظام الملكي. كما كان لهم مواقف أكثر إيجابية من تطور قضية القومية العربية، وهم في ذلك لم يختلفوا مع عرب العراق لأنهما أي العرب والكرد كانا وجهين لعملة واحدة هي الوطن العراقي.

لقد كان الاستعمار البريطاني عدواً مشتركاً لكل من العرب والكرد الأمر الذي كون أساساً موضوعياً للتقارب بين هذين الشعبين في نضالهما المعادي للاستعمار، بالرغم من العقبات التي وضعها المستعمرون للحيلولة دون تلاحم التيارين معاً.

لقد كانت ثورة العشرين أول ثورة شعبية يلتحم فيها الثوار الكرد في الشمال بالثوار العرب في الوسط والجنوب ضد المحتل الإنجليزي بسبب تدهور الحالة الاقتصادية[1]، وبطش المستعمر، وانتهاك التقاليد[2].

---

(1) عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى 1920م، مطبعة دار السلام، بغداد 1975م، ص 11.

(2) عبد الرازق الحسنى، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة العرفان، صيدا، 1952م، ص 16.

يضاف إلى ذلك أنه عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها تعرضت بريطانيا لأزمة مالية بسبب اشتراكها المكثف في تلك الحروب[1]. وظهر تذمر شعبي في بريطانيا وطالبت الجماهير الإنجليزية بانسحاب القوات البريطانية من بلاد الرافدين. ولكي تستطيع بريطانيا مواجهة تلك الأزمة ضاعفت من الضرائب على الفلاحين والعمال عرباً وكرداً كما أهملت الزراعة والحرف الصغيرة والتجارة المحلية الناشئة في العراق باسم حرية التجارة لتفسح المجال للمنتجات البريطانية وخاصة النسيج[2].

ولأسباب أخرى على رأسها نمو الروح الثورية في أعقاب ثورة 1919م في مصر وثورة أيرلندا، وثورة روسيا، وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسن مبادئه الأربع عشرة حول حق تقرير المصير.

بدأت الشرارة الأولى للثورة عندما ثارت عشيرة كويان، قريباً من مدينة زاخو (بالقرب من الحدود التركية) في شباط (فبراير) 1919م ثم ما لبثت أن ساندتها عشيرة بارزان، كما ثارت عشيرة السورجي في منطقة عقره. ولقد دفعت السلطات البريطانية بالألوية الآثورية لقمعها[3].

وانضم السكان الكرد في الجزء الجنوبي من كوردستان الجنوبية إلى الثوار العرب. كما ثارت في منتصف شهر آب (أغسطس) العشائر في قزل، رايات، وخانقين، وكفرى وتعرضت آبار البترول التابعة لشركة النفط الأنجلو ـ فارسية في نفط خانة للهجوم، وانتقلت الحركة إلى أقصى المناطق الجنوبية التي يسكنها الكرد (مقاطعة مندلى). وانتشرت الاضطرابات حتى في السليمانية وحملت عشائر أوراماو، وسانجا، ودلو السلاح. ولقد ترقب الإنجليز ثورة شاملة من جانب الكرد[4].

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 77.

(2) محمد يونس عبد الله وهب، تاريخ تلعفر قديماً وحديثاً، ج 1، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1967م، ص 28.

(3) Wilson, op.cit., p.291.

(4) Ibid., p.231.

لقد التحم الثوار الكرد مع العرب السنة والشيعة والمسيحيين في كل أنحاء العراق، واستخدمت بريطانيا كل قواتها لإخماد هذه الثورة الشعبية[1]، مما دفع بعض الخبراء في شؤون الشرق الأوسط إلى تسمية هذه الثورة بـ (الثورة العربية ـ الكردية)[2].

* الكرد وقيام الحكم الملكي في العراق:

لقد كانت سياسة بريطانيا تهدف إلى ضم كوردستان الجنوبية وجعلها الجزء الشمالي للدولة العراقية، وقررت استعمال القوة وكل السبل والوسائل لفرض هذه السياسة[3]. واستكمالاً لخطط الإنجليز الرامية إلى تطبيق الحكم البريطاني غير المباشر في العراق فقد بدأ البريطانيون في البحث عن شخصية عربية تكون على رأس الدولة العراقية. ولما لم يجدوا زعيماً من أبناء العراق ترضى عنه سائر الطوائف والأقاليم تم ترشيح الأمير فيصل بن الحسين الذي فقد عرش سوريا بعد معركة ميسلون ليكون ملكاً على العراق[4].

ومما لا شك فيه أن هذا الترشيح لم يكن يرضى غير الإنجليز حيث لم يكن لفيصل في العراق أي دعائم يستند عليها، ولم يكن يتمتع بشعبية بين صفوف الشعب، فلم يكن مقبولاً لكونه سنياً لدى الشيعة الذين كانوا يشكلون 60% من سكان البلاد، بل ولم يتمتع بشعبية في كل مكان بين صفوف السنة أيضاً[5].

إن الأمير فيصلاً الذي فقد عرشه في سوريا وعوضه الإنجليز بعرش

---

(1) عبد الله فياض، مرجع سابق، ص 65.

(2) لازاريف، مرجع سابق، ص 84.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 222.

(4) عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، دار المعارف، القاهرة 1985م، ص 282.

(5) لازاريف، مرجع سابق، ص 218.

العراق لم يكن بوسعه إلا أن يجاري سياستهم وينصاع إلى توجيهاتهم[1]. ولذلك فقد تم ترشيحه في مؤتمر القاهرة ملكاً للعراق وذلك في آذار (مارس) 1921م. ولقد أعطى مجلس الوزراء العراقي الكرد الذين كان مستقبلهم ما زال مشكوكاً فيه حق الاشتراك في الاستفتاء على ترشيح فيصل من عدمه كما يشاؤون[2].

لقد بدأ الإنجليز في القيام بالإجراءات التمهيدية للاستفتاء حيث سمح لكل من يزيد عمره على 20 عاماً بالاشتراك في الاستفتاء، وألقى كل من الإنجليز والحكومة العربية بثقلهم في كفة الأمير فيصل، واستخدمت سلطات الاحتلال في العراق كافة إمكانياتها الدعائية والقهرية من أجل إقناع أهل العراق بفيصل ملكاً[3].

لقد كان الكرد بوجه عام غير راغبين في الموافقة على ترشيح فيصل، وقد ضاقت نفوسهم بالقيود التي فرضتها عليهم السلطة الإنجليزية، ولإدراكهم بأنه قد تم ربطهم ببغداد ربطاً محكماً، ونفورهم من قبول مركز التابع إلى مملكة عربية. ولذلك فقد صوتت معظم كوردستان ضد الاستفتاء الذي دبرته بريطانيا لتنصيب فيصل ملكاً للعراق وضد إلحاقها بالعراق العربي كما تؤكد ذلك الوثائق البريطانية والعراقية الرسمية[4].

لقد وقفت الغالبية العظمى من الكرد في كركوك ضد فيصل وطالبوا بحكومة كردية[5]. وجاءت نتيجة الاستفتاء في كركوك لتظهر أن الغالبية العظمى من الكرد تعارض تنصيب فيصل ملكاً للعراق، وطالب الكرد في المناطق الكردية المختلفة بحكومة كردية[6]. أما في السليمانية فإنها لم

---

(1) محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث 1918م - 1958م، دار الطليعة، بيروت، 1965م، ص 24.

(2) فاضل حسين، مشكلة الموصل، مرجع سابق، ص 19.

(3) عبد العزيز نوار، تاريخ العراق المعاصر، ص 262.

(4) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 99.

(5) Edmonds, op.cit., p.118.

(6) Atiyyh, ghassan, op.cit., p.394.

تشترك في الاستفتاء[1]، وقاطعوها مقاطعة تامة، ونظمت هناك حملة واسعة للمطالبة بحكم ذاتي للكرد برئاسة الشيخ محمود البرزنجي[2].

أما الذين شاركوا في انتخاب الملك فهم الأعيان فقط من أربيل ومن مناطق لواء الموصل جزئياً، ولكن حتى الذين صوتوا لمصلحة الملك فيصل فقد طالبوا بالاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية وبالاستقلال الذاتي بالدرجة الأولى[3].

وبعد الاستفتاء والذي جاءت نتيجته 96% لصالح انتخاب فيصل ملكاً للعراق[4]، أقيمت حفلة رسمية في 23 آب (أغسطس) 1921م أعلن فيها تتويج الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق، وحضر التتويج ممثلون عن جميع ألوية العراق ما عدا لوائي السليمانية وكركوك.

لقد ناصبت الغالبية العظمى من الكرد الملك الجديد العداء لأنهم رأوا فيه رمزاً للسلطة العربية العميلة للإنجليز، بالإضافة إلى ذلك أنه جرى تعيينه تحت رحمة المستعمرين الإنجليز[5].

وفي هذا الوقت بالذات ظهر نهوض جديد للحركة الكردية بعد فترة ركود قصيرة، كما أصبح الوضع متوتراً في السليمانية وفي وادي شهرزور حيث قامت الاضطرابات بين صفوف عشائر هورمان بقيادة محمود خان ديزيل من الأنصار السابقين للشيخ محمود. ووقعت هجمات الكرد على حلبجة كما انتشرت القلاقل والاضطرابات بين عشائر الجاف واندلعت بؤر الاضطرابات في بشدر وعقرة وفي غيرهما من المراكز السكانية في

---

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 66.

(2) فاضل حسين، مشكلة الموصل، مرجع سابق، ص 14.

(3) كمال مظهر، مرجع سابق، ص ص 93 ـ 94. 'Longrigg, op.cit., p.13.

(4) أحمد طربين، الوحدة العربية 1916/ 1945م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1975م، ص 102.

(5) أرسكين استوارت، فيصل ملك العراق، ترجمة عمر أبو النصر، المكتبة الأهلية، بيروت، 1934، ص 21.

كوردستان العراق، واستخدم الإنجليز ولأول مرة الطيران الإنجليزي لقمع الكرد على نطاق واسع[1].

* الكرد والمعاهدات البريطانية ـ العراقية:

قررت الحكومة البريطانية عقد معاهدة تحالف لتحديد علاقتها بالدولة العراقية وذلك تنفيذاً لقرارات مؤتمر القاهرة 1921م، حيث عقدت هذه المعاهدة في تشرين الأول (أكتوبر) 1922م، وقد ارتبط إبرام المعاهدة بالمشاكل التي يعاني منها العراق وبصورة خاصة مشكلة الموصل. فقد ورد في قول جعفر العسكري أن المعاهدة هي الواسطة السياسية الوحيدة التي تؤيد وحدة العراق السياسية نظراً لفقدان العراق إلى سند أو حجة تؤيد وحدته السياسية[2]. ولقد انتهت المفاوضات البريطانية ـ العراقية في هذا الشأن إلى التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية الأولى في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1922 م.

لقد مست الاتفاقية العسكرية من هذه المعاهدة الكرد فيما يختص بتعهد الجانب البريطاني بمساعدة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده[3]، ثم مساعدته على قمع الاضطرابات الداخلية وغيرها، وكان القصد بالطبع ثورات الكرد، في الوقت الذي أعطيت فيه ضمانات للأقليات بصورة عامة بأن تحتفظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وعلى أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق.

وبعد استقرار العلاقات البريطانية العراقية بتوقيع معاهدة تشرين الأول (أكتوبر) 1922م وبروتوكول 30 نيسان (أبريل) 1923م عدلت بريطانيا نهائياً عن إبقاء السليمانية تحت هيمنة المندوب السامي فأصبحت لواء كبقية الألوية العراقية تديره وزارة الداخلية[4]. ولقد كانت وزارة طالب النقيب قد

---

(1) Edmonds, op.cit,. p.122-123.

(2) مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، ص 41.

(3) فاروق صالح العمر، مرجع سابق، ص 95.

(4) الحسنى، تاريخ الوزارات، ج 3، مرجع سابق، ص 187.

وضعت شرطاً هاماً عندما صادقت على المعاهدة وهو أن تنال المعاهدة ثقة المجلس التأسيسي المنتظر، ولذلك كان لا بد من البدء بالانتخابات لتشكيل المجلس[1].

لذلك فقد اتخذ مجلس الوزراء العراقي في السابع من تموز (يوليو) 1923م قراراً ببدء انتخابات المجلس التأسيسي يوم الخميس الموافق 12 تموز (يوليو) 1923 م[2].

وبذل المسؤولون البريطانيون والعراقيون في كوردستان جهودهم لإقناع الكرد بالاشتراك في الانتخابات خاصة في أربيل وكركوك حيث كان الكرد مهتمين بمسألة مصيرهم، وقد نجحت هذه الجهود في مشاركة الكرد في انتخابات المجلس التأسيسي.

وعند انعقاد المجلس التأسيسي الذي تكون من مائة عضو، حضر منهم 85 عضواً كان من بينهم 18 عضواً من الكرد[3]، وعند مناقشة المعاهدة طلب عدد كبير من النواب الكرد تأجيل مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية حتى تحل مشكلة الموصل. إلا أن هذا الاقتراح رغم نزعة الإصرار التي ظهرت لدى الأعضاء الكرد لم يستطع أن ينال الموافقة لعدة اعتبارات في مقدمتها أن المعاهدة محالة للمجلس للبت فيها وليس للتأجيل.

ولطمأنة الكرد بشأن ولاية الموصل وجه المندوب السامي البريطاني خطاباً إلى الملك فيصل يرد فيه على رغبة الأعضاء الكرد، حيث أكد في هذا الخطاب أن بريطانيا لن تتنازل في مفاوضتها القادمة عن أي من مطالب العراق، وأنه إذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطالب فستصر

(1) البزاز، مرجع سابق، ص 84.
(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 104.
(3) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1972م، ص 17.
'British Report, 1923/1924, p.20.

الحكومة البريطانية على إحالة الخلاف إلى عصبة الأمم وفقاً للمادة الثالثة من معاهدة لوزان[1].

لقد كانت السلطات البريطانية في العراق تريد من أنصار المعاهدة في المجلس أن يتبنوا فكرة التأجيل التي طرحها النواب الكرد، إذ رأوا أنهم عاجزون عن تصديق المعاهدة، لأن هذا الحل يعني أيضاً حل المجلس التأسيسي وإعطاء صلاحيات للمندوب السامي[2].

وأصبحت دورة المجلس التأسيسي في بغداد نتيجة لذلك عاصفة بين الوطنيين العرب والكرد، وحينما حان موعد التصويت على المعاهدة كانت أصوات 16 كردياً تقارب نصف الموافقين على المعاهدة[3].

إن إلقاء نظرة على معاهدة 1926م نجد أنها لم تكن جديدة مع أنه أطلق عيها معاهدة 1926م، حيث لم تكن إلا استمراراً للمعاهدة الأصلية لسنة 1922م فلم يتغير في نصها شيء إلا المدة الزمنية لسريان مفعول المعاهدة، حيث نصت على أن مدة سريان المعاهدة هي 25 سنة تنفيذاً لقرارات عصبة الأمم بشأن ضم الموصل[4].

لذلك فالمعاهدة تؤكد على الضمانات التي أعطيت للكرد من قبل، وعندما أجريت انتخابات المجلس النيابي في أيار (مايو) 1928م اشتركت كل المناطق الكردية في هذه الانتخابات وأحرزت 16 مقعداً من مقاعد النواب البالغ عددهم 88 مقعداً. وفي شباط (فبراير) 1929م قدم 6 من النواب الكرد في المجلس النيابي عريضة يشكون فيها من بعض الأمور التي تتعلق بعدم تنفيذ الحكومة العراقية لتوصيات عصبة الأمم فيما يختص بإدارة المناطق الكردية[5].

---

(1) Hurewitz, op.cit., p.120.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 106.

(3) Kinnance, Derk, op.cit., p.239.

(4) فاروق صالح العمر، مرجع سابق، ص 189.

(5) الحسنى، تاريخ الوزارات، ج 3، مرجع سابق ص 290.

وقد طالبوا الحكومة العراقية بالآتي: -

1 - زيادة نفقات المعارف في كوردستان.

2 - تأليف وحدة إدارية واحدة تضم ألوية السليمانية وأربيل وكركوك ولواءً آخر يكون جديداً من الأقضية الكردية في لواء الموصل، وأن يتولى أمر هذه الوحدة الإدارية مفتش عام كردي يكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة وحكومة بغداد.

3 - زيادة نفقات المصالح العامة في المنطقة الكردية[1].

ولكن هذا الاقتراح انتهى بالرفض من جانب رئيس الوزراء نوري السعيد بالاتفاق مع المندوب السامي البريطاني.

وجاء عقد معاهدة 30 حزيران (يونيو) 1930م ليوتر الوضع في كوردستان بشكل حاد وذلك عندما شرع في المفاوضات التي أسفرت عن عقد هذه المعاهدة. لقد كان الهدف الأول للحكومة العراقية والسلطات البريطانية في تلك الفترة الضغط على الكرد لضمان بقائهم في الدولة العراقية، ولكن معاهدة 30/ 6/ 1930م أثارت القلق بين صفوف الكرد، ومما زاد من هذا القلق أن المعاهدة لم تتضمن أي إشارة إلى الكرد أو الاحتفاظ بالامتيازات الكردية[2].

لقد كان هناك بعض الزعماء الكرد الذين يرون أن في استقلال العراق بموجب معاهدة 1930م وفي زوال الانتداب البريطاني عن العراق بدخوله عضواً في عصبة الأمم خطراً يقضي على الأماني الكردية في حق تقرير المصير وفي إقامة حكومة كردية لهم في كوردستان[3].

وقد عرضت معاهدة 1930م على المجلس النيابي حيث أقرها بأغلبية

---

(1) Special Report, p.24.

(2) وزارة الخارجية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقات الثنائية المعقودة بين العراق وبريطانيا، ج 4، مطبعة الحكومة، بغداد، 1961م، ص 87.

(3) محمود الدرة، مرجع سابق، 159.

'O'Ballance, op.cit., p.24.

69 صوتاً ضد 13 صوتاً اعترضوا عليها من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم 87 عضواً، وقد غاب 5 أعضاء. والنواب الكرد الذين وافقوا على المعاهدة وهم: -

إبراهيم يوسف (أربيل)، داود الحيدري (أربيل)، صلاح الدين بابان (أربيل)، علي باشا (أربيل)، معروف الحاج (أربيل) جمال بابان (الموصل)، نجيب الطالباني (كركوك)، سليمان فتاح (كركوك)، محمد علي قيردار (كركوك) مصطفى أفندي (كركوك)، أحمد صالح (السليمانية) سيف الله خندان (السليمانية)، محمد صالح (السليمانية).

ولقد أرسل فريق من الزعماء الكرد عرائض وبرقيات إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامي يحتجون فيها على عقد المعاهدة كما أرسلوا عدة مضابط إلى سكرتارية عصبة الأمم يطالبون فيها بتحقيق ما جاء في قرارات العصبة.

وهنا قرر رئيس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني التوجه إلى الألوية الكردية في 8 آب (أغسطس) 1930م، حيث أكدا أن الجانبين يرفضان منح الكرد الحكم الذاتي، مما أدى إلى مواجهة هذه الزيارة بمظاهرات معادية خاصة في السليمانية[1].

كما أصدر وكيل رئيس الوزراء العراقي إعلاناً أكد فيه على وحدة العراق وعلى اعتزام الحكومة القيام ببعض الإجراءات في صالح الكرد، ولكن هذه الخطوات لم تمنع تفجير الوضع في السليمانية[2].

إذا كانت معاهدة حزيران (يونيو) 1930م قد أنهت عهد الانتداب البريطاني، فإن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في صيف 1930م ليعقد البرلمان جلسته في أيلول (سبتمبر) للتصديق على المعاهدة واجهت مصاعب متعددة خاصة مقاطعة الكرد لها في السليمانية.

ففي اليوم السادس من أيلول (سبتمبر) 1930م دعى حوالي ثلاثين

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 111.

(2) نفسه، ص 112.

وجيهاً من وجهاء السليمانية إلى الاجتماع في سراي الحكومة لاختيار هيئة التفتيش لانتخابات المجلس النيابي الجديد، وفي ذلك الوقت تجمع جمهور من الكرد حول السراي وأخذوا يقذفون الحجارة على المجتمعين.

لقد بدأت الانتفاضة الجماهيرية الكردية بإضراب جماهيري شامل في الأسواق والمدارس وتوقفت الأعمال في السليمانية كلها، ثم تحول الإضراب العام إلى مظاهرة شعبية كبيرة اشتركت فيها جماهير المدينة والطلبة بحماس ونشاط كبيرين. وقد أطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين وجرح الكثير منهم مما أثار السخط والغضب في جميع أنحاء المدينة فهب أهل المدينة إلى مقاومة البوليس ورميه بالحجارة[1].

لقد كانت انتفاضة (6 أيلول (سبتمبر) - سبتمبر) أول حركة وطنية جماهيرية تحدث في المدينة تحت قيادة فئة جديدة، فكانت جديدة في طابعها وذلك لاختلاف العناصر القيادية لها، وهذا هو التطور الهام في تلك الحركة.

إن تلك الانتفاضة الكردية تسجل نقطة انعطاف في الحركة الكردية ذلك أنها سجلت ولأول مرة تحولاً عميقاً في الحركة التحررية الكردية من حيث الطبيعة والقواعد القيادية. لقد كانت ظاهرة جديدة في التاريخ الكردي الحديث حدوث انتفاضة وطنية في المدينة يقوم بها العمال والطلبة والكادحون والتجار، ولأول مرة ينفرد المثقفون والعمال الكرد بتصدر انتفاضة شعبية بدلاً من رجال الدين والأمراء الكرد[2].

وبعد هذه الانتفاضة انتقل مركز الحركة التحررية الكردية وقيادتها من الريف إلى المدينة حيث أصبحت قواعدها مؤلفة من كادحي المدن والطلبة والعمال والتجار والمتعلمين في المقام الأول، ومنذ ذلك الوقت برزت الفئة الكردية المتعلمة في مقدمة صفوف الحركة الوطنية الكردية معلنة بذلك

---

(1) الحسنى، تاريخ العراق السياسي، ج 3، مرجع سابق، ص 192. درية عوني، مرجع سابق، ص 68. الطالباني، مرجع سابق، ص 111.

(2) درية عوني، مرجع سابق، ص 69.

انتهاء دور القيادات العشائرية التقليدية في كوردستان[1]، وخاصة في المدن لأن الحركة الكردية المسلحة كانت ما تزال متمركزة في القرى والجبال المحيطة بها.

وكان لهذه الانتفاضة انعكاساتها الدولية حيث اتخذت عصبة الأمم قراراً جاء رداً على البرقيات التي أرسلها الوطنيون الكرد أثناء الانتفاضة في السليمانية إلى عصبة الأمم، حيث رأت العصبة أن هناك (قرارات تقضي بمعاملة الكرد معاملة خاصة لم تضمن لهم تماماً)[2]. وبناء على ذلك توصي العصبة بالآتي: -

1 ـ رفض ما جاء في العريضة بشأن إقامة حكومة كردية تحت إشراف عصبة الأمم.

2 ـ أن يطلب من الدولة المنتدبة أن تعمل على تطبيق التدابير التشريعية والإدارية التي وضعت لتضمن للكرد الوضعية التي هم أهل لها، ويجب أن توضع هذه التدابير قيد التنفيذ دون نقص أو تجاهل.

3 ـ العمل على المحافظة على الامتيازات الكردية في حالة تخلص العراق نهائياً من وصاية الدولة المنتدبة.

وعلى أية حال فقد اقتصرت أحداث هذه الانتفاضة في مدينة السليمانية دون غيرها من المناطق الكردية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة العراقية فوتت الفرصة على المعارضة التي طالبت بتأجيل الانتخابات العامة وتم إجراء الانتخابات بشكل صوري[3]. ومع انتهاء الانتداب على العراق أصبح العرب والكرد في مواجهة مباشرة.

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 113.

(2) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 89.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 115.

* الكرد والقضية الآثورية:

من الصعب تحديد أصل الآثوريين، فيدعى أكثرهم أنهم من بقايا الامبراطورية الآشورية، كما يقال إن أحد رجال الدين من الآشوريين واسمه (ايشا داود) قام بالدعوة في النصف الأول من القرن التاسع عشر للمذهب المسيحي النسطوري بعد رفضه الكاثوليكية وأعلن انفصاله عن الكنيسة الكاثوليكية هو وأتباعه الذين يمثلون المجموعة الشمالية من النساطرة. واتخذ لنفسه لقب (مار شمعون) تيمناً بالقديس شمعون أحد حواري المسيح.

وأصبح لقب مار شمعون رمزاً للسلطة الدينية وصارت الزعامة الدينية والدنيوية في عام 1915م وراثية في عائلة ايشا داو الملقب بـ مار شمعون[1].

لقد كانت القضية الآثورية من أبرز المشاكل التي واجهت العراق، وكان لهذه القضية أبعادها في المجال الداخلي وعلى النطاق العالمي، فالآثوريون النساطرة دخلوا العراق بأعداد كبيرة تقدر بما يزيد على (350) ألف آثوري[2]. ولقد كان الآثوريون قبل دخولهم العراق يسكنون في ولاية حكاري في منطقة وان في الأناضول ضمن حدود الدولة العثمانية ويدفعون الضريبة عنها[3].

ومع قيام الحرب العالمية الأولى انضم هؤلاء للحلفاء بعد أن فشلت الدولة العثمانية في خطب ودهم مما دفع الباب العالي إلى تحريض الكرد ضدهم. وهنا أظهر الكرد فعالياتهم في أداء المهام التي كلفتهم بها الدولة العثمانية في الولايات الشرقية.

---

(1) Hary, Charles Luke, Mosul and its Menorities, London, 1925, p.81.

(2) صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب 1936 في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1973م، ص 30.

(3) ملحق رقم 6.

وعندما لجأت الدولة العثمانية إلى طلب مساعدة الكرد ضد الآثوريين فإنها تكون بذلك قد استغلت العلاقات السيئة بينهم. حيث كانت علاقات الآثوريين بالكرد تتسم بطابعها العدائي ففي عام 1812م قامت قوات بدرخان بمذابح كبيرة ضد الآثوريين[1]، وقد استمرت تلك المذابح في سنتي 1843م ـ 1845 م[2]. كما استولى الكرد بالقوة على كنائس وممتلكات الآثوريين. وفي عام 1908م هاجم الكرد الآثوريين وقتلوا كثيراً منهم، كما سيطر الأغوات الكرد والقبائل الكردية على الآثوريين في مقاطعة حكارى، وكثيراً ما اعتدوا عليهم وسلبوهم أموالهم ومنازلهم، ومما ساعد على ازدياد الخلاف والنزاع بين الآثوريين والكرد قدوم المبشرين الأجانب إلى المنطقة[3].

وكان سبب تلك المذابح أَنَّ العثمانيين نجحوا في إثارة الآثوريين ضد الكيان الذي أقامه (بدرخان) أمير الجزيرة في المنطقة الواقعة بين بحيرة وان وأروميا شمالاً، والموصل وراوندور جنوباً، حيث امتنع الآثوريون عن دفع الضرائب لبدرخان فعاقبهم على ذلك عقاباً شديداً.

ولقد قدم الآثوريون مساعدات كبيرة للقوات الروسية في بداية معاركهم مع العثمانيين، إلا أن العثمانيين تمكنوا من صد الروس في هجومهم على أورميا، مما دفع الروس إلى الانسحاب منها في الثاني من كانون الثاني (يناير) 1915م، وأصبح الآثوريون بعد ذلك هدفاً لتصفية قام بها الكرد والعثمانيون معاً، حيث كان الكرد يهاجمون القرى الآثورية في أورميا وفي سلماس، وقد لعب إسماعيل أغا زعيم قبيلة الشكاك الكردية والملقب بـ (سمكو) دوراً رئيساً في توجيه قبيلته لقتل المئات من الآثوريين وذلك قبل أن تصل القوات العثمانية وتكمل مهمة تحطيم المقاومة الآثورية واحتلال أورميا. كما ازداد نشاط الألمان في ذلك الوقت وحرضوا الكرد

---

(1) الدرة، مرجع سابق، ص 90.

(2) Luke, op.cit., pp.94-95.

(3) الحيدري، مرجع سابق، ص 51.

على سحق الآثوريين بسبب مساعدتهم للروس في أورميا، فدفع الآثوريون ثمن ذلك بمقتل عدد كبير منهم.

وفي أوائل آذار (مارس) تمكنت القوات الروسية من العودة للسيطرة على أورميا، ووصلت إلى مناطق الآثوريين في وان، وطلب الروس من الآثوريين الوقوف بجانبهم في الحرب، ووافق الآثوريون على ذلك. وفي 10 حزيران (يونيو) 1915م بدأت المقاومة الآثورية ضد العثمانيين[1].

ونتيجة لذلك هاجم الكرد والعثمانيون معاً بشدة وعلى فترات متعاقبة القرى الآثورية في وان، ودمرت قراهم وقتلت أعداداً كبيرة منهم. ولقد تركزت الهجمات الكردية والعثمانية على منطقتي جيلو وباز وكانت حرباً سجالاً قام الكرد خلالها بقتل الكثير من الآثوريين وإحراق القرى والمزارع.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك دور كبير للإنجليز وكذلك للمبشرين الأمريكيين في دفع الآثوريين للوقوف ضد العثمانيين في الحرب على الرغم من الوعود الكثيرة التي بذلها العثمانيون لاستمالة الآثوريين[2].

وفي أوائل أيلول (سبتمبر) زادت هجمات العثمانيين والكرد على مناطق الآثوريين، وشكل والي الموصل حيدر بك قطاعات عثمانية كردية مشتركة هاجم بها مناطق تياري، حيث هربت قبائل تياري بعد ذلك في اتجاه الحدود الفارسية[3]. وبعد ذلك قام المار شمعون بقيادة الآثوريين في اتجاه الحدود الفارسية للحاق بالقوات الروسية هناك. ولقد وضع الآثوريون أنفسهم تحت القيادة الروسية التي شكلت منهم ثلاث قطع، كانت اثنتان منها تحت القيادة الروسية والثالثة تحت قيادة المار شمعون[4]. وكانت

---

(1) Longrigg, op.cit., p.87.

(2) الدرة، مرجع سابق، ص 95.

(3) الدملوجي، مرجع سابق، ص 116. المائي، مرجع سابق، ص 245.

(4) الحيدري، مرجع سابق، ص 57. 'Luke, op.cit., p.98.

باكورة الأعمال التي قامت بها القوات الآثورية مهاجمتها إحدى القبائل الكردية وهي قبيلة سوطو أغا، حيث تمكنت من إنزال خسائر جسيمة بها. وبعد ذلك شارك عدد كبير من الآثوريين القوات الروسية في زحفها نحو رواندوز، كما كانوا يشكلون نسبة كبيرة من القوات الروسية الزاحفة نحو العمادية. وكان للأعمال الاستكشافية التي قام بها الآثوريون بمساعدة القوات الروسية أثر كبير في وصول القوات الروسية إلى هذه المناطق.

وفي عام 1916م وضعت الجبهة الآثورية نفسها بجانب الحلفاء ضد العثمانيين والألمان وقطعت علاقاتها مع الدولة العثمانية بشكل كامل. وفي 25 تموز (يوليو) 1916م قام حوالي ألفين من الآثوريين باعتراض القوات العثمانية التي أرسلت لطرد الروس من رواندوز، لهذا أرسل العثمانيون تعزيزات إضافية ساندتها بعض العشائر الكردية، وذلك للتصدي للقوات الآثورية التي انسحبت بعد أن قامت بإحراق عدد من القرى الكردية[1].

واتخذت المسألة الآثورية منعطفاً جديداً عندما انسحب الروس من الحرب بسبب الثورة الاشتراكية في تشرين الأول (أكتوبر) 1917م، وأصبح على الآثوريين الاختيار بين الانسحاب مع القوات الروسية أو فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الدولة العثمانية والعودة إلى أوطانهم.

إلا أن الآثوريين لم يتمكنوا من التغلب على نزعتهم في حب الحرب، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبين العثمانيين والكرد. وارتمى الآثوريون هذه المرة في أحضان السياسة الإنجليزية والفرنسية، ولكن يبدو أن السياسة الإنجليزية في ذلك الوقت كانت تهدف إلى السيطرة على الآثوريين ولكن بدون أن يكون قائدهم هو المار شمعون، والذي عملت إنجلترا على التخلص منه وذلك عندما أقنعته بأن يتحالف مع إسماعيل أغا (سمكو) زعيم قبيلة الشكاك الكردية الفارسية.

ولقد قامت إنجلترا بتدبير لقاء بين المار شمعون وسمكو[2]. وفي هذا

---

(1) الحيدري، مرجع سابق، ص 58.

(2) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 61.

الاجتماع قام سمكو باغتيال المار شمعون ورفاقه. ومن الأسباب التي أدت إلى مقتل المار شمعون على يد سمكو ليس فقط التدبير البريطاني ولكن أيضاً عدم ارتياح سمكو له لعدم تجاوب المار شمعون مع الكرد أثناء الحملات التي كان يقوم بها العثمانيون ضدهم في الماضي. ولقد ظلت تلك الحادثة نقطة سوداء في العلاقات الكردية الآثورية بعد ذلك، وسببت متاعب جمة للحركة الوطنية الكردية فيما بعد[1]. ولما وصل نبأ مصرع المار شمعون إلى أورميا نظم الآثوريون قوة مسلحة تحت رئاسة شقيقه داود، والملك خوشابه(*) زعيم تياري السفلى، وأغا بطرس(**) وذلك للأخذ بثأره، وهاجموا سمكو وقبائله في عقر دارهم وانقضوا عليهم كالإعصار، ودار بينهم قتال شديد تمكن بعده سمكو من الهرب إلى مدينة (خوي) حيث قام بمذبحة رهيبة ضد الآثوريين فيها. وكان لتحريض فارس أثر كبير في قيام هذه المذبحة.

وهكذا وجد الآثوريون أنفسهم محاطين بالأعداء من كل جانب العثمانيين والفرس والكرد، فما كان من الآثوريين إلا أن ارتموا في أحضان الإنجليز، وهو ما كان يهدف إليه الإنجليز. وفي 15 آذار (مارس) 1918م أصبح (بولص) شقيق المار شمعون بطريركاً على الآثوريين وأصبح

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص ص 45، 65.

(*) الملك خوشابه والد العقيد المتقاعد يوسف خوشابه زعيم الجناح الآثوري المناوىء للمار شمعون. ولقد ولد عام 1877م وتوفي عام 1954 م.

(**) هو بطرس البازي، لقبه الكرد بآغا بطرس، ولد في اسطنبول 1880م وكان منذ نشأته ميالاً إلى دول الحلفاء وبصورة خاصة انجلترا. هجر قريته في كوردستان منذ صغره وانتمى إلى المدرسة التبشيرية في أورميا، وبعد استكمال دراسته طاف العالم وقضى جزءاً من شبابه في أمريكا. وفي 7 يناير 1922م رجع إلى المنطقة واشتغل بالتجارة. ولقد عطف عليه العثمانيون فعينوه قنصلاً للدولة العثمانية في فارس. ولقد تزعم آغا بطرس القضية الآثورية في المراحل الأخيرة للحرب خصوصاً بعد مقتل البطريرك بنيامين. وقد أصبح آغا بطرس بعد ذلك قائداً عاماً للآثوريين، وكان على رأس الآثوريين الذين جلبتهم انجلترا إلى العراق، إلا أنه اختلف مع عائلة المار شمعون والإنجليز ولذلك فقد أبعد إلى فرنسا حيث توفي هناك.

أكثر استجابة وطواعية للإنجليز. ولقد قام الإنجليز بضم الآثوريين إلى القوات الإنجليزية المتمركزة في همدان، وكان الآثوريون يعتقدون أن الإنجليز سوف يساعدونهم في العودة إلى أوطانهم في حكارى وأورميا.

إلا أن الإنجليز كانت أهدافهم متناقضة مع ذلك تماماً، حيث كان الإنجليز يستخدمونهم لتحقيق أهدافهم الاستعمارية. وبعد انتهاء الحرب وعقد الهدنة، استغل الإنجليز الآثوريين لضرب الحركة الوطنية في العراق[1]. وأخيراً أصدر الإنجليز أوامرهم للآثوريين بالتوجه إلى العراق، وطلبوا منهم التخلي بصورة مؤقتة عن قضية عودتهم إلى أوطانهم. ووفر الإنجليز وسائل نقلهم إلى العراق، وبعد وصولهم إلى العراق قامت السلطات الإنجليزية بإسكانهم في بعقوبة شمال شرقي بغداد، وعلى مقربة من نهر ديالى[2].

ومن الجدير بالذكر أن الإنجليز شكلوا من هؤلاء كتائب في الجيش كان يطلق عليها (الليفي الآثوري) كانت تدعم الجهد البريطاني في مواجهة الحركات المعادية للوجود البريطاني في العراق بالإضافة إلى ضرب الحركة الوطنية في شمال العراق.

لقد كانت هناك أسباب كثيرة للانتفاضات الكردية في شمال العراق، فبالإضافة إلى رفض الكرد للسيطرة البريطانية تمسك الكرد بدينهم تمسكاً شديداً يصل أحياناً إلى درجة التعصب. لقد كان الكرد ينظرون إلى الإنجليز على أنهم عناصر غريبة عنهم يعتنقون ديناً غريباً عن دينهم. ولهذا نظروا إلى قوات الاحتلال البريطاني في العراق نظرة بغض وانتقام، وقد دفعهم هذا أحياناً إلى تفضيل حكم العثمانيين[3].

كما أن التزام بريطانيا للآثوريين والأرمن واتصالهم المستمر بهم،

---

(1) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 73.

(2) Sir Reader Bullard, Britain and The Middle East From Earliest Times To 1963, Third Edition, London, 1964, p.80.

(3) المائي، مرجع سابق، ص 236.

وتوفير المساعدات لهم والعمل على تجنيدهم قد أغضب الكرد. ولقد قاسى الكرد أكثر من غيرهم من تجنيد الإنجليز للآثوريين في كتائب الليفي الآثوري[1]. ومن الأسباب التي ساهمت أيضاً في وقوع الانتفاضات الكردية قيام الإنجليز بالتخطيط لإسكان الآثوريين في قرى الكرد[2].

وبحجة العمل على تهيئة الظروف لإعادة الآثوريين إلى أوطانهم في الأراضي العثمانية والفارسية عن طريق يقع في منطقة العمادية بادر الإنجليز إلى وضع وحدات من جيشهم على مقربة منها، وقاموا بتعيين الكابتن ويلي معاوناً للحاكم السياسي فيها[3]. ولقد اتخذ ويلي إجراءات صارمة ضد الكرد وسلك معهم سلوكاً طابعه الإرهاب والعنف، وأهان عدداً من الزعماء الكرد.

ولقد ترتب على ذلك أن قام الكرد بقتله ثم هاجموا القوات الإنجليزية في (بيباد) الواقعة غرب العمادية، وسيطروا على العمادية فترة زادت على عشرين يوماً[4].

ولكي يقضي الإنجليز على هذه الحركة قاموا بتوجيه قواتهم إلى العمادية، وكان من بينها فوجان من الآثوريين المدربين على حرب الجبال. وقد كان للآثوريين دور كبير في مساعدة الإنجليز على هزيمة الكرد في كل من بامرنى والعمادية. وارتكب الآثوريون فظائع كثيرة في العمادية، فأدى ذلك إلى ازدياد العداء بينهم وبين الكرد[5].

وعندما قام الكرد في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1919م بالسيطرة على مدينة عقرة وطردوا الإنجليز منها، لم يستطع الإنجليز استعادتها إلا

(1) جلال يحيى، العالم العربي الحديث (المشرق العربي بين الحربين)، دار المعارف، القاهرة، 1965م، ص 138.

(2) ملحق رقم 7.

(3) بيل، مرجع سابق، ص 218.

(4) نفسه، ص 220.

(5) المائي، مرجع سابق، ص 236؛ Longrigg, op.cit., p.109.

بمساعدة وحدات الليفي الآثوري، التي قامت بإحراق المنازل وتدميرها. كما قامت وحدات الليفي بعد ذلك بمهاجمة عشائر السورجيين التي كانت تسبب إزعاجاً شديداً لبريطانيا. واستطاعت قوات الليفي الآثوري قتل ستين شخصاً من تلك العشيرة كما شتت بقيتهم. وتذكر بعض المصادر أن الآثوريين قد تمتعوا بقتل وتشتيت السورجيين[1].

ولا يمكن تجاهل المساندة الآثورية للقوات الإنجليزية في العراق في قمع ثورة العشرين خاصة في المناطق الكردية في الشمال. لقد كان الليفي الآثوري موجهاً في العراق بصورة أساسية ضد الكرد حيث استخدمهم الإنجليز بعد ذلك للتصدي لحركات الشيخ محمود، ومثال ذلك مساهمة وحدات الليفي الآثوري في القضاء على حركة الشيخ محمود في صيف 1924 م.

إن اهتمام الإنجليزي بإشراك وحدات الليفي الآثوري في مقاومة الحركة الوطنية في العراق لم يكن حدثاً عابراً، بل كانوا يهدفون من وراء ذلك تحقيق أهداف معينة سبق وأن خططوا لها، وفي مقدمتها تحقيق السيطرة البريطانية كاملة على العراق والقضاء على حركات المعارضة، ودعم قواتهم العاملة في العراق ومساندتها[2]. ومن ناحية أخرى فإن عملياتهم العسكرية ضد الكرد كانوا يهدفون بواسطتها إلى إخراج الكرد من أراضيهم وإسكان الآثوريين بدلاً منهم، بعدما أخذ الساسة الإنجليز في العراق يعتقدون أن حل المشكلة الآثورية أصبح ممكناً، ومن السهولة إسكانهم في كوردستان بعدما ساهموا في القضاء على الروح الوطنية فيها.

لقد ازدادت مخاوف الآثوريين مع اقتراب انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ودخوله عصبة الأمم، وقد أدى ذلك إلى قيام عدد من الإنجليز بالتعاون مع الآثوريين، وفي مقدمة هؤلاء الكابتن انطوني هيرمز رسام

---

(1) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 133.

(2) نفسه، ص 134.

Captin Rassam الذي كان يعمل ضابطاً في الجيش البريطاني قبل قيام الحرب العالمية الأولى، ثم أحيل للتقاعد. ولقد جاء إلى العراق عام 1930م وذهب إلى الموصل حيث أبدى اهتماماً بالآثوريين، ثم تبعه زميله الكابتن ماثيوم كوب Captin Cope. ولقد قام كلاهما بإثارة وتحريض الطوائف غير العربية على المطالبة بالانفصال عن العراق[1].

وبعد ذلك قام الاثنان باستدعاء الأميرال هـ. سيمور هول إلى الموصل. وبدأ الجميع يخططون لإثارة الأقليات وتحريضها. وبعد استكمال خططهم عاد كل من رسام وهول إلى لندن بينما ظل كوب في الموصل. وفي لندن قام هول ورسام بتأليف لجنة أطلق عليها اسم لجنة إنقاذ الأقليات العربية غير المسلمة[2].

وقد عملت هذه اللجنة على بث دعاية سيئة واسعة النطاق ضد العراق، كما أثارت عليه الرأي العام في أوروبا متهمة إياه باضطهاد الأقليات الموجودة فيه، وقامت كذلك بتقديم الشكاوى إلى لجنة الانتدابات في جنيف وأرفقتها بعرائض للآثوريين والزعماء اليزيديين. لقد كان لنشاط هذه اللجنة دور أساسي في دفع عصبة الأمم إلى وضع ضمانات ثقيلة على العراق قبل أن يصبح عضواً فيها[3].

ومن الزعماء الكرد الذين اعتمدت عليهم هذه اللجنة توفيق وهبي، الذي قام بعد تعيينه متصرفاً للسليمانية بتأسيس جمعية الهيئة الوطنية[4]. ولقد قام توفيق وهبي بالاتصال بهذه اللجنة في عام 1931 عن طريق بعث رسالة إلى الكابتن رسام أبلغه فيها عطف الكرد الكامل على الأقليات في العراق، ورغبته في مساندتهم في إقامة دولة خاصة بهم، وطلب منه تبني قضية الكرد.

---

(1) الحسنى، تاريخ الوزارات، ج 3، مرجع سابق، ص 253.
(2) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 204.
(3) الحسنى، تاريخ الوزارات، ج 3، مرجع سابق، ص 253.
(4) جياووك، مرجع سابق، ص 83 ـ 84.

وبعد ذلك تم عقد لقاء بين جمعية الأقليات غير المسلمة وعدد من الزعماء الكرد، وممثل عن الآثوريين في منزل توفيق وهبي. كما حضر هذا اللقاء الكابتن كوب. وكان ممثل الآثوريين في الاجتماع هو يوسف ملك. وقد أعد كوب عريضة لتقديمها إلى عصبة الأمم وطلب من الكرد التوقيع عليها، وقد جاء فيها ما يلي: -

1 ـ نحن الموقعين على هذه العريضة نقبل أن ما تخصصه عصبة الأمم للآثوريين من أراضٍ ستكون وطناً قومياً لهم.

2 ـ نوافق على أن يكون هرمز رسام ممثلنا في عصبة الأمم.

3 ـ يتمتع الكرد ضمن الوطن الآثوري بحريتهم في شؤونهم الدينية[1].

وقد حدث انشقاق بين الزعماء الكرد حول التوقيع على هذه العريضة، وكان من المعارضين لذلك كل من معروف جياووك، وأمين زكي، بينما وقع عليها باقي الزعماء الكرد المجتمعين.

وبعد أن ازداد نشاط الكابتن كوب المعادي للعراق فكرت الحكومة العراقية في إبعاده خارج أراضيها، فأظهر الآثوريون والكرد الذين اعتمدوا عليه في إقامة الدولة الآثورية ـ الكردية مخاوفهم من ذلك. وفي هذه الفترة أيضاً عمد الكرد المتضامنون مع الآثوريين إلى إثارة زملائهم في الموصل بأن يقفوا إلى جانب المسيحيين إذا حدث صدام بينهم وبين الحكومة العراقية، وأبلغوهم أنهم لا يمكنهم النجاح وكسب عطف الدول الأجنبية حتى يثبتوا وفاءهم للمسيحيين.

وقد لعب المستر (ماريكون) البريطاني الجنسية دوراً كبيراً في تحريض الآثوريين والكرد[2]. ولم تسكت الحكومة العراقية على نشاط الكابتن كوب

(1) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 207.

(2) أحمد فوزي، مرجع سابق، ص 90.

المعادي لها فأخرجته من العراق في 19 نيسان (أبريل) 1931م رغم انزعاج السير كينهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية[1].

وفي 6 أيار (مايو) 1931م قامت السلطات العراقية بإلقاء القبض على عدد من الآثوريين والكرد في كل من بغداد والموصل متهمة إياهم بالعمل ضد مصلحة العراق، وإثارة الفتن والقلاقل بين السكان والتخطيط لإقامة دولة آثورية ـ كردية[2].

أما المقبوض عليهم فهم توفيق وهبي، توما هرمز، سعيد نامق، والدكتور شكري محمد صبكان، عيد نعمان، كشمش نعمان، عبد الكريم قرة كله، طوبيا حنا، داود توما، إلياس حنا، يوسف أندريه، جاك ارور[3]. بينما تمكن يوسف ملك من مغادرة العراق قبل إلقاء القبض عليه. وقد قدم المتهمون بمحاولة تأسيس دولة آثورية ـ كردية إلى محكمة جزاء بغداد لمحاكمتهم[4].

وقد اختلفت ردود الفعل حول هذا الموضوع فطالب الأطباء بإقصاء الدكتور شكري محمد من رئاسة اللجنة الإدارية لجمعية الأطباء البغدادية. ووجه معروف جياووك نداء إلى الكرد طالبهم فيه بالابتعاد عن ضعاف العقول ودعاهم إلى ضرورة الوئام مع العرب، ثم شرح كيفية لقائه بتوفيق وهبي وأشار إلى أنه وجميع الكرد المعروفين قد عارضوا أفكاره، وأوضح أنه لم يكن يسانده إلا البسطاء من الكرد وقد ناشد الكرد أن يدركوا أن حركة توفيق وهبي ليست في صالحهم.

وقد رفع لفيف من أعضاء مجلس الأعيان عريضة إلى الملك، وأوضحوا فيها أن موضوع الأقليات أصبح حجة لفصم عرى الوحدة

---

(1) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 209.
(2) محمود الدرة، مرجع سابق، ص 161.
(3) العالم العربي، عدد 2192، 8/ 5/ 1931 م.
(4) الاستقلال، عدد 1607، 10/ 5/ 1931 م.

الوطنية، وأكدوا أن العنصر الكردي النجيب ناقم على تواطؤ بعضهم مع مشروع إقامة الدولة الآثورية ـ الكردية، وطالبوا بما يأتي: ـ

1 ـ سد باب الهجرة أمام الجماعات التي ساهمت في المحاولة.

2 ـ إلغاء تجنس المتجنسين منهم.

3 ـ تعديل قانون الجنسية بشكل يضمن عدم التساهل مع أمثالهم في المستقبل.

4 ـ تطبيق الأحكام القانونية بحق من يثبت تلاعبهم بمقدرات البلاد وتمزيق وحدتها، ووضع حد نهائي لمثل هذه المحاولات التي تهدف إلى بث الفرقة والانقسام وتشويه صورة العراق أمام العالم المتحضر[1].

وعلى أثر المحاولة السابقة لاحظت الحكومة العراقية أن الدعاية السيئة التي نشرها كوب ومؤيدوه في العراق، كان لها أثر كبير في المنطقة الشمالية، فأرسلت وزير الداخلية مزاحم الباجه جي لزيارة الموصل وأربيل والسليمانية.

وكان لاحتجاجات رسام لدى عصبة الأمم أثر في موافقة الحكومة العراقية على إطلاق سراح المشتركين في محاولة إقامة دولة آثورية ـ كردية، وأصدرت قراراً بذلك[2].

وفي عام 1933م قامت في العراق أهم وأخطر الحركات الآثورية المسلحة، والتي كانت تهدد كيان الدولة العراقية[3]. وقد كان للفرنسيين في سوريا دور أساسي في مساعدة الآثوريين والتخطيط للجيش الآثوري وإمداده بالسلاح في تلك الفترة[4].

---

(1) الحيدري، مرجع سابق، ص 306.

(2) الاستقلال، عدد 1625، 1/ 6/ 1931.

(3) الكتاب الأزرق الذي نشرته الحكومة العراقية لسنة 1933م، عن القضية الآثورية في جريدة العالم العربي في 2، 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1933م، ص ص6 ـ 7.

(4) رياض الحيدري، مرجع سابق، ص 309.

لقد بدأت الحركة الآثورية تتخذ طابع تهديد للسلم وتعكير صفو الأمن في المناطق الكردية، ولقد أقلق ذلك الطوائف الكردية المختلفة. ففي مجلس النواب استفسر النائب الكردي جمال بابان عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإيقاف الآثوريين عند حدهم وذلك بعد أن تطرفوا في المطالب التي جاهروا بها. كما طالب الحكومة بتأمين حقوق الكرد والمحافظة عليها وعدم التجاوز على ممتلكاتهم، كما بين عدم اطمئنان الكرد للأسلحة الحديثة التي يمتلكها الآثوريون.

ففي 22 تموز (يوليو) 1933م قام حوالي 1350 آثوري مسلح من جماعة المار شمعون بقيادة ياقو إسماعيل بالنزوح إلى الأراضي السورية دون إذن من الحكومة العراقية تاركين عائلاتهم في العراق. ولذلك اضطرت الحكومة العراقية إلى إرسال قواتها إلى منطقة الحدود لمنع عودة الآثوريين إلى الأراضي العراقية قبل تجريدهم من أسلحتهم.

ولقد كان موقف الانتداب الفرنسي في سوريا من حركة الآثوريين يشوبه الغموض، حيث وعدت السلطات العراقية أنها سوف تقوم بتجريد الآثوريين من أسلحتهم لأنهم أصبحوا مجرمين بحكم قانون الإقامة والسفر.

ولقد وضع الآثوريون خطة لتطويق الجيش العراقي أثناء عودتهم وذلك عن طريق وضع جماعات مسلحة منهم خلف خطوط القوات العراقية في جبل بيخير في اللحظة التي يقوم فيها الآثوريون العائدون من سوريا بمهاجمة القوات العراقية من الأمام. وقد علمت القوات العراقية بهذه الخطة وقررت الاعتماد على العشائر الكردية لإحباط هذه الخطة لأن انتشار الآثوريين في جبل بيخير(1) يلزم الحكومة بإعداد قوات كبيرة لمطاردتهم والتصدي لهم. ولهذا طلبت الحكومة العراقية من الشيخ سعيد الدوسكي رئيس عشائر الدوسكية الكردية إعداد الرجال المسلحين

---

(1) ملحق رقم 8.

للحيلولة دون وصول الآثوريون إلى منفذ جبل بيخير.

كما قامت العشائر الكردية في العراق بتشجيع من بكر صدقي قائد المنطقة الشمالية والكردي الأصل بالاشتباك مع الآثوريين في عدة أماكن مثل سيميل والقوش والموصل ودهوك والشيخان وزاخو، كما قامت القبائل الكردية بإحراق ونهب كثير من القرى الآثورية بتشجيع من وزير الدفاع جلال بابان (الكردي)[1].

وهكذا كان للكرد دور كبير في التصدي لتلك الحركة الآثورية التي كانت تهدد العراق ومناطق الشمال الكردية. وبعد القضاء على حركة الآثوريين لم يعد لهم قوة في العراق وبدأوا يندمجون في المجتمع الكردي والعربي.

الكرد وانقلاب بكر صدقي 1936:

في عام 1936م وقع في العراق حدث كان له دور وتأثير هام، وبصورة غير مباشرة على الحركة القومية الكردية. ففي 29/ 10/ 1936م قام بكر صدقي العسكري وهو ضابط عراقي (كردي الأصل) بأول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط[2].

ولقد قابل العراقيون الانقلاب بالارتياح والرضا، وقامت مظاهرات تأييد للانقلاب في بغداد وفي بعض الألوية الأخرى كالبصرة والناصرية والعمادية والكوت، وأعربت الألوية الأخرى عن تأييدها للحكم الجديد عن طريق إرسال الوفود إلى بغداد لتهنئة الوزارة الجديدة[3]. ورحب الكرد بدورهم بالانقلاب أيضاً واشتركوا في المظاهرات الكبيرة التي جرت في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) في بغداد وكذلك في مظاهرات أقيمت في

---

(1) الحيدري، مرجع سابق، ص 312.

(2) B'eeri, Elesar, Army Officers in Arab Politics and Society, Newyork, 1070, p.12.

(3) صفاء عبد الوهاب المبارك، مرجع سابق، ص 140.

عديد من المناطق الكردية، عبروا خلالها عن تأييدهم للحكومة الجديدة[1].

ويكمن الموقف الإيجابي للكرد تجاه الانقلاب إلى عدة عوامل من أهمها العامل القومي وذلك لأن القائم بالانقلاب هو كردي، كما أن شريكه حكمت سليمان هو غير عربي الأصل، ولهذا أمل الكرد في انفراج أزمتهم القومية ووقف الاضطهاد ومساواتهم مع إخوانهم العرب وسائر الأقليات الأخرى. وكذلك هناك التعاون الوثيق بين بكر صدقي والقوات الكردية غير النظامية والذي كان من الأسباب الرئيسية في قمع الحركة الآثورية التي كانت تهدد المناطق الكردية بالدرجة الأولى. وكذلك فإن الشباب الكردي قد قابل الانقلاب بارتياح وذلك لتعاطفهم مع جماعة الأهالي التي رأوا في برامجها التسامح القومي بتأكيدهم على الوطنية العراقية[2].

ولقد كان الكرد في الوقت نفسه قد علقوا آمالاً كبيرة وخيالية على الأصل القومي لبكر صدقي. هذا وقد نشرت الحكومة في ذلك الوقت أول بيان رسمي لها في الصحف المحلية وأبرقت به إلى كافة المتصرفيات في ألوية العراق دعا فيه الأهالي للخلود إلى السكينة والتوجه إلى أعمالهم ومصالحهم[3].

لقد حاول بكر صدقي استمالة الحركة الكردية والتي قابلت ذلك بحماس فبدأت تنشر المنشورات الداعية إلى المطالبة بحق الشعب الكردي في الاستقلال الفعلي عن العراق وإلى إحياء دولة كردية في شمال العراق وفصل المناطق الكردية وتوحيدها تحت ظل ملك مستقل. وجاء ذلك في أحد الرسائل تحت عنوان القاعدة الذهبية (أما القاعدة الأساسية التي يجب

---

(1) نفسه، ص 141.

(2) Majid, Khaddurim, Independent Iraq 1932-1958, Astudy in Iraqi Politics, London, 1960, p.108.

(3) جريدة الأوقات العراقية، 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1936، ص 1.

أن تبنى عليها العلاقات ليس بين الشعبين الكردي والعربي فحسب، بل بين شعوب الأرض كلها والتي بدونها يكون السلام العالمي وتآخى الشعوب وتعاونها تعابير جوفاء، ويجب على كل شعب أن يعترف بحق الآخر في الاستقلال استقلالاً فعلياً لا صورياً، ضمن حدوده الطبيعية وسيادته التامة في إدارة جميع شؤونه الخاصة والعامة، وتنظيم العلاقات بين الشعوب تنظيماً اختيارياً)[1].

كما قام بعض الشباب الكردي بإرسال منشورات تهديدية إلى كثير من ذوي التأثير في الحكومة والشخصيات العربية المتطرفة الأخرى موقعة من قبل (الجمعية الكردية الإصلاحية) الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة وطلب من الشرطة والجيش والقضاء تعقب مرسليها دون جدوى[2].

ومن المحتمل أن بكر صدقي كان على علم بتلك النشاطات السرية وأنه كان يحاول عدم الإفصاح بها[3]. ويضاف إلى ذلك أن بعض المصادر قد أشارت أن بكر صدقي كان يخطط لتأسيس دولة كردية في شمال العراق، وهذه المصادر لم تذكر أي معلومات تفصيلية عن هذه المسألة سوى الإشارة إليها. غير أن (فريتز جوربا)[*] الوزير الألماني المفوض في بغداد انفرد بذكر معلومات تفصيلية عن خطة بكر صدقي في تأسيس دولة كردية، حيث يذكر أن بكر صدقي كان يرمي إلى إنشاء كوردستان المستقلة، ولهذا السبب كان يعمل على تشكيل جيش يحتوي على عناصر كردية قوية[4].

فقد فاتح بكر صدقي جروبا بخططه في الدفاع عن كوردستان وأخبره

---

(1) فريق من شباب الكرد، الكرد والعرب، مطبعة النجاح، بغداد، 1937م، ص 27.

(2) جريدة المصري، القاهرة، 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1936 م.

(3) نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1969م، ص 121.

(*) انتدب فريتز جروبا إلى العراق في شباط (فبراير) 1932م لأول مرة بصفة قائم بأعمال المفوضية الألمانية في بغداد، ثم صار مفوضاً ومندوباً فوق العادة لبلاده. وقد قدم أوراق اعتماده إلى الملك فيصل الأول في 25 تشرين الأول (أكتوبر) 1932 م.

(4) نجدة فتحي صفوت، مرجع سابق، ص 121.

أيضاً ولكن بصورة سرية أنه كردي وأنه يهدف إلى إنشاء دولة كردية تضم السكان الكرد في العراق وإيران وتركيا وأن هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها من اعتداء الجيران، وقال إن هذه القضية مهمة عنده لأنها في قلبه وربما كانت هي السبب في رغبة بكر صدقي في الحصول على تقرير من أحد الخبراء حول موضوع الدفاع عن كوردستان. أما تصريح بكر صدقي بأنها يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها ضد بغداد في حالة ما أراد الإنجليز احتلالها فكان من قبيل التمويه فقط، ويبدو أن بكر صدقي قد صرح بهذه الفكرة ليس لجروبا وحده ولكن يبدو أنه صرح بها لآخرين أيضاً وهذا يفسر عداء القوميين العرب له كما يفسر اغتياله فيما بعد[1].

لقد طلب بكر صدقي من جروبا أن يستقدم أحد الضباط الألمان ليعهد له بمهمة وضع خطة للدفاع عن كوردستان في حالة احتلال الإنجليز لبغداد. وعلى أثر ذلك حضر إلى بغداد الكولونيل (هاينز Heiens) وهو ضابط كبير متقاعد في الجيش الألماني وقد جاء إلى العراق منتحلاً صفة جيولوجي[2]. وقد وضع خطة سرية للدفاع عن الحدود الشمالية الشرقية وعن بغداد إزاء أي هجوم إنجليزي عليها.

ومن الجدير بالذكر أنه كان قد ذهب قبل ذلك للكشف عن الحدود الشرقية من رواندوز إلى خانقين، كما سافر إلى إيران للاطلاع على وضع الحدود وتحادث في كوردستان مع شيوخها في موضوع الدفاع عن كوردستان (أي مواقع المدفعية والرشاشات وكيفية بناء الاستحكامات وأماكنها)، وأبدى مقترحاته بشأن فتح الطرق الاستراتيجية، كما تباحث مع بكر صدقي في تأسيس جيش كردي والاستعدادات اللازمة لتسليحه وتمويله[3].

(1) نجدة فتحي صفوت، مرجع سابق، ص 117.
(2) صفاء المبارك، مرجع سابق، ص 282.
(3) نجدة فتحي صفوت، مرجع سابق، ص 115.

ويتضح مما سبق أن بكر صدقي حاول الاتصال بالألمان بصورة سرية وشخصية لغرض إقامة الدولة الكردية. ولكن بالرغم من ذلك يمكن القول بأن عدم وجود وثائق رسمية يجعل من الصعب تأكيد صحة هذه المسألة، كما لا يمكن من جهة أخرى الاعتماد على الروايات الشخصية فقط لأنها غير مدعمة بأسانيدُ وأدلة ثبوتية كافية.

ويذكر الدكتور كمال مظهر أحمد في كتابه «صفحات من تاريخ العراق الحديث» المطبوع في بغداد سنة 1987 وكما ورد في الوثائق البريطانية سنة 1936 في الصفحة 448 أن بكر صدقي في الواقع كان من أبعد الضباط الكرد عن الحركة الكردية وقضيتها، فلم تكن له أدنى صلة لا في أيام الانقلاب ولا قبلها بأية جمعية أو منظمة كردية، رغم إن الكثيرين من أقرانه لعبوا أدواراً بارزة في صفوف تلك الجمعيات منذ أواخر العهد العثماني، كما أن العديد منهم سبق له الاشتراك المباشر والفعال في بعض الانتفاضات الكردية. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى قامت مجموعة من هؤلاء الضباط بتأسيس جمعية سرية تعمل من أجل ضمان حقوق الكرد القومية، فيما كان بكر صدقي يعمل بومذاك بحماس في صفوف الحركة القومية العربية المناهضة للحكم العثماني، فقد كان واحداً من بين عدد قليل ممن تجرأوا على إرسال برقية تأييد من بغداد إلى المؤتمر العربي الأول الذي انعقد بباريس للفترة من 18 - 24 حزيران (يونيو) عام 1913 تحت رعاية جمعية الاصلاح البيروتية وحزب اللامركزية والذي يعد واحداً من المؤشرات المهمة للنهوض القومي العربي قبل الحرب العالمية الأولى.

وكذلك يمكن التأكيد أيضاً على أن كلاً من ألمانيا النازية وبريطانيا كانتا على رأس قائمة الدول المؤثرة في سير أحداث الشرق الأدنى، ولكن أياً منهما لم تكن تفكر في توريط نفسها في مشكلة معقدة كمشكلة تأسيس دولة كردية التي كانت بلا شك تثير حفيظة كل من إيران وتركيا.

وفي الوقت الذي كانت فيه جميع الدول الكبرى تحاول خطب ودهما

لأسباب استراتيجية واقتصادية[1]. فكانت ألمانيا النازية في طريقها لتثبيت مواقع أقدام لها في هذين البلدين، وكانت الدبلوماسية البريطانية قد اعتقدت بصورة جازمة أن تحسين علاقات العراق مع جارته في الشمال والشرق سيكون خطوة أولية لإنشاء حلف يضم دول المنطقة ويرتبط بها خدمة لمصالحها الاستراتيجية في منطقتي الشرق الأدنى والأوسط.

وكذلك فإن بكر صدقي لم يكن يعادي القوميين العرب ولم يعمل على تصفية العنصر العربي في الجيش بل كان يأمل أن يكسبهم إلى صفه فعاملهم بالحسنى على الدوام. وقد حاول بكر مراراً الاتصال بتنظيم الضباط القوميين في الجيش أمثال الصباغ وشبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان ولكنهم لم يستجيبوا له. ولذلك لا يمكن التسليم بأن العامل القومي الكردي كان شغل صدقي الشاغل، فقد اشترك الضباط الكرد في قتل بكر صدقي ومنهم عبد العزيز ياملكي[2] معاون قائد الكتيبة الثالثة فرسان الموصل يشاركه الرائد محمد خورشيد أحد قوات الفرسان ومن عشيرة الدلو الكردية[3].

كما أن حكومة الانقلاب في أواخر أيامها قد وقعت ميثاق سعد آباد في الثامن من تموز (يوليو) 1937م مع تركيا وإيران وأفغانستان، وكان هذا الميثاق موجهاً بصورة رئيسية ضد حركة التحرر الكردية[4]. وأيًّا كانت التهم الموجهة إلى بكر صدقي وعلاقته بالكرد فلم يستمر حكمه طويلاً وانتهى الانقلاب الذي قاده بمقتله في 11/ 8/ 1937م وسقوط وزارة حكمة

---

(1) صفاء مبارك، مرجع سابق، ص 283.

(2) ولد عزيز ياملكي في مركة وهو من أصل كردي. أكمل دراسته في اسطنبول ودرس في المدرسة الحربية فيها ثم جاء إلى العراق وتدرج في المناصب العسكرية، وفي عهد الوزارة الهاشمية الثانية كان مديراً للنقليات الآلية بوزارة الدفاع. ثم أبعد في عهد حكومة الانقلاب إلى الموصل. وكان على رأس مدبري خطة اغتيال بكر صدقي.

(3) Khaddury, op.cit., p.106.

(4) قاسملو، مرجع سابق، ص 82.

سليمان وتولى جميل المدفعي[1] الحكم.

كان اغتيال بكر صدقي محصلة مجموعة عوامل تعكس في مجملها عداء القوميين العرب والكرد والإنجليز على السواء ومن هذه العوامل: -

1 - اتهام القوميين العرب لصدقي بتبني القضايا الكردية. فقد سبق أن تقدم فاضل الجمالي مفتش المعارف 1935م - 1936م بتقرير مؤيداً هذا الاتهام، كما كان تنظيم الضباط القوميين في الجيش أمثال صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان يرون في بكر صدقي قائداً يميل إلى التمييز بين عناصر أبناء الوطن الواحد ويحتضن عنصر الأقلية الكردية[2].

2 - لم تقتصر رغبة بكر صدقي على الأمور التي أشارت إليها من قبل بعض المصادر بل تعدتها إلى أمور أخرى، فتشير بعض المصادر إلى وجود فكرة استيلاء الجيش على السلطة برئاسة بكر وإزاحة الملك غازي عن العرش[3] ليتمكن صدقي من تأسيس نظام دكتاتوري في العراق يتولى هو رئاسته[4].

3 - بعد مضي فترة قصيرة على الانقلاب انكشفت نوايا قائد الانقلاب في الاستحواذ على مركز القوة والتدخل في أمور الدولة واستعماله للعنف والقسوة ضد خصومه مما أدى إلى فقدان الحكومة لتأييد

---

(1) ولد جميل المدفعي في عام 1890م وأتم دراسته العسكرية في بغداد، ثم دخل مدرسة الهندسة في تركيا ثم عاد إلى العراق في عام 1923م حيث أصبح متصرفاً للواء المنتفك. ثم أصبح بعد ذلك وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الأولى. ولقد تولى رئاسة الوزراء مرتين ثم شغل مناصب وزارية، ثم عهد إليه بتأليف الوزارة بعد استقالة وزارة حكمة سليمان الانقلابية في عام 1937م. وهو من الموالين للسياسة البريطانية في العراق.

(2) Khaddury, op.cit., p.106.

(3) محسن أبو طبيخ، المبادىء والرجال، مطبعة ابن زيدون، دمشق، 1937م، ص 105.

(4) محمد إبراهيم مصطفى، العسكريون والسياسة في العراق 1936 - 1941، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس 1979م، ص 23.

قطاعات واسعة من أبناء الشعب. وكان لأسلوبه في قمع تمردات العشائر في الفرات الأوسط والجنوبي رد فعل قوي في جميع الأوساط حيث أحرق القرى وقتل الكثير من أبناء العشائر، مما دفع الوزراء من جماعة الأهالي إلى تقديم استقالتهم. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الجديدة لم تحقق أية مكاسب حقيقية لأبناء الشعب العراقي رغم الوعود الكثيرة والبرامج المعلنة، فقد وجد بعد حين أن وزارة الانقلاب وإن اختلفت في مظاهرها عن الحكومات العراقية السابقة فإنها لم تختلف قط في جوهرها ومجمل عملها وفي ضعفها وابتعادها عن رغبات الشعب العراقي[1].

4 ـ كان لإسقاط حكومة ياسين الهاشمي ذات الاتجاه القومي رد فعل معاكس في جميع أوساط الوطن العربي وخاصة في مصر وسوريا وفلسطين، حيث أن الهاشمي كان قد اكتسب سمعة طيبة وشعبية واسعة بجعله العراق مركز إشعاع قومي وموطناً لأبناء الوطن العربي وقدم المساعدات المادية والعسكرية للثوار العرب في فلسطين وسوريا[2] يضاف إلى ذلك أن حكمة سليمان لم يكن له شعور قومي حقيقي ولم يكن مهتماً بالقضايا القومية التي تهم الأمة العربية وفضل التقارب مع تركيا وإيران على التعامل مع الدول العربية، لهذا تميزت علاقته بها بالبرود وعدم الاهتمام، ووجد في توطيد علاقته بإيران وتركيا مجالاً لفك طوق العزلة العربية. وكذلك قيام بكر صدقي بإقصاء بعض القوميين العرب من نادي (المثنى) من مناصبهم كالدكتور أمين رويحة مدير المستشفى العسكري، وكذلك مخططاته الاغتيالية للتخلص من معارضيه[3].

5 ـ كانت لإيران أطماع قديمة في شط العرب وكانت تنتهز فرصة لتعديل معاهدات الحدود السابقة بأي وسيلة تراها ممكنة[4]. ولم تمض

---

(1) عبد القادر النجار، مرجع سابق، ص 337.

(2) نفسه، ص 338.

(3) صفاء المبارك، مرجع سابق، ص 304.

(4) وزارة الخارجية العراقية، حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية، مطبعة الحكومة، بغداد، 1960م، ص 81.

فترة طويلة على تسلم حكمت سليمان الوزارة حتى أخذت الحكومة الإيرانية تلح في تنفيذ مطالبها وتضغط على الحكومة الجديدة لفتح باب المفاوضات بشأن أطماع إيران في شط العرب. وبالفعل بدأت المفاوضات بين العراق وإيران بعد شهر واحد من وقوع الانقلاب واستمرت لعدة أشهر، وتم توقيع المعاهدة التي كتبت بثلاث لغات هي العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو المعول عليه. وتتكون المعاهدة من ست مواد ألحق بها بروتوكول من خمس مواد وكان الغرض منها (تسوية قضية الحدود بين الدولتين). ونصت المادة الثانية على تنازل العراق عن جزء من شط العرب أمام ميناء عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى النهر العميق (خط ثالوك) لمسافة يقرب طولها من أربعة أميال. كما نصت المادة الثالثة على تأليف لجنة لتثبيت دعائم الحدود التي قد حددت أماكنها لجنة تخطيط الحدود لعام 1914م وتعيين دعائم جديدة إذا اقتضت الظروف[1] وقد حصلت إيران على مكسب آخر جديد حيث أقرت المعاهدة بأن شط العرب سيكون مفتوحاً لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية والمستخدمة في مصالح حكومية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن للسفن الحربية الإيرانية من قبل الحق في المرور في شط العرب، كما أن المعاهدة أفسحت المجال أمام إيران للمطالبة بالمشاركة في إدارة أعمال الملاحة في شط العرب. لقد كانت تلك الاتفاقية عبارة عن تنازل من جانب العراق عن جزء من مياهه الوطنية في شط العرب دون مقابل سوى الاعتراف من جانب إيران بصحة الوثائق التي تستند عليها الحدود. ولقد أغضبت تلك الاتفاقية العراقيين عرباً وكرداً على السواء ذلك لأنها كانت في صالح إيران فقط وهو مكسب لم تحصل عليه من قبل وأدى ذلك إلى إغضاب الكرد لأنه كان تقارب مع إيران التي كانت لا تعترف بالحقوق

(1) وزارة الخارجية العراقية، تعليق على المزاعم والادعاءات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية الإيرانية 1937 والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب، مطبعة الحكومة، بغداد، 1969م، ص 14.

الكردية وتمارس مع الكرد سياسة الإبادة والتهجير وتنكر عليهم حقوقهم القومية كذلك.

6 ـ ظهرت في تلك الأثناء على المسرح السياسي دبلوماسية الأحلاف والتكتلات الدولية والإقليمية وتجددت محاولات خلق حزام أمني إقليمي لصد الاعتداءات الخارجية. وكان لاحتلال الحبشة من قبل إيطاليا عام 1935م وظهور بوادر التوسع النازي أكبر الأثر في دفع المنطقة عامة وتركيا بصورة خاصة إلى الضغط على العراق وإيران لحل مشاكلهم والدخول في تحالفات إقليمية لضمان أمن المنطقة[1]. ولقد دفع ذلك حكومة الانقلاب إلى توقيع معاهدة الحدود السابقة الذكر بين العراق وإيران في 4 تموز (يوليو) 1937، كما وقعت الدول الأربعة العراق وإيران وتركيا وأفغانستان ميثاق سعد آباد في 8 تموز (يوليو) 1937[2]. ويمكن القول أن هذا الميثاق كان من الأسباب الرئيسية التي أغضبت الكرد من بكر صدقي وحكومته وذلك لأن المادة السابعة من ذلك الميثاق كانت موجهة بصورة مباشرة ضد الكرد حيث نصت على: (يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده بعدم إعطاء المجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات العامة أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء كان في منطقة الحدود أم في غيرها أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر). لقد كانت المادة السابعة السابقة الذكر ذات عبارات فضفاضة شبه غامضة فكان يسمح من حين لآخر بتفسيرها ضد نشاط الأحزاب والحركات الشعبية التحررية في البلدان المتعاقدة بما فيها العراق وذلك مما أغضب القوميين العرب من بكر صدقي ومن الوزارة كذلك. كما أغضبت الاتفاقية الكرد، وذلك لأنها كانت موجهة ضد النشاط

(1) محمد خليل الأزهري، الجوانب السياسية للعلاقات العراقية الإيرانية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1980م، ص 25.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العرب المعاصر، ج 1، بيروت، 1971م، ص 500.

الكردي في مناطق الحدود[1].

7 ـ لقد أغضب بكر صدقي الإنجليز بسبب تقربه من الألمان ورغبته في الاعتماد على المانيا وإيطاليا في تسليح الجيش العراقي، وكذلك محاولته إعلان سياسة الباب المفتوح لإشراك بعض الشركات الأجنبية في امتياز نفط البصرة ورغبته في تعديل ملاحق معاهدة 1930 م[2]. ومن المعروف أن إنجلترا لم تكن لتسمح بتغير ميزان القوى في المنطقة عامة والمساس بوضعها المتميز في العراق بصورة خاصة، لأن محاولة التقرب من ألمانيا وإيطاليا كان سيفتح الباب لنشر الدعاية النازية في العراق وهذا لم تكن تسمح به إنجلترا على الإطلاق. ولهذا ترى بعض المصادر أن لإنجلترا دوراً في اغتيال الفريق بكر صدقي[3].

الكرد وحركة رشيد عالي الكيلاني:

حينما نشبت الحرب العالمية الثانية عام 1939م عادت إلى الظهور فكرة حصول الكرد على الحكم الذاتي، ويرجع ذلك إلى نمو الروح القومية بينهم من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أخذت كثير من الدول تبث الدعاية الكثيرة وتضع الخطط والمناهج الاستقلالية لحل المسألة الكردية. فقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها تحاول المساعدة في منح كوردستان الحكم الذاتي تحت حكم تركيا[4]. ووعدت ألمانيا بالمساعدة في إنشاء دولة كردية[5].

وفي عام 1941م قامت حركة رشيد عالي الكيلاني[6]، تلك الحركة

(1) الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، مرجع سابق، ص 182.
(2) صفاء المبارك، مرجع سابق، ص 304.
(3) نفسه، ص 305.
(4) إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 252.
(5) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 148.
(6) ولد رشيد عالي الكيلاني في بغداد عام 1893م وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، ثم تلقى علومه الأزهرية. اشترك كوزير للعدلية في وزارة الهاشمي الأولى ووزيراً للداخلية =

الوطنية التي كانت تستهدف التخلص من الوصاية البريطانية على العراق والتخلص من الوزارة الموالية للإنجليز. وعندما قامت هذه الحركة انتهز الشيخ محمود البرزنجي فرصة الصدام المسلح بين الجيشين العراقي والإنجليزي وهرب من بغداد والتي كان مقيماً فيها إقامة جبرية إلى السليمانية ليبدأ حركة كردية مسلحة جديدة[1].

وعندما كان الصدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني مشتعلاً حاولت انجلترا أن تتقرب من الكرد وألمحت لهم بالاستقلال الذاتي[2]. ولكن الشيخ محمود لم يعد انتباهه إلى محاولات إنجلترا للتقرب من الكرد في تلك الفترة الحرجة للإنلجيز، وأصدر من السليمانية نداء بتاريخ 7 حزيران (يونيو) 1941م كان موجهاً إلى الأشراف الكرد ودعاهم به إلى جمع الشمل والسعي لخدمة الوطن والمنفعة العامة[3].

وقد انضم إلى الشيخ محمود عدد من الجنود الكرد بأسلحتهم وهؤلاء هم الذين استغلوا فرصة الصدام بين الجيشين البريطاني والعراقي وهربوا بأسلحتهم لينضموا إلى الحركة الكردية، وقد عثرت شرطة السليمانية على تحذير موجه إلى القنصل الإيراني في المدينة يتضمن تهديداً باغتياله والاستيلاء على أمواله بسبب موقف إيران تجاه الكرد الهاربين من العراق.

وفي نفس الوقت اقترح الشيخ محمود أن تتولى الإدارة في المناطق

= في عهد الوزارة السعيدية، ثم أصبح عضواً في حزب الإخاء الوطني. وفي أواخر عام 1932م عين رئيساً للديوان الملكي في عهد وزارة نوري السعيد الثانية، وكذلك صار سكرتيراً خاصاً للملك فابتعد بذلك عن الهيئة المؤسسة لحزب الإخاء. وفي عام 1933م أصبح رئيساً للوزراء ثم وزيراً للداخلية في عام 1935 في عهد الوزارة الهاشمية الثانية التي أسقطها انقلاب 1936.

(1) ادموندز، مرجع سابق، ص 71.

(2) عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 266.

(3) حامد عيسى مرجع سابق، ص 148.

الكردية لجنة محلية تعين من الكرد، وإنشاء قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الأمن[1].

وقد رفضت الحكومة مطالب الشيخ محمود وأنذرته بالابتعاد عن هذه الأعمال والاستسلام للحكومة، كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في منطقة السليمانية[2]. ثم تبعت هذا الإنذار بإرسال قوة لمقاومة الشيخ محمود بقيادة الضابط الكردي نور الدين محمود لأنها رأت في قبول هذه المقترحات خطوة نحو الحكم الذاتي[3].

كما رفضت بريطانيا في ذلك الوقت تقديم أي عون له وطلبت إليه أن يوقف أعماله حتى لا يحملها أعباء جديدة في العراق. وهكذا خابت آماله في الحصول على مساعدة بريطانية للمسألة الكردية[4]. وهكذا تغير الموقف البريطاني تجاه الكرد لأن بريطانيا دأبت على تشجيع الكرد على الثورة عندما كانت تريد الضغط على الحكومة العراقية من أجل تنفيذ أغراضها في العراق، ومن أجل التدخل في شؤونه الداخلية.

ولكن الموقف اختلف في ذلك الوقت لأن بريطانيا دخلت في مواجهة مع الحركة الوطنية العراقية ولم يكن من مصلحتها على الإطلاق تأييد الحركة الكردية في ذلك الوقت حتى لا تشعل من لهيب الحركة الوطنية العراقية، ومما يؤيد ذلك الاتجاه لدى بريطانيا تلك الرسالة التي أرسلها (كينهان كورنواليس) إلى حكومته في 11 تموز (يوليو) 1941م وهاجم فيها الشيخ محمود واتهمه بأنه لم يتوقف عن محاربة جميع الأنظمة في العراق، بريطانية كانت أو عراقية تحت شعار استقلال الكرد[5].

ولقد أدرك الشيخ محمود صعوبة موقفه مما سهل على العقيد نور

(1) عبد الرحيم ذو النون، مرجع سابق، ص 266.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 150.

(3) ذو النون، مرجع سابق، ص 268.

(4) إسماعيل ياغي، مرجع سابق، ص 254.

(5) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 149.

الدين محمود إنهاء تمرد الشيخ عن طريق المفاوضات، حيث وافق الشيخ على شروط الحكومة ببقائه في منطقة (داري كري). بذلك عاد الهدوء إلى السليمانية ورفعت الأحكام العرفية لزوال الأسباب التي أدت إلى إعلانها[1].

ومما سبق يتضح أن الشيخ محمود حاول استغلال حركة رشيد عالي الكيلاني لكي يقوم بحركة أخرى في الشمال العراقي ولكنه اصطدم بالموقف البريطاني، حيث لم يدرك الشيخ أن الحكومة البريطانية لا تستطيع في ذلك الوقت بالذات الضغط على العراق بالورقة الكردية حتى لا تقوم ثورة شاملة ضدها.

* الكرد والوثبة 1948:

منذ عام 1944م بدأت صحف المعارضة في العراق تطالب بتعديل المعاهدة الإنجليزية ـ العراقية المعقودة في 1930م. وعندما سافر (الوصي على العرش) عام 1947م إلى لندن اتصل ببيفن وزير الخارجية البريطاني واتفق على تعديل معاهدة 1930م كما اتفق على أن تكون المعاهدة الجديدة طويلة الأمد، وبعد عودته إلى العراق أخذ يعد لإرسال وفد عراقي لوضع الصيغة النهائية للمعاهدة، وطالب أن يشترك نوري السعيد في الوفد رغم أنه خارج الحكم[2].

إلا أن الوفد لم يسافر إلى لندن لوصول وفد عسكري بريطاني إلى العراق ليشرح مشروع إقامة دفاع مشترك بين الدولتين بديلاً عن المعاهدات الثنائية غير المتكافئة، وإقامة هيئة للتنسيق في الخطط العسكرية والتسليح وتسهيلات في المطارات العراقية. وتلقف نوري السعيد الفكرة لكي يؤكد ضرورة التحالف مع بريطانيا.

ومنذ أن علم زعماء الأحزاب بإجراء المفاوضات دون مشاركتهم

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، مرجع سابق، ص 37.

(2) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 41.

أعلنوا معارضتهم للمعاهدة لأن الحكومة الحاضرة لا تمثل الشعب ولأن بريطانيا تحاول شغل العراق عن قضية فلسطين[1].

لقد كان الرأي العام العراقي في تلك الفترة مهيأ للثورة على الحكومة عند أول خطأ ترتكبه في القضايا الوطنية. وعندما تشكل الوفد الرسمي لإجراء المفاوضات مع الإنجليز كانت الوثبة. ولكن ما هو دور الكرد في تلك الوثبة؟

لقد اشترك الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع حزب الشعب والحزب الشيوعي والجناح المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل قزانجي في مظاهرات الوثبة في كانون الثاني (يناير) 1948م والتي أحبطت معاهدة جبر ـ بيفن والتي استهدفت ربط العراق بعجلة الامبراطورية البريطانية. وكانت لجنة التعاون أول لجنة توحد قوى عدة أحزاب يسارية، وكانت مؤلفة من السادة عبد الرحيم شريف عن حزب الشعب والمحامي رشيد عبد القادر عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي كان حزباً قومياً وليس يسارياً وإن كان الحزب يتعاطف مع اليسار. ومالك سيف عن الحزب الشيوعي العراقي وكامل قزانجي المحامي عن الجناح المنشق عن الحزب الوطني الديمقراطي[2].

كما لعبت طليعة الحزب الديمقراطي الكوردستاني دوراً في مظاهرات كلية الحقوق التي بدأت منذ كانون الثاني (يناير) 1948م، وقد جرح فيها عمر مصطفى دبابة المحامي (عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني)، كما قدم نائب كويسنجق محمد زياد آغا عضو الحزب آنذاك استقالته من النيابة مع كتلة وطنية من النواب المستقلين احتجاجاً على المذبحة التي دبرتها حكومة صالح جبر للوطنيين[3]. ثم نظم الحزب الديمقراطي الكوردستاني مظاهرات واجتماعات شعبية تأييداً للموقف الشعبي من تلك الوثبة.

---

(1) نفسه، ص 43.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 164.

(3) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 346.

الكرد وثورة 14 تموز (يوليو) 1958 في العراق

لقد كانت القضية الكردية جزءاً من الحركة الوطنية في العراق لأنها أيضاً كانت وليدة النفوذ الأجنبي والإقطاعي والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد بصورة عامة مما دفع العناصر الكردية المثقفة والواعية إلى الاشتراك في الحركة الوطنية العراقية، لأن تلك العناصر رأت في تحقيق الاستقلال الوطني التام وتحرر البلاد اقتصادياً واجتماعياً تحقيقاً لأهداف ومصالح الكرد أيضاً.

ولقد اتضح من قبل كيف اشترك الكرد في الوثبة عام 1948م والتي أحبطت مشروع معاهدة جبر - بيفن، وكذلك اشتراكهم في المظاهرات التي ألهبت الوثبة بنشاط وحماس شديدين، واشتراكهم في مظاهرات كلية الحقوق في كانون الثاني (يناير) 1948 م.

وعلى هذا المنوال اشترك الكرد في ثورة 1958م، لأن الأسباب التي تراكمت وأدت إلى تلك الثورة كانت تخص في بعض جوانبها الكرد أيضاً، ويأتي على رأسها حلف بغداد، ذلك الحلف الذي كان في جوهره موجهاً ضد التحركات الكردية في تركيا والعراق وإيران، وذلك لأن الدول الكبرى التي استطاعت ربط العراق بهذا الحلف لم تكن لتسمح للكرد بأن يقوموا بنشاط من شأنه العمل على توتر العلاقات بين تركيا والعراق وإيران،

والمقصود بالطبع الحركات الكردية في مناطق الحدود.

ولقد اشترك الضباط الكرد في الجيش العراقي في اللجان الثورية المتعددة والتي كانت قد تكونت في الجيش منذ عام 1956 م[1].

وعند قيام الثورة في 14 تموز (يوليو) 1958م شارك الكرد مع العرب جنباً إلى جنب في الثورة، وذلك لأن تنظيم الضباط الأحرار الذي خطط للثورة كان يضم في صفوفه ضباطاً كرداً، كما ساهم جزء منهم في الزحف على بغداد والسيطرة عليها يوم الثورة ومنهم المقدم عبد الفتاح الشالي الذي عين بعد ذلك عضواً في المحكمة العسكرية العليا الخاصة[2].

ولقد بادر الكرد من خلال الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتأييد الثورة حيث أرسل قادة الحزب في كركوك بعد إعلان الثورة بأقل من ساعة رسالة إلى قيادة القوات المسلحة الوطنية مؤيدين الثورة المباركة ومتمنين أن تكون فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية الكردية على ما فيه خير للشعبين وتقدمهما[3].

كما أصدر الحزب بياناً في 26 تموز (يوليو) 1958م أقرته اللجنة المركزية للحزب بالإجماع جاء فيه: (إن الحزب الديمقراطي الكوردستاني في طليعة الحركة التحررية الكردية، إذ يأخذ بنظر الاعتبار مهامه التاريخية ومن أجل تحقيق أهداف الأمة الكردية يعلن صراحة أن تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحررية وانتصارها وتحرر العراق من الحكم الملكي الفاسد البغيض، وتشييد نظام جمهوري متحرر وانسحاب العراق من حلف بغداد المصوبة سهامه إلى قلب الأمة الكردية، كل ذلك يهيىء أمتن الأسس لبناء صرح الحياة المليئة بالسعادة والحرية والمساواة للشعبين العربي والكردي. لذلك قرر الحزب أن يناضل بجميع قواه وإمكانياته للدفاع عن الجمهورية

---

(1) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 84.
(2) ليث جواد، مرجع سابق، ص ص 354 ـ 355.
(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 277.

العراقية وتثبيتها وازدهارها. ولتنفيذ هذا الغرض يضع جميع قواه وإمكانياته تحت تصرف قادة هذه الثورة المجيدة. ويجند جميع أعضائه كفدائيين للجمهورية العراقية ومقاومة الاستعمار ومؤامراته وأذنابه)[1].

وفي الأسابيع الأولى للثورة نظم الحزب وفوداً من مختلف مدن وقرى كوردستان العراق التي ذهبت في شكل مظاهرة إلى وزارة الدفاع حيث قابلوا الزعيم عبد الكريم قاسم قائد الثورة وأركان الحكومة الجديدة في 27 تموز (يوليو) 1958م، حيث خطب رئيس الوفد إبراهيم أحمد معلناً تأييد الشعب الكردي التام للثورة واستعداده للدفاع عنها بكل غالٍ ونفيس، كما أكد تمسك الشعب الكردي بالأخوة العربية الكردية، وبوحدة كفاح الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل صيانة الجمهورية العراقية وتطويرها[2].

وبعد قيام الثورة وبالتحديد في 20 تموز (يوليو) 1958م بدأ الاعداد للدستور المؤقت، حيث اتصل محمد صديق شنشل ومحمد حديد (العضوان في أول وزارة للثورة) بالمحامي حسين جميل وكلفاه بوضع مسودة دستور مؤقت، وطلبا منه أن يراعي في عمله نقطتين هما: النص على أن العراق جزء من الأمة العربية، وعلى أن الكرد والعرب شركاء في هذا الوطن، على أن يقتبس النص الأخير من مناهج حزب (المؤتمر الوطني) الذي تقرر إنشاؤه في حزيران (يونيو) 1956م من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي[3].

ولقد تشكلت لجنة لوضع الدستور من المحامي حسين جميل، حسين محي الدين، عبد الأمير العكيلي[4]، معتمدة في عملها على دستور 10 شباط (فبراير) 1953م ودستور 23 حزيران (يونيو) 1956م المصريين،

---

(1) نفسه، ص 278.

(2) نفسه، ص 279.

(3) ليث جواد، مرجع سابق، ص 312.

(4) صحيفة الجمهورية العراقية، العدد 8، 25 يوليو 1958 م.

وذلك نظراً للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورتين ولتشابه حاجات الحكم في أعقاب الثورة، ولم يرجع إلى أي دستور آخر. ولقد أعلن الدستور في 27 تموز (يوليو)، وسمي بالدستور المؤقت لأنه كان يراد منه تنظيم ممارسة السلطة السياسية خلال فترة معينة[1].

ولقد نص الدستور في المادة الثالثة منه على أن (العرب والكرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية). وهذا بند لم يكن موجوداً في القانون الأساسي والذي ألغى منذ قيام الثورة.

كما صدر العفو عن البارزانيين الذين شاركوا في الثورة على النظام الملكي والذين هربوا من البلاد بسبب اضطهادهم وملاحقتهم ومنهم الملا مصطفى البارزاني وأتباعه وكان ذلك في 3 أيلول (سبتمبر) 1958م أي بعد مرور أقل من شهرين على قيام الثورة[2].

وفي 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1958م عاد الملا مصطفى ومعه شقيقه الشيخ أحمد وأولاده وعائلته، وخصصت لهم الحكومة العراقية بيت نوري السعيد في الصالحية مسكناً له. كما خصصت له سيارة الوصي عبد الإله لتنقله، كما صرفت لهم رواتب شهرية سخية، فكان الملأ مصطفى البرزاني[3] يتقاضىٰ راتباً شهرياً قدره (500) دينار والشيخ أحمد (150) دينار.

وهكذا يتضح أن الثورة في بدايتها قد احتضنت الكرد وقامت بفتح صفحة جديدة من العلاقات العربية الكردية التي لم تصمد إلا قليلاً بعد ذلك.

---

(1) الوقائع العراقية، عدد 2، يوليو 1958، ص 1.

(2) ليث جواد، مرجع سابق، ص 355.

(3) الدينار الواحد يساوي 3,3 دولار.

* الكرد والحركة الشيوعية في العراق:

ليس من السهل الكتابة عن الحركة الشيوعية في العراق بصورة عامة، وعن علاقة الكرد بتلك الحركة بوجه خاص، وذلك لأن تلك الحركة عاشت سرية معظم وقتها فلم يظهر الشيوعيون فوق السطح السياسي إلا خلال فترة قصيرة إبان حكم عبد الكريم قاسم، ومنها تبين أن الشيوعية كانت قوة لا يستهان بها في العراق، وأنها تستمد معظم مؤيديها من بيئات الطلبة والمدرسين، وعلى هذا النحو فهي ليست نموذجاً للثورة كما تصورها ماركس وليس معنى ذلك أن الحركة الشيوعية لم تمتد إلى الطبقات العاملة، بل من المؤكد أنها انقسمت إلى تيارين: -

*** التيار الأول: - يتزعمها عزيز شريف، وداوود الصايغ وهي التي حصرت نشاطها في المثقفين.**

*** التيار الثاني: - يتزعمها يوسف سلمان يوسف الذي اشتهر باسمه الحركي فهد، وهو ينحدر من جماعة الآثوريين المسيحية غير العربية.**

ومن المعروف أن الأحزاب الشيوعية لم تظهر على المسرح السياسي العربي وفي الشرق الأوسط بشكل علني قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه الأحزاب كانت موجودة وتعمل في الخفاء، حيث تكّون الحزب الشيوعي العراقي عام 1934م وبدأ يمارس نشاطه منذ ذلك التاريخ[1]، لذلك فالحزب يعتبر من الأحزاب الوطنية العريقة وقد زود الحركة الوطنية ببعض كوادره وبفوائد نظرية وسياسية لا يمكن التقليل من شأنها[2].

لقد كانت علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالكرد والحركة الكردية ذات سمات بارزة ومختلفة كل الاختلاف عن علاقة أي حزب عراقي آخر لأن الحزب الشيوعي سعى منذ تأسيسه إلى طرح حلول ورفع شعارات للمسألة الكردية في العراق ولم يقف من هذه المسألة موقف العداء أو عدم

---

(1) O'Ballance, op.cit., p.42.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 329.

الاهتمام، حيث قام بنشر الماركسية بين المثقفين الكرد أسوة بالمثقفين العرب كما أن العديد من قادته كانوا من أبناء القومية الكردية[1].

فقد ضم الحزب الشيوعي بين صفوفه عدداً كبيراً من الكرد أكثر مما ضم أي حزب عراقي آخر. وقد وصل الكرد فيه إلى مراكز قيادية ومن أهمهم على سبيل المثال لا الحصر حميد عثمان، بهاء الدين نوري والذي أصبح رئيساً للجنة المركزية للحزب وجمال الحيدري، وأكرم عبد القادر وغيرهم[2]. ولذلك كان من الطبيعي تكوين علاقات وثيقة بين الكرد والشيوعيين من خلال العمل الحزبي، حيث أشار برنامج الحزب الشيوعي إلى الأقليات في العراق وأكد عليها جميعها وذكر أنه يناضل في سبيل إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية الكردية مع مراعاة الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالأرمن واليزيديين[3].

وقد رفع الحزب مذكرة إلى الحكومة وإلى جميع رؤساء البعثات الدبلوماسية في العراق طلب فيها إعطاء الشعب الكردي حقوقه الدستورية وتثقيفه وعدم تشجيع الروح العدوانية بين العرب والكرد. وحذر من إشاعة روح الفرقة بين القوميات في العراق لأن ذلك يؤدي لضعف الرابطة الوطنية مؤكداً أن الاستقلال التام يتطلب تثبيت الوحدة الوطنية وأن حجر الزاوية في بناء الوحدة الوطنية هو الصداقة والأخوة بين القوميتين اللتين يتألف منهما الشعب العراقي، أي العرب والكرد[4].

ولقد قام الشيوعيون في عام 1935م برفع شعار (استقلال كوردستان) على صدر جريدتهم، وفي عام 1944م أصدر الفرع الكردي للحزب

---

(1) وثائق الحزب الديمقراطي الكوردستاني، طريق الحركة التحررية الكردية، مرجع سابق، ص 48.

(2) فهد، مرجع سابق، ص 25.

(3) وثائق الحزب الشيوعي العراقي (يوسف سلمان يوسف) قضيتنا الوطنية، بغداد، 1949م، ص 18.

(4) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 330.

الشيوعي بقيادة الملا شريف الأربيلي جريدة الحرية (ئازادي) باللغة الكردية، وكان له منظمات صغيرة في السليمانية وأربيل وكركوك وبعض المناطق الأخرى[1].

لقد دافع الشيوعيون عن الكرد من خلال الحزب الشيوعي، واستنكروا الحرب المستمرة ضدهم في الشمال العراقي وأشار إلى أن الكرد شعب يريد أن يعيش حراً، كما هي أمنية جميع الشعوب. وفي أثناء الصراع بين الجيش العراقي والبارزانيين في عام 1944م في عهد وزارة حمدي الباچه چي أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً مطولاً في 29 آب (أغسطس) 1944م وجهه إلى الشعب، وأعلن فيه استنكاره لهجوم قوات الحكومة على العشائر البارزانية وعلى القرى الكردية وطالب بما يأتي: ـ

1 ـ إيقاف الحركات العسكرية ضد العشائر البارزانية والقرى الكردية.

2 ـ إلغاء الأحكام العرفية.

3 ـ إطلاق سراح الذين اعتقلوا بسبب هذه الأحداث.

4 ـ إجراء تحقيق نزيه في أسباب الفتنة ومحاكمة المتسببين فيها أمام المحاكم المدنية وبصورة علنية.

5 ـ إلغاء القوانين الاستثنائية.

6 ـ الضرب على أيدي المروجين للشائعات الكاذبة.

كما أكد بيان الحزب على النضال من أجل تحقيق هذه المطالب وهاجم القائمين بالحركة العسكرية في كوردستان العراق على أساس أنها حركة إقطاعية مرتبطة بالإنجليز، كما هاجم الملا مصطفى نفسه[2].

ورغم كل الذي سبق فيمكن القول أن الحزب الشيوعي العراقي رغم

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 234.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 331.

مواقفه السابقة قد نظر إلى الحركة الكردية كجزء بالنسبة إلى موضوع السلطة السياسية في العراق. وكان للحزب الشيوعي الحق في ذلك كحزب عراقي وكانت مسألة الموقف من السلطة السياسية ككل في العراق أهم في نظره من المسألة الكردية، ولكن ما يؤخذ عليه يكمن في المحاولة بالتضحية بالمسألة الكردية لحساب السلطة السياسية المركزية عندما يكون لها موقف إيجابي من الشيوعيين أو الإصلاحات الاجتماعية. ولذلك فإن للحزب الشيوعي العراقي موقفاً مزدوجاً من الكرد.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م أوضح الحزب الشيوعي العراقي من خلال جريدة (القاعدة) الناطقة بلسانه أن حق تقرير المصير لكل أمة من المبادىء والأهداف الأساسية للأحزاب الشيوعية في العالم أجمع بما فيها الحزب الشيوعي العراقي، فالحزب الشيوعي يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة وبهذا يضمن للشعب الكردي وللجماهير الكادحة التنظيمات الديمقراطية التي تمكنها من تبين رأيها في البقاء الاختياري أو الانفصال حتى يتم للعراق تحرره من الاستعمار[1].

وبعد عقد الحزب الشيوعي العراقي لمؤتمره تداولت جماعة ذنون أيوب وجماعة عبد الله مسعود القريني لجمع شملهم وتأليف حزب شيوعي خاص بهما، وقد تألف بالفعل وأصدر جريدتين كردية وعربية باسم وحدة النضال ثم قررت اللجنة المركزية لوحدة النضال الانضمام إلى الحزب الشيوعي العراقي الأم، فتفاوضوا مع فهد وسلموا تشكيلاتهم ومطبعتهم إليه باستثناء الفرع الكردي لوحدة النضال وعلى رأسه صالح الحيدري، حيث لم يوافقوا على الانضمام للحزب الشيوعي العراقي، وأصدروا جريدة بالكردية باسم شورش[2].

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص ص 154 ـ 234.

(2) الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949م، ص 74.

ولم يعترض فهد على ذلك بل دعا في مقال له في نيسان (أبريل) عام 1945 الوطنيين الكرد إلى تأليف مثل هذا الحزب الطليعي الديمقراطي، وأكد بأن قضية الكرد أمانة في أعناقهم، وأشار عليهم بأن يؤدوا واجبهم تجاه شعبهم وإلى تأليف منظمة تخدم مصالحهم، ووعدهم أنهم سيجدون من حزبه الشيوعي كل تأييد ومساعدة(1).

وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام 1945م عمل الكرد بقيادة الحيدري على إعلان قيام الحزب الشيوعي الكردي شورش(2). وقد طالب الحزب الشيوعي الكردي بحل فرع الحزب الشيوعي العراقي في كوردستان العراق وتنظيم الحزب الديمقراطي الكردي(3). ولقد رفض الحزب الشيوعي العراقي ذلك مما أدى إلى نزاع بين الكرد والشيوعيين(4). ورغم أن فهد اقترح على الشيوعيين الكرد تكوين هذا الحزب، فقد كتبت القاعدة مقالاً تهاجم فيه هذا الاتجاه واعتبرت أن شورش (الثورة) مؤلف من فئات رجعية. وأكدت القاعدة أن الأحزاب الشيوعية يؤلفها الشيوعيون، وشيوعيو الكرد هم أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي، وانتهت إلى القول أن الداعين إلى تأسيس حزب شيوعي كردي ينقصهم الفهم الصحيح للماركسية(5).

ومن الملاحظ أن الشيوعيين كانوا من قبل يشجعون الكرد على تأسيس منظماتهم الخاصة ولكن ذلك أغضب الشيوعيين عندما تعارض مع تنظيمهم الحزبي، حيث أراد الكرد حل الفرع الكردي من الحزب الشيوعي وهذا ما لم يرض الشيوعيين العراقيين.

لقد كان الميثاق المعروف بميثاق فهد خالياً من أي مادة تنص على

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 154.
(2) دانا آدم، مرجع سابق، ص 175.
(3) فهد، مرجع سابق، ص 227.
(4) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 333.
(5) O'Ballance, op.cit., p.46.

حقوق الشعب الكردي في تقرير مصيره، كما كانت علاقات الحزب الشيوعي العراقي بالحزب الوطني الكوردستاني (البارتي) تتأزم في بعض الأحيان وتتحسن في أحيان أخرى[1]، حيث ازداد الخلاف بين الحزبين بعد انحلال الحزب الشيوعي الكردي (شورش ـ الثورة) وانضمام جزء منه إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني والجزء الآخر إلى الحزب الشيوعي العراقي[2].

وكان من رأى الحزب الشيوعي في هذه الظروف أن الحركة التحررية للشعب الكردي المعروفة في كوردستان باسم (كوردايه تي) حركة قومية برجوازية إقطاعية فات أوانها، بينما كان البارزانيون يعتبرونها حركة وطنية معادية للاستعمار والرجعية، وحركة ثورية موضعية لا يمكن ولا يصح إنكار مضمونها.

وعندما دعا الحزب الشيوعي إلى تشكيل جبهة وطنية موحدة تضم كافة الأحزاب منذ عام 1946م رفض الحزب الديمقراطي الكوردستاني (البارتي) ذلك، كما رفض الكرد دعوة الحزب الشيوعي إلى تشكيل جبهة موحدة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني[3].

وفي عام 1953م عدل الحزب الشيوعي العراقي ميثاقه باعترافه بالحقوق القومية الكاملة للكرد بما في ذلك حق تقرير المصير وتكوين دولة منفصلة في كوردستان، حيث نص في برنامجه العام على تقوية الأخوة والوحدة في النضال بين القوميتين الكردية والعربية وسائر الأقليات القومية ضد النعرات العدوانية لإنهاء الحكم الاستعماري الرجعي في العراق والاعتراف بحق تقرير المصير، بما فيها حق الانفصال للشعب الكردي[4]. وضمان مساواة حقيقية في الحقوق للجماعات القومية والجنسية الأخرى كالتركمان والأرمن والآثوريين.

---

(1) الطالباني، مرجع سابق، ص 227.

(2) فهد، مرجع سابق، ص 227.

(3) صلاح محمد سعد الله، مرجع سابق، ص 54.

(4) فهد، مرجع سابق، ص 61.

وقد أدى هذا الموقف الجديد للحزب الشيوعي إلى انشقاق جماعة أطلقت على نفسها (راية الشغيلة) اعتبروا تكوين دولة منفصلة في كوردستان ما هي إلا دعوة تروجها الدعاية الاستعمارية لشق وحدة نضال الشعبين العربي والكردي، وأنها تدل على انحراف يساري يعكس انتهازية دعاتها، وأشارت هذه الجماعة أخيراً إلى أن مسألة تحرر الكرد هي جزء من تحرر العراق برمته من نير الاستعمار[1].

وفي عام 1956م عندما عقد الحزب الشيوعي مؤتمره الحزبي الثاني أبدى تفهماً كبيراً لمسألة الكرد وأصدر بياناً بعنوان (خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني لعام 1956 م) تراجع فيها الحزب عن فكرة انفصال الكرد وتكوين دولة خاصة، وأنهم يستطيعون تكوين دولة ضمن الوحدة العراقية[2].

ولكن الصراع الفكري بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكوردستاني انتهى بانتصار الأفكار القومية حيث أقر الحزب الشيوعي العراقي كون الكرد أمة ولهم حق تقرير المصير[3].

ولكن رغم الخلاف بين الشيوعيين والكرد فقد كانا ومن خلال حزبيهما أقرب تنظيمين إلى بعضهما البعض في كوردستان من حيث الشعارات والمفاهيم السياسية والأهداف المرحلية. ولقد كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني يجمعه مع الحزب الشيوعي أهداف كثيرة منها السعي إلى احداث تحولات جذرية في المجتمع مع تقوية الشخصية الكردية، ولذلك كان التحالف بين الشيوعيين والكرد ومن خلال حزبيهما طبيعياً إلى حد كبير، حيث كان للحزب الشيوعي العراقي جناحٌ قويٌ في كوردستان على الرغم من أنه كان متردداً وأحياناً معارضاً للمؤسسات والمنظمات ذات الطابع الكردي.

---

(1) نفسه، ص 106.

(2) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 335.

(3) الطالباني، مرجع سابق، ص 160.

ومن الملاحظ أن الأفكار الشيوعية قد انتشرت بين العمال الكرد، بسبب نشاط الشيوعيين بين العمال خاصةً عمال الشركات فانتشرت تنظيمات سرية شيوعية بين مختلف الطوائف الكردية العاملة خاصة في شركات النفط في الشمال العراقي[1].

ولقد كانت الدعاية الشيوعية في أوساط العمال من الأسباب الرئيسية في إضراب عمال النفط في كركوك في 3/ 7/ 1946م، بسبب قلة الأجور وعدم السماح لهم بالتنظيم النقابي[2].

هكذا انخرط الكرد في العراق في الحركة الشيوعية بشكل مباشر من خلال التنظيم الحزبي، وبشكل غير مباشر عن طريق اعتناق الآراء الشيوعية، كما كان الشيوعيون من خلال حزبهم هم أقرب الأحزاب لتفهم المسألة الكردية ومساعدتها في نشاطها وحركتها.

---

(1) حامد عيسى، مرجع سابق، ص 320.

(2) جريدة طريق الشعب، 25/ 7/ 1946 م.

القومية العربية ـ والقومية الكردية في العراق

العراقيون العرب وحدويون أصلاء ظل انتماؤهم العنصري مشدوداً إلى الصحراء الأم، تعمقه انتماءات إقليمية ـ عشائرية وثقافة قومية فطرية تشهد عليها عادات وتقاليد عربية رفيعة ثابتة متجذرة في البيئة وتؤكدها مشاعر ذاتية تبدو في أتم عافية لها في مجابهة التحديات على مر الزمن، وتسمو بها لغة قومية في لهجات متقاربة لكنها عربية صافية حتى في عاميتها المتداولة[1].

العراق هو العراق من يوم الفتح الإسلامي حتى الآن، فالعروبة حادة في العراق بحيث يستطيع المراقب أن يحكم أن مستواها من أعلى المستويات في العالم العربي. ولعل واقع العراق العربي القومي ظل يفرض عليه حساسية بالغة أمام أية تحركات يشعر وكأنها قد تحول بينه وبين بناء قوميته وتدعيمها، أو الحيلولة بينه وبين تحقيق طموحاته وأهدافه الوحدوية[2].

---

(1) منذر الموصلي، الحياة الحزبية والسياسية في كوردستان، مرجع سابق، ص 213.

(2) جلال السيد، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1973م، ص 439.

لقد ظل العراق مسرحاً دائماً للاضطرابات، فكانت الانفجارات والثورات مستمرة في تاريخ العراق وكانت الدولة مضطرة إلى استعمال القسوة والشدة لإخماد القلاقل والقضاء على الفتن، وهذه الحالة هي التي خلقت الحجاج وأشباه الحجاج من قساة الولاة في التاريخ العربي[1]. وواجهت العراق في العصور اللاحقة أخطار الشعوبية ومنذ فجر التاريخ العربي كان الصراع محتدماً في العراق بين العروبة والشعوبية. إن في العراق أماكن مقدسة يشترك في تقديسها أقوام غير العرب، فالزيارات والمجاورة لتلك الأماكن والإقامة الطويلة والمتقطعة من قبل هذه الأقوام لم تكن أموراً محرمة ولا ممنوعة، مما ترك تأثيراً كبيراً على العراق.

وعلى أية حال فقد بدت القضية الكردية ومسائلها المسلحة وكأنها إحدى المخاطر المتربصة بعروبة العراق[2]. ومن الطبيعي أن الاحتلال البريطاني وأدواته كان يعزز هذه المخاوف وينفخ في نارها، ولكنها لم تستطع أن تتغلب على العلاقات التاريخية الأخوية الثابتة والمستمرة بين الشعبين العربي والكردي، ولم يصنف الكرد يوماً على أنهم من الشعوبيين، حيث أن الشعوبية هي ممارسة عدوانية وليست انتماء عنصرياً فحسب[3].

إن البحث في العلاقات العربية ـ الكردية بشكل عام، والعلاقات العربية الكردية في العراق خاصة، يقود إلى البحث في موقف الأمة العربية ككل من مسألة القوميات في الوطن العربي، والقومية الكردية منها بشكل خاص.

من الخصائص البارزة في الأمة العربية أنها أمة كبيرة عريقة الجذور

---

(1) نفسه، ص 440.

(2) وزارة الدفاع، الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، دار المطبوعات القاهرة، 1990م، ص 18.

(3) الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، مرجع سابق، ص 215.

في التاريخ الإنساني، ويبلغ تاريخها عدة آلاف من السنين. وقد كان لها في أكثر من حقبة من التاريخ دولة كبرى، ضمت بين جناحيها قوميات وأقواماً عديدة[1].

لهذه الأسباب وبسبب نزعة التفتح الأصيلة لدى الأمة العربية والتي تجسدت في مراحل تاريخها العربي، وبخاصة في مرحلة النهضة والتقدم، فإن مستوى الامتزاج الحضاري بين الأمة العربية وبين القوميات والأقوام التي ضمتها الدولة العربية كان واسعاً وعميقاً، ومن دون أن تفقد الأمة العربية شخصيتها وأصالتها القومية، سواء في ظل دولتها الكبرى أو حتى في عهود الانحطاط عندما تحللت تلك الدولة وسيطرت على شتى أجزاء الوطن العربي ولقرون عديدة قوى أجنبية مختلفة من الشرق والغرب، وهذه ميزة عظيمة وتاريخية للأمة العربية.

إن حركة القومية العربية وهي تعالج في مسيرتها مسألة القوميات كانت ترى ضرورة عدم استخدام الاستعمار والصهيونية والقوى المعادية الأخرى لتلك القضية لبث الفرقة في العالم العربي[2].

إن الحركة القومية لا تشترط ولا تركز على العامل العنصري في الرابط القومي، وهي ترفض التركيز على العامل العنصري في تكوين الأمة العربية، لأنه ينطوي على موقف غير علمي. وفي العراق بالذات كان يعرف العربي بأنه من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية، أو تطلع إلى الحياة فيها وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية[3].

إن التعريف السابق يعني شمول الهوية العربية لكل الأفراد والمجموعات التي ينطبق عليها التعريف السابق دون اشتراط العامل

---

(1) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1991م، ص 8.

(2) الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، مرجع سابق، ص 223.

(3) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 4.

العنصري، وهو يفسح المجال واسعاً لتعميق (امتزاج) الأقليات والأقوام الصغيرة في الأمة العربية.

أما بالنسبة للقوميات ذات الثقل السكاني النسبي والتي تمتلك لغة وسمات فيها قدر من التميز عن اللغة والسمات القومية، مثل القومية الكردية فلا بد من القبول (بخصوصيتها) المحلية من الوطن العراقي على وجه التحديد. والانطلاق من هذه الخصوصية في حل أي تعارض بينها وبين القومية العربية، لأن هذه القوميات تمتلك لغات وسمات متميزة عن اللغة والقومية العربية بالمحتوى نفسه الذي تختلف فيه القومية الفارسية والهندية أو التركية أو غيرها من القوميات[1].

إن القوميات المتآخية تاريخياً مع العروبة، والتي تمتلك لغات وسمات متميزة عن اللغة العربية والسمات العربية قد ارتبطت بالأمة العربية والوطن العربي بروابط مادية وروحية عميقة الجذور جداً. فالأرض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التاريخية، والتي كان آخرها الدولة العباسية الكبرى. وهذه الأرض هي في الوقت نفسه موطن تلك الأقليات ومنابتها الأصلية، أي وطنها القومي.

وعلى هذا الأساس الواضح فإن الهوية العربية والأرض التي تعيش عليها هذه الأقليات القومية نفسها لم تأت عن طريق القهر والاستعمار أو السلب، وإنما أتت نتيجة لهذا الواقع التاريخي الممتد عبر آلاف السنين، ثم نتيجة ظروف إقليمية في العصور اللاحقة. وهذا الواقع قابل للنقاش والبحث والحوار الهادىء المشروط، بما يؤدي إلى تعميقه وتوضيح جوانبه ويحل أية مشكلات أو تعقيدات تنجم عن التمسك به واحترامه. ويضاف إلى ذلك أن هذه القوميات كانت خلال مراحل هذا التاريخ المشترك جزءاً حياً من الكيان العربي مرتبطاً ومتفاعلاً معه، ولم تكن يوماً جسماً غريباً فيه ومتناقضاً معه وذيلاً تابعاً له.

---

(1) الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، مرجع سابق، ص 224.

ولقد بلغت الروابط بين الأمة العربية وبين هذه القوميات مستوى عميقاً جداً وشاملاً في إطار العقيدة الإسلامية المشتركة وفي رحاب الدولة العربية الإسلامية التي امتدت عدة قرون. إن أغلب هذه القوميات كانت جزءاً حياً من الدولة العربية الإسلامية واحتلوا فيها مراكز هامة في السلطة العليا وفي الجيش وفي الثقافة والمراكز الدينية والتوجيهية وغيرها........ كما أن أبناء هذه القوميات يشكلون حالياً جزءاً حياً ومتفاعلاً في الحياة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن العلاقات العربية ـ الكردية المتميزة والترابط الأخوي فيها، جراء التاريخ المشترك والعيش المشترك، هو شيء معترف به في الوسط الكردي أيضاً، كما هو ثابت عند العرب أيضاً[1]. إن الكرد يدركون المشاعر العربية الودية تجاههم، ونستثنى من ذلك الإجراءات الرسمية التي كانت تتخذها الحكومة في العراق، وذلك من منطلق المسؤولية الأمنية، ومن الصحيح أنه صدرت تصريحات حكومية من بعض المسؤولين ضد الطموحات القومية الكردية، لكن هذا كان بتأثير عدم إدراك لحقيقة المطالب الكردية القومية والوطنية وبتأثير مصالح طبقية لأن الحكام كانوا يخشون أن تمتد أساليب الكفاح المسلح إلى الطبقات الشعبية الكادحة في المدن والأرياف مما يهدد بقيام حركات ذات طابع طبقي عنيف ضد تسلطهم البرجوازي الإقطاعي على مقدرات العراق العربي ـ الكوردستاني على حد سواء، وضد تحالفاتهم الإقليمية والدولية وجر العراق إلى خيمة الإمبريالية العالمية[2].

إن بين العرب والكرد تقارباً نفسياً تركه تاريخهما المشترك من قرون طويلة[3]. لقد كان تضامن جماهير الكرد مع الجماهير العربية في نضالهم

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 175.

(2) الموصلي، الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، مرجع سابق، ص 226.

(3) عزيز شريف، المسألة الكردية في العراق، مطابع الاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، 1946م، ص 27.

ضد الاستعمار وسياسة الإرهاب قوياً ورائعاً، على أن فتور جماهير العرب تجاه المسألة الكردية من شأنه أن يفسح المجال لنمو بذور الشك لدى الجماهير الكردية في الأكثرية العربية. لقد انخرط الكرد في الأحزاب والحركات العربية في العراق وسوريا، وبينهم من تولى مراكز قيادة وتوجيهية وثقافية، حيث ضمت الأحزاب العراقية آلاف الكرد، كما أن هذه الأحزاب لم تعلن في برامجها أي مبادىء تتناقض مع القومية الكردية أو تحول بينهم وبين الاعتزاز بكرديتهم، ولم يشعر الكرد بأي غرابة وسط تلك الأحزاب إذ كان لهم فيها كل الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما لم يلمسوا أي توجيه معاد للحقوق الكردية وللكرد أو أي قومية أخرى.

لقد انخرط الكرد في الحركة القومية العربية، كما لم يجدوا في ذلك إلا امتداداً للنضال العربي الكردي المشترك على مدى التاريخ، كما في مرحلة صلاح الدين والدولة الأيوبية. لقد ناضل كرد كثيرون في حركة التحرر العربي وهم يؤمنون في قرارة أنفسهم ومشاعرهم أنهم يناضلون في صفوف الحركة الواعية التي تنزل الكرد وقضيتهم القومية في منزلة ومستوى القضية العربية، وتجد فيهم إخوة يتميزون بوعي كبير للأهداف التي يناضلون من أجل تحقيقها، وهي مشتركة تستهدف مصالح ومستقبل شعوب المنطقة جمعاء، وبخاصة منها العرب والكرد على أساس الشراكة العربية ـ الكردية في العراق.

ومن منطلق هذا التآخي العربي الكردي شارك الكرد في مظاهرات 1945م في العراق جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية العربية في العراق في مظاهرات لدعم الحركة التحررية في مصر ضد الاستعمار الإنجليزي[1]. كما أن الدماء العراقية الكردية أريقت مع الدماء العربية العراقية في حرب فلسطين 1948م دفاعاً عن عروبة فلسطين[2].

---

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 187.

(2) الطالباني، مرجع سابق، ص 313.

كما أيد الكرد كفاح سوريا ضد الدكتاتورية، ووقفوا موقف الدفاع عنها أثناء تعرضها لضغط العراق وتركيا والاستعمار في سنوات 1956م، 1957م، وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وقف الشعب الكردي مع الشعب العربي في العراق بجانب مصر، ونظم أبناؤهم المظاهرات ضد العدوان تأييداً لمصر العربية[1].

(1) درية عوني، مرجع سابق، ص 187.



الخاتمة

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

1 ـ لقد شهدت أراضي كوردستان العديد من الثقافات والديانات كالآشورية والهلينية واليهودية والمسيحية إلا أن تأثير الإسلام على التكوين الثقافي للشعب الكردي كان أهم وأعمق بكثير من تأثير الثقافات والديانات السابقة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الإسلام انتشر على كامل الأراضي الكردية، بينما كانت الديانات والمعتقدات الأخرى تنتشر على شكل بقع متناثرة. إلى ذلك استطاع الإسلام إحتواء الأراضي الكردية ضمن دولته السياسية، بينما لا يلاحظ ذلك في بقية الحالات عدا الزرادشتية التي جمعت في بعض المراحل أكثر أجزاء كوردستان الشمالية والجنوبية. ولذلك كان من الطبيعي أن يستمد التكوين الثقافي الكردي نسيجه من مصادر دينية متنوعة يمكن للدارس أن يلتمس آثارها في الحياة الدينية والاجتماعية لمجتمعات المناطق الجبلية. ولكن مع ذلك بقي التأثير الأكبر للإسلام.

2 ـ إن المشكلة الكردية في العراق موروثة من العهد العثماني والتصقت بالدولة العراقية منذ أن أصبح العراق دولةً وكياناً سياسياً بعد الحرب العالمية الأولى بموجب مقررات دولية. وهكذا ربما يكون مشروعاً جداً ومبرراً أن تقاوم الحكومة المركزية في العراق أي عدوان مسلح، أو بؤرة متمردة، وأن تقف في وجه أي دعوات انفصالية وأن تعتبر كوردستان

الجنوبية جزءاً من الوطن العراقي أي الدولة العراقية. لكنه ليس مشروعاً أبداً ولا صحيحاً الادعاء بأن كوردستان هي جزء من الوطن العربي، ففي هذه الحالة تختلف الصورة تماماً، لأن الوطن العربي هو كيان قومي محدد وليس كياناً سياسياً أي دولة بذاتها. ومن وجهة نظر علمية تاريخية كان للكرد دائماً وطنهم القومي. ولكن ذلك الوطن تعرض في مراحل تاريخية معينة للغزوات الخارجية فكان أخطرها وأشدها تأثيراً الغزو الفارسي والعثماني لأنه استهدف تجزئته وتقسيمه واقتسامه وضمه وتكريس هذا الضم من طرف واحد.

3 ـ بعد الاحتلال البريطاني لكوردستان العراق أخذت الإدارة البريطانية تضع إلى جانب الحكام المحليين من الأغوات مستشارين بريطانيين متمرسين باللعبة الاستعمارية، واستطاعت عن طريق هؤلاء المستشارين أن تذهب بعيداً في إيهام الكرد أنها تقف إلى جانبهم، فأمدتهم بالمساعدات المالية والعسكرية ولكن هذه المساعدات لم تبلغ في أفضل الخالات المستوى الذي يضمن للكرد ولو الحد الأدنى من مطالبهم الوطنية أو اليومية، لا سيما بعد أن تعمقت بريطانيا في أوضاع المنطقة وتفهمت بشكل أوسع خلفياتها الإقليمية والدولية القديمة، وما استجد فيها بعد الحرب العالمية الأولى في ضوء تبدل خريطة العالم كله، فوجدت بريطانيا نتيجة حساباتها الجديدة أن مصلحتها تتطلب التخلي عن الكرد وتأسيس دولة عراقية موحدة وحكومة مركزية في بغداد للأسباب الآتية: ـ

أ ـ لأن دولة عراقية تضم المنطقتين العربية والكردية تضمن لها بسط سيطرتها عليهما من خلال معاهدة ثنائية واحدة.

ب ـ لأن إيران وتركيا لا تقبلان بدويلة كردية مجاورة تكون منطلقاً لتحرك الكرد مستقبلاً ضد كل منهما، ولم تكن بريطانيا ترى ضرورة لإثارتهما في سبيل قضية خاسرة بالنسبة لها.

جـ ـ لأن مجرد البحث في إنشاء دويلة كهذه إنما يعني فتح ملف الدولة الأرمينية المقترحة في معاهدات دولية سابقة، وهذا من شأنه إثارة

رياح عاتية وتحريك قضايا قديمة في منطقة نفطية حساسة تحرص بريطانيا على استقرارها وهدوئها وعدم إدخال أطراف دولية معينة فيها.

هـ - كوردستان ليست فقيرة، بل هي غنية بمواردها الزراعية والمعدنية وبمياهها ونفطها، فكوردستان العراق، وهي جزء من كوردستان الواسعة، هي سلة خبز العراق، البلد الأم، ولم يكن الكرد يوماً شوكة في جنب الوطن العراقي، ولن يكونوا والتاريخ المشترك للشعبين الشقيقين على أرض الوطن يشهد بذلك، كل ما في الأمر أن بعض الحكام أحياناً فشلوا في التعامل موضوعياً مع مطالب الكرد وحقوقهم المشروعة، وهذه صورة تتكرر في مجتمعات أخرى أيضاً.

4 - لقد تمتعت معاهدة سيفر بمكانة خاصة في التاريخ السياسي المعاصر للكرد لكونها المعاهدة الوحيدة التي وضعت المسألة الكردية في إطار القانون الدولي وبذلك تحولت المسألة من شأن داخلي خاضع لأحكام القانون الداخلي للدولة العثمانية إلى شأن دولي خاضع لأحكام القانون الدولي. لقد هيأت سيفر النواة لتشكيل دولة كردية ولكن على مرحلتين متعاقبتين، وهذه العملية تطبق حالياً بشأن المسألة الفلسطينية (اتفاقية اسلو). وكما هو الحال بالنسبة للشأن الفلسطيني حاول أعداء الكرد العمل بكل الوسائل على إلغاء معاهدة سيفر أو تجميد نصوصها المتعلقة بمصير الكرد. ونتيجة لمصالح الدول الاستعمارية ألغيت معاهدة سيفر وحل محلها معاهدة لوزان والتي أعادت المسألة الكردية إلى أحضان القوانين الداخلية للدول التي اقتسمت كوردستان، وبعد أن كانت الأخيرة قبل معاهدة لوزان مجزأة بين الدولتين الفارسية والعثمانية، اقتسمتها بعد إبرام تلك المعاهدة أربع دول وهي تركيا وإيران والعراق وسوريا.

5 - كان لهذا التقسيم أثر كبير على الكرد، حيث أن الدول التي تقاسمت كوردستان كانت تنتهج سياسات مختلفة تجاه القضية الكردية، وبالتالي تجاه الثقافة الكردية. ففي تركيا انعكست سياسة القمع في تحريم ارتداء الملابس المحلية والتحدث باللغة الكردية والمجاهرة بالانتماء

القومي الكردي، وكان لكل ذلك الدور الأساسي في تراجع النشاطات الثقافية هناك إلى حد أن الأغلبية المدنية من الكرد أخذت في استخدام اللغة التركية. ولكن في العراق كانت الحالة مختلفة كلياً إذ تم الإقرار بالوجود الكردي مع بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة التي أعطت عام 1932م تعهداً مكتوباً لعصبة الأمم باحترام الاختلاف الكردي والسماح باستخدام اللغة الكردية في المجالات التعليمية والقضائية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، كما أقرت الحكومة قانوناً متعلقاً باستخدام اللغات المحلية بما فيها الكردية، ونتيجة لذلك أخذت الحركة الكردية في العراق تتطور بشكل مغاير عما كان جارياً في تركيا وإيران.

6 ـ لقد تعرف الوطن القومي الكردي على اختلاف انتماءاته وأجزائه على الحياة السياسية، وأسس الكرد أحزاباً كان لها دورها ونشاطها وتأثيرها السياسي إلى جانب صخب السلاح، على أن الرصاص لا يكفي وحده ولا يعبر دائماً عن الأماني القومية وغيرها بشكل صحيح. ولقد تولت الأحزاب السياسية الكردية مسؤولية العمل الوطني بجدارة، على الرغم من أنها لم تستطع يوماً استقطاب الإجماع الشعبي من حولها، لكنها عبرت دائما بشكل أو بآخر عن أهداف الشعب وتطلعاته القومية ومشاعره الوطنية، مع أنها ظلت تنشط وتتفاعل في وسط محدود نسبياً، كما أنها أصيبت بآفة الصراع والانقسام الذي كان دائماً ما يميز الشعب الكردي.

7 ـ عندما تكونت الدولة العراقية لم يكن بمقدور هذه الدولة الوليدة أن تتحمل أعباء المحافظة على الأمن في مناطق الشمال الجبلية التي اشتهرت بالقلاقل والنزوع إلى السلاح فضلاً عن الأعباء المالية اللازمة لتصريف شؤونها الإدارية والتعليمية والصحية وغيرها، فإن بريطانيا تعهدت لهذه الدولة بأن تمدها بما يلزم من مساعدات ومعونات عسكرية تحتاج إليها وحافظت في الوقت نفسه على التظاهر أمام الكرد بأنها تعطف على أمانيهم الوطنية. وهكذا فإن الأمور كانت تدور في حلقة مفرغة ـ بريطانيا تتظاهر بالعطف على الكرد فيشعر هؤلاء بحاجة دائماً إلى مساندتها، بينما

تستنجد الحكومة العراقية بها وتطلب مساعدتها كلما قام عصيان كردي جديد وتحصل عليها. ولقد انطلت تلك الوعود على القيادات الكردية العشائرية مما جعلها تحمل السلاح ضد حكومة بغداد. ومنذ ذلك الوقت أصبح الشغل الشاغل لحكومة بغداد وجيش العراق هو حركات العصيان في الشمال الكردي.

8 ـ لقد جرى تأسيس الجيش العراقي رغم ممانعة الإدارة البريطانية في العراق ولذلك وضعت بريطانيا خططها أن تقبض على ناصية هذا الجيش وتسيره وفق رغباتها ومصالحها، وفرض قادة بريطانيين ومستشارين في قيادته. ولكن هذا الجيش كان وطنياً أصيلاً منذ ولادته ثم انضم إليه ضباط وجنود كرد من الطينة نفسها، فلم تجد بريطانيا إلا وسيلة واحدة لاحتوائه والحد من وطنيته وهي التقتير في تسليحه وزجه في قلاقل ومشاكل محلية.

9 ـ لقد بذل الإنجليز جهودهم لجعل هذا الجيش مستنفر الإمكانات والقدرات نحو المنطقة الكردية، حتى أن جميع خططه وتدريباته وطبيعة تسليحه كانت توضع لخدمة العمليات العسكرية في مناطق الشمال الجبلية، وبقي مخزونه من السلاح والعتاد فترات طويلة في حالة نقص دائم، لا تمده بريطانيا منه إلا بما يكفل فقط مجابهة العصيان الكردي الذي كانت تخلقه وتقف خلفه سراً وأحياناً علناً. وهكذا فإنه كلما جهر العراقيون مطالبين بتزويد الجيش بالسلاح من بريطانيا تنفيذاً للمعاهدة الثنائية بين الطرفين، فإن بريطانيا كانت تقدم السلاح القليل ثم لا تلبث أن تخلق الأسباب لهدره في حوادث الكرد المسلحة. لقد كان من مخططات بريطانيا في العراق أن لا يلتقي العرب والكرد على حال من الود أبداً.

10 ـ إذا كانت بريطانيا قد نجحت في هدم الثقة بين أبناء القومية الواحدة كما في الهند التي تضم عشرات القوميات واللغات ولم تكن يوماً قومية واحدة، ومن خلال ظروف كانت تتحكم فيها عوامل الجهل والتخلف، على الرغم من أنه لم يعرف التاريخ أية خلافات حادة أو فوارق

محددة أو كراهية متوارثة بين العرب والكرد. ولكن إحداث دولة عراقية كهذه وبهذا الشمول الجغرافي جعل المؤامرات تنجح فيقع الكرد في براثنها ويوجهون نيران أسلحتهم إلى صدر الصديق دون العدو الحقيقي، فالعرب لم يشاركوا يوماً لا في اقتسام كوردستان ولا في احتلالها. ولم يحاول العرب قهر الكرد أو سلبهم حقوقهم القومية، وهو أمر لا خلاف عليه أبداً في سطور التاريخ الكردي نفسه، ولو بقي الكرد العراقيون مرتبطين بتركيا لما حصلوا على الحقوق القومية التي تمتعوا بها في العراق.

11 ـ خلال الوطن العراقي المشترك وعلى الرغم من الحركات العسكرية الكردية في الشمال العراقي، فإن الحقوق القومية للكرد كانت مصونة في حدود المشاركة في الحكم والتعليم والثقافة والسياسة، وإصدار الصحف والمجلات والنشرات السياسية وغير السياسية، وكان للكرد ممثلوهم في المجالس التشريعية، وانخرطوا في أحزاب عراقية مشتركة تضم أبناء البلاد من جميع الانتماءات القومية، ولهم دورهم المؤثر في الجيش العراقي، حيث تولى ضباط كرد منصب قيادة الجيش العراقي، قام أحدهم بانقلاب عسكري ناجح، وتسلم رئاسة الوزارة شخصيات سياسية كردية.

12 ـ وفي النهاية ترى الدراسة أن قضية الكرد في العراق تتمحور حول حقائق ثلاث وهي:

أ ـ وجود أمة كردية تتحسس شخصيتها القومية ولها أرضها القومية تعيش فوقها.

ب ـ عدم وجود كيان سياسي لهذه الأمة.

جـ ـ إن هذه الأمة مجزأة بين ثلاث كيانات تبعاً لتجزئة وطنها القومي كوردستان.

القضية الكردية تستهدف إذن تحقيق أهداف ثلاثة وهي حرية الوطن والسيادة في الوطن ووحدة هذا الوطن. ويبدو من الواضح أن الكرد حددوا أهداف قضيتهم القومية، ووضعوا لها عناوين بارزة وأدبيات مقروءة، لكن

القيادات الكردية وقعت في جملة أخطاء أثرت على مسار الحركة فجعلتها تتعثر باستمرار وتجلى ذلك أكثر ما يكون في الحالات الآتية:

1 ـ عدم الدقة في تحديد خريطة الوطن القومي الكردي (كوردستان) وعدم الجرأة في إعلانها وفق منظور تاريخي ومستندات علمية ثابتة.

2 ـ بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت طبيعة النضال الكردي ـ عندما استلمت القيادات المثقفة والمتعلمة دفة النضال وعندما بدأت المدينة الكردية تجر وراءها الريف. وكان اندماج الفئة المثقفة بالحركة الوطنية الكردية أحد سمات المرحلة الجديدة.

3 ـ عجز القيادات المتعاقبة عن توحيد صفوفها ومطالبها، حيث كانت تعاني كلها وباستمرار من تناقضات عميقة، هي صورة من التناقضات في المجتمع الكردي نفسه.

4 ـ عدم تقدير الحركة الكردية الثاقب لهوية العدو والصديق والحليف، ودخولها في مساومات سيئة الدلالة وزج القضية الكردية في نشاطات العناصر المعارضة للدولة.

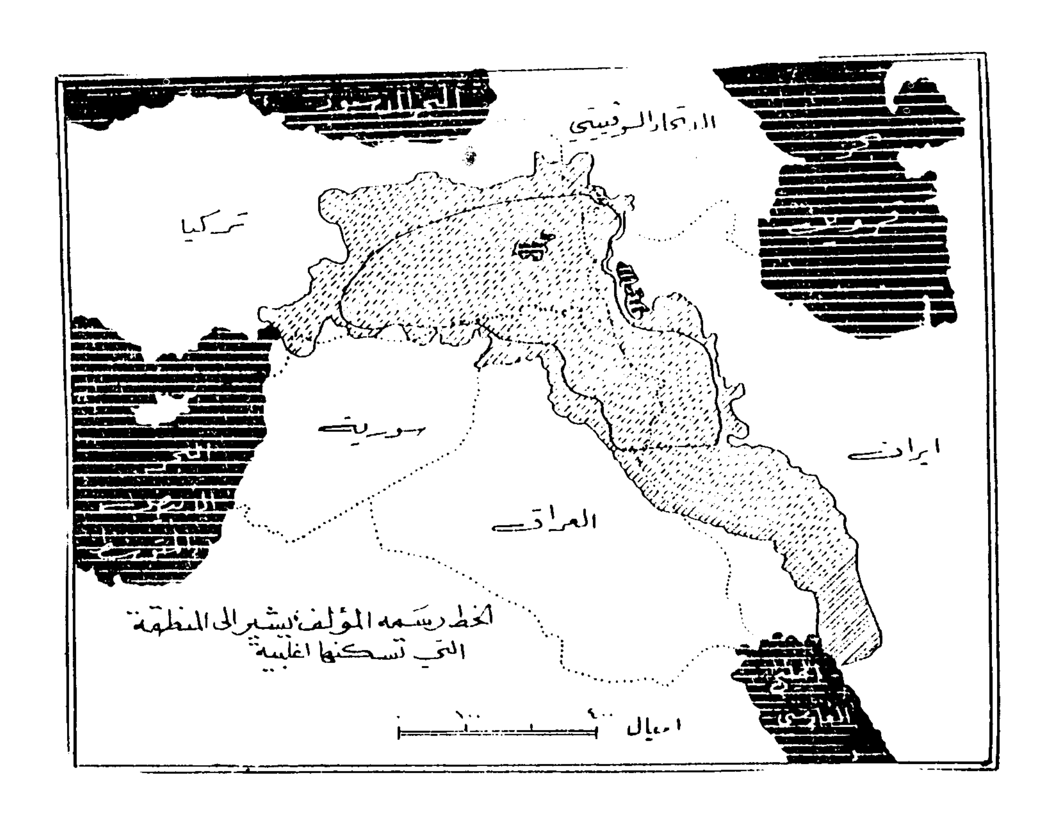
5 ـ سوء تحديد القيادات الكردية لمواقيت تحركاتها المسلحة وفي تخيلها أنها قامت بثورات شعبية حقيقية، جعلوا لها تسميات تاريخية. ولكن هذه الحركات لم تكن ثورات في المفهوم العلمي المعاصر للثورة، بل إنها لم تكن أكثر من حركات مسلحة ضد عساكر الدولة.



الملاحق



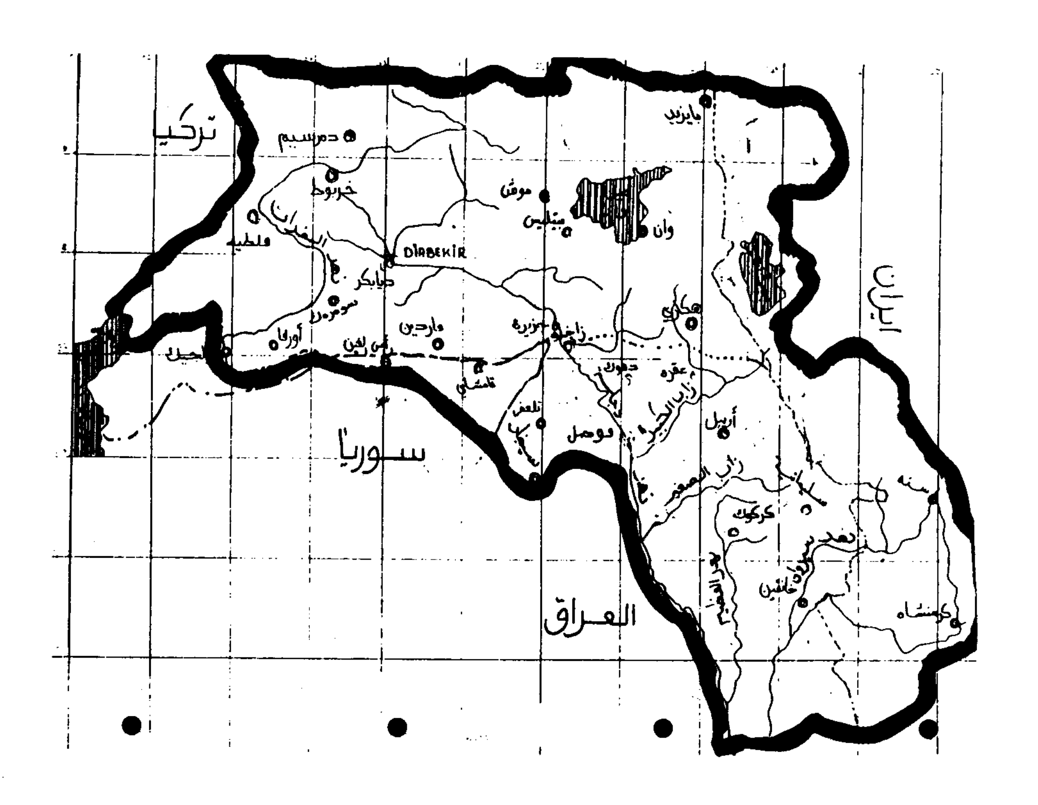
ملحق رقم (1)



كوردستان الكبرى كما يتصورها بعض الكرد، وكوردستان التي يحددها وليم ايجلتن

(المصدر ـ وليم ايجلتن، جمهورية مهاباد الكردية)

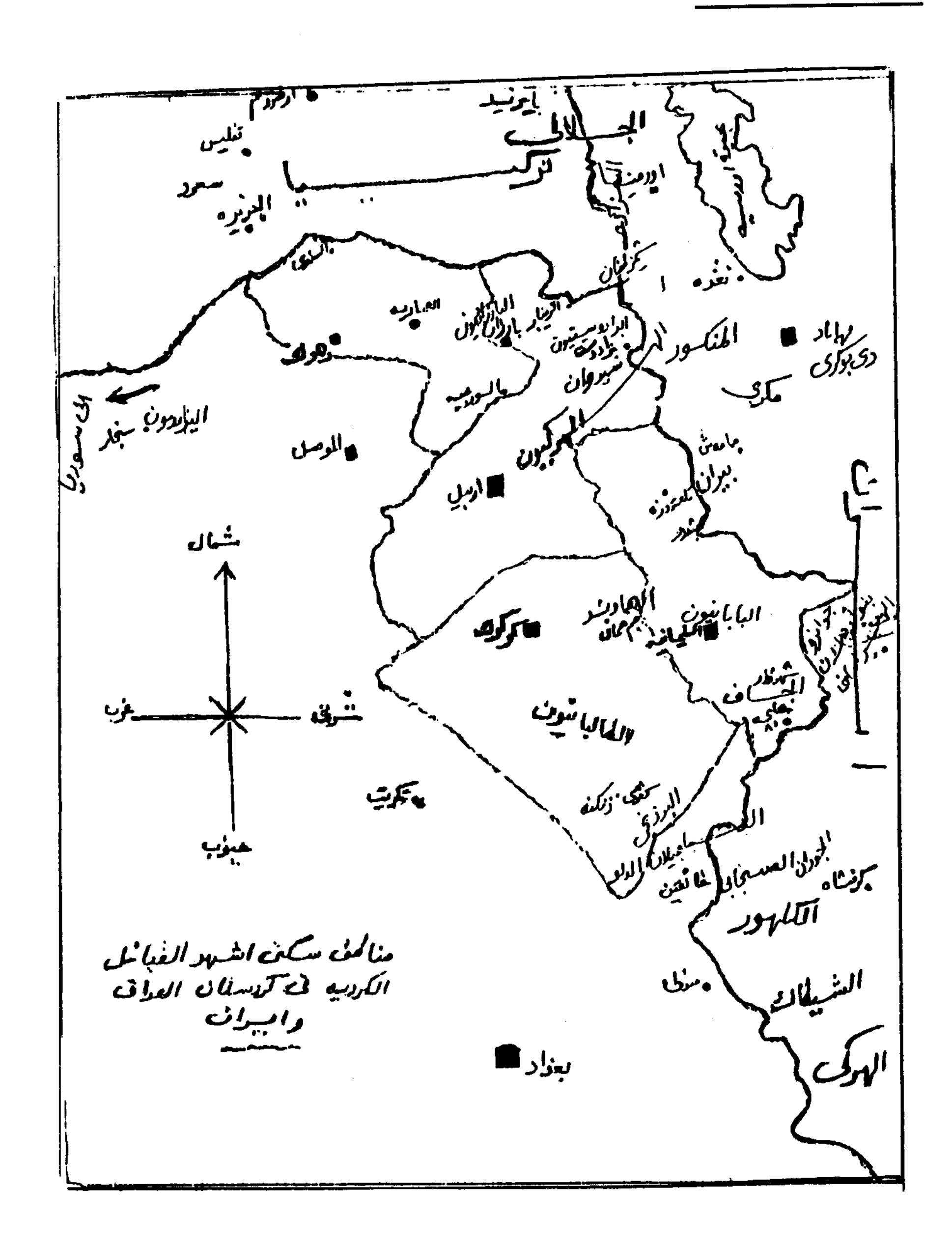
ملحق رقم (2)



كوردستان الكبرى

(المصدر ـ درية عوني، عرب وأكراد)

ملحق رقم (3)



القبائل الكردية في العراق

(المصدر ـ حامد عيسى، القضية الكردية في الشرق الأوسط)

ملحق رقم (4)

مناهج الحزب الديمقراطي الكوردستاني
مدينة مهاباد ـ 1945

الفصل الأول:

1 ـ اسم الحزب: الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

2 ـ يقوم الحزب على المبادىء التالية: الحقيقة، العدالة، المدنية. كل البرامج والقرارات الحزبية تصبح شرعية بعد إقرارها في المؤتمر.

3 ـ شعار الحزب: القلم والسنبلة.

الفصل الثاني:

4 ـ أهم هدف للحزب في المرحلة الراهنة هو الحفاظ على حقوق الكرد في إطار الوحدة الإيرانية، والصيغة الملائمة لذلك هي الحكم الذاتي. تجرى انتخابات حرة على أساس الديمقراطية ومصالح الجماهير في منطقة كوردستان وكل الولايات التي عاش فيها الكرد وكدحوا من أجل العيش. يجب أن يتساوى الجميع في حق الانتخاب بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية.

5 ـ هدف الحزب هو تطوير الديمقراطية وعلى أساسها يناضل من أجل مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

6 ـ أن حزبنا لا يناصب الدولة المركزية العداء، هدفه هو فقط استمرار السلم والأمن ونشر وتطوير الثقافة والصحة والزراعة في مناطق الشعب الكردي الذي يعاني من التخلف بسبب سلطة الاستغلال. ومن أجل هذا الهدف يطالب الحزب بالحكم الذاتي.

7 ـ تجبى كل الضرائب كما هو ضروري، وتنظم مواردها وتوزع حسب الميزانية والخطة الموضوعة.

8 ـ أن أولى خطوات حكومتنا الشعبية ستكون الشروع ببناء وإعمار البلاد وتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية، لذلك لا تستطيع أن تقدم للحكومة المركزية سوى (3%) من الضرائب المستوفاه.

9 ـ يكون كل المسؤولين الإداريين والزراعيين والسياسيين من الكرد، وللحكومة الشعبية أن تستعين بالخبراء الأجانب متى ما رأت ذلك ضرورياً، كل المعاملات الاجتماعية والقضائية والإدارية تكتب باللغة الكردية.

10 ـ ومن أجل تطوير الزراعة، يسعى الحزب لشراء المكائن، والآلات اللازمة، كما يسعى لمساعدة الفلاحين لتسويق محاصيلهم.

11 ـ يناضل الحزب من أجل تحسين أوضاع الريف وإيصال العلاج الصحي إلى القرى ويسعى إلى تحطيم كل الحواجز بين القرى والمناطق وإزالة العوائق أمام الانتقال من قرية إلى قرية.

الفصل الثالث:

12 ـ يسعى الحزب لحماية حياة ومصالح جميع الكادحين من كوردستان وضمان حقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية، دون تمييز بين انتمائهم القومي أو الديني.

13 ـ ومن أجل نشر العلم والمدنية بين شعب كوردستان، يصبح التعليم الابتدائي والمتوسط إلزامياً. يكون التدريس في جميع المدارس باللغة الكردية.

14 ـ ومن أجل رفع المستوى العلمي والحضاري للشعب، تؤسس الحكومة عدداً كافياً من المراكز العلمية والمكتبات والنوادي والمسارح والملاعب الرياضية.

15 ـ يعود كل الإداريين الكرد الذين يعملون الآن في الجيش أو الدوائر الحكومية في المناطق الأخرى.

16 ـ تقيم الحكومة، وفقاً لمصالحها علاقات اقتصادية وثقافية بالدول الأخرى وفي المرتبة الأولى مع الاتحاد السوفياتي.

17 ـ تتمثل الحكومة الشعبية الكردية حسب نسبة السكان الكرد، في جميع المؤتمرات الدولية التي تبحث فيها مصائر الشعوب ومصلحة البشرية.

18 ـ من حق الحكومة المحلية في كوردستان، إعطاء امتياز المعادن، التي شرع باستخراجها أو التي لم تستخرج بعد، لأي جهة تريد.

الفصل الرابع:

19 ـ تعمل حكومة كوردستان ذات الحكم الذاتي، من أجل مصالح الشعب وتأمين حاجاته، وفي سبيل ذلك تناضل بشدة ضد المحتكرين والتجار الذين يرفعون الأسعار.

20 ـ تسعى الحكومة الشعبية لتطوير اقتصاد كوردستان، وتؤسس المصانع والمعامل في كل المدن، وتقطع الأيادي الاستعمارية القذرة التي تمتد لثروات بلادنا الطبيعية، يجب أن تستثمر هذه الثروات لصالح شعبنا ولصالح البشرية في نفس الوقت.

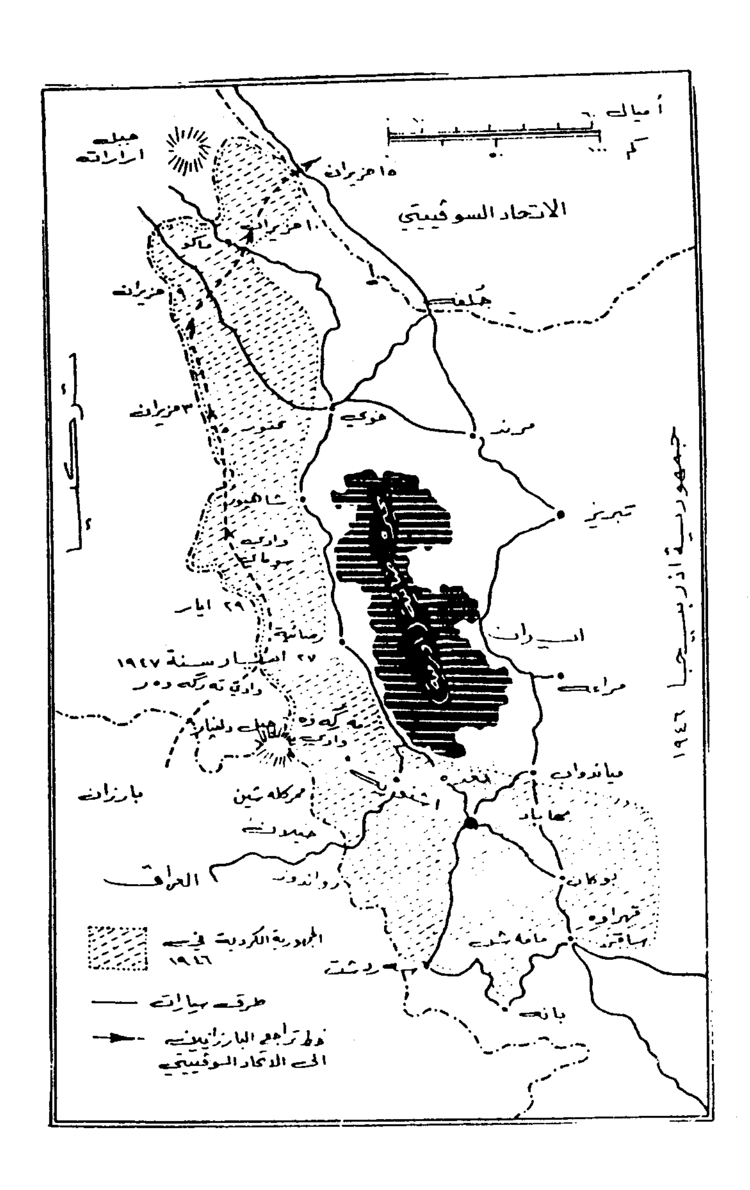
21 ـ يجب أن تكون للنساء حقوق مساوية للرجل في كل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

22 ـ تراعى حقوق ومصالح الأقليات التي تعيش في كوردستان (الأذربيجانيين، الأرمن، الآشوريين).

الحزب الديمقراطي الكوردستاني

عام (1945)

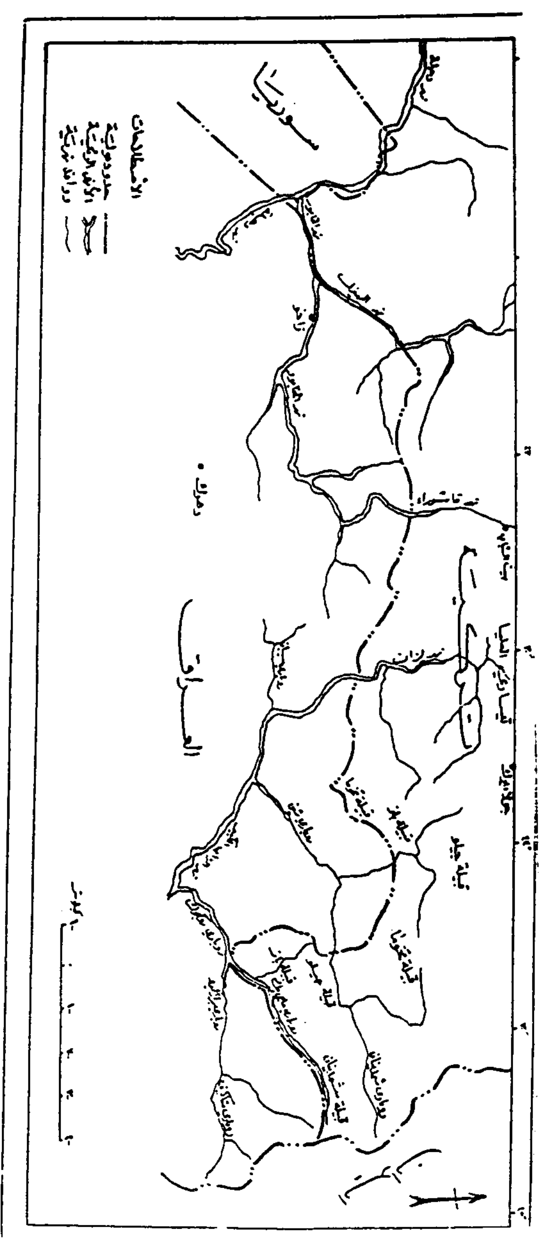
ملحق رقم (5)



جمهورية مهاباد الكردية والطرق التي سلكها البرزانيون إلى الاتحاد السوفيتي

(المصدر ـ وليم ايجلتن، جمهورية مهاباد الكردية)

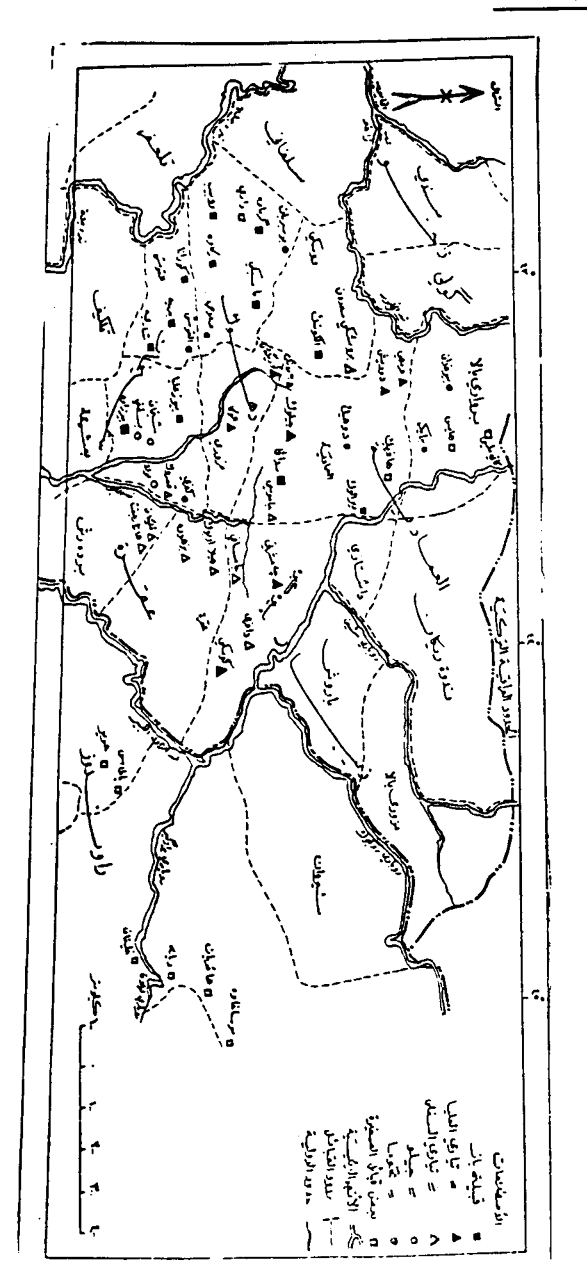
ملحق رقم (6)



مناطق سكنى الآثوريين قبل الحرب العالمية الأولى

(المصدر - ياقو ملك إسماعيل، الآثوريون والحربان العالميتان ١٩١٤ م - ١٩٤٥ م، مطبعة الجمعية الأدبية الآثورية، طهران، ١٩٦٤ م)

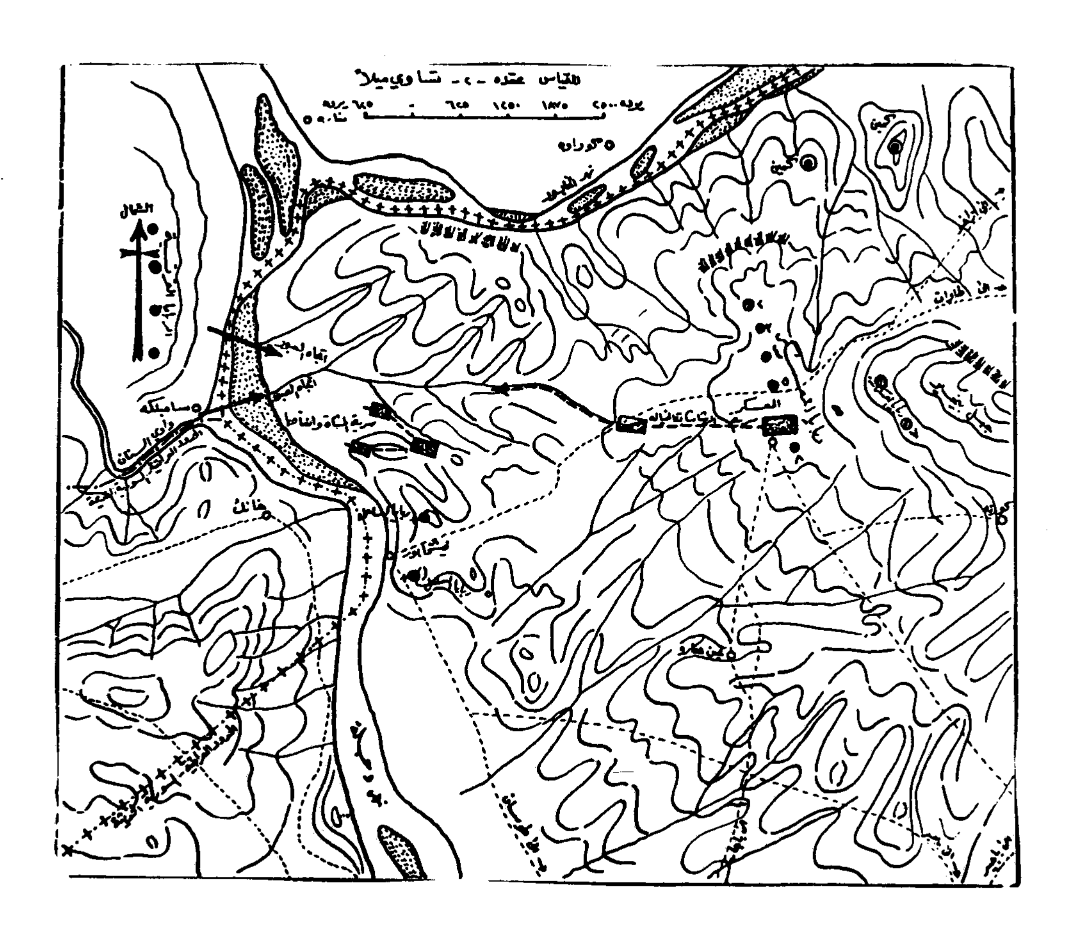
ملحق رقم (7)



مناطق سكنى الآثوريين في العراق (١٩٢٠ ـ ١٩٣٣ م)

R.S. Stafford, The Tragedy of the Assyrians, London, 1935 ـ المصدر

ملحق رقم (8)



الحركة الآثورية في العراق عام ١٩٣٣ م

(المصدر ـ المجلة العسكرية العراقية، العدد ٦٩، ١٠ أبريل ١٩٤١ م)

المصادر والمراجع

أولاً الوثائق:

أ ـ الوثائق العربية غير المنشورة: ـ

(المركز الوطني لحفظ الوثائق في بغداد)

1 ـ وثيقة رقم (ش/ 382/ 382/ 4/ 11574) في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1942م، ملحق البلاط الملكي/ تسلسل 275.

2 ـ وثيقة رقم (ش/ 128/ 128/ 4) في 14 كانون الثاني (يناير) 1946م، ملحق البلاط الملكي/ تسلسل 330.

3 ـ وثيقة رقم (6/ 2/ 1) في 25 شباط (فبراير) 1946م، ملحق البلاط الملكي/ تسلسل 358.

4 ـ وثيقة رقم (ش/ 273/ 273/ 4/ 275) في 19 آذار (مارس) 1946م، ملحق البلاط الملكي/ تسلسل 308.

5 ـ وثيقة رقم (د/ 834/ 834/ 600/ 11966) في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945م، وثائق وزارة الخارجية العراقية.

6 ـ وثيقة رقم (6/ 17/ 17/ 600/ 1072) في 26 شباط (فبراير) 1946م، وثائق وزارة الخارجية العراقية.

ب ـ الوثائق العربية المنشورة: ـ

1 ـ الوثائق العراقية: ـ

* الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الأول، بغداد، 1924 م.
* عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركيا والعراق، وهو التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقاً لقرار المجلس في 30 أيلول (سبتمبر) 1924م، بغداد، مطبعة الحكومة، 1925 م.
* الكتاب الأزرق الذي نشرته الحكومة العراقية لسنة 1933م عن القضية الآثورية في جريدة العالم العربي في 2، 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1933 م.
* القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته، أشرف عليه ديوان التدوين القانوني، بغداد، 1944 م.
* الشرطة العامة، التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949 م.
* من وثائق الحزب الشيوعي العراقي (يوسف سلمان يوسف) قضيتنا الوطنية، بغداد، 1949 م.
* صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914م إلى 1926م، تكوين الحكم الوطني في العراق ـ مذكرتان خطيرتان الأولى بقلم السير برسي كوكس، والثانية بقلم السير هنري دوبس، تعريب بشير فرجو، الموصل، 1951م.
* وزارة الخارجية العراقية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق وبريطانيا، جـ 4، مطبعة الحكومة، بغداد، 1961م.
* وزارة الخارجية العراقية، ميثاق سعد آباد، مطبعة الحكومة، بغداد، د.ت..

* سفارة الجمهورية العراقية، أضواء على المشكلة البارزانية، بيروت، 1963 م.

* وزارة الخارجية العراقية، تعليق على المزاعم والادعاءات الإيرانية حول معاهدة الحدود العراقية الإيرانية لسنة 1937م والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب، مطبعة الحكومة، بغداد، 1969م.

* وزارة الاعلام العراقية، المسألة الكردية، بغداد، 1975.

2 ـ الوثائق الكردية: ـ

* حول الحركة التحررية للشعب الكردي في كوردستان العراق، من وثائق الاتحاد الوطني الكوردستاني. (لجنة الاعلام الخارجي 1977م).

جـ ـ الوثائق الأجنبية المنشورة: ـ

(1) British Anual Reports 1920/1922/1923/1925/ 1926/1927/1929/1930/ 1932.

(2) Special Reports on the progress of Iraq during 1920/1932. Colonial office. No.28.

ثانياً: المذكرات الشخصية

* رفيق حلمي، مذكرات رفيق حلمي، بغداد، 1975م.

* محمد رضا بهلوي، مذكراتي، ترجمة مركز دراسات الخليج، 1980.

* محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الأحداث 1918 م/ 1958م، دار الطليعة، بيروت، 1965م.

ثالثاً: الرسائل العلمية

* إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية 41/ 1952م، رسالة دكتوراه، آداب القاهرة، 1976م.

* أكرم زينل، سكان لواء ديالى، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة بغداد، 1968م.

* رياض رشيد الحيدري، الآثوريون في العراق 1918/ 1936م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1973م.

* سمير أحمد موسى، الصراع العراقي الإيراني 1937م ـ 1981م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، 1983م.

* صفاء عبد الوهاب المبارك، انقلاب 1936 في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1973م.

* عباس ياسر الزيدي، الثورة الكبرى 1920م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

* عبد الأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق 21/ 1933م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1973م.

* عبد الرازق مطلك الفهد، الأحزاب السياسية في العراق 46/ 1958م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1972م.

* عبد الرحيم ذو النون، العراق في الحرب العالمية الثانية 39/ 1945م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1978م.

* فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1975م.

* فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1969م.

* ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، ثورة 14 تموز (يوليو) في العراق، بغداد، 1977م.

* محمد إبراهيم مصطفى، العسكريون والسياسة في العراق 1936 م/ 1941م، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1979م.

* محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1972م.
* منذر عبد المجيد البدري، جغرافية الأقليات الدينية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1975م.

رابعاً: المراجع العربية والمعّربة: ـ

* أحمد طربين، الوحدة العربية 1916 م/ 1945م، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1957م.
* أحمد فوزي، قاسم والكرد ـ خناجر وحبال، القاهرة، 1961م.
* أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1937.
* ادموندز. سي.جي، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، مطبعة التايمز، بغداد، 1971م.
* أرجى روزفلت، جمهورية مهاباد الكردية، جريدة صوت الكرد، 1960م.
* أرسكين ستوارت، فيصل ملك العراق، ترجمة عمر أبو النصر، المكتبة الأهلية، بيروت، 1934م.
* أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967م.
* باسيل نيكتين، الأكراد، دار الروائع، بيروت، 1967م.
* بافيج، كوردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، رابطة كاو، بيروت، 1978م.
* بهاء الدين نوري، رتل باز في حركات بارزان، مطبعة المعارف، بغداد، 1964م.
* تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ج

1، تحقيق دكتور محمد مصطفى زيادة، القاهرة، 1939م.

* توما بووا، لمحة عن الأكراد، ترجمة محمد شريف عثمان، مطبعة النعمان، النجف، 1969م.

* د. جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1965م.

* جلال السيد، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1973م.

* جلال الطالباني، كوردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة - بيروت، 1971م.

* د. جلال يحيى، العالم العربي الحديث (المشرق العربي بين الحربين)، دار المعارف، القاهرة، 1965م.

* جيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1971م.

* جواهر لآل نهرو، لمحات من تاريخ العالم، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1975م.

* د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.

* حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار الرشيد، دمشق، 1958م.

* دانا آدم شميدت، رحلة إلى رجال شجعان، ترجمة جرجيس فتح الله، دار كلية الحياة، بيروت، 1971م.

* درية عوني، عرب وأكراد، دار الهلال، القاهرة، 1993م.

* رشيد كورد، قواعد اللغة الكردية، دار الكاتب، بيروت، 1990م.

* د. زكي البحيري، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مذكرات غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 1997م.

* زنار سلوبي، في سبيل كوردستان، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت..

* سامي خرطبيل، الوجود والقيمة، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1980م.

* ستيفن هنري لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق، تعريب جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، 1949م.

* سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1991م.

* سعد ناجي جواد، الحركة القومية الكردية في إيران، قسم السياسة، جامعة بغداد، د.ت.

* سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، مطبعة الزهراء، بغداد، 1952م.

* د. شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، منشورات الثقافة الجديدة، بغداد، 1959م.

  - العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، 1973م.

* شرف خان البدليسي، الشرف نامه في تاريخ الدول والإمارات الكردية، ترجمة ملا جميل بندي، مطبعة النجاح، بغداد، 1953م.

* صديق الدملوجي، اليزيدية، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1949م.

  - إمارة بهدينان، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، 1952م.

* صلاح الدين سعد الله، كوردستان والحركة الوطنية الكردية، مطبعة الأهالي، بغداد، 1959م.

* د. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، الأنجلو مصرية، القاهرة، 1979م.

* عباس العزاوي، الكاكائية في التاريخ، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1924م.
* عباس العزاوي، عشائر العراق، ج 2، مطبعة المعارف، بغداد، 1955م.
* عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908 م/ 1958م، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977م.
* عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط 3، مطبعة العاني، بغداد، 1967م.
* د. عبد الرحمن قاسملو، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت، 1970م.
* عبد الرازق الحسني، عبدة الشيطان في العراق، ط 3، مطبعة العرفان، صيدا، 1931م.

عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج 2، مطبعة العرفان، صيدا، 1948م.

عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة العرفان، صيدا، 1952م.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج 3، مطبعة العرفان، صيدا، 1957م.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 6، مطبعة العرفان صيدا، 1961م.

* د. عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية مدحت باشا، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.

- تاريخ العرب المعاصر، ج 1، بيروت، 1971م.

* د. عبد العظيم رمضان، الغزوة الاستعمارية للعالم العربي، دار المعارف، القاهرة، 1985م.

* د. عبد الله الأشعل، الدبلوماسية السوفيتية في الصراع الدولي في البلقان، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1988م.

* عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى 1920م، ط 2، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975م.

* عزيز شريف، المسألة الكردية في العراق، مطابع الاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، 1946م.

* عزيز شمزيني، الحركة القومية التحررية الكردية، ط 1، مطبعة الشهيد إبراهيم عزو، 1986م.

* علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية، مطبعة السعادة، القاهرة، 1939م.

* عماد عبد السلام رؤوف، التفسير التاريخي لعقد التوسع الخارجي الإيراني، كلية التربية، جامعة بغداد، د.ت..

* د. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516 ـ 1922) دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1984م.

* د. فاضل حسين، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1958م.

ـ مشكلة الموصل، مطبعة أسعد، بغداد، 1967م.

* فريق من شباب الكرد، الأكراد والعرب، مطبعة النجاح، بغداد، 1937م.

* فلاديميرلوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار التقدم، موسكو، 1971م.

* فلاديمير مينورسكي، الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة معروف خه زنه دار، دار الكاتب، بيروت، 1987م.

* فيليب حتي، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، ج 2، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1984م.
* كاظم حيدر، الأكراد من هم؟ وإلى أين؟، منشورات الفكر الحر، بيروت، 1959م.
* كريس كوتشيرا، الحركة القومية الكردية، منشورات فلاماريون، باريس، د.ت..
* كريم حسامي، قافلة من شهداء كوردستان إيران، ترجمة نزار محمود، بغداد، 1973م.
* كرم زه ندي، حركة كوردستان وأذربيجان التحررية، مطبعة كامه ران، السليمانية، 1960م.
* د. كمال أحمد مظهر، كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد، 1977م.
* لوقا زودر، المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق، بيروت، 1969م.
* مازن بلال، المسألة الكردية ـ الوهم والحقيقة، ط 1، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بيروت، 1993م.
* مجالي مرسي، معجم العالم العربي، ترجمة جورج سعد، دار الحداثة، بيروت 1994م.
* محسن أبو طبيخ، المبادىء والرجال، مطبعة ابن زيدون، دمشق، 1937م.
* محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، مطبعة شركة الطبع والنشر الأهلية المحدودة، بغداد، 1953م.
* د. محمد السيد غلاب، تطور الجنس البشري، الاسكندرية، 1958م.

* محمد أمين زكي، مشاهير الكرد ـ كوردستان في الدور الإسلامي، ترجمة وتعليق محمد علي عوني، مطبعة السعادة، القاهرة، 1947م.

ـ خلاصة تاريخ الكرد وكوردستان، ط 3، ترجمة محمد علي عوني، مطبعة السعادة، القاهرة، 1961م.

* محمد خليل الأزهري الجوانب السياسية للعلاقات العراقية الإيرانية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1980م.

* د. محمد رشيد الفيل، الأكراد في نظر العلم، مطبعة الآداب، النجف، 1965م.

* محمد عودة، ثورة العراق، دار النديم، القاهرة، 1958م.

* د. محمد فتحي الشاعر، الأكراد في عهد عماد الدين زنكي، القاهرة، 1991م.

* محمد يونس عبد الله، تاريخ تلعفر قديماً وحديثاً، ج 1، مطبعة الجمهورية، الموصل، 1967م.

* محمود الدرة، القضية الكردية، دار الطليعة، بيروت، 1966م.

* د. مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983م.

* م.س. لازاريف، المسألة الكردية 1917 م/ 1923م، ط 1، ترجمة عبدي حاجي، دار الرازي للطباعة والنشر، بيروت، 1991م.

* معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، المطبعة العربية، بغداد، 1954م.

* منذر الموصلي، عرب وأكراد، دار الغصون، بيروت، 1986م.

ـ الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، ط 1، رياض الريس للطباعة والنشر، لندن، 1991م.

* موسى حبيب، العراق وأمريكا بعد رحلة الوصي، مطبعة الزمان، بغداد، 1946م.
* نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1969م.
* ن.أ. خالفين، الصراع على كوردستان، ترجمة أحمد عثمان أبو بكر، مطبعة الشعب، بغداد، 1969م.
* وزارة الدفاع، الأقليات في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، دار المطبوعات، 1990م.
* وليم ايجلتن، جمهورية مهاباد الكردية، ط 1، ترجمة جرجيس فتح الله، دار الطليعة، بيروت، 1972م.
* يحيى الخشاب، الكرد وكوردستان، جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1958م.

خامساً: المراجع الأجنبية: ـ

- Adamson, David, The Kurdish War, Allen & Unwin, London, 1964.
- Atiyyah, Ghassan, Iraq 1908/1921, The arab Institute for research and publishing Beirut, 1973.
- Beeri, Elesar, Army officers in Arab society and politics, New York, 1970.
- Bullard, Sir Reader, Britain and the Middle East from Earliest Times to 1963, Third edition, London, 1964.
- Chaliand, Gerard, People with out Acountry, The Kurds and Kurdistan, London, 1980.
- Foster, Henry, The Making of Modern Iraq, Okklahoma university, 1953.
- George, Lloyd, War Memories, Vol. 5, London, 1936.
- Hay, W.R, Two years in Kurdistan, Experience of apolitical officer 1918/1920, London, 1921.
- Hurewitz, J.G, Diplomacy In the Near and Middle East, Documentary Record, vol.2, Princeton university press, 1956.

- Ireland, Philip. W, Iraq, Astudy in political development, London, 1937.
- Khadduri, Majid, Independent Iraq 1932/1958. Astudy In Iraqi politics, London, 1960.
- Kinnane, Derk, The Kurds and Kurdistan, Issued under the auspice of institute of Race Relations, the first edition, London, 1964.
- Laurin, MC, The political Role of Minority groups in the Middle East, U.S.A, 1979.
- Longrigg, S.Hemsely, Iraq 1900/1950, Oxford university press, 1963.
- Luke, Hary Charles, Mosul and its Menorities, London, 1925.
- Miller, David. H, The Drafting of the Covenant, London, 1928.
- O'Ballance, Edgar, Kurds Revlot 1961, London, 1963.
- Savrastian, Arshak, Kurds and Kurdistan, Harvil press, London, 1978.
- Stanford Shaw & Kurral shaw, History of the Ottaman Empire and Modern Turekey 1908/1975, vol.2, Cambridge university press London, 1977.
- Toynbee, A.J, The Western Question in Greese and Turkey. Astudy in the contact of civilisation, London, 1922.
- The Islamic world since the peace settlement-survey of international affairs-1925, vol. 1, London, 1925.
- Wislon, Sir Arnold, Mesopotamia 1914-1917, Aclash of Loyalties, Vol. one, London, 1937.

سادساً: الدوريات: ـ

* المقطم، العدد 5989، 8 كانون الأول (ديسمبر)، 1908م.

ـ المقطم، العدد 6315، 3 كانون الأول (ديسمبر)، 1910م.

* الرأي العام، العدد 1210، 26 نيسان (أبريل) 1912م.

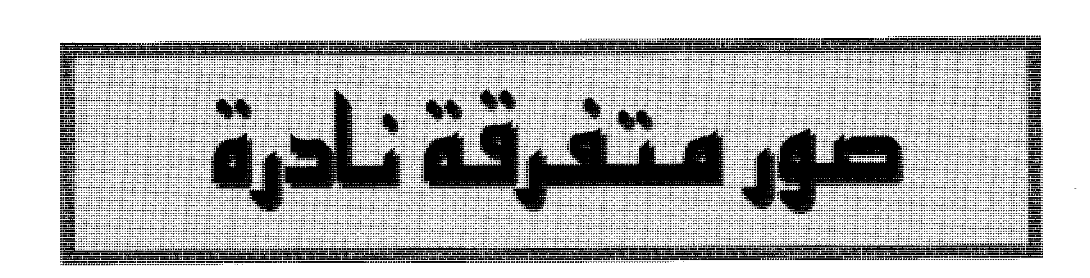
* العالم العربي، 8 أيار (مايو)، 1931م.

* الاستقلال 25 تموز (يوليو) 1931م.

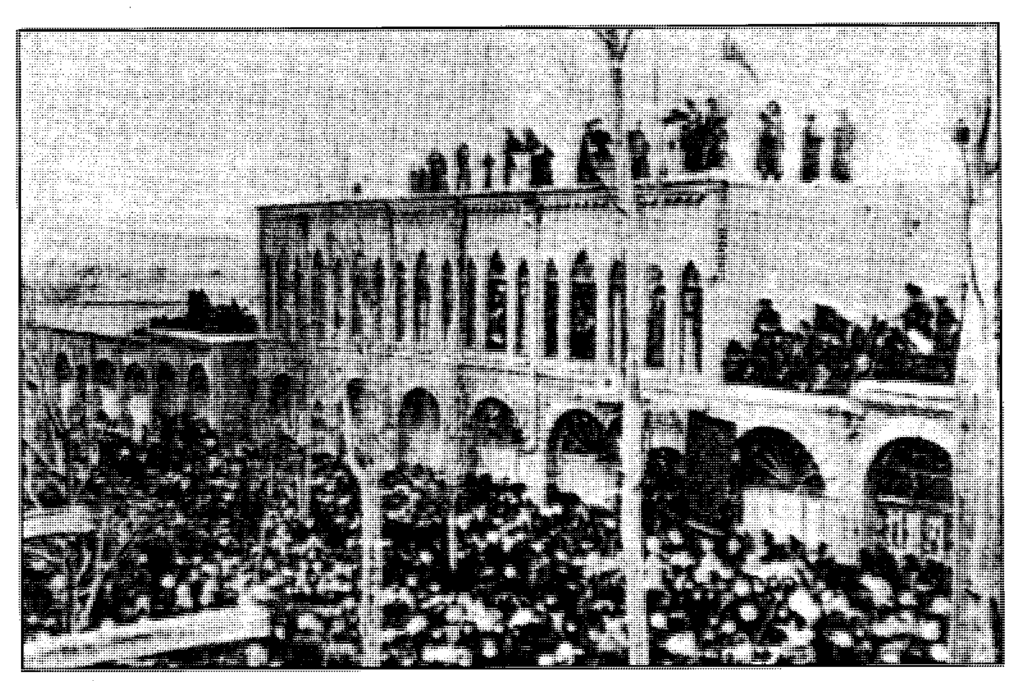
* الأوقات العراقية، 2 تشرين الثاني (نوفمبر)، 1936م.

* المصري، القاهرة، 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1936م.
* طريق الشعب، 25 تموز (يوليو)، 1946م.
* الجمهورية، بغداد، 28 تموز (يوليو) 1958م.
* الوقائع العراقية، 1958م.
* المستقبل، باريس، العدد 373، 14 نيسان (أبريل)، 1984م.
* ثقافة الشعب، سوريا، 1991م.

الفهرس


صور متفرقة نادرة





السادس والعشرون من آذار (مارس) (17 كانون 1945)
العلم الإيراني يستبدل بالعلم الكدري في دار العدل بمهاباد.



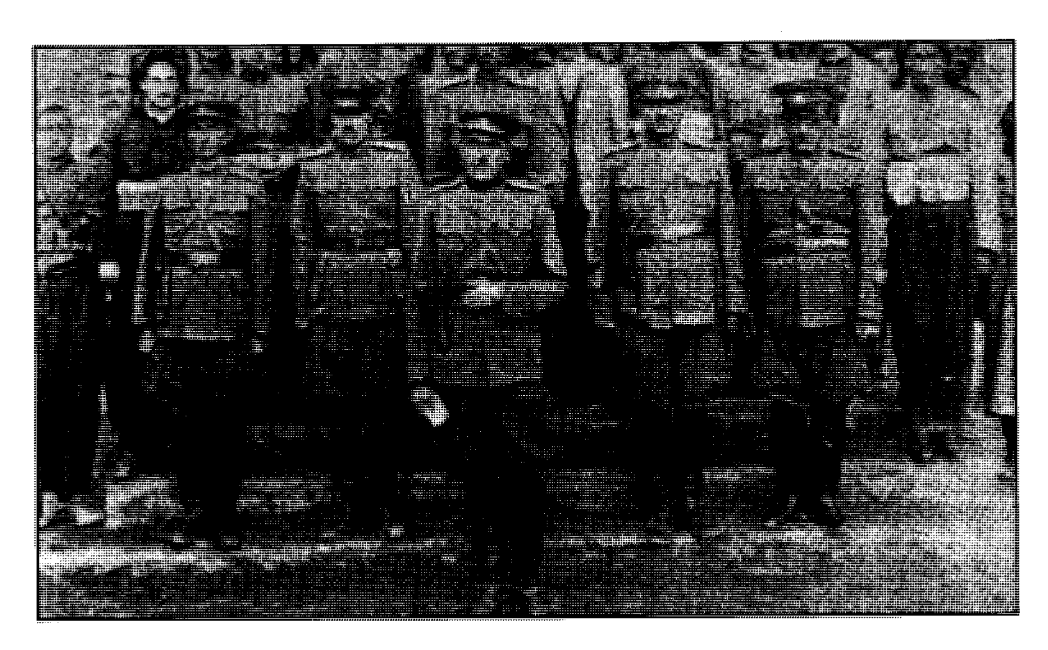
اعلان الجمهورية.
«قاضي محمد» في ساحة (جوارجرا) صبيحة الثاني من ره بندان 1324 (22 كانون الثاني (يناير) 1946)
الملا مصطفى بالوسط تحت «قاضي محمد» (الثاني عن يمينه سيد عزيز شمزيني بثيابه العسكرية).



أعضاء الوزارة وغيرهم من الموظفين. مهاباد في شباط (فبراير) 1946 (الجالس): «قاضي محمد».
(الصف الأول: من اليسار إلى اليمين) علي ريحاني، كريم أحمديان، عبد الرحمن ايلخانزاده، وهاب بلوريان، محمد أمين معيني، أحمد الهي، خليل خسروي، حاجي مصطفى داودي.
الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين) صديق حيدري، محمد ياهو، مناف كريمي، سيد محمد طه زاده أيوبيان، حسين فروهر، عبد الرحمن ذبيحي.



مهاباد: 1946.
الصف الخلفي (من اليسار إلى اليمين) مير حاج (العراق بثياب عسكرية)، الملازم نوري أحمد طه (العراق) عزت عبد العزيز (العراق)، ملا مصطفى (العراق)، قدري بك حفيد جميل باشا الدياربكري (من بيروت)، النقيب خير الله (العراق). (الجالس عن اليمين) وهاب محمد علي آغا جنديان (العراق).



ضباط جمهورية مهاباد.
الصف الأول من اليسار إلى اليمين: الملازم حسين خفافي، الملازم محمد تكمجي، العقيد محمد نانه وه زاده، النقيب عزيز صديقي، العقيد صلاح.



معتقلون كرد في ربيع 1947. (الجالسون) من اليسار إلى اليمين: سيد محمد أيوبيان، إبراهيم نادري، محمد أمين شرفي، أحمد الهي. (الواقفون) من اليسار إلى اليمين: كريم أحمديان، مناف كريمي، حسين فروهر، عزيز كرمان (متهم بالهجوم على مركز الشرطة)، سيد كهزير نظامي (مدير الشرطة)، سيد محمد إسحق (آمر حامية مهاباد).



جيانة (قرية) بالقرب من نه غه ده في صيف عام 1946.
من اليسار إلى اليمين: (بعد الحارس الحامل السلاح الاتوماتي). رحيم جوانرود قاضي، صلاح الدين كاطموف، (كاكه آغا: الاتحاد السوفييتي)، سيد أحمد سيد طه (العراق)، قاضي محمد، سيد همايون، محمد رسولي «دلشاد»، الملازم خير الله (العراق)، غلام رضا خان (قبيلة قره بباغ).



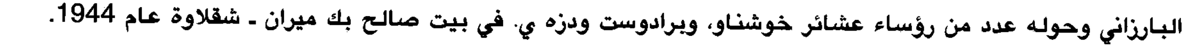
في جبهة ساقز 1946.
سيفي قاضي يسوق سيارة الجيب. مير حاج في مؤخرة السيارة بثياب وطنية كردية. آخرون بضمنهم جنود من جيش مهاباد والبارزانيين.



الشيخ محمود الثائر الكردي الشهير
يحف به أركان حربه.



محمد حسين سيفي قاضي
عام 1946.



البارزاني وحوله عدد من رؤساء عشائر خوشناو، وبرادوست ودزه ي. في بيت صالح بك ميران ـ شقلاوة عام 1944.



البارزاني والقاضي محمد عام 1946.



البارزاني وأحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش والحاكم العسكري العام في حكومة ثورة 14 تموز في العراق.



البارزاني لدى زيارته للزعيم الركن عبد الكريم قاسم قائد ثورة 14 تموز في العراق صباح يوم 7 ـ 10 ـ 1958.



البارزاني والعقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب











